الكتاب الصادم و الأكثر مبيعا على قوائم نيويورك تايمز

البيت الأبيض

وأسرار المخابرات الأمريكية

الجنرال ف ف بيتروسينكو

المحتويات

مقدمة	04
مكانة ادارة المخابرات في نظام السلطة في الولايات المتحدة	14
نشأة ادارة المخابرات المركزية	42
عصر الان دالاس	65
نتائج الاخفاق في خليج الخنازير	93
جبهات لينغلي الجنوبية والغربية والداخلية	120
الصدام مع الحرس البريتوري	147
ادانة دوائر الاستخبارات والرؤساء	177
ازمة المعلومات الاستخباراتية السياسية	207
في طليعة الحملة الصليبية	226
خاتمة	251

نسخة منسقة من مكتبة الأمين

الأمين

بانتظاركم على تيليغرام على الرابط

https://t.me/el_amine

البيت الأبيض
وأسرار المخابرات الأمريكية

ف.ف بتروسينكو

ترجمة ماجد علاء الدين و ماجد بطح

الطبعة الأولى 1986
الناشر: دار الأدهم
طبع في مطابع الصباح
تنسيق مكتبة الامين

المقدمة

تحتل إدارة المخابرات المركزية، التي تتبع مباشرة للرئيس الأمريكي مكانة خاصة في آلية السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، إذ ان قادة الولايات المتحدة لا يفكرون في تحقيق برامج السياسية الخارجية دون اللجوء إلى التجسس والتخريب الواسعين. واستخدام العنف في العلاقات الدولية، تحت ستار الدوائر الخاصة الأمريكية والغربية بما في ذلك الستار الدبلوماسي يسيء بشكل كبير إلى التطور الطبيعي لهذه العلاقات. وتجلى الطابع العدواني لإدارة المخابرات المركزية والهيئات التابعة لها بشكل خاص في النصف الثاني من الثمانينات، عندما سُخرت هيئات الاستخبارات الامبريالية لخدمة الدوائر العسكرية والرأسمالية الاحتكارية. تستند سياسة هذه الدوائر إلى المفهوم الخاطئ للارهاب العالمي في السنوات الاخيرة، وإلى مقاومة التقدم وسلب الشعوب حقوقها وحرياتها. وتعمل الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في الدرجة الأولى ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى، إذ يرفض الساسة الرجعيون القبول بتعزيز مواقع الاشتراكية العالمية وحركات التحرر الوطنية والاحزاب العمالية والشيوعية في الدول الرأسمالية. يحدد التدخل الأجنبي وخطر القوة العسكرية والتجسس النووي والنشاطات التخريبية والحصار الاقتصادي والحرب النفسية طبيعة الوسائل التي تستخدمها الامبريالية الأمريكية لمحاصرة التحولات الاشتراكية الكبيرة القائمة في العالم.

تتبع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نهج السياسة الخارجية المعادي للسلام في ظروف ازدياد حدة الأزمات الرأسمالية: "السياسة هي تعبير دقيق عن الاقتصاد"(1) . بهذه العبارة المختصرة حدد لينين التأثير الحاسم للعوامل الاقتصادية على صياغة السياسة.

ويتميز الموقف الحقيقي في أمريكا في الثمانينات بزيادة حدة التناقضات الداخلية وفي الدرجة الأولى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. إن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من "أزمة اقتصادية ثلاثية" عامة وبنيوية وحلقية. وقد بدت غير مقتنعة المفاهيم التي روج لها كثيراً حول "الدولة الكاملة الرفاهية". لقد أثبتت الأيام ان الطرق التي اتبعتها الامبريالية الأمريكية لتهدئة التوتر الاجتماعي بعد الحرب العالمية

الثانية أصبحت غير مجدية. إن رأس المال الاحتكاري غير مؤهل لتجاوز الانحدار والجمود في الإنتاج والخلل النقدي والمالي. وغير مؤهل كذلك للتغلب على مخلفات الثورة العلمية التنقية. إذ يتعرض ملايين الكادحين للبطالة والجوع والاستجداء.

هذه العوامل المنطقية وغيرها بالاضافة إلى طبيعة النضال الطبقي وقوانينه، تؤثر على موقف واشنطن من المشكلات الدولية. عموماً إن الأهداف السياسية الخارجية للادارة الأمريكية، ككل الأنظمة المستغلة، لا تعكس الحاجات الوطنية للدولة. وكل ما يقدم على أنه حاجات البلاد ليس إلا مزيجاً من حاجات الطبقة الحاكمة وبعض المجموعات المتسلطة. إن ظروف الأزمة الحالية تدفع الإدارة الأمريكية لتقريب السياسة الخارجية من طموحات الهيئات العسكرية داخل البلاد والشركات الوطنية العاملة خارجها.

تؤثر العسكرية الأمريكية ونواتها الرجعية ـ المجمع الصناعي الحربي ـ سلبياً على الوضع الدولي العام. كما عسكرة الاقتصاد تبرز كمنفعة لصالح الإنتاج غير المرهق بالطلبات. غير ان ازدياد التسليح بالذات والبرامج الحربية الأخرى أدى في الثمانينات إلى عجز كبير في الميزانية (فقط في العام المالي 1983/1982 ازداد العجز بمقدار مائتي مليار دولار) وأدى إلى تضخم مالي كبير وإلى انخفاض أسهم منافسة البضائع الأمريكية في الأسواق العالمية وإلى تحديد كل البرامج الاجتماعية

تعكس عسكرة الساسة سعي الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة لوقف عملية تحديد إمكانيات الامبريالية الأمريكية للسيطرة على الدول والشعوب الأخرى واستعادة التفوق العسكري والسياسي والاقتصادي السابق على الصعيد الدولي. إن الرمز العسكري وحفنة النقود تقف ضد نزع التسلح والتعاون بين الشعوب، ملوّحة بمعاداة الاتحاد السوفييتي، دافعة بالبلاد إلى نهج لا يناقض المصالح الوطنية للشعب الأمريكي فحسب، بل يضربها. إن الرغبات الأنانية للمجمع الصناعي الحربي الأمريكي ومواقفه، تؤثر تأثيراً سلبياً على منظومة العلاقات الدولية بالكامل. وتتضح الجذور الطبقية للسياسة الخارجية العدوانية في التأثير المتزايد للاحتكارات التجارية والصناعية والمالية في الولايات المتحدة الأمريكية. كانت المحافظة على مواقع الشركات الاحتكارية وخاصة النفطية في الشرق الأوسط في مناطق الخليج العربي وشمالي إفريقيا أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت البيت الأبيض لاتخاذ قرار بتشكيل "قوات

التدخل السريع" (مائتا ألف جندي من القوات النظامية، مائة ألف جندي احتياطي ووحدات جوية وبحرية).

لقد تحولت هذه القوات إلى رمز العدوانية الامبريالية الأمريكية. فقد غزت هذه القوات لبنان وغرينادا، كما استخدمت المناورات في البحر الكاريبي والمحيط الهندي تمتد طموحات الدوائر العسكرية بعيداً إلى العالم الجديد. فإن مفهوم "تسيّد العالم" أصبح منذ زمن يقض مضجع الامبريالية الأمريكية ويحتل الآن مكانة خاصة في خطط واشنطن. قال.س. غورباتشوف في المؤتمر العلمي التطبيقي في كانون الأول 1984: "يتمثل قصد "صليبي القرن العشرين" في تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والعسكرية الستراتيجية للامبريالية وخاصة الأمريكية"(2). لقد تزايد الخطر العسكري بعد نشر الصواريخ الأمريكية النووية الجديدة في أوروبا الغربية. ووصف الحزب الشيوعي الأمريكي في مؤتمره الثالث والعشري (تشرين الثاني 1983) الخطر المميت الناجم عن قرار حكومة ريغان بتنفيذ خطط نشر سلاح الضربة الأولى في اوربا.

لقد اتخذت الدوائر العسكرية الأمريكية هدفاً لها هو إحداث خلل في التوازن العسكري الستراتيجي القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، بين حلف وارسو والناتو، الذي يخدم بشكل منطقي حفظ السلام في العالم. وسعياً لتحقيق هذه الاهداف أعطى البيت الأبيض والكونغرس الضوء الاخضر لبدء تنفيذ خطط تسليح جديدة وواسعة.

ان إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن برنامج عسكرة الفضاء ونشر الوسائل المضادة للصواريخ والمنظومة المضادة للأقمار الصناعية فيه، يثير قلقاً كبيراً في أوساط المجتمع الدولي. لقد صرح البيت الأبيض وبكل وضوح عن التحضير "لحب النجوم". ونتيجة للسياسة الخطرة التي تنتهجها واشنطن، أصبح يتهدد البشرية خطر جديد هو خطر استخدام القوة من الفضاء وفي الفضاء. ولقمع هذا الخطر يوجد طريق واحد فقط اقترحه الاتحاد السوفييتي، الذي يسعى للتوصل إلى اتفاقية حول منع عسكرة الفضاء.

أصبح تصعيد النشاطات العسكرية جزءاً أساسياً من سياسة الارهاب المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية (القتل، التخريب، الشغب والتهديد في المجالات العسكرية والاقتصادية والفكرية، كل هذا يرقى إلى مقام السياسة الرسمية) وهذا الارهاب

يحمل طابعاً مركباً ومنتظماً. وتعمل خلف قناع "النضال ضد الارهاب" ست وعشرون هيئة حكومية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتنسق إدارة المخابرات المركزية هذه العملية، والأهم من ذلك تُعَدُّ الوسيلة الرئيسة في أيدي من يغذي الارهاب الدولي.

وتجدر الاشارة إلى ان الارهاب ومعاقبة الخصم عن طريق "الضغط القسري" وتحقيق المطالب الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا الغربية والنصف الغربي من الكرة الارضية وفي الشرقين الأوسط والاقصى، في افريقيا ومناطق اخرى، ومساندة اعداء الثورة والحكومات الوطنية في أفغانستان وأنغولا وكمبوديا، لا يشكل القائمة الكاملة بالاساليب التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيق سياسة القتل والارهاب الدولي في السنوات الأخيرة. يضاف إلى كل ذلك جملة الاجراءات التي تتخذها واشنطن بما يتوافق ومفهوم "الحملة الصليبية" ضد الشيوعية.

ان الاتحاد السوفييتي... يدين كل أشكال الارهاب الدولي، ويدين سياسة الولايات المتحدة التي تلجأ إلى هذه الاساليب في علاقاتها مع الدول والشعوب الأخرى.

تعمل سياسة الارهاب الدولي و"المسيرة الصليبية" على تعميق معاداة السوفييتية في العالم. وهنا أيضاً يعود الدور الأكبر للبيت الأبيض وإدارة المخابرات المركزية فهم الذين يعطون الاشارة العلنية أو السرية للحملات المعادية للسوفييتية، والتي تعكس خوف الساسة الامبرياليين من التأثير المتعاظم للاتحاد السوفييتي والاشتراكية المتطورة والافكار الماركسية ــ اللينينية، ومن التطور المستقبلي للقسم غير الاشتراكي من العالم. وتظهر يومياً الأساطير المختلفة حول "التهديد العسكري السوفييتي". ان القادة الأمريكيين يعرفون تماماً ان الاتحاد السوفييتي لم ولن يهدد أحداً أبداً. ولكن الإعلام الأمريكي في محاولة للتشهير بالسياسة الخارجية السوفييتية المحبة للسلام، اشاع مقولة ان "هدف موسكو هو الوصول إلى تفوق عسكري". غير ان الوقائع التاريخية الراسخة تشهد أن الاتحاد السوفييتي لم يهدف ابداً إلى الوصول إلى تفوق عسكري على دولة أخرى. ان الشعب السوفييتي يستخدم كل إمكانياته العسكرية والاقتصادية وسياسته اللينينية المحبة للسلام في سبيل المحافظة على الحياة على الأرض، وفي سبيل التقدم والمستقبل المشرق للبشرية جمعاء. غير ان الاتحاد السوفييتي لن يسمح أبداً بالتفوق عليه من قبل أولئك الذين يفاخرون جهراً بإلقاء الاشتراكية في "مستنقع التاريخ". وكما أكد المؤتمر السادس والعشرون للحزب

الشيوعي السوفييتي، فإن الاتحاد= الدفاعي السياسي والعسكري للدول الاشتراكية يخدم وبإخلاص السلام العالمي، باذلاً كل ما بوسعه لحماية المكتسبات الاشتراكية للشعوب.(3)

يقف الاتحاد السوفييتي، معززاً بقدراته الدفاعية وبعناد كبير ضد من يشعل الحرب النووية وضد كل من تسول له نفسه بعرقلة حركة التقدم التاريخي ومن يؤمن للامبريالية والرجعية التفوق الاجتماعي على قوى التقدم والاشتراكية، قوى السلام والديمقراطية. لم يتمكن القادة الأمريكيون من جرّ البشرية إلى صراع نووي، ورغم كل الضغوط الامبريالية يستمر تحرر الشعوب من الاستقلال، وتثبيت استقلالية الدول الناشئة. لقد أصبح هذا ممكناً بفضل الاتحاد السوفييتي وحلفائه بالدرجة الاولى، وبفضل التأثير الكبير لسياستهم الخارجية الأممية المحبة للسلام وعلى امتداد حركة التطور المعاصر.

ان الرغبة في تحقيق أمن شامل تتطلب خفضاً متواصلاً في مستويات المواجهة العسكرية. فالاتحاد السوفييتي مقتنع ان السلام لا يمكن ان يكون راسخاً ووطيداً عن طريق ابتكار أنواع جديدة من الأسلحة بل عن طريق الحد من الاحتياطات الموجودة إلى حدود منخفضة.

كما ان الاتحاد السوفييتي يعمل ما بوسعه لتكون العلاقات بين الدول، وبغض النظر عن تركيبها الاجتماعي، علاقات تعايش سلمي وحسن جوار ومساواة. وما يؤكد ذلك جملة المبادرات التي يقدمها الاتحاد السوفييتي.

يقترح الاتحاد السوفييتي على كل الدول النووية ما يلي:

. الالتزام بعدم المبادرة إلى استخدام السلاح النووي.

. الاتفاق على تجميد مستودعات الأسلحة النووية.

. الاتفاق على وضع طابع إلزامي لمظاهر سلوك الدول النووية على الصعيد الدولي. واتخاذ "قانون مضاد للاستخدام النووي".

تفتح خطة السلام السوفييتية الطريق إلى منع الصدام النووي، وهي تشهد على المثالية التاريخية للشعب السوفييتي، المسلح بالأفكار الماركسية ـ اللينينية. أكد ك.أ. تشيرنينكو "ان الشعب السوفييتي واثق تماماً من أن السلام يمكن ان يتحقق، وأنه يمكن قلب الوقائع من التوتر إلى الهدوء".(4)

يتعاون الاتحاد السوفييتي مع كافة الدول المستعدة عملياً للتعاون من أجل تخفيف حدة التوتر وخلق جو من الثقة. يقول أ.أ. غروميكو عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، النائب الأول لرئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي وزير الخارجية: "إذا كانت حكومة الولايات المتحدة مستعدة للوقوف في مواقع حقيقية في شؤونها الدولية وعلاقاتها مع الاتحاد السوفييتي، فإن عليها وقبل كل شيء إلغاء مفهوم "الحملة الصليبية" ضد الاشتراكية الذائع الصيت في واشنطن. ان الاتحاد السوفييتي يسعى دوماً على علاقات مساواة طبيعية مع الولايات المتحدة. ويجب ان يعمل الطرفان على مراقبة مبدأ المساواة والأمن والتقدير المتبادل للمصالح وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض. إن ابداء الولايات المتحدة استعدادها للتمسك بهذه المبادئ يمكن ان يؤدي إلى تحسين العلاقات بين البلدين".(5)

طبعاً يوجد في أمريكا الرأسمالية قوة سياسية تتفهم معنى التعايش السلمي بين المنظومتين المتناقضتين وتعي معنى التغيرات الاجتماعية الجارية في العالم. غير ان مفاهيمهم وفعالياتهم السياسية تقود إلى مقاومة عنيفة من طرف المجمع الصناعي الحربي. ان نضال الاتجاهات المختلفة داخل الدوائر القيادية الامريكية، والذي يظهر جلياً في الحملات الانتخابية، وفي الاختلاف حول مختلف القضايا في الكونغرس، كل هذا يدل على ان الاوساط العدوانية العسكرية أرادت سلب الاوساط الحقيقية فعالياتها السياسية.

يطلقون في الولايات المتحدة الأمريكية أحياناً على المجمع الصناعي اسم المجمع الصناعي الحربي التجسسي. يؤكد هذا من جهة ان التجسس يمثل الجزء الاساسي من المجمع العملاق هذا، ومن جهة أخرى يلفت النظر إلى القيمة الكبرى التي يمنحها هذا المجمع لتحديث وتصعيد القدرة التجسسية للولايات المتحدة الامريكية، التي يسخرها المجمع لخدمة أهدافه ومهامه العدوانية. بالنظر إلى الارتفاع المتواصل في نفقاتها المالية، فإن الاستخبارات فاقت في الثمانينات كل الهيئات الحكومية الأخرى. عن نشاط الاستخبارات الامبريالية موجه تماماً لخدمة الاحتكارات والرجعية العسكرية، وقد استحقت في السنوات الأخيرة مديح واشنطن. صرح الرئيس ريغان أثناء وضع حجر الأساس لبناء المقر الجديد لادارة المخابرات المركزية في لينغلي في 24

أيار عام 1984: "أنا واثق ان المؤرخين سيخلصون إلى نتيجة أنه لم يلعب أحد دوراً فعالاً في عصرنا القلق هذا أكثر منكم انتم، يا من تعملون هنا في إدارة المخابرات المركزية".(6) كما أشاد الرئيس بالعمليات النشيطة والحيوية للاستخبارات.

ورغم انه يجري تنشيط واسع للمكونات الأخرى لآلية السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، الا ان الاهتمام الأكبر لا زال موجهاً إلى إدارة المخابرات المركزية. كتبت مجلة "ايكونوميست" اللندنية: "إن توازن السلطات والقوى بين المتنافسين على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية يتغير باستمرار، والآن رجحت الكفة لصالح إدارة المخابرات المركزية، التي تؤثر بشكل فعال في سياسة الولايات المتحدة في وسط أمريكا".(7)

يعد تثبيت إدارة المخابرات المركزية في الأدوار الرئيسية في السلطات السياسية نتيجة للضغوط المنسقة للدوائر القيادية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم توفر جهداً بعد الحرب العالمية الثانية لتأسيس مخابرات قوية. ان سلطة الرئيس في قضايا التجسس مماثلة لصلاحياته في السياسة الخارجية.

كتب السياسيان الأمريكيان البروفيسور ادريان والبروفيسور بريس: "في قضايا السياسة الخارجية، تملك السلطة التنفيذية أكبر الصلاحيات في تحديد النهج السياسي، في الوقت الذي يملك فيه الكونغرس وعامة الشعب صلاحيات محددة لمراقبة هذا النهج وتصحيحه. عن ظروف تنفيذ السياسة الخارجية تلائم تماماً الرئيس، على اعتبار ان القارات يجب ان تتخذ سراً وتنفذ باقصى سرعة".(8)

تقع آلية التحكم الرئيسية بالسياسة الخارجية في البيت الأبيض، فالرئيس يراعي وجهات نظر "الدوائر المعنية" وفي مقدمتها الكونغرس والسلطة الاحتكارية. الصورة نفسها تنسحب على المخابرات ولكن بصيغة أكثر تحفظاً. ان هذا ليس فقط في كون التجسس يتطلب سرية وحيوية أكثر، ولكن لكونه مرتبطاً بتحقيق أكثر الأعمال مكراً ولا أخلاقية لصالح الامبريالية، والتي لا تتجرأ الولايات المتحدة على تنفيذها بشكل علني.

بغض النظر عن المحاولات المتفرقة للكونغرس لتغيير الوضع القائم، فإن التوجه ما زال قائماً في الثمانينات إلى تمركز سلطة القيادة في البيت الأبيض، الذي يمثل سلطة الرئيس إدارة المخابرات المركزية والمخابرات المركزية عموماً.

تسمى مجموعة الدوائر الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية "التجمع الاستخباري" أو "التجمع الاستخباري الوطني" أو "المنظومة الاستخبارية الوطنية"... الخ. ويلع بدور المنسق لهذا التجمع إدارة المخابرات المركزية.

لقد رأى رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية الثمانية، الذي تعاقبوا بعد الحرب العالمية الثانية من قادة الحزبين الديموقراطي والجمهوري، في إدارة المخابرات المركزية سلاحاً سرياً وثميناً للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. عن تاريخ حكم كل من الرؤساء الثمانية يسمح باستخلاص نتيجة هي ان المبادئ والطرق التي اتبعها البيت الأبيض في توجيه نشاط المنظومة الاستخبارية الوطنية ثابتة وأساس هذه الثبوتية فكرة قالها الرئيس جيرالد فورد "إن التجسس في العصر الحديث ضروري جداً لتحقيق أمننا الوطني، وأكثر من ذلك فهو ضروري لاستمرارنا، إن دور التجسس يمكن أن يكون أكثر أهمية في زمن السلم ناهيك عن زمن الحرب".(9)

ومع هذا فالثبوتية لا تستثني إدخال بعض التغيرات في قيادة المخابرات من قبل البيت الأبيض. هنا يذكر نقد سياسة السلطة التنفيذية، بما في ذلك مجال التجسس، من قبل الكونغرس والدوائر المعنية، وتذكر الهزائم الامبريالية في السياسية الخارجية، وإخفاق هيئات التجسس وقرارات الرئيس التي تمليها بعض الاعتبارات الستراتيجية والتكتيكية، حول تأسيس قنوات جديدة لادارة الاستخبارات.

يُعَدُّ التطور الكبير في السنوات العشر الأخيرة في مجموعة المنظمات الاستخبارية الخارجية في الولايات المتحدة برهاناً أكيداً على تعزيز عدوانية الامبريالية الأمريكية. أسست دوائر الإدارة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ما سمي حسب تعريف غ. هول الأمين العام للحزب الشيوعي الأمريكي "الاتحاد الامبريالي العالمي السري المضاد للثورة". لقد سعت واشنطن إلى ضم هيئاتها الخاصة إلى هذا التنظيم بالاضافة إلى منظمات بعض دول "العالم الحر" ان نشاط الاتحاد الامبريالية المضاد للثورة، حسب كلمات هول، يمثل إجراماً منظماً ممولاً من قبل حكومة الولايات المتحد الأمريكية"، إنها تسمح باللجوء إلى أساليب "القتل السياسي والاستفزاز والارهاب".(10)

يضم "جيش الليل" وهو اسم يطلقه الصحفيون الأمريكيون على قوات التخريب، كلاً من قوات البنتاغون الخاصة بما في ذلك "الكونماندوس" و"القبعات الخضر" وغيرها، وتحظى بدور هام أيضاً دوائر الاستطلاع العسكرية، التي تضم في تكوينها

مجموعات خاصة للتخريب. غير ان القوة الرئيسية والموجِّهة لـ "جيش الليل" هي إدارة المخابرات المركزية. ان تاريخها الممتد لأكثر من سبع وثلاثين سنة مليء بمحاولات خلق الزمر الرجعية في مختلف الدول، بعد تحطيم الحكومات الوطنية وتوجيه اسلحة أعداء الثورة والارهابيين إلى صدر قوى الشعب التقدمية.

يهدف هذا الكتاب إلى متابعة الشواخص الاساسية في تاريخ العلاقات المتبادلة بين البيت الأبيض وادارة المخابرات المركزية. لقد حاول المؤلف قدر الامكان ان يبين:

ـ العام والخاص في العلاقات بين البيت الأبيض وادارة المخابرات المركزية في فترات رئاسية مختلفة.

. مبادئ قيادة الرؤساء وأجهزتهم لنشاط المخابرات.

. الطرق التي تتبعها إدارة المخابرات المركزية للتأثير على البيت الأبيض.

أصدر العلماء والمؤلفون الاجتماعيون السوفييت جملة من الأعمال حول السلطة الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يتيح للمؤلف عدم التعرض بالتفصيل لمدرة السلطة الرئاسية وتعاليمها وسياسة رؤساء فترة ما بعد الحرب. لقد نشر العديد من الأعمال عن إدارة المخابرات المركزية، أصلية ومترجمة، وكلها كانت مسخرة لفضح عداء إدارة المخابرات المركزية للاتحاد السوفييتي، بولونيا، كوبا والدول الاشتراكية الاخرى، ولكشف نشاط المخابرات الأمريكية في أوروبا الغربية، افريقيا وأمريكا اللاتينية على ضوء العمليات التخريبية السرية والارهاب الدولي مما لا يدع مجالاً لتكرار الكثير من الوقائع المعروفة.

لقد تطرق الرؤساء ومساعدوهم ومدراء المخابرات المركزية وغيرهم من الشخصيات القيادية في الاستخبارات، تطرقوا لمشاكل العلاقات المتبادلة بين البيت الأبيض وادارة المخابرات المركزية. ولكن هذه القضايا لم تنل الايضاح الكافي في هذه الأعمال أو تلك، غير ان المراجع المتوفرة تناقش الكثير من القضايا من وجهات نظر محايدة أو مناقضة تماماً والكثير منها مشوه المعلومات. تشاع أساطير خاصة حول العلاقات المتبادلة بين السلطة الرئاسية والاستخبارات منها ما يعقد هذه العلاقات تعقيداً لا حدود له، ومنها ما يبسطها إلى أدنى حد. إن مهمة هذا المؤلف هي إيضاح المميزات الحقيقية لهذه العلاقات على أساس الوقائع الموجودة، وكذلك بيان الاهداف التي تخدمها هذه العلاقات.

يقدِّر نشاط إدارة المخابرات المركزية من حيث توجيهها وقيادتها من قبل البيت الأبيض.

ف. ف بتروسينكو

مكانة إدارة المخابرات المركزية في نظام السلطة في الولايات المتحدة

في تشرين الأول 1961، وبعد أربعة عشر عاماً من تشكيل المخابرات المركزية الامريكية، أسس الرئيس الأمريكي جون كينيدي هيئة استخبارات جديدة بناء على طلب وزير الدفاع ماكنامارا، إنها إدارة المخابرات الدفاع (ديفينس انتيليجنس أجانسي). وتستخدم الترجمة الشائعة في المراجع السوفييتية هذه التسمية ـــ إدارة مخابرات وزارة الدفاع ـــ تصوّر مكانة هذه الإدارة في نظام الاستطلاع العسكري والمخابرات بشكل عام.

قبل إدارة مخابرات وزارة الدفاع، كانت هناك هيئتان استخباريتان كبيرتان: إدارة مخابرات وزارة الحربية، وادارة مخابرات وزارة البحرية العسكرية. ثم أصبحت الادارات ثلاثاً، هي ادارة مخابرات وزارة الجيش، وادارة مخابرات وزارة القوى الجوية وادارة مخابرات وزارة القوى البحرية. كان على إدارة مخابرات وزارة الدفاع وضع نهاية للتضاد والتكرار والمنافسة بين الإدارة الثلاثية الفتية للمخابرات العسكرية، وأسند لهذه الإدارة مسؤولية قيادة الجيش.

شاركت إدارة مخابرات وزارة الدفاع في عملية "إنتاج" المعلومات الاستخبارية بشكل فعال. صرح العميد ر. لاركين نائب مدير الإدارة أمام لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات: "يجب التأكيد ان إدارة مخابرات وزارة الدفاع تعمل على جمع المعلومات التجسسية الخارجية ومعالجتها وتحليلها لصالح وزارة الدفاع والهيئات القيادية الأخرى".(1) ينوه في الوثائق الادارية للرؤساء الأمريكيين إلى ان الاهتمام الأكبر لهذه الإدارة يجب ان يرتكز على جمع المعلومات العسكرية وكذلك التجسسية المتعلقة بالقضايا العسكرية. والتي تلقاها من البنتاغون، يقصم هذه المعلومات إلى صنفين: معلومات تجسسية ومعلومات تكتيكية. ظهرت المعلومات الاستراتيجية بشكل رئيسي من إدارة مخابرات وزارة الدفاع، اما التكتيكية فقد برزت في نشاط إدارة مخابرات الجيش، القوى الجوية والقوى البحرية.

يعمل ضمن منظومة الاستخبارات العسكرية إدارة المخابرات الوطنية، التي تصفها الصحافة الأمريكية بأنها وكالة سرية جداً تشرف على إطلاق أقمار التجسس

وإدارتها، وتجهيزها بمختلف وسائل التصوير والتجسس اللاسلكي لتحقيق استطلاع شامل ودقيق.

قبل إطلاق الأقمار التجسسية الأولى عام 1961 كانت المخابرات المركزية الأمريكية تدير الاستطلاع الستراتيجي الجوي (وخاصة طائرات يو ـــ 2). في البادية حاولت إدارة المخابرات المركزية ان تدير ايضاً التجسس الفضائي، الا انها تخلت عن التصوير التجسسي إلى القوى الجوية الأمريكية بسبب تعقيدات التقنيات الفضائية. وهكذا بدأت خلافات جادة بين المخابرات المركزية والقوى الجوية. يرأس إدارة المخابرات الوطنية مساعد وزير القوى الجوية ولكن بالاضافة إلى هذا يوجد لجنة تنفيذية لادارة المخابرات الوطنية التي تعمل بإدارة مدير المخابرات المركزية، الذي يصادق على مهام التجسس الفضائي، غير ان إدارة المخابرات الوطنية، وكما هو واضح من الصحافة الأمريكية تضفل عدم تدخل المخابرات المركزية في عملية تنفيذ هذه المهام رغم ان هذه الأخيرة تصر على المشاركة في التنفيذ لأنه، وحسب اعتقادها، سيصعب بدونها تحليل الصور الملتقطة عن طريق الأقمار الصناعية.[1]

حسب ما ورد في عدد من المنشورات، تقوم إدارة المخابرات الوطنية أثناء تنفيذ التجسس الفضائي وتصميم اقمار جديدة "يمكنها استخدام الاشعاعات الضوئية والليزيرية"(1) تقوم باستهلاك حصة الأسد من ميزانية الاستطلاع العسكري، لتفوق بذلك حتى هيئة الأمن القومي، التي يخصص لها اعتمادات لتنفيذ مهام تجسسية بوسائل لاسلكية.

شكلت هيئة الأمن القومي بناء على مذكرة من الرئيس ترومن وجهها في تشرين الأول 1952 إلى سكرتير الدولة ووزير الدفاع. أصبحت الهيئة الجديدة بناء على هذه المذكرة تقوم بجمع المعلومات الاستخبارية في الخارج عن طريق "التقاط الاشارات الكهرطيسية" من وسائل اتصال الدول الأخرى.تعمل محطات هيئة الأمن القومي على التعديد من القواعد الحربية الاربعمائة وحوالي ألفين وستمائة نقطة استناد للبنتاغون خارج اراضي الولايات المتحدة الأمريكية. كما ان الزوارق البحرية والطائرات المزودة بأجهزة حديثة جداً للتجسس اللاسلكي والراداري والليزري والتلفزيوني توسع

---

[1] في بداية الستينات كان يعمل في المركز الوطني لتحليل الصور التابع للمخابرات المركزية حوالي 1200 محلل. منذ ذلك الوقت يعتبر المراقبون الأمريكيون أن المركز أصبح ضخماً جداً (المؤلف).

بشكل كبير دائرة تأثير وسائل التجسس الالكترونية لهيئة الأمن القومي. صرح اللواء ل. فورير مدير هيئة الأمن القومي أمام لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات شارحاً مهام هذه الهيئة فقال: "إنها لجمع المعلومات التجسسية الخارجية عن طريق فك ترميز الاشارات الكهرطيسية الأجنبية وحماية وسائل الاتصال اللاسلكي الأمريكية. وتحصل الولايات المتحدة الأمريكية بوساطة التجسس الالكتروني على معلومات هامة جداً لا يمكن الحصول عليها بأية وسيلة أُخرى". (3) وأوضح فورير أيضاً ان المهمة الاساسية لهيئة الأمن القومي هي جمع المعلومات المرمزة وفك ترميزها وتأمين سرية نقلها. كتبت مجلة "يونايتد ستاتس نيوز أند وورلد ريبورت" الصادرة في واشنطن، ان مهمة هيئة الأمن القومي "سماع أسرار الأمم الأخرى الكترونياً والمحافظة على الأسرار الامريكية".(4)

ارتفع في السنوات العشر الأخيرة وبشكل ملحوظ عدد هيئات الاستخبارات في تكوين الوزارات والدوائر المدنية، وأقدمها هيئة مخابرات وزارة الخارجية ـــ كتب الاستطلاع والدراسات. مهمة هذه الهيئة وحسب اطلاعات رسمية هي تحليل المعلومات التي تتلقاها سفارات الولايات المتحدة بشكل مكشوف وتقويمها. غير ان الوقائع تشير إلى أنه القي القرض على العديد من الدبلوماسيين الأمريكيين، ناهيك عن موظفي المخابرات المركزية، وهم متلبسون بجرائمهم في جمع المعلومات ليس بالطرق المكشوفة بل بالطرق التجسسية.

كما يعمل مكتب الاستطلاع والدراسات في جمع المعلومات الاقتصادية ومعالجتها بالتنسيق التام مع هيئة استخبارات وزارة المالية، التي تولي اهتماماً خاصاً لجمع المعطيات المتعلقة بالقضايا المالية والنقدية في مختلف الدول وتحليلها.

ويقوم قسم الاستخبارات في وزارة الطاقة بمتابعة تطورة القدرة. بما فيها النووية، واختراع الأسلحة الذرية والليزرية واختبارها من قبل الدول الأخرى.

من بين التجمعات الاستخبارية ايضاً إدارة مكافحة انتشار المخدرات، التي تملك شبكة واسعة من العملاء في الخارج، الذين يقومون بجمع المعلومات عن إنتاج وتجارة المخدرات. يعمل موظفو هذه الإدارة بالتنسيق مع أخصائيي إدارة المخابرات المركزية في مكافحة المخدرات. تدل المعطيات الأمريكية الرسمية ان التهريب السنوي للمخدرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية يقدر بعشرات المليارات من الدولارات. يبدو

ان مكافحة تجارة المخدرات ليست الا ستاراً للتجمعات الاستخبارية للقيام بعمليات مختلفة بعيدة عن محاولات استئصال الفقر الحقيقي الوطني في أمريكا الذي أدى إليه الانتشار الواسع في البلاد للمخدرات وخاصة في صفوف الشباب.

يقوم مكتب التحقيق الفيدرالي التابع لوزارة العدل بوظيفة الأمن الجنائي والسياسي الداخلي، وهو يعمل في إطار الاستخبارات الخارجية كجهاز يقاوم التجسس الأمر الذي يجعله جزءاً من التجمعات الاستخبارية.

كما ويشارك في النشاط الاستخباري الخارجي ايضاً عدد من الوزارات والدوائر ولكن بصورة غير علنية. وهكذا ففي طور مناقشة مشروع قانون إعادة تشكيل الاستخبارات في لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات (تموز 1981) قال جولد ووتر رئيس اللجنة وتشيفي عضو اللجنة انهما "وبكامل وعيهما يتركان النقاش جانباً "مفضلين"عدم الاعتراف ببعض عناصر التجمع الاستخباري.[2]

ان الصفة المميزة لكافة أعضاء "التجمع الاستخباري" المدنيين والعسكريين المذكورين آنفاً هي فقدان الاستقلالية الادارية، فهم يمثلون جميعاً اجزاء مكونة للوزارات، اما الهيئة الوحيدة التي تتمتع بالاستقلال الاداري فهي إدارة المخابرات المركزية.

تقع على عاتق مدير المخابرات المركزية مهمة تطوير قدرة التجمع الاستخباري بالكامل،فهو يحدد مهام الهيئات الاستخبارية كافة وينسق نشاطها ويحدد حاجاتها من الاعتمادات. ويتحمل مدير المخابرات المركزية المسؤولية أمام الرئيس ومجلس الأمن القومي، عن تنفيذ البرنامج الوطني للعمليات الاستخبارية الخارجية. يدخل في هذا البرنامج معالجة المعلومات التجسسية وتوزيعها وإسناد المهام التفصيلية لدوائر الاستخبارات بعد التشاور معها، ومراعاة جميع وجهات النظر. ولتقرير مختلف المسائل وتنظيمها يشكل مدير المخابرات المركزية اللجان والمجموعات والأركان، التي تُعِدُّ كل القرارات والأوامر للتجمع الاستخباري وتنسق اسبقية جمع المعلومات الاستخبارية. يفاخر كيسي مدير المخابرات المركزية في إدارة الرئيس ريغان، في مقابلة لمجلة "نيويورك تايمز ماغازين" انه يعقد لقاءات أسبوعية خاصة مع قادة المخابرات

---

[2] للتفصيل حول عناصر "التجمعات الاستخبارية" أنظر: "أسرار الدوائر السرية في الولايات المتحدة الأمريكية" موسكو، 1973 ــ المؤلف.

المركزيـة وإدارة مخـابرات وزارة الـدفاع وهيئـة الأمـن القـومي والأعضـاء الآخـرين في التجمع الاستخباري. كانت هذه اللقاءات سابقاً تنفذ مرة على الأكثر كل شهر.(5)

غالباً ما تناقش المهام القيادية والتنسيقية لمدير المخابرات المركزية والعلاقات المتبادلة بين جميع أعضاء التجمع الاستخباري خلف كواليس الحكومة الأمريكية وفي الصحافة. فليس كلما يقرره الكونغرس والرئيس ومجلس الأمن القومي قابل التنفيذ بسهولة ويدل على ذلك المنافسة الحادة بين المخابرات المركزية والمخابرات العسكرية. يعتقد بعض قادة المخابرات المركزية الأمريكية ان وجود الخلافات يأتي نتيجة مباشرة للاجراءات التي يتخذها مدير المخابرات المركزية لتحقيق وظيفته القيادية والتنسيقية كتب رجل المباحث الأمريكي باورس "يعطي قانون الأمن القومي لعام 1947 السلطة لمدير المخابرات الأمريكية على كافة التجمعات الاستخبارية، غير ان ألن دالاس لم يحاول ابداً استخدام هذه الصلاحيات جزئياً في سبيل الحفاظ على السلام البيروقراطي مع العسكريين، وأكثر من ذلك لكونه غير مبالٍ بمهمة مدير المخابرات المركزية، واهباً نفسه كلياً لتنظيم العمليات الاستخبارية".(6)

يكرر هيلمس تلميذ دالاس التكتيك الذي كان يتبعه معلمه بدقة تامة، فقد شغل منصب مدير المخابرات المركزية في عهد الرئيس جونسون ونيكسون. أعجب الأول موقف هيلمس من التجمع الاستخباري، غير ان الثاني لم يكن راضياً عنه. عندما استبدل نيكسون "شليسنجر" بـ "هيلمس" توصل بنفسه إلى قناعة أنه ينقص مدير المخابرات المركزية الكثير من التفاصيل والمعطيات الدقيقة لقيادة التجمع التجسسي. آنذاك اقترح الدخول في الكونغرس بمشروع قانون مناسب الا ان البيت الأبيض لم يوافق على خطة شليسينجر. واكتفى نيكسون بإصدار أمر يلقي على مدير المخابرات المركزية المسؤولية الرسمية في القيادة الفعلية للتجمع الاستخباري بما في ذلك ميزانيته العامة. وأدى تعزيز دور مدير المخابرات المركزية في النصف الأول من السبعينات إلى تأسيس أركان التجمع الاستخباري في إطار المخابرات المركزية (انتليجانس كوميونيتي ستاف) ويسمى أحياناً مكتب مدير المخابرات المركزية (ديركتور أوف سنترل انتيليجانس أوفيس). وعندها ظهرت وظيفة جديدة هي نائب مدير المخابرات المركزية لشؤون التجمع الاستخباري، الذي يترأس أركان هذا التجمع. شغل منصب رئيس الأركان ونائب مدير المخابرات المركزية الجنرال جريهيم، والأدميرال ميرفي

وغيرهما، وغالبية موظفي الأركان من العسكريين، حيث ان هذا يقلص حسب اعتقاد قادة المخابرات العسكرية. الحقيقة ان بعض هذه الخلافات تنشُب على أعلى مستوى. وهكذا ففي النصف الثاني من السبعينات رأى مدير المخابرات المركزية الادميرال تيريز ضرورة مراقبة عمل هيئة الأمن القومي بدقة أكبر، وكان يرئسها الادميرال اينمان. كان على تيريز التراجع في هذه المنافسة. يقدم اركان التجمع الاستخباري وبتوقيع مدير المخابرات المركزية، تقريراً سنوياً للرئيس عن نشاط عناصر التجمع كافة مع الاقتراحات والتوصيات حول الاعتمادات المالية اللازمة لكل منهم في المستقبل. قبل تأسيس اركان التجمع الاستخباري بفترة طويلة ومنذ عام 1956، يعمل مجلس مخابرات الولايات المتحدة (يونايتد ستاتس انتيلجانس بورد) الذي يضم قادة الهيئات الاستخبارية كافة والذي يعده بعض المراقبين عضواً مساعداً لمجلس الأمن القومي. ان تقدير جميع المسائل الستراتيجية الهامة يجري في إطار هذا المجلس. كان مجلس المخابرات الذي يرئسه مدير المخابرات المركزية يجتمع مرة في الأسبوع "في مقر الإدارة. وكان يوجه العمل اليومي" لمجلس المخابرات المركزية" "لجان فرعية خاصة يشير كلاين النائب الأسبق لمدير المخابرات المركزية" "إن الصواريخ الموجهة والطاقة الذرية والتجسس الالكتروني والاساليب الأخرى قدمت من المجلس إلى لجان فرعية كانت تعمل بشكل متوافق في تحديد القضايا التي تسند على أساسها المهام لهيئات استخبارية مختلفة لجمع المعلومات حولها غير ان المشكلة تكمن في طلب مباركة المجلس لكل الاقتراحات، مع العلم أنه في الواقع لم يكن لديه القدرة على إرغام هذه الهيئة أو تلك على تنفيذ مهام ليست بنظرها ذات أهمية تعادل مسؤولياتها الخاصة. كما لم يكن هناك وسائل لدفع هذه الهيئات الى ايقاف نشاطها الذي اولته الاهمية الأولى حتى ولو رأى الجميع عدم لزومية ذلك. وسيلة التحكم الوحيدة في هذه الحالة هي الميزانية علماً بأنه لم يكن لدى مدير المخابرات المركزية وسيلة لمراقبتها".(7)

هذا الوضع الذي وصفه كلاين كان سائداً في الخمسينات والستينات. تغير هذا الموقف الان، وخصوصاً فيما يتعلق بحصول مدير المخابرات المركزية في عهد نيسكون على صلاحيات رسمية في تحضير الميزانية العامة لجميع أجهزة التجسس في الولايات المتحدة الأمريكية. تشير كل مؤلفات القادة السابقين للمخابرات المركزية ان التجمع الاستخباري لم يعان يوماً من النقص في الوسائل المالية من طرف منظومة

الاحتكارات الحكومية. تدخل اعتمادات الهيئات الاستخبارية قبل كل شيء ضمن مصاريف ـــ وزارة الدفاع (وبشكل رئيسي في المليارات العديدة من الاتفاقيات على أنظمة التسليح "مينيتمن"،"بولارسي"، "بوسيدون" وغيرها). لا يوجد معطيات رسمية عن اعتمادات التجمع الاستخباري أو أي من الاجزاء المكونة له ـ كالمخابرات المركزية. وادارة مخابرات وزارة الدفاع، وهيئة الأمن القومي. يؤكد بعض أخصائيي الاستخبارات المستقلين في الولايات المتحدة الأمريكية ان مخصصات المخابرات تشكل 10% عشرة بالمائة من الميزانية العسكرية. ووفقاً لذلك تكون ميزانية التجمع الاستخباري قد بلغت عام 1975 حوالي تسعة مليارات دولار. وفي عام 1984 خمساً وعشرين مليار دولار.

اسندت إحدى لجان مجلس النواب عام 1975 الهيئة تفتيش الكونغرس ـ إدارة الحسابات العليا ــ اعداد تقرير مفصل عن نفقات التجمع الاستخباري. بدأت هذه اللجنة برئاسة بايك عضو الكونغرس، وكذلك لجنة تشورتشل في مجلس الشيوخ، بدراسة نشاط الهيئات الاستخبارية في الولايات المتحدة الأمريكية. صرح ستاتس، المدقق العام لادارة الحسابات العليا لأعضاء اللجنة: "الطريق إلى المعلومات الصحيحة، وفي احسن الأحوال محدود جداً، يتعاون التجمع الاستخباري معلناً من حين لآخر، مقدماً بعض المعلومات المطلوبة. ولكن حتى في هذه الحالة لا نملك سبيلاً صحيحاً إلى التقارير المالية للتجمع، ليتم لنا تقويم دقة التقارير المقدمة.(8) أكد ستاتس ان هذا لا يتعلق فقط بالمخابرات المركزية وادارة مخابرات وزارة الدفاع وهيئة الأمن القومي بل ويتعلق بمكتب التحقيق الفيدرالي وجميع هيئات الاستخبارات ووزارة المالية وغيرها. صرح ايضاً أنه دون الدخول في التفاصيل وبعيداً عن إدارة الحسابات العليا يوجد تقديرات تحدد النسبة الدنيا لميزانية التجمع الاستخباري بـ 2% من الميزانية العامة للدولة والحد الأعلى بـ 5% وهذا يعني ان نفقات الاستخبارات بلغت عام 1975 من 6 إلى 16 مليار دولار. يضيف ستاتس "نحن لا يمكننا ان نحدد مدى دقة أي من هذه التقديرات" ومع هذا فإن عدداً من الصحف الأمريكية البورجوازية تنقل ما قاله المفتش العام لادارة الحسابات العليا كاحتمال ان تكون ميزانية التجمع الاستخباري قد بلغت في منتصف السبعينات ست عشر مليار دولار. وإذا تابعنا على هذا الأساس (2 إلى 5% من الميزانية العامة) ففي منتصف الثمانينات انفق لتمويل المخابرات على الأقل 16 ـ 18 مليار دولار كحد أدنى و40 ـ 45 مليار كحد

أعلى. كل ما ذكر لا يعني ان الكونغرس كان جاهلاً لكل نفقات الدوائر الخاصة. صادقت لجان الاستخبارات الفرعية التابعة للجان اعتمادات مجلس الشيوخ ومجلس النواب للجان اعتمادات مجلس الشيوخ ومجلس النواب على احتياجات الاستخبارات الفرعية، ولم يحدث ابداً ان طلب المشرعون التأكد من صحة طلبات المخابرات المركزية والهيئات المجاورة أو التدخل في الغاية من هذه الطلبات. دفع تدهور الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة في بداية السبعينيات، وارتفاع عجز الميزانية العامة وزيادة التضخم المالي، كل هذه العوامل، بالاضافة إلى انهيار الثقة تجاه إدارة المخابرات المركزية وفضح نشاطها غير القانوني، دفع الرئيس ومعه الكونغرس لتغيير موقفهما من نفقات أعمال التجسس. أسس في إطار المكتب الاداري المالي قسم سري جداً مهمته نفقات دوائر التجسس مع نتائج أعمالها. ويبدي هذا القسم رأيه حول فاعلية هذه النفقات أثناء مناقشة مشروع الموازنة العامة. لم يشكل استعراض حاجات المخابرات المركزية ودوائر المخابرات الأخرى اية صعوبات بالنسبة للكونغرس. وأكد النائب الاسبق لرئيس قسم العمليات ثقته تجاه المخابرات أثناء التصويت على الاعتمادات المخصصة لنشاطها"(9)

لوحظ في السنوات الأخيرة كثرة المحاولات لتعزيز الاسس المركزية في إطار التمويل. ورغم ان اقسام التجمع الاستخباري تدخل في مختلف الوزارات الا ان البيت الأبيض يطالب بتكوين ميزانية موحدة لهذا التجمع. أصدر الرئيس ريغان أمراً في كانون الأول 1980 لمدير المخابرات المركزية للتشاور والاتفاق مع مسؤولي الوزارات والهيئات المعنية لتكوين موازنة وطنية لتمويل برنامج التجسس خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتقديمها للرئيس والكونغرس للمصادقة عليها. لاعادة النظر في الاعتمادات المخصصة للنشاط التجسسي، وحسب أمر الرئيس ريغن، تجب موافقة مدير المخابرات المركزية، الذي يقوم بتفتيش مالي وتقدير البرامج المنفذة من قبل مختلف الدوائر الاستخبارية ويمنع التكرار الزائد وغيره...يشكل هذا أساساً لمراقبة مدير المخابرات المركزية لتنفيذ البرامج الوطنية للتجسس الخارجي. يمكن القول ان هذه الادوات عززت مكانة مدير المخابرات المركزية في مجلس مخابرات الولايات المتحدة كما ان وجود جهاز خاص لديه كأركان التجمع الاستخباري يعزز قيادته. بالاضافة إلى ذلك فإن الشائعات المذكورة سابقاً في لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات

تشير إلى ان قيادة مخابرات وزارة الدفاع وهيئة الأمن القومي لا تنوي التخلي عن استقلاليتها في الأمور الكبيرة والصغيرة أو نقلها إلى ايدي إدارة المخابرات المركزية.

تنحصر المهمة الرئيسية لادارة المخابرات المركزية، بالنسبة للطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة بتنفيذ البرامج التجسسية التخريبية الخاصة وفي التأثير على السياسة الخارجية والعسكرية لواشنطن بما يتوافق ورغبات الامبريالية الأمريكية. إن هذا التأثير لا يقارن بالمكانة المتواضعة لادارة المخابرات المركزية في التجمع الاستخباري.

بلغت نفقات إدارة المخابرات في النصف الأول من الثمانينات وحسب تقديرات الصحافة الأمريكية حوالي ملياري دولار، وبلغ عدد موظفيها فقط 18 ألف موظف فني وعملياتي من اصل مائتي ألف موظف في التجمع الاستخباري بالكامل هذا عدا عمال الخدمات. بالاضافة إلى ذلك فإن قيادة المخابرات المركزية، الموحدة في لينغلي (ولاية فيرجينيا) غير بعيد عن واشنطن، تدير جيشاً كبيراً من العملاء السريين. كتب ايديجي الموظف السابق في إدارة المخابرات المركزية:"لينغلي تحضن مئات الالوف من الأشخاص".(10)

في مطلع الستينات أصبح يطلق على التشكيلات الكبيرة لادارة المخابرات المركزية اسم الفروع في حين ترك للخلايا الوظيفية والاقليمية لقب مراكز، ادارات، أركان،اقسام وغيرها. تستخدم في المراجع الأمريكية في الوقت الراهن الاسماء التالية: فرع المعلومات الاستخبارية فرع العمليات الاستخبارية، الفرع الاداري، فرع العلوم والتقنية.

يقوم الفرع الاداري (وسمي سابقاً فرع الدعم) عدا عن وظائفه الروتينية في إدارة أعمال المخابرات المركزية بتأمين العمليات التخريبية والتجسسية السرية.

ويملك ممثلين في كافة المقرات. ومن مهامه الكبرى تأمين شبكة من العملاء بالأموال والسلاح وتقنيات التجسس وغيرها، وليست مسألة تنظيم الاتصالات بين لنغلي والمقرات بأقل أهمية من المهمة السابقة. وتقع على عاتق الفرع الاداري ايضاً مهمة تأمين اتصال مستقل بين مقر الرئاسة والعديد من سفارات الولايات الأمريكية. يقوم أوثق العلاقات مع مصانع التجمع الصناعي الحربي، التي تنفذ طلبات المخابرات المركزية في تطوير الوسائل الموجودة واختراع انواع جديدة منها. يجمع فرع العلوم

والتقنية المعلومات العلمية والتقنية المكشوفية أو التجسسية ويحللها. كتب المدير الاسبق للمخابرات المركزية كولبي: "لا يمكن تجاهل أهمية الاكتشافات العلمية التي تؤدي إلى نتائج كبيرة. ولكن اسارع لأقول ان الوسائل الفنية لا يمكن ان تلغي دور المخبر، ولا تجعل وظيفته مريحة كما يدعي البعض".(11)

يناقشون في الولايات المتحدة الأمريكية العلاقات بين تجسس المخبرين او التجسس البشري وبين التجسس المنفذ بمساعدة مختلف الوسائل الفنية أو التجسس الفني. يظهر لأول وهلة ان هذا الموضوع غير هام لهذه الدرجة. ومع هذا فان القادة الحاليين والسابقين في للمخابرات والمشرعين والعلماء لا زالوا يناقشون الافضلية بين جميع وسائل التجسس وعلى أي نوع منها يجب هدر الاموال، واي منها يؤمن معلومات أغنى واثمن من غيرها، وما هي طبقة الشخصيات المستهدفة في الخارج، والتي يجب ان تدرس بعناية من قبل المخبرين الامريكيين، كما ان المراكز الدفاعية تبتكر توصيات من نوع خاص للحكومة والكونغرس والاوساط السياسية الفعالية. وتلتقي كل هذه التوصيات أو معظمها في ضرورة تطوير التجسس الفني في الولايات المتحدة الأمريكية الى جانب تطوير التجسس البشري في وقت واحد ودون أي تواضع كاذب.

يُعَدُّ فرع المعلومات وفرع العمليات الاستخبارية من أكبر الفروع التي يديرها نواب مدير المخابرات المركزية. نتوقف بالتفصيل على بعض الآفاق التي تكونت في ممارسات كلا الفرعين.

تشكل فرع المعلومات التجسسية في وضعه الحالي فقط في بداية الستينات، مستقطباً نخبة خاصة من موظفي الادارات والدوائر والأقسام التي تعمل في معالجة المعلومات وتحليلها وتحضير التقدير الاستخباري الوطني والأعمال المكتبية والرشفة. يعالج آلاف المحللين في الفرع المعلومات الخام الواردة بشكل مكشوف من المصادر المشروعة (صحف، مجلات، اذاعة، مقابلات مع المواطنين الأمريكيين القادمين من الخارج ومع الأجانب القادمين إلى الولايات المتحدة وغيرها) وعن طريق مصادر التجسس والأعضاء الآخرين للتجمع الاستخبار الذين يحصلون على المعلومات بالوسائل الفنية. يعطي فرع المعلومات الجاهزة ـ الإنتاج الجاهز ـ والتقارير والوثائق والتقديرات الاستخبارية لصالح السلطة العليا. توزع المعلومات السياسية،

الاقتصادية، العسكرية، العلمية والتقنية، الجغرافية وما يتعلق بسيرة بعض الشخصيات في نظام وثائقي مؤرشف، أوضح الأدميرال إينمان النائب الأول لمدير المخابرات المركزية لأعضاء مجلس الشيوخ معبراً عن تصوره للتعقيد في هذا التجمع فقال: "هذه الأنظمة التي تحفظ بها مئات الملايين من الصفحات منفصلة بعضها عن بعض حسب مميزات عملية ووظيفية. يملك بعض هذه الأنظمة منظومات فرعية ويتطلب البحث عن معلومة صغيرة تقليب صفحات حوالي 20 نظاماً وثائقياً مؤرشفاً، اما المعلومات الكبيرة . فأكثر من مائة نظام"(12)

تعد مديرية المعلومات الاستخبارية الآنية أحد أهم تشكيلات فرع المعلومات. فهي تلعب دوراً هاماً في اعداد نشرة إخبارية يومية للرئيس الأمريكي، وتقرير إخباري يومي للشخصيات الحكومية والقيادية. صدر هذا التقرير في البداية على شكل صحيفة صغيرة "ناشيونال انتيليجانس ديلي" كانت ترسل كل سباح إلى 60 . 200 مشترك. يقوم فرع العمليات الاستخبارية (وسمي سابقاً فرع التخطيط) بالعمليات التخريبية السرية التي ليس لها علاقة مباشرة بالحصول على معلومات مسبقة كالعمليات التخريبية السرية التي ليس لها علاقة مباشرة بالحصول على معلومات مسبقة كالعمليات السرية "كوفيرت أشن" ويقوم الفرع كذلك بملاحقة الجاسوسية الخارجية. يتألف فرع العمليات، حسب ما ذكره ماركيتي المساعد الخاص لمدير المخابرات المركزية، من ست مديرات إقليمية ("الأوسط وافريقيا) وأربع مديرات وظيفية (العمليات التجسسية) ملاحقة المخبرين الأجانب، العمليات الخاصة والعمليات التخريبية).(13)

كما تقسم المديريات البورجوازية إلى دوائر تختص كل منها بدولة واحدة فقط. تطلق الصحافة الأمريكية البورجوازية اسم "الألاعيب القذرة" على نشاطات فرع العمليات وخاصة نشاط أولئك الموظفين الذين يعملون على تخطيط العمليات السرية" وتنفيذها، كالقتل السياسي والانقلابات والارهاب والدعاية السوداء وغيرها. وقد أثارت الاخفاقات المتوالية للعمليات السرية النقاش حول جدوى عمليات التخريب السرية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

أبدى سكوفيل، النائب الأسبق لمدير المخابرات المركزية ومدير فرع المعلومات الاستخبارية شكوكه حول الفائدة الحقيقية من العمليات التخريبية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ناحية أخرى فإن هذه العمليات حسب رأيه تسيء

لسمعة الحكومة الأمريكية ولا تمثل وسيلة لتنفيذ الولايات المتحدة لسياستها الخارجية. ويضيف سكوفيل: "اقترح ان تقلع بلادنا وإلى الابد عن تنفيذ العمليات التخريبية كافة".(14)

وخلافاً لهذا الاعتقاد، فإن كلاين الذي شغل منصباً في إدارة المخابرات المركزية كمنصب سكوفيل والمستشار غير الرسمي للبيت الأبيض في شؤون المخابرات في مطلع الثمانينات وكبير مستشاري مركز الادارات الدولية والاستراتيجية التابع لجامعة جورج تاون في واشنطن، ورغم انه يعترف بأن "العمليات السرية الامريكية، وخاصة العسكرية منها منافية للقانون من وجهة نظر الشعب الذي يعاني منها" ومع ذلك فهو يرى انه من المجدي التدخل السياسي السري في شؤون الدول الأخرى".(15) فذلك في نظره حالة وسطى بين الدبلوماسية وإنزال قوات مشاة البحرية. هو اسلوب أفضل من الحرب، ومن العمليات التخريبية السرية التي أثارت ضجة اعلامية كبيرة العمليات شبه العسكرية (Paramilitary) الموجهة بالدرجة الأولى ضد حركات التحرر الوطنية.

أصدرت دار "ماجروهيل بوك كومباني" في عام 1981 كتاباً لنائب رئيس فرع العمليات الاستخبارية في إدارة المخابرات المركزية شيكلي باسم "الطريق الثالث ـــ الموقف الأمريكي مباحثياً وديبلوماسياً وعسكرياً، ناقش معهم طيلة عام كامل المهام الموجهة ضد الثورات، أي حركات التحرر الوطنية، وطرق تنفيذ هذه المهام. اما "الطريق الثالث" فهو اصطلاح يستخدم في التجمع الاستخباري للدلالة على العمليات السرية شبه العسكرية، في حين ان الطرق الأول هو تنفيذ السياسة الخارجية بالوسائل الدبلوماسية. والطريق الثاني هو الحرب التي يعدها الأمريكيون غير مقبولة. يؤكد شيكلي ان هدف الطريق الثالث هو "اخضاع الشعوب للسيطرة الأمريكية ووسم جميع الحوادث بطابع مناسب للولايات المتحدة الأمريكية دون الشكل عن منظمي هذه العمليات".(16)

يعكس الخلاف في الموقف الملموس من خلال أعمال سكوفيل وكيلاين وشيكلي حول استخدام إمكانيات المخابرات المركزية، النزاع الداخلي بين مجموعات المخابرات المركزية المتنافسة. بتمثيل أحد أسباب انتشار عدم التطابق في وجهات النظر خارج لينغلي في السعي للحصول على تأييد الأوساط الاحتكارية وتحقيق أفضلية لهذا

النشاط الاستخباري أو ذاك. غير ان الأمور الداخلية للمخابرات المركزية لا تتوضح فقط من خلال الخلافات الدورية بين مختلف منظماتها حول السلطة والكوادر والوسائل المادية، بل من خلال الحملة الهادفة إلى إزالة الفوارق بين النشاط المشروع في جمع وتحليل المعلومات الاستخبارية وبين العمليات التخريبية المخالفة للقانون. وهذا بالذات ما فعله المدير الأسبق للمخابرات المركزية الأدميرال المتقاعد س. تيريز.

بعد حصوله على الاستقالة، اتخذ تيريز موقفاً وسطاً بين سكوفل وكلاين بالنسبة للعمليات التخريبية السرية، فهو يؤيد بعض اشكال العمليات السرية ويعارض بعضها الآخر. كتب تيريز: "يمكن ان تكون العمليات السرية بطبيعتها مثاراً للجدل، ويكون تصرفنا صحيحاً إذا لجأنا إلى هذه العملية عندما نكون واثقين تماماً ان هذه العملية ستنال الموافقة الشعبية وستكون ثروة للمجتمع. لكن أي العمليات السرية يمكن ان ينال الموافقة العامة.؟ أولاً الدعاية السرية، وانا أعتقد انه كان من الممكن الحصول على الموافقة على محاولات إزاحة الخميني في إيران أو القذافي في ليبيا".(17)

وهكذا يصادق المدير الاسبق للمخابرات المركزية على التدخل دون تكلف في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ويناقش علناً قضية اسقاط الحكومات وفي نفس الوقت يسعى للحصول على الموافقة العامة على عمليات القتل والاعتداء.

يتحفظ تيريز حيال العمليات التخريبية السرية، التي يمكن ان تجلب النصر المزيف وتستهلك التكاليف الباهظة للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تثير لدى الكونغرس والمجتمع المعارضة الغريزية. ينسب المدير الاسبق للمخابرات المركزية لهذه العمليات: التدخل في شؤون نيكاراغوا، ويبدي تيريز خوفه من تكرار الفشل الامريكي في فيتنام من جهة، والخلافات بين المخابرات المركزية والكونغرس الأمريكي من جهة أخرى.

برزت وجهات نظر أخرى في كتاب "الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، السياسة وكيفية تحقيقها"، الذي ألفه المسؤول السابق في مجلس الأمن القومي العميد المتقاعد جوردان وعضو مجلس الشؤون الدولية العقيد المتقاعد تايلور الأصغر. يمكن ان يؤدي التوسع الكبير في العمليات التخريبية ــ حسب رأيهما ــ إلى تأسيسي "آلية للمراقبة" إذ يمكن ان ينشأ داخل الولايات المتحدة وخارجها ظرف غير مناسب ابداً للنشاط التجسسي".(18)

كان مقرراً خلال فترة ادارة تيرنيد للمخابرات المركزية التعتيم على عمليات التخريب السرية، وتم تغيير اسم العمليات السرية إلى اسم أكثر اعتدالاً هو العمليات الخاصة. نص القرار الصادر عن الرئيس كارتر برقم 12036 على ما يلي:

"تنفذ العمليات الخاصة في الخارج تأكيداً لأهداف السياسة الخارجية. ويجب ان تساعد هذه العمليات على تحقيق البرامج السياسية الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية في الخارج، تخطط العمليات السرية وتنفذ بشكل لا يظهر معه دور الحكومة الأمريكية ولا تظهر اية حاجة للاعتراف بهذا الدور على الصعيد الشعبي. ولا تدخل العمليات الخاصة ضمن النشاط الدبلوماسي، ولا في عملية جمع المعلومات التجسسية ولا في عمليات أخرى ضمن النشاط الدبلوماسي والاستخباري".(19)

لم تستخدم تسمية "العمليات الخاصة" في الصحافة الأمريكية. تكتب هذه الصحافة عن العمليات السرية (كوفيرت أكشين) التي تعتبر أكبر اسرار لينغلي. يجب على فرع العلميات الاستخبارية الحفاظ على سرية نشاطه امام تشكيلات المخابرات المركزية الأخرى حتى فرع المعلومات الاستخبارية ويسمى هذا بمبدأ "الحواجز غير النفوذة"، وقد انطلقت بعض الأصوات لتمييع هذا المبدأ على اعتبار ان بعض المحللين حصلوا على تصور عن مصادر المعلومات البشرية من فرع العمليات الاستخبارية، وتمكنوا بشكل أفضل من الحكم على مستوى هذه المعلومات. يعتبر بعض خبراء التجسس انه لا مبرر لعدم مشاركة فرع المعلومات في التخطيط للعمليات السرية. وبقى النقاش حول ضرورة أو عدم ضرورة استخدام الجواسيس المخبرين في دور المخربين والارهابيين ودعاة النشاط التخريبي.

ليس من الخطأ في شيء إعطاء نشاط المخابرات الأمريكية طابعاً تحليلياً، على خلاف النشاط التخريبي. فما يميز محللي المعلومات عن رجال العمليات من "فرسان الدرع والخنجر" هو موضوعيتهم تجاه التأثير السياسي مهما كان مصدره، الا ان الواقع يختلف تماماً.

تمثل المعلومات عن الاتحاد السوفييتي وقدرته الدفاعية وإمكاناته الاقتصادية "ونواياه" النتاج الرئيسي الصادر عن مراكز التحليل التي تديرها المخبرات المركزية لقد ظهرت منذ البداية على هذا النتاج بصمات الجنون المعادي للسوفييت. يكفي هنا ذكر مثال واحد: يتذكر دوفوريت فإن سليك العضو السابق في المجلس الوطني للتقديرات

الاستخبارية: "لم يكن في تحليل الاستخبارات أدنى شك في ان الروس سيهاجمون أوروبا، كان السؤال متى سيتم هذا في عام 1950 أم في عام 1951 أم انهم سينتظرون حتى عام 1955".(20) وبغض النظر عن الاعتبارات التي تبناها البيت الأبيض (حتى المتطابقة مع توقعات المخابرات) فإن هذه التحليلات شكلت ضغطاً عليه لتصعيد الحملة للسوفيت. الا أن الحياة أثبتت وبشكل قاطع بطلان تكهنات التجمع الاستخباري الأمريكي. ولكن هل علمته ولو الشيء القليل؟.

كتب مير النائب الاسبق لرئيس العمليات الاستخبارية يصف فترة خدمته الأخيرة (نهاية السبعينات): "لم أجد الأدلة المقنعة على تخطيط الاتحاد السوفييتي لبدء حرب نووية واسعة ضد الولايات المتحدة، ولم أجد أية اشارة إلى ان الاستعدادات العسكرية السوفييتية ستبلغ اوجها في يوم من الأيام. ولا يعطي تحليل خطابات القادة السوفييت أي تبرير للتهديد. هناك إجماع تام على ان حرباً كهذه ستكون فاجعة لكلا الطرفين، ولذلك يجب تجنبها إذا كان ذلك ممكناً".(21)

يبدو أنها فكرة واضحة ولكن مير بعد ان نطق بها حاول فوراً التشويش عليها. يقول مير: "اولاً ــ ان المخابرات العسكرية تستمر في طرح السيناريو، الذي سيمتلك السوفييت بموجبه في الثمانينات ناصية الضربة الأولى. وثانياً ــ يضيف المؤلف ــ أن الاتحاد السوفيتي سيحاول الوصول إلى "تفوق استراتيجي" ليصادر إلى كشف نقاط الضعف في الدفاع الغربي تحت مظلته ومن ثم النضال من أجل الحلفاء والقواعد الستراتيجية ومكامن الثروات".(22)

بهذا الشكل يستمر ممثلو التجمع الاستخباري في التحريف لصالح المجمع الصناعي الحربي، الذي يحاول وبأية وسيلة بلوغ سباق التسلح.

تتسابق الأجهزة التجسسية في جمع كافة المعلومات التي تؤكد "التهديد السوفييتي" ويطلق أخصائيو التحليل للتداول معطيات مبالغ فيها حول نفقات الاتحاد السوفييتي على شؤون الدفاع وتعزيز بعض انواع الأسلحة ويخضع كذلك للمعالجة الكونغرس الامريكي، الذي اقتنع اعضاؤه بتخلف الولايات المتحدة عن الاتحاد السوفييتي عسكرياً.

أعلنت شركة سي. بي. إس التلفزيونية انه في نيسان 1980 نظم بيكر ممثل الحزب الجمهوري في مجلس الشيوخ لقاءً سرياً للغاية، تحدث فيه كبار رجال

المخابرات عن "التهديدات السوفييتية". لكن ما هو سبب هذا الاجراء؟. تبين ان الميزانية الحربية لادارة ريغان أثارت الجدل العقيم مما حدا به لتحريك النقاط بغية ارهاب المشرعين "بالتهديد السوفييتي". يمكن وصف عملية المعلومات الخاطئة عن الدفاع السوفييتي، وتقديرات المحللين "للنوايا السوفييتية" بأنها عملية تشويه للحقائق، وهي لا تخص فقط قضايا وقف التسلح في الاتحاد السوفييتي. كما ويعلب التجمع الاستخباري لعبة غير شريفة بالنسبة "للحروب المشروعة" و"الارهاب الدولي" وعلاقات الولايات المتحدة مع مختلف الدول. ان آثار التضليل الستراتيجي تلمس أثناء التحضير لغزو كوبا من قبل مرتزقة المخابرات الأمريكية في عام 1961، وإشعال الحرب في فيتنام وغيرها.

من حيث الشكل يظهر الموضوع وكأن "خلافاً استخبارياً" نشب بين مختلف الهيئات بسبب اختلاف نتائج التحليل، وسينتصر أحد الآراء وسيقدم للبيت الأبيض وهو طبعاً غير دقيق بسبب: المصادفة، السرعة وقلة الخبرة بالاضافة إلى النية المسبقة. هذه هي آراء ممثلي المخابرات. غير ان بعض الباحثين الأمريكيين يعتقد ان بعض الهيئات الاستخبارية الرجعية تستخدم "الخلاف الاستخباري" المذكور لتقديم تحليلات للموقف للرئيس والحكومة على أساس التضليل الستراتيجي، من شأنها تسهيل دخول الولايات المتحدة في الحروب والعمليات الاستفزازية. ومن هذا المنطلق بالذات يجب فهم سبب محاولة المخابرات المركزية للحد من رقابة الرئيس عليها.

بدأ تعرف عضو الحزب الجمهوري رونالد ريغان بجهاز الدولة في 19 تشرين الثاني 1980 في واشنطن بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية. استهل ريغان عمله الجديد بلقاء الأدميرال تيرنيد مدير المخابرات المركزية الأمريكية. كتبت صحيفة نيويورك تايمز تعليقاً على هذا اللقاء: "يمثل التعرف إلى المخابرات السرية القسم الأساسي من مراسم نقل السلطة". (23) وقبل ذلك بأربع سنوات أطلع بوش مدير المخابرات المركزية الرئيس كارتر من الحزب الديموقراطي على اسرار الحكومة الاستراتيجية.

منذ عهد الرئيس الأمريكي الأول جورج واشنطن، لا زال الزعماء الأمريكيون يولون أهمية كبيرة للمعطيات الاستخبارية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والمسائل العسكرية. كتب جوردان وتايلور: "بما انه لا يوجد في دستور

الولايات المتحدة الأمريكية أحكام خاصة بمراقبة عمل المخابرات، فإن الصلاحيات في هذا الاطار يجب ان تنطلق من مهام الدفاع الوطني والسياسة الخارجية التي تعمل المخابرات لصالحها".(23) وهكذا فمن وجهة النظر الدستورية تقف المخابرات بإحدى قدميها في الجهاز العسكري وبالاخرى في آلية السياسة الخارجية.

يظهر من خلال معالجة المؤلفين غياب ذكر المخابرات في دستور الولايات المتحدة الامريكية، وهذا لا يعني أبداً غيبا الشرعية القانونية للمخابرات. فقد تأسست هذه القاعدة الحقوقية بقوانين مختلفة للكونغرس وإدارات مجلس الأمن القومي وبقرارات رئاسية.

قبل الحرب العالمية الثانية لم يكن سائداً مفهوم المخابرات كنشاط مستقل لا شكلاً ولا مضموناً. ثم برزت رغبة الدوائر الامبريالية الامريكية عام 1947 بتأسيس منظمة استخبارية على مستوى هيئة فيدرالية مستقلة وكانت إدارة المخابرات المركزية.

يذكر كيسي مدير المخابرات المركزية في المعجم الحكومي الأمريكي لعام 1982 ــ 1983 وفي فصل المخابرات المركزية أنها "تعمل بقيادة رئيس الولايات المتحدة أو مجلس الأمن القومي" وأنها "تنفذ العلميات الخاصة وبموافقة الرئيس".(25) وتجدر الاشارة إلى ان ذكر الرئيس رسمياً كموجه لادارة المخابرات المركزية ورد فقط في السنوات الأخيرة ونتيجة لنقد لاذع من الكونغرس بسبب عدم وجود شيء محدد بهذا الصدد.

كان الرؤساء الأمريكان يثبتون ايديهم دائماً على جهاز التحكم بالمخابرات ولكن هذا، وحسب رأي العديد من الباحثين الامريكيين، لم يؤمن قيادتها كما يجب. كتب شليزينجر المستشار الأسبق للرئيس كينيدي في مقدمة كتاب ألفه روزيتسكي الموظف السابق في المخابرات المركزية: "أصبحت إدارة المخابرات المركزية، حسب رأي روزيتسكي، محور اهتمام الرؤساء. لقد استخدموا المخابرات المركزية كآلية لتنفيذ السياسة الخارجية بدون دبلوماسيين (أي بالوسائل السرية) ولتنفيذ العمليات العسكرية بدون القوات المسلحة، واللجوء إلى التدخل دون إذن من الكونغرس"(26).

ومع ان في ما ذكر جزءاً من الحقيقة الا ان شليزينجر يشير إلى ان روزيتسكي "يبالغ كثيراً في وصف المخابرات المركزية بالبراءة والطاعة بالتنفيذ طبقاً لما يخططه

الـرئيس". وكمـا يؤكـد المؤرخـون فـإن إدارة المخـابرات المركزيـة عملـت سـابقاً بشـكل مستقل في مختلف المواقف ونفذت العديد من العمليات بمبادرة ذاتية".(27) ويسـوق شـليزينجر العديـد مـن الامثلـة المـأخوذة مـن متابعـات الكـونغرس لنشـاط المخـابرات المركزية في منتصف السبعينات. فالرئيس كينيدي ومدير المخابرات المركزية في عهده لـم يكونـا على علـم بمحـاولات إدارة المخابرات اغتيـال فيـديل كاسـترو وهـذا مـا يؤكـده شـليزينجر وكلايـن وغيرهم. كمـا ان أربعـة رؤسـاء (مـن عـام 1953 حتى عـام 197) لـم يكونوا على علم بتحقيق برنامج رقابة البريد الأمريكي.

يجـب الأخـذ بعين الاعتبار حـالتين: أولاً ــ ان المخابرات المركزيـة عملـت في جـو مـن الارتياح التام، حيث منحها البيت الأبيض الحرية الكاملة، ولذلك فهي لم تتوان عن المغامرة من خلف ظهر الحكومة. وثانياً ـ انها اعتبرت نفسها حارساً أميناً على مصالح الطبقـة الحاكمـة، وبـدت واثقـة ان هـذه العمليـات أو تلـك سـتنال رضـى وتأييـد هـذه الطبقــة فالبيــت الأبــيض والمخــابرات المركزيــة يعمــلان بمبــدأ "التضــاد الــراجح" (Plausible denial)، الذي يقضي بتنفيذ العمليات بشكل لا تظهر معه مشاركة البيت الأبيض ابداً.

يتضح مـن المعجـم الحكومي المـذكور آنفـاً، ان مجلـس الأمـن القـومي يتسـاوى مـع الـرئيس الأمريكي في قيـادة المخـابرات، فـالمجلس يتـألف مـن الـرئيس أمينـاً للمجلـس، ونائـب الـرئيس ووزيـر الخارجيـة ووزيـر الـدفاع وكـذلك فـإن مـدير المخـابرات المركزيـة ورئيس لجنة رؤساء الأركان يعتبران مستشارين دائمين للمجلس.

يجتمـع مجلـس الأمـن القـومي عـادة مـرة في الأسـبوع (واكثر مـن ذلـك في الحـالات الطارئـة). ويتحـدث أولاً في العـادة مـدير المخـابرات المركزيـة لالقـاء الضـوء على الوضـع الدولي بشكل عام أو على الوضع في بعض مناطق الكرة الارضية، ثم يعد ملخصاً عن المناقشـات. وبعـد مـرور بعـض الوقـت يشـاهد الـرئيس الملخـص ويصـدقه فيتحـول إلى وثيقة رسمية وعلى ضوءه يمكن ان تنشط إدارة المخابرات المركزية. بالاضافة إلى ذلك فـإن مجلـس الأمـن القـومي يصـدر قـرارات خاصـة للقيـادة المسـتمرة لادارة المخـابرات المركزيـة تسـمى لجـان أو مجموعـات. ويترأس مـدير المخـابرات المركزيـة عـادة اللجنـة التي تنسـق نشـاط مختلـف أعضـاء التجمـع الاسـتخباري، بينمـا يترأس نائـب الـرئيس لجنـة تخطيط وتقرير العمليات التخريبية. ويذكر في المعجم الحكومي انه "لا يحق لأية هيئة

حكومية عدا المخابرات المركزية، تنفيذ اية عمليات خاصة اذا لم يقرر الرئيس ان هيئة أخرى يمكنها تنفيذها بشكل أنجح".(28) لقد جذب كيسي الاهتمام الي عندما استثنى في فقرة "العمليات الخاصة" من وثائق المخابرات المركزية التي أعدها للمعجم الحكومي، استثنى منها المقولة التي تقضي بوجوب "تنفيذ العمليات الخاصة بما يتوافق والقوانين المعمول بها".(29)

من الطبيعي ان تخديم القوانين لصالح العمليات لا يحتمل النقد،غير ان رفع التحفظ يؤكد من جديد ان السلطات الأمريكية تطلق العنان للمخابرات المركزية، وترفع عنها الحظر الذي اضطرت لفرضه الادارات السابقة تحت ضغط المجتمع الأمريكي والدولي. تعمل فروع المخابرات الأمريكية بتعاون وثيق مع مختلف الهيئات الحكومية، التي تقع على عاتقها مهمة الأمن القومي وفي مقدمتها وزارة الدفاع (البنتاغون) ووزارة الخارجية ووكالة المعلومات وغيرها.

وليس من قبيل المبالغة القول، ان الدوائر الخاصة وفي مقدمتها إدارة المخابرات المركزية، بالاضافة إلى البنتاغون حققت سمعة سوداء جداً، فقد كتب أويكر مراقب صحيفة نيويورك تايمز يقول: "الكل يحذر المخابرات المركزية ويمقتها على العمليات الخاصة"، "لقد أصبحت المخابرات المركزية محل اللعنة في العالم أجمع".(30) وصرح سكوفيل الموظف السابق في المخابرات "ان العمليات التي نفذتها إدارة الاستخبارات المركزية منذ عام 147 أدت إلى مقتل أكثر من مليون شخص".(31)

لقد تطورت العلاقات بين المخابرات والكونغرس على نحو خاص. فبعد تأسيس المخابرات المركزية، شكلت لجان فرعية للمخابرات ضمن لجان الاعتمادات ولجان التسليح في مجلسي الشيوخ والنواب، كانت همتها المراقبة الشكلية للمخابرات وتصديق ميزانيتها دون الدخول في تفاصيل العمليات التي تنفذها. كان السند الحقيقي للدوائر الخاصة في مجلس الشيوخ العنصري راسيل رئيس لجنة مجلس الشيوخ لشؤون التسليح، ولا تحلم هذه الدوائر بأفضل منه أبداً ويكفي ان نسوق الواقعة التالية: حاول ذات مرة السيناتور بروكسماير رئيس اللجنة الاقتصادية الموحدة للكونغرس دعوة هيلمس مدير المخابرات المركزية للتحدث في جلسة مغلقة ولكن راسيل لم يسمح بذلك.

كتب الباحث باورس: "طالما ان راسيل حي، فإن هيلمس يعلم من يحق له طرح الأسئلة ونوعها والاجابات المنتظرة عليها، ولم يتجرأ أي سنياتور آخر التعدي على سلطة راسيل، الذي كان من ناحيته واثقاً من هيلمس ولم يطرح عليه الأسئلة الصعبة. لقد قال لهيلمس مرة انه لا يريد ان يعرف شيئاً عن عمليات المخابرات المركزية. كان هذا الموقف عبارة عن مراقبة على الورق فقط".(32) في عام 1971 تحدث خليفة راسيل في رئاسة لجنة مجلس الشيوخ لشؤون التسليح سيتينس فقال: "التجسس هو التجسس، ونحن قررنا امتلاك هيئة استخبارات وحمايتها ولذلك يجب علينا غض النظر عن كل ما تفعله وقبولها على حالها كما في الواقع".(33)

خلال الفترة 1947 ـ 1967 رفع إلى مجلس الشيوخ أكثر من مائتي قرار مع اقتراح بتشديد الرقابة على نشاط جهاز الاستخبارات، وأكثر من هذا العدد رفع إلى مجلس النواب الا انها دفنت جميعاً في اللجان واللجان الفرعية.

اعتبر زعماء السلطة التنفيذية المخابرات إطاراً من النشاط، الذي يلزمهم بتبادل مسؤولية رقابته مع الكونغرس في درجة دنيا. غير ان نزعة فرض التأثير الأكبر بين المشرعين في اتخاذ قرارات السياسية الخارجية جعلت قضية المخابرات أكثر اهمية. كتب جوردان وتايلور: "المخابرات هي أحد أهم آفاق المنافسة بين الرئيس الأمريكي والكونغرس بسبب توجيه السياسة في مجال الأمن القومي. وتذكّر المجابهة بين السلطة التشريعية والتنفيذية حول المراقبة السياسية للمخابرات بالحصار الذي فرضه الكونغرس على الحكومة"(34)

أدى هذا الحصار في منتصف السبعينات إلى ظهور لجان استخبارات خاصة ودائمة في مجلس الشيوخ ومجلس النواب ذات صلاحيات تكونت من خلال التشاور مع البيت الأبيض. فعلى سبيل المثال أسند مجلس الشيوخ للجنته مهمة مراقبة ميزانية الهيئات الاستخبارية والاطلاع على العمليات السرية التخريبية وإبداء الرأي فيها، والحصول من الدوائر الاستخبارية على المعلومات السرية التي كانت حصراً على بعض الشخصيات المحدودة في الحكومة. وفوراً بعد انجاز الاتفاق مع الكونغرس، تحفظ الرئيس كارتر في قرار تنفيذي عندما أكد ان اطلاع الكونغرس على العمليات السرية التخريبية لا يشكل شرطاً اساسياً لعمل المخابرات.

فبالنسبة لعملية محاولة نقل مجموعة من الدبلوماسيين الأمريكيين من طهران عام 1980 بوسائل المخابرات المركزية فقط أحيط الكونغرس علماً بهذه العمليات فقط بعد أسبوع من محاولة تنفيذها. كتبت صحيفة واشنطن بوست أنه "في السنوات الست الأخيرة لم يطلع (أي الكونغرس) على العدد الهائل من العمليات السرية، بغض النظر عن الانطباع السائد بأن المشرعين يجب ان يعرفوا كل شيء عنها(35)".

يعترف غولد ووتر، الذي شغل منصب رئيس لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات في عام 1981 ان بعض عمليات المخابرات المركزية تبدو له سرية لدرجة انه عندما يبدأ بسماع أخبارها يغلق أذنيه إشارة إلى مستوى الرقابة التشريعية، حتى ولو بدت هذه الرقابة واضحة فإن الحكومة ستقلل من قيمتها. في كانون الأول عام 1982 اتخذ مجلس النواب ومن بعده مجلس الشيوخ، وبناء على اقتراح لجنة مجلس النواب لشؤون الاستخبارات قراراً يمنع المخابرات المركزية من القيام بأي عمل يهدف الى اسقاط حكومة نيكاراغوا. ومع ذلك فبعد عدة أشهر ودون اعتبار لقرار المشرعين حرّكت المخابرات المركزية مرتزقتها في نيكاراغوا. وقد أدان الكسندر أحد قادة الحزب الديموقراطي في الكونغرس في شباط عام 1984 المخابرات المركزية والبنتاغون في تشويه المعلومات التي يقدمانها للكونغرس حول التدخل الواسع للولايات المتحدة في أمريكا الوسطى. يؤكد الكسندر ان "سياسة المخابرات المركزية تجاه الكونغرس هي التزوير والتحريف وتأخير المعلومات".(36) وهكذا فحتى هذا اليوم والسلطة التشريعية، التي تحرك أذرع الرقابة على المخابرات لا تستطيع ان تستخدمها بالشكل الكامل أو كما أُريد لها. ان مقاومة البيت الأبيض وعدم معاقبة المخابرات المركزية والموقف الشكلي القائم في مجلس الشيوخ تجاه الرقابة من جهة والموقف المشجع للعمليات الفردية الاستخبارية من جهة أخرى تسمح للرئيس الاهتمام والتوجيه في هذه الدائرة الهامة. بالاضافة إلى الحكومة يتحمل الكونغرس المسؤولية الاخلاقية عن العمليات التجسسية والتخريبية الواسعة. وقد صرح للصحافة نائب رئيس لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات مرينهنين: "نحن الآن لا نتلقى المعلومات فقط، نحن نريد ان نصبح جزءاً أساسياً في عملية نقلها".(37) وتحصل الحكومة الآن على

التأييد السياسي في المجال الذي عملت فيه سابقاً لوحدها. إنها بذلك تؤمّن على نفسها من نقد الكونغرس في حالات إخفاق وفشل التجمع الاستخباري".

تأسست إدارة المخابرات المركزية وكما كان مخططاً، كأداة سلطة سياسية ذات طابع طبقي. فمنذ البداية لا زال يحتل المراكز القيادية فيها ممثلو الدوائر المالية والقضائية ورجال الأعمال المرتبطين بوول ستريت. وقد عمل هؤلاء في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات سنتين أو ثلاثة وأحياناً سنة واحدة في المخابرات المركزية مما خلق فيها جواً من التجديد المستمر.

كان أول قائد للعمليات التخريبية المحامي الميليونير ف. فينير، أحد شركاء وكالة وول ستريت "كارتر، ليديارد إند ميلبوردن" ومن نفس الشركة تخرج نائب مدير المخابرات المركزية جيسكون المحامي والمساهم في شركات عديدة. وكذلك فإن المدير السابق لبنوك الرأسمالي شرودير والمساهم في دائرة "ساليفان اند كروموبل"أ. دالاس كان أولاً نائباً لمدير المخابرات المركزية ثم مديراً لها. وشغل منصب نائب مدير المخابرات المركزية كل من ماكونيل مدير شركة "مينيو فيتشرس كيبيتال كوربوريشين" وفولف نائب مدير بنك "ناشيونال سيتيبينك اوف نيويورك" و"سيتي بينك فارميرس تراست". أما إيمور ابن رجل الصناعة الكبير وعضو مجلس إدارة شركة "يونايتد فروت" وثلاث شركات اخرى في بوسطن، فقد شغل منصب رئيس فرع المعلومات التجسسية، ثم حل بيكر الذي عمل قبل ذلك في شركة وول ستريت "كيهيل، جوردون ونيديل إند أويل".(38) في الفترة اللاحقة عين المليونير ماكوون وبوش ويسي مدراء للمخابرات المركزية.

كتب عالم الاجتماع الأمريكي دومهوف: "منذ لحظة ولادتها، وعلى امتداد تاريخ نشاطها، كانت إدارة المخابرات المركزية خاضعة لمراقبة الطبقة العليا، وعملت على تلبية حاجاتها".(39) وشيئاً فشيئاً وعقب تشكيل الدوائر الاحتكارية للولايات الشرقية في المخابرات المركزية من قبل بعض الشخصيات الموثوقة دعمت المخابرات بالموظفين الذين كانوا مرتبطين بالمجموعات الاحتكارية الغربية والجنوبية الغربية. قبل ان يصبح مديراً للمخابرات المركزية حقق ماكوون نجاحات كبيرة في مجال الملكية الخاصة في كالفورنيا. بلغت حصته في شركة "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا" مليون دولار، في

حين كان خليفته الادميرال المتقاعد ريبون نائباً لمدير شركة "أيروجيت جينيال كوربوريشين" في لوس انجلس وقبل ذلك كان يعمل تاجراً في تكساس.

لا تتحدد العلاقات مع أصحاب المصانع بموافقة ممثلها على ترك أعمالهم والدخول في عمليات التجسس والتخريب التي يمكن ان تعم الكرة الأرضية بكاملها، فقادة المخابرات المركزية يجتمعون بشكل دوري مع أعضاء مجلس التجارة، الذي يضم ملاكي مائتي شركة كبيرة ويقيمون علاقات وثيقة مع ال روكفلر وميلون وأويتني وغيرهم. كما ان اوسع العلاقات نشأت بين المخابرات المركزية والاحتكارات النفطية الامريكية، التي لم تقنع ـ بخدماتها للدولة والكونغرس ـ البيت الأبيض. الا ان تحقيق برامج الاستخبارات الواسعة بالوسائل الفنية والتكنولوجية قربت هذه الاحتكارات من المجمعات الصناعية الالكترونية والفضائية. غالباً ما ساعدت المخابرات المركزية شركات "لوكهيد" و"بوينغ" وغيرها على ترويج تقنيات الطيران في الخارج معتمدة على عملائها في الحكومات الأجنبية الذين ساعدوا في ابرام عقود الشراء.

وتجدر الاشارة إلى ان إدارة المخابرات المركزية تعتبر من واجبها تقديم كافة أشكال العون للشركات الوطنية، وهذه الشركات بدورها تعتبر المخابرات المركزية بمثابة مجموعات اقتحام الامبريالية الامريكية، وهذه ما حدث مع شركة "إنترناشيونال تيليغراف إندتيليفون" التي اقترحت على إدارة المخابرات المركزية مبلغ مليون دولار مقابل عدم وصول سلفادور الليندي إلى السلطة في تشيلي. يشير موظف المخابرات السابق ايدجي أن "المخابرات المركزية تعتبر اداة حقيقية لتلبية رغبات شركات النقل الوطنية تحت اسم "الأمن القومي"(40) ويذكر علماء الاجتماع الأمريكان مينتس وكوين ان "شواهد عدة تدل على صدق أقوال ايدجي".(41) ويعتبر توجيه الشكر لموظفي المخابرات من قبل قطاعات النفط والصناعات الالكترونية والفضائية بمثابة تقديم وظيفة بارزة في الشركات الاقتصادية والمجمع الصناعي الحربي بعد الحصول على الاستقالة.

كتب هيرت مراسل صحيفة نيويورك تايمز: "وقع العديد من الموظفين السابقين في المخابرات الأمريكية عقود عمل مربحة بفضل علاقتهم أثناء الخدمة واطلاعهم على المعلومات السرية وإقامتهم أقوى العلاقات السرية مع شخصيات رسمية أجنبية. فمثلاً أحد موظفي المخابرات السابقين أصبح ممثلاً لشركة أمريكية في دولة أفريقية

شارك فيها في عملة سرية للمخابرات المركزية الأمريكية، ادت إلى وصول الرئيس الحالي لتلك الدولة إلى السلطة، وموظف آخر كان على صلة وثيقة بزعيم إحدى الدول العربية وحالياً يقدم استشارته مقابل 300 ألف دولار للعديد من الشركات الأمريكية العاملة في تلك الدولة. من بين مستشاري الشركات نذكر أسماء المدراء السابقين للمخابرات المركزية ونوابهم ورؤساء الفروع والأقسام في المخابرات المركزية وموظفي إدارة مخابرات وزارة الدفاع وهيئة الأمن القومي وغيرها من أعضاء التجمع الاستخباري عن الحديث عن القيادة العليا، فإن الحلقة الوسطى من المخابرات المركزية تشكلت بصورة رئيسية من خريجي الجامعات القائمة في الولايات الشرقية، الذين يشكلون ما سمي (جامعة عشاق الشجرة). يحصل الخارجون على هذه الجامعة، ولو لم يكن لهم وضع خاص على تأييد فئة (إيستيبليش "المؤسسين") التي تعتبرهم ركيزتها المتينة وغالبية هؤلاء من الحزب الديموقراطي. إذا أخذنا بعين الاعتبار ان قيادة المخابرات المركزية تكونت منذ البداية من أعضاء الحزب الجمهوري بشكل رئيسي، فادارة المخابرات المركزية نمت كهيئة يتساوى فيها ممثلو حزبي الاحتكارات الرأسمالية.

يحاول بعض الباحثين الأمريكان تحديد النسبة داخل المخابرات المركزية بين انصار المحافظين والاحرار وإظهار وجود الائتلافات والتكتلات. وقد صب نيكسون الزيت في النار عندما كان رئيساً حيث اتهم غالبية موظفي المخابرات المركزية بالليبرالية وانهم يخدمون الاستوبليتش الشرقي. غير ان شليزينجر المؤرخ والمستشار السابق للرئيس الأمريكي يشرح سبب ازدياد الليبراليين في المخابرات بعد الحرب العالمية الثانية. فهو يعتقد ان معرفة وثقافة الليبراليين كانت ضرورية في البرامج التي تهدف إلى المحافظة على الأنظمة اليمينية الديكتاتورية في السلطة. لا توجد في المخابرات المركزية وكذلك المحافظين يتميزون بمعاداة الشيوعية وبكرههم الشديد للقوى الاشتراكية التقدمية، ولا عجب في ذلك فرغم كل الخلافات السياسية والعقائدية بين الليبراليين والمحافظين فهم يخدمون الرأسمالية الاحتكارية الأمريكية. ومع كل ذلك فلا زال الرؤساء المتعاقبون يتخذون الاجراءات لتعزيز الرقابة على التجمع الاستخباري. وأول خطوة في هذا الاتجاه قام بها الرئيس ايزنهاور، ورغم انه حذر في خطابه الوداعي للامة في كانون الثاني 1961 من خطر تطور المجمع الصناعي

الحربي، الا انه شخصياً ساهم في ازدهاره وتعزيزه، كما اتضح بشكل خاص من تشكيله في عام 1956 لمجلس رئاسي مختص بالنشاط التجسسي. كان في عضوية هذا المجلس وزير الدفاع الاسبق لوفيت ومدير شركة "يونايتدستيتس ستيل كوربوريشين" فيرليس ورايرسون أحد كبار مصنعي الفولاذ، ومدير معهد ماساتشوس التكنولوجي في كيليان، والجنرالان هال ودولتيل والادميرالكونولي. وقد صرح ايزنهاور انه منح المجلس صلاحيات واسعة لمراقبة النشاط التجسسي. ويعلل الرئيس ذلك على النحو التالي: "ان مركز ووضع أعضاء المجلس في البلاد، والثقة التي يتمتعون بها أساس كاف ليكونوا واثقين من أنهم سيتمكنون من إقناع الرئيس والكونغرس وكذلك المجتمع إذا اضطر الأمر بضرورة وفائدة جهودنا التجسسية، ويفعلون ذلك دون الاضطرار لكشف تفاصيل عمليات محددة أو الاهداف المرجوة منها".(43)

سعت إدارة المخابرات المركزية جهدها للحصول على تأييد أكبر نسبة من الشخصيات الفاعلة في البلاد. ويعطي أكبر الاثر بهذا الخصوص نشاط مجالس العلاقات الدولية الموجودة في مختلف المدن الأمريكية، والتي يتكون أعضاؤها من ممثلي الدوائر المالية والصناعية والتجارية والاعلام. ويعتبر أكبر هذه المجالس وأهمها مجلس مدينة نيويورك للعلاقات الدولية الذي كان ابرز مؤسسيه وأحد رؤسائه الأوائل دالاس، والذي لم ينقطع عن المجلس حتى بعد انقطاعه عن المخابرات المركزية. ومن بين أعضاء مجلس قادة واعضاء إدارة المخابرات المركزية السابقون والحاليون: بيسيل، الجنرال لينسديل، ايمورين باندي، بارندس، بوش، هيلسمان، ماكوون، باوي، تيرنير، كولبي، هيلمس وغيرهم.

في كانون الثاني 1968 عملت في إطار المجلس "مجموعة مناقشة مسائل الاستخبارات والسياسة الخارجية" برئاسة وزير المالية ديلون. وقدم بيسيل رئيس فرع العمليات الاستخبارية في اجتماع للمجموعة تحليلاً مكشوفاً لاستراتيجية إدارة المخابرات المركزية في مجال عمليات التخريب السرية.

ينسب بيسيل للعمليات التخريبية ما يلي: 1) التوجيهات والنصائح السياسية(2) دفع النقود لبعض الأشخاص(3) المساعدة المالية والتعاون الفني مع بعض الاحزاب(4) مساندة المنظمات غير الرسمية بما في ذلك النقابات والمصانع والشركات وغير ذلك(5) الدعاية السرية(6) التدريب الخاص لبعض الشخصيات (7) العمليات

الاقتصادية(8) العمليات السياسية وشبه العسكرية الهادفة إلى قلب نظام ومساندة آخر (كالهجوم على كوبا عام 1961 وبرامج لاوس في الستينات).(44) لم يثر برنامج العمليات التخريبية اية معارضة من قبل أعضاء مجلس العلاقات الدولية، رغم ان كلاً من الانواع الثمانية من العمليات التخريبية التي نفذتها إدارة المخابرات المركزية يعارض تماماً مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية، التي ينادي بها أعضاء المجلس. أدى فضح جرائم الاستخبارات الأمريكية في منتصف السبعينات إلى تقديم اقتراحات إلى الكونغرس تمنع أو تحدد استخدام إدارة المخابرات المركزية لرجال التجارة الأمريكيين (وليس الأجانب) وكذلك العلماء والصحفيين في أعمال التجسس والتخريب. غير ان هذا التحديد لم يكن الا هراء لا طائل تحته، فقد أكد موري رئيس رابطة الموظفين السابقين في المخابرات في خطاب له أمام الكونغرس عام 1981 انه "لا شيء يجب ان يهدم العلاقات السرية بين المخابرات المركزية ورجال الأعمال الأمريكيين والعلماء". وفي الواقع فإن المخابرات المركزية تقدر عالياً المساعدة المباشرة التي تتلقاها من رجال الأعمال. وتسوق الصحافة الأمريكية العديد من الامثلة حول استجابة أصحاب المصانع لطلبات الاستخبارات من جمع للمعلومات وتجنيد للعملاء الأجانب والاعداد للانقلابات. ويعمل العديد من الشركات والمكاتب وبموافقة أصحابها كغطاء لنشاط المخابرات المركزية فعندما تقيم المخابرات المركزية بنوكها وشركاتها ومصانعها وخطوطها الجوية الخاصة المزورة والتي يعمل فيها رجال المخابرات، فإن عليها مقابل ذلك ان تقي علاقات واسعة ومتينة مع الدوائر العملية كافة. حول نشاط عملاء المخابرات المركزية على عدة قنوات ينصح أول قائد للعمليات السرية فيرنير مرؤوسيه: "ان من الاهمية بمكان مشاركة الأشخاص المعروفين جيداً بسبب غناهم الشخصي في العمليات السرية"(45).

يعتبر الاحتياطي المشجع بالنسبة لرأس المال الأمريكي الذراع الاساسي للتأثير السياسي والايديولوجي والثقافي، وقد فتحت آفاقها أمام المخابرات وصار واضحاً في النصف الثاني من الستينات استخدام المخابرات المركزية لمساعدة "اندريو هاميلتون فاند"و"بيكون فاند" و"بنيامين روزينتال فاونديشن" و"دودج فاونديشن" و"سيدني إند إستر راب تشيرثيبل فانوديشن" وأكثر من ثلاثين قاعدة أخرى.(46) كان لهذه القواعد دور هام في تغطية عمليات المخابرات المركزية داخل الولايات الأمريكية وخارجها.

كانت اولى العمليات السرية للمخابرات المركزية، العمليات الدعائية والنفسية في أوروبا الغربية. ومنذ ذلك الحين بلغ التخريب الايدلوجي الذي نفذته المخابرات المركزية مطالاً كبيراً. فقد كانت إدارة المخابرات المركزية الهيئة الوحيدة التي سمح لها مجلس الأمن القومي باستخدام الدعاية السوداء، باصدار الوثائق المزورة والموجهة إلى حكومات واحزاب ومنظمات وبعض شخصيات الدول الاخرى، ولم تكتف المخابرات المركزية بتنظيم الدعاية السوداء بل لجأت إلى إيجاد علاقات مع المجتمع داخل أمريكا نفسها، وقامت كذلك بتوظيف عملائها في الصحافة والاذاعة والتلفزيون وطبعاً بموافقة مالكي وسائل الإعلام الجماهيرية. وهكذا تمكنت المخابرات المركزية من القاء الضوء على قضايا التجسس الخاصة، وقامت بحرب نفسية ضد شعوبها، وظهرت على انها أكبر دعاة العداء للشيوعية والسوفييت، وللعسكريتاريا وأفكار الحرب. عن تشويش معلومات الشعب الأمريكي وتلويث الجو السياسي من المهام الايديولوجية للدوائر الخاصة.

وهكذا فإن وضع المخابرات المركزية في نظام السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية ليس ثابتاً. فهي على علاقة وثيقة مع السلطة الاحتكارية والمجمع الصناعي الحربي وتتبع للرئيس الأمريكي وتخضع لرقابة الكونغرس ووسائل الإعلام وأمام المجتمع. وتحاول إدارة المخابرات المركزية تحقيق السبق في الحصول على المعلومات السرية السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية باتباع سياسة "الدفع بالمرفقين" تجاه الهيئات الاستخبارية الاخرى، وتقديم هذه المعلومات للبيت الأبيض والكونغرس.

يتبع جهاز المخابرات رسمياً لسلطة الدولة، ولكن هذه السلطة مبنية بحيث تخدم مصالح رأس المال الاحتكاري. ولذلك فإن انتقال السلطة التنفيذية من الديموقراطيين إلى الجمهوريين وبالعكس مع ما يرافق ذلك من تغيرات في قيادات هيئات الحكومة، لا يؤثر ابداً على نشاط المخابرات المركزية. ان جذورها الضاربة في أعماق العاصمة الفيدرالية تجعلها دائماً الأقوى في نظر أقوياء المجتمع الأمريكي.

تتمتع إدارة المخابرات المركزية بتأثير كبير في البيت الأبيض. انها لا تعطي فقط المعلومات، بل تشارك في صياغة نهج الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الدولي. وقد تعاظم هذا التأثير في السنوات الأخيرة. وتعود الكلمة الفصل في قضايا التجسس وقبل اتخاذ أي قرار رئاسي لمدير المخابرات المركزية. ولكن ليس فقط في قضايا

التجسس، فمدير المخابرات المركزية ذو وزن كبير في صياغة السياسة الخارجية والعسكرية، وتوجهاته معتبرة تماماً من قبل الرئيس. ففي ربيع عام 1982، قبل الرئيس الأمريكي ريغان توصيات مدير المخابرات المركزية كيسي، والتي ايدها وزير الدفاع واينبرغر حول اتخاذ اجراءات عاجلة لمنع اقامة أنابيب غاز بيبريا ـــ أوروبا الغربية.(47)

يؤكد جوردان وتايلور ان: "فاعلية وتأثير مدير المخابرات المركزية تتعلق إلى درجة كبيرة بنشوء علاقات عملية بينه وبين الرئيس، كما هو الحال بالنسبة لمستشاري الرئيس المقربين. لم يكن مدير المخابرات المركزية رجل مخابرات مهني وانما أصبح كذلك نتيجة ثقة الرئيس به".(48)

يجدر البحث في العلاقات بين الرؤساء ومدراء المخابرات المركزية عن نقطة البدء في الكثير من قضايا التجسس الامريكي، ويمكن ذكر عدة امثلة عن مبادرات المخابرات المركزية في تنفيذ العمليات الخطيرة جداً بالنسبة للشعوب والامم الأخرى من ناحية، ومن ناحية اخرى يمكن متابعة قرارات البيت الأبيض والكونغرس وتجمعات المحافظين والاحرار من ناحية أخرى. ولكن إذا كان لابد من البحث عن النار التي تستوقد منها المخابرات المركزية، فهذه ستكون القرارات المشتركة التي يتخذها الرؤساء ومدراء المخابرات المركزية.

نشأة إدارة المخابرات المركزية

في سنوات الحرب العالمية الثانية، كان في حوزة الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من التشكيلات الاستخبارية التي قامت بمهام مختلفة. وكان أكثر هذه التشكيلات شهرة إدارة المصالح الاستراتيجية التي عمل فيها المدراء اللاحقون للمخابرات المركزية دالاس وهيلمس وكيسي وكبار موظفي المخابرات الأمريكية. كان منظم ومدير هذه الإدارة محام من مدينة نيويورك ومساعد وزير العدل السابق العميد دونوفان، الذي كان ممثلاً للولايات المتحدة لدى حاكم الدولة الروسية كولتشاك.

بعد احتلال ألمانيا الهتلرية لعدد من البلدان في صيف 1940، أرسل الرئيس فرانكلين روزفيلت وبناء على اقتراح نوكس وزير القوى البحرية وصديق دونوفان، أرسل هذا الأخير بصفة رجل أعمال ضمن بعثة استخبارية إلى أوروبا الغربية لتقدير الوضع في القارة بشكل عام وفي انكلترا بشكل خاص. كان أحد أهم نتائج هذه المرحلة كتاب "دروس الطابور الخامس الأمريكي" الذي كتبه دونوفان وموورير مراسل صحيفة شيكاغو ديلي نيوز في أوروبا. وقد طرحت في هذا الكتاب بعض وسائل عمل المخابرات الهتلرية. وفي نهاية عام 1940 ومطلع عام 1941 طلب روزفيلت من دونوفان القيام برحلة أطول في أوروبا الغربية ودول البلقان. وقد اعتبر الإنكليز ان من مصلحتهم اطلاع دونوفان على مبادئ وأساليب نشاط مخابراتهم المركزية في لندن وفي أماكن تواجدها مما سهل مهمة دونوفان أثناء تأسيس إدارة المصالح الاستراتيجية. كان مفهوم المخابرات المركزية المنسقة أكبر هدية لأمريكا من بريطانيا العظمى، وقد اقر بهذا الرأي في منتصف الثمانينات النائب الاسبق لمدير المخابرات المركزية كلاين.

يشير الباحثون الأمريكيون في تاريخ إدارة المصالح الاستراتيجية إلى ان إدارة دونوفان لم تقتصر على مقارعة ألمانيا الهتلرية وحلفائها. كتب باورس: "بعد معركة ستالينغراد تحول اهتمام دالاس الموجود في برن من ألمانيا إلى روسيا... ان تاريخ إدارة المصالح الاستراتيجية، الذي يكوّن جزءاً من التاريخ السياسي السري للحرب العالمية الثانية موسوم بالحقد الشديد على الشيوعية في حركات مقاومة الدول الواقعة تحت الاحتلال، ووقفت على طريق الصراع معهم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. نستبق

الأمور لنشير إلى انه في نهاية الحرب، تمكنت إدارة المصالح التجسسية من تجنيد رئيس قسم "جيوش الشرق الأجنبية" التابعة للقوات البرية الألمانية اللواء جيلين. ويؤكد الباحث والصحفي الألماني الديموقراطي مادير ان جيلينلم ينقل للامريكان شبكة عملائه في أوروبا الشرقية فحسب، بل وكذلك العديد من موظفي المخابرات العسكرية (أبغيرا) والادارة السادسة (إدارة التجسس السياسي خارج الحدود). قطع جيلين، الذي أصبح فيما بعد رئيساً للدوائر الاستخبارية الفيدرالية لألمانيا الاتحادية عهداً لمدير المخابرات المركزية الأمريكية دالاس "لخدمة الأمريكان بنفس التفاني الذي خدم به هتلر"(2)

ركزت إدارة المصالح الاستراتيجية عملياتها في اوروبا، ومرد ذلك إلى عدة اسباب، لم يستطع الجنرال ماكارتور تحمل الدوائر الاستراتيجية فمنعها من تنفيذ أي عملية على مسرح الاحداث العسكرية في المحيط الهادي. ولم يسمح جوفير رئيس مكتب التحقيق الفيدرالي بمرور مخبري دونوفان إلى أمريكا اللاتينية، التي كان قد قدمها روزفيلت للامن الأمريكي كمسرح لعملياته. وفي أوروبا كانت ادارة المصالح الاستراتيجية تحت المراقبة الدائمة للجنة رؤساء الأركان المتحدة، والتي لم تقبل القيادة العسكرية بدونها استخدام إدارة دونوفان التجسسية.

أدى هذا الوضع، حسب وجهة نظر دونوفان ودالاس وتابعيهم، إلى اهمال غير مبرر لقدرات الدوائر الاستخبارية وخاصة ضد الاتحاد السوفييتي وقى التقدم والاشتراكية في أوروبا الشرقية والغربية ــ لقد حلم دونوفان بتأسيس دائرة تجسس وتخريب مركزية للولايات المتحدة الأمريكية في زمن السلم.

في تشرين الثاني 1944 قدم للرئيس مذكرة لخص فيها تصوراته حول الاستخبارات. وقد ذكر فيها انه أولاً على المخابرات ان تكون تحت قيادة الرئيس وان تتبع له مباشرة، وثانياً يجب "تشكيل قيادة مركزية مهمتها ابلاغ الرئيس بشكل مستمر بكل ما يجري وتتحمل مسؤولية وضع الاهداف التجسسية، وجمع وتحليل المعلومات الاستخبارية مما يطلب سلطة تنفيذية لتخطيط وتطبيق السياسة الوطنية والاستراتيجية".(3)

وجاء في المذكرة انه يتعين على القيادة المركزية تنسيق مهام كافة الهيئات الاستخبارية، بما في ذلك مخابرات الجيش وقيادة القوى البحرية ووزارة الخارجية.

وتقوم هذه القيادة بتنفيذ العمليات التخريبية في الخارج، وجمع المعلومات بواسطة شبكة من الجواسيس وتحليلها وتركيبها وتنفيذ "أعمال التجسس الأخرى التي يمكن ان يكلفها بها الرئيس من وقت لآخر".(4)

صرح كولبي المدير الاسبق للمخابرات المركزية وهو يسوق هذه المقتطفات من مذكرة دونوفان ان آراء مدير إدارة المصالح الاستراتيجية كانت اساساً لذلك الجزء من قانون عام 1947 المتعلق بالامن القومي، والذي حددت فيه مهام واهداف إدارة المخابرات المركزية.

اما تاريخ نشأة المخابرات المركزية في مذكرات الرئيس ترومان فمختلف تماماً، لأن ترومان لم يكن على علاقات وثيقة بدونوفان وقد اعتمد على نصائح شخصيات أخرى غيره. بدأ تكون انطباع الرئيس ترومان عن دوائر الاستخبارات الأمريكية قبل بدء الحرب عندما كان عضواً في مجلس الشيوخ، ولم يكن راضٍ عن فقدان التنسيق بين دوائر استخبارات الجيش والاسطول البحري الحربي ووزارة الخارجية وتقديمهم وقائع متناقضة في موضوع واحد. ومع انه يتساءل ويفهم مصطنع عن سبب عدم وجود منظمة استخبارات مركزية في الولايات المتحدة قبل عهده، فانه يُلمس في كلماته لوم وعتب شديدين على الرؤساء السابقين. كتب ترومان: "لم تولِ حكومتنا اهتمامها لتأسيس منظمة استخبارية مركزية، وعلى ما يبدو لم تر ضرورة في التجسس الخارجي المتعدد الجوانب قبل ان تجر الحرب العالمية الثانية الجنود الأمريكيين إلى آسيا وافريقيا واوروبا وجزر المحيط الهادي والاطلسي".(5)

في عام 1945 وبعد أيام من توليه الرئاسة، سمع ترومان من سميث مدير مكتب الموازنة انه قدم لورزفيلت وقبل أيام من موته مذكرة حول قضايا التجسس، الاستراتيجية ودوائر استخبارات الجيش والاسطول البحري الحربي ووزارة الخارجية".(6) وأخبر سميث ان عدداً من موظفي مكتب الموازنة اكتسب خبرة كبيرة في تنظيم أعمال التجسس، وانهم يعملون بالتعاون مع إدارة مخابرات الجيش على اعادة تنظيم كافة الهيئات الاستخبارية. واعتبر ترومان ان "من الاهمية بمكان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية امتلاك هيئة استخبارات منظمة" وأيد اقتراح سميث بوضع موظفيه المختصين لحظة عمل لها، ولكن حذره الشديد من "معارضة أية عمليات مستعجلة من شأنها اثارة المنافسة بين مختلف الدوائر الاستخبارية".(7) وذكر

ترومان تفصيلاً مدهشاً. فقد خصص للاحتياطي السري للرئيس 59 مليون دولار منها 12 مليون دولار تصرف لتنفيذ التجسسية في الخارج.(8)

إلى جانب دونوفان وسميث وقادة مخابرات الجيش أظهرت شخصيات اخرى في واشنطن اهتماماً كبيراً لشؤون الاستخبارات. ففي تشرين الثاني عام 1944 طلب روزفلت من مستشاره العسكري الخاص ورئيس لجنة رؤساء الأركان المتحدة الادميرال ليجي لنقل مذكرة دونوفان للجنة رؤساء الأركان المتحدة. وبعد قدوم ترومان إلى البيت الأبيض اطلع ليجي على أهم أفكار دونفان واخبره ان نائب مدير مخابرات القوى البحرية الادميرال سويروس اعد اقتراحاً مضاداً ذكر فيه تأسيس هيئة مركزية تترأس الدوائر الخاصة الأخرى، مع المحافظة على استقلالية كل منها لدرجة أكبر مما اقترحه دونوفان.

طلب ترومان من وزير الخارجية بيرنس تقديم مقترحاته بشأن "تنسيق نشاط دوائر الاستخبارات لمختلف الهيئات" واخبره انه كلف الادميرال ليجي بوظيفة مماثلة. اتخذ بيرنس موقفاً ثابتاً عن مراقبة عمل كافة دوائر الاستخبارات من قبل تنظيم استخباري مركزي من المفترض ان يشكل. لم يوافق قادة مخابرات الجيش والقوى البحرية على ذلك، واطلعوا البيت الأبيض على عدم موافقتهم هذه ، وانهم مع ابقاء استقلالية كل الدوائر الخاصة، مع انهم لا يعارضون وجود تنظيم مركزي ترد إليه المعلومات الهامة المتعلقة بالسياسة الخارجية والعسكرية، التي تستخدمها الحكومات.

يذكر ترومان انه "عقد في كانون الثاني 1946 جملة من اللقاءات في البيت الأبيض، لمناقشة مختلف جوانب مسألة القيادة الاستخبارية المركزية. لقد كنت ميالاً . يضيف ترومان . إلى الخطة التي وضعها الجيش والقوى البحرية بمساعدة الادميرال سويروس وكنت مستعداً لتطبيعها".(9) وقد حاول سميث مدير مكتب الموازنة بادخال التعديلات اللازمة إذا ثبتت فائدتها للجميع، ومنع منعاً باتاً تأجيل تطبيق القرار على اعتبار أنه حسب كلماته "انتظر طويلاً تحقيق هذه الفكرة. وفي 26 كانون الثاني 1946 وقع ترومان امراً ادارياً يقضي بتأسيس مجموعة الاستخبارات المركزية برئاسة الادميرال سويروس.

وهكذا فإن الوقائع التي سبقت نشوء أول تنظيم استخباري مركزي في الولايات المتحدة الأمريكية تعطي فكرة واضحة عن الخصائص المميزة للمخابرات في واشنطن. لم يساهم ترومان وبشكل فعال فقط في وضع أساس التجمع الاستخباري، بل وسعى بشكل حثيث وكما لم يفعل أي رئيس من قبل إلى تعزيز المخابرات ومن أجل ذلك أدخل إلى المخابرات مركز التنسيق الذي يضع للبيت الأبيض مباشرة. واعتبر الرئيس انه من الضروري إعادة تنظيم المخابرات وفي أقصر وقت ممكن. وقدم للموظفين القادة في مجموعة المخابرات المركزية وكشعار لهم، القبعات السوداء والدروع والخناجر مانحاً إياهم لقب "فرسان الدرع والخنجر". وفي ذات القوت اتضح شيء آخر. لم تكن وزارة الخارجية بعيدة عن وضع يدها على المخابرات، فاعترض مكتب الموازنة على قيادة المخابرات، اما الهيئات العسكرية فقد اعلنت انها ستفرض رغباتها في الأحوال ومع كل التغييرات.

عملت مجموعة المخابرات المركزية كأداة بيد الرئيس، غير ان ترومان الذي لم يرغب في منافسات جديدة في لعبة "شد الحبل" كون تنظيماً لمراقبة عمل هذه المجموعة وأسماه قيادة الاستخبارات الوطنية، ودخل في تكوينها كل من وزير الخارجية، وزير الدفاع، وزير القوى البحرية والادميرال ليجي كممثل شخصي للرئيس. وعندما تقدم سويروس بطلب تسريحه وإعفائه من وظيفته كمدير لمجموعة المخابرات المركزية، وضع الرئيس شرطاً وهو وجوب إيجاد بديل له تقبل به كافة التشكيلات الاستخبارية. وكان هذا البديل الجنرال واندريرغ.

ويتابع ترومان ذكرياته: "في ظل البنية الاستخبارية الجديدة بدأت بالحصول يومياً على مختارات ملخصة من المعلومات الواردة من الخارج...كان أول من يزورني في بداية يوم عملي هو مدير إدارة المخابرات المركزية. كما أصبحت تسمى مجموعة المخابرات المركزية عام 1947. وكان يشارك في هذا اللقاء الادميرال ليجي طيلة فترة رئاسته للجنة رؤساء الأركان المتحدة. بعد استقالة ليجي دعوت الادميرال المستقيل سويروس للعمل في البيت الأبيض في وظيفة جديدة كمساعد خاص للرئيس لشؤون المخابرات. وهكذا أخذ مكانه إلى جانبي كل صباح عند قدوم مدر المخابرات المركزية".(10)

دعي أخصائيو المخابرات للعمل في البيت الأبيض في عهود كافة الرؤساء. ولكن وكما يظهر من المراجع الصادرة في الولايات المتحدة، كان ترومان الوحيد الذي استحدث وظيفة المساعد الخاص لشؤون المخابرات. إن هذا العمل، وكذلك اختياره لأول مدير لمجموعة المخابرات المركزية لشغل هذا المنصب يؤكد من جديد على علاقة ترومان الخاصة بالمخابرات ومشاركته النشيطة في قيادة نشاط "فرسان الدرع والخنجر".

من بين موظفي مجموعة المخابرات المركزية الالفين، عمل تقريباً الثلث خارج الحدود. لقد سمح البيت الأبيض للمخابرات المركزية بالنشاط في أمريكا اللاتينية متجاوزاً معارضة جوفير مدير مكتب التحقيق الفيدرالي. وكانت تحصل على 70% من المعلومات السرية، وكما يشير باورس، عن طريق المخابرات الانكليزية.(11) اتخذ الإنكليز موقفاً بأن عليهم القبض على كافة الجواسيس اما الأمريكيون فقد مولوا كافة عملياتهم. كان لزاماً على الأمريكان الخضوع لشروط الإنكليز على مضض حتى بداية الستينات، حيث انتهوا من الفوقية الإنكليزية في مجال التجسس. كتب الباحث الالماني الديموقراطي مادير معلومات شيقة عن المرحلة المبكرة في نشاط المخابرات المركزية، لم تترك الحرب وقتاً للولايات المتحدة لصياغة الاسس النظرية للعمل التجسسي. ولذلك فعندما بدأ أحد القادة المحللين في دوائر المخابرات المركزية بتأليف كتاب "المخابرات الاستراتيجية والسياسة الدولية الأمريكية" تحدث في كتابه عملياً ، حسب اقوال مادير، عن البرنامج التجسسي للقيادة العامة الالمانية، والتي حصل عليها من الجنرال جيلين الذي عمل حتى عام 1956 في واشنطن.

وجدير بالذكر ان ممثلي مجموعة المخابرات المركزية الأجانب استخدموا تغطية الدوائر الدبلوماسية، وبطاقات الصحفيين. لقد عملوا بصفة علماء واعضاء بعثات ورجال أعمال ونقابيين ووفود شبيبية وغير ذلك. إن هم رأس المال الخاص امتلاك مخابرات قوية تخدم بالسهولة التي حصلت فيها بمساعدة على التغطية . ونتوقف بالتفصيل على مثال واحد.

قبل أسبوع من صدور صحيفة نيويورك تايمز لأول مرة في كانون الأول 1946، كتب الجنرال واندربيرغ رسالة إلى مؤسيها سولتسبيرغ تحدث فيها عن مجموعة المخابرات المركزية وعملها في "تنسيق نشاط الحكومة، المرتبط بجمع وتحليل

المعلومات عن الدول الأجنبية التي تحتاجها الولايات المتحدة لضمان أمنها القومي".(12) وأعرب عن أمله في ان سولتسبير غر سيكون جاهزاً لتقديم المساعدة في تحقيق المهام الملقاة على عاتقهم، وأخبره أنه سيرسل ممثله لشرح برنامج مجموعة المخابرات المركزية. ولم يتأخر سولتسبير غرفي في الاجابة، فكتب إلى واندربيرغ: "يمكنكم الاعتماد دائماً على مساعدة كافة العاملين هنا في نيويورك تايمز"، وطرح فكرة مفادها انه حتى إيجاد الصيغة النظامية، يمكن ارسال كل الطلبات إليه مباشرة".(13)

كلّف واندربيرغ للقاء سوتسبير غر ممثل مجموعة المخابرات المركزية في نيويورك المعين حديثاً هانت، وأولت مجموعة المخابرات المركزية اهتماماً كبيراً للرسائل السرية لمراسلي صحيفة نيويورك تايمز في الخارج، والتي كانوا يرسلونها عن طريق السفارات الأمريكية إلى محرريهم مع تأشيرة "للاطلاع". احتوت هذه الرسائل على معلومات هامة لم يكن ممكناً نشرها في الصحف عن الأزمة السياسية الوشيكة وعن القرارات السرية المرنة وأرسل هؤلاء المراسلون كذلك وثائق تحليلية ذات طابع توجيهي.

وتعليقاً على اهتمام مجموعة المخابرات المركزية المتزايد حيال هذه الرسائل، كتب مراقب صحيفة نيويورك تايمز سولسبيري في كتابه الخاص عن تاريخ الصحيفة فقال: "بعث المراسلون الأجانب لمحرريهم معلومات قيمة، تفيد في تحليل الاحداث وخاصة في الاتحاد السوفييتي وحلفائه. ان هذه المعلومات لا تقدر بثمن وخاصة بالنسبة لدائرة استخبارات فتية لا زال لديها الكثير من الخلل في التنظيم. كان مراسلو نيويورك تايمز على أعلى درجات الخبرة ولذلك لم يمتلك أحد المعلومات التي يحويها ارشيف الصحيفة".(14)

ولم تقتصر مهمة هانت على الحصول على المعلومات السرية، وإنما كلف بالحصول على تقارير (ديبرينينغ)[3] المراسلين العائدين من الخارج في إجازة أو بشكل نهائي. وهناك اتفاق حول هذا الأمر.

قامت كذلك علاقات واسعة بين مجموعة المخابرات المركزية (ومن بعدها إدارة المخابرات المركزية) ومالكي ومحرري ومراسلي مختلف وسائل الإعلام. وقد أمكن

---

[3] ديبرينينغ ــ التقارير المفصلة التحليلية والمعلوماتية عن البلد أو البلدان التي تتواجد فيها الشخصية التي تهم المخابرات. المؤلف.

للمخابرات تستير عملائها تحت اسم ممثلي "الصحافة الحرة والمستقلة"وهذا لا ينسحب على الصحافة فحسب، فقد استفادت المخابرات من العلاقات الطيبة مع أصحاب المصانع والعلماء والقادة النقابيين والرجعيين ووجدت معهم لغة للتفاهم حول القضايا التي تهمها، ولكن كل ذلك تم بسرية كاملة.

ذكر قادة إدارة المخابرات المركزية السابقين ان ظهور منظمتهم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتعجيل إدارة ترومان لسياسة "الحرب الباردة". ويشير كولبي إلى انه في ذلك الوقت "ارتفع العديد من الاصوات المطالبة بضرورة ليس فقط امتلاك الولايات المتحدة لامكانيات جمع وتحليل المعطيات حل كافة مسائل "الحرب الباردة" وإنما تأسيس آلية تسمح بتنفيذ العمليات السياسة وشبه العسكرية".(15)

لعبت القواعد الرئاسية في ادخال مفهوم "الحرب الباردة" دوراً هاماً في تحويل مجموعة المخابرات المركزية إلى إدارة المخابرات المركزية كابرز عضو فعال في السلة التنفيذية والمشكلة بمباركة الكونغرس. وفي نفس الوقت جرى اعادة تنظيم الهيئات العسكرية، فلأول مرة ظهرت وزارة القوات المسلحة الجوية بالاضافة إلى وزارة الجيش البحرية والأهم من ذلك ظهور وزارة الدفاع، التي يمكن مقارنتها من حيث المهام بالمخابرات المركزية، لم يتم بلوغ استقرار البنية العسكرية دون خلافات معروفة بين قادة مختلف الصنوف، مما يذكر بالاختلاف في الآراء بين هيئات الاستخبارات أثناء تشكيل إدارة المخابرات المركزية. في هذه المرة ارتفعت أهمية المخابرات المركزية بسهولة، فقد تم التفاهم بين الكونغرس والبيت الابيض حول ذلك، وقال المدير اللاحق للمخابرات المركزية دالاس: "منح قانون عام 1947 حول الأمن القومي للمخابرات وضعاً أكثر فعالية في حكومتنا، ولا أظن أن اية مخابرات ستحصل على ذلك في اية حكومة أخرى".(16)

كان دافع البيت الأبيض والكونغرس لاتخاذ ذلك الموقف الموحد هو الدعم الذي حققته خطط تدعيم المخابرات من قبل الطبقة الحاكمة. حتى ان دالاس نفسه، الذي عمل بعد الخدمة في إدارة المصالح الاستراتيجية في سلك المحاماة الخاصة في نيويورك، كان يقوم بدور المستشار الخاص للبيت الأبيض والكونغرس، وكان يرسل إليهم المذكرات التي تفصّل مطالب الدوائر الحاكمة أثناء الولادة الشرعية لادارة المخابرات المركزية.

في 15 أيلول 1947 وقع ترومان قانون الأمن القومي، الذي خصصت فيه المادة 108 لتأسيس إدارة المخابرات المركزية. كيف وصف قانون الأمن القومي إدارة المخابرات المركزية؟

بغية تنسيق النشاط الاستخباري للوزارات والهيئات الحكومية لصالح الأمن القومي، على الإدارة المركزية للمخابرات بقيادة مجلس الأمن القومي القيام بالمهام التالية:

ـ استشارة مجلس الأمن القومي حول قضايا النشاط الاستخباري للوزارات والهيئات الحكومية التي لها علاقة بالامن القومي.

. تقديم المقترحات لمجلس الأمن القومي حول تنسيق هذا النشاط الاستخباري.

. مقارنة وتقدير المعلومات الاستخبارية وتأمين انشارها داخل الحكومة....

وليس لادارة المخابرات المركزية مهام بوليسية، وليس لها حق الاستدعاء إلى المحكمة أو حق الاجبار بالقانون أو المحافظة على الأمن الداخلي.

ـ اداء الخدمات التي تهم التنظيمات الاستخبارية الموجودة والتي تعتبر مصالح عامة، وبقرار من مجلس الأمن القومي يمكن ان تنفذ بشكل مركز.

ـ تنفيذ المهام والواجبات الأخرى المتعلقة بالتجسس والتي تهم الأمن القومي ويمكن ان يكلفها بها من وقت لآخر مجلس الأمن القومي.(17)

كانت الفقرة الأخيرة من المادة اعجوبة حقوقية بالفعل. يتذكر كليفورد مساعد ترومان والمشارك في وضع هذه المادة فيقول: "هذه الصيغة صالحة لكل زمان ومكان" ويضيف كليفورد ان واضعي هذه الفقرة لم يقصدوا بالتحديد العمليات التخريبية، وإنما عندما نشطت إدارة المخابرات المركزية في هذا المجال، استخدمت تلك الفقرة كاساس قانوني.(18) وسمح كولبي المدير السابق لادارة المخابرات المركزية لنفسه بالنقد العلني للقانون، فكتب يقول: "كان القانون الذي تعمل إدارة المخابرات المركزية بموجبه غير محدد، وقد اريد له ذلك عن سابق قصد. لم يبق لادارة المخابرات المركزية الا ان توجد الصيغ الخاصة التي تفسره".(19)

تلقي كلمات كولبي هذه الضوء على إعلان دالاس ان المشرعين أمّنوا مكانة فريدة للمخابرات الأمريكية.لقد استفادت إدارة المخابرات المركزية من غموض القانون، وعملت كما ارادت دون ان تنسى الحصول على مصادقة البيت الأبيض ومجلس الأمن

القومي. يشير ترومان إلى أن "قانون الأمن القومي وضع إدارة المخابرات المركزية تحت رقابة مجلس الأمن القومي"(20) ومما يثير الدهشة، كيف وصف ترومان عمل وصلاحيات مجلس الأمن القومي عندما كتب: "لقد شعرت بسعادة حقيقية لأن الكونغرس، وعملاً باقتراحي امّن للسلطة التنفيذية تنظيماً لمناقشة القضايا السياسية. لقد استخدمت مجلس الامن القومي فقط كمكان لصيغة المقترحات". ان مجلس الأمن القومي وكما الحكومة لايتخذ القرارات، فهي تصدر عن الرئيس. والتصويت في هذا المجلس هو خطوة روتينية. ان القضايا السياسية لا تحل ابداً بالتصويت، وأن القرارات تتخذ فقط بمباركة واضحة وصريحة من الرئيس. وعندها فقط تتخذ السياسة الأمريكية طابعاً رسمياً. حتى في تلك الحالات عندما يكون الرئيس مديراً لاجتماع مجلس الأمن القومي، فلا يعتبر ذلك قراراً نهائياً، بل على المجلس تقديم وثيقة رسمية للرئيس، ويجب ان تنص هذه الوثيقة على ان المجلس عقد اجتماعاً واقترح هذا العمل أو ذاك وقد وافق الرئيس على ذلك. وعندما يوقع الرئيس على هذه الوثيقة تصبح جزءاً من سياسة الحكومة.(21)

قدمنا هذا الوصف المفصل لآلية اتخاذ القرارات في إطار الأمن القومي، حتى لا تثار أية شكوك حول مصدر قرارات مجلس الأمن القومي الادارية، والتي تتعلق بإدارة المخابرات المركزية والتي سيرد ذكرها فيما بعد، فقد نالت تلك القرارات موافقة ترومان وخلفائه. ومما يجدر ذكره هنا ان علاقات خاصة نشأت بين الرئيس وادارة المخابرات المركزية. يشير كولبي الى أنه "على اعتبار ان الرئيس كان يدير اجتماعات مجلس الأمن القومي، ولما كان لاعضاء الحكومة الداخلين في المجلس اصوات استشارية فقط فذا يعني بالضرورة انه كان لادارة المخابرات المركزية صلة مباشرة بالرئيس وكانت تحت مراقبته".(22) غير ان ترومان لم يسع لاحتكار قيادة المخابرات، لقد أحس بالسعادة، وكما هو واضح من مذكراته، للاتصال المباشر بين مجلس الأمن القومي وادارة المخابرات المركزية. فإذا ما نوقشت سياسة الولايات المتحدة في منطقة ما في مجلس الأمن القومي، طلب المجلس من إدارة المخابرات المركزية والمجالس الاستشارية التابعة لها".(23) ويوضح ترومان انه يقصد بالمجالس الاستشارية التابعة للمخابرات المركزية، دوائر استخبارات الجيش والقوى الجوية والقوى البحرية ووزارة الخارجية ولجان الطاقة الذرية. يتضح من مذكرات ترومان أنه ينسب للمعلومات

الاستراتيجية، تلك التي تتعلق بالدول الاشتراكية. ولم يشر الرئيس إلى المعلومات الأخرى التي يعتبرها استراتيجية. وبشكل عام كان يطلب دائماً ان "تصل المعلومات التجسسية إلى من تهمه وفي الوقت المناسب" وان تكون "ذكية ومفهومة" وبدون ذلك تصبح على حد قوله غير مفيدة".(24) اعطى هذا الموقف وحسب آراء الباحثين، المخابرات المركزية إمكانية تركيز انتباه الرئيس ومستشاريه على تلك المشكلات والمناطق الجغرافية والخطوات السياسية الممكنة، التي تسترعي اهتمام إدارة المخابرات المركزية. كتب وروزيتسكي: الشيء الهام الذي تعمل من أجله المخابرات المركزية هو تحضير الدراسات والتحليلات حول الاوضاع المتوترة في العالم وتقديمها للرئيس ومستشاريه السياسيين".(25)

رغم ان روزيتسكي يشير إلى ان البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع يقرون أسبقية المعلومات، أي المهام الاولية والاساسية لادارة المخابرات المركزية، غير ان هذه الأخيرة تملك زمام المبادرة في إغناء المعلومات المقدمة إلى البيت الأبيض والحكومة. لقد أثار التصاعد الهائل لتأثير إدارة المخابرات المركزية تذمّر مجالسها الاستشارية مما أجبر ترومان على تأسيس آلية يمكنها موازنة نهر المعلومات التجسسية. كانت إحدى خصائص قانون عام 1947 حول الأمن القومي، عدم ذكر لقب مدير إدارة المخابرات المركزية، مع ان الرئيس ترومان اسماه كذلك. استخدمت في القانون أسماء مدير المخابرات المركزية، النائب الأول لمدير المخابرات المركزية، ولكن لم يشرح ماذا يقصد بالضبط بالمخابرات المركزية وما يميزها عن إدارة المخابرات المركزية أو منسق التجمع الاستخباري ومدير إدارة المخابرات المركزية. على ما يبدو خوفاً من ان يصبح مدير المخابرات المركزية شخصية هامة، سعت الهيئات الأخرى لتأسيس آلية تسمح لهم بفرض مطالبهم بشكل أكثر فاعلية.

صاغ دالاس كل ما حدث على الشكل التالي: "سمى الرئيس ترومان دوائر الاستخبارات مجالساً استشارية لادارة المخابرات المركزية. ونُظمت هذه الدوائر عام 1950 كلجنة استشارية للمخابرات، واصبحت فيما بعد مجلس مخابرات الولايات المتحدة والتي غالباً ما تسمى "التجمع الاستخباري".... كان مجلس المخابرات يجتمع مرة في الأسبوع أو أكثر في اوقات الازمات أو عندما تصل اخبار تجسسية جديدة هامة. ان مدير المخابرات المركزية مسؤول عن التقديرات التي يتخذها المجلس، ولكن إذا

كان أحد الأعضاء غير من وافق عليها، فإن ذلك يسجل في هامش الملاحظات، وتقدم التقديرات للرئيس ولاعضاء مجلس الأمن القومي المعنيين".(26) وكما لم يكن قانون عام 1947 واضحاً بالنسبة لمهام إدارة المخابرات المركزية، فلم يكن كذلك ايضاً بالنسبة لمفهوم المخابرات المركزية. وحتى هذا اليوم، يتردد في المراجع الأمريكية رأي يقول ان القانون لم يحوِ تعليمات خاصة واضحة بأن لادارة المخابرات المركزية الصلاحية في قيادة التجسس، بما في ذلك الحصول على المعلومات في الخارج. وحسب هذا المفهوم، فإن إدارة المخابرات المركزية وجُدت كتنظيم منسق، عليه معالجة وتحليل المعلومات الاستخبارية التي تجمعها الدوائر الاستخبارية الاخرى، ورغم ان لوجهة النظر هذه نصيب من الصحة الا أنه يجب الا ننسى ما قاله كولبي، بأن الكونغرس والبيت الأبيض وضعا قانوناً غامضاً، بحيث يمكن لادارة المخابرات المركزية فعل ما تريده مستشهدة بالقانون.

في عام 1947 كلف ترومان دالاس بترأس مجموعة صغيرة لمتابعة نشاط إدارة المخابرات المركزية وتقديم الاقتراحات حول تحسينه، وكان في عضوية اللجنة إلى جانب دالاس مدير شركة النشر في نيويورك "ج، ج، اوتيني اند كومباني" جيكسن الذي كان يخدم إلى جانب دالاس في الحرب العالمية الثانية، وكوريا المساعد الخاص لمدير الدفاع والمحامي المشهور. ومن الطريف ذكره ان جيكسون وكوريا المشغولين جداً باعمالهما الخاصة، عهدوا القيام بالبحث وتقديم التقرير لدالاس، الذي اخفى عن ترومان انشغاله في اعداد الخطابات والاعلانات الانتخابية لديوي مرشح الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة عام 1948 والمنافس العنيد لترومان.

كان دالاس متأكداً ان النصر سيكون حليف ديوي، ولذلك فهو لم يسرع في ابلاغ ترومان، كان يطمح مع انتصار ديوي إلى استلام منصب مدير إدارة المخابرات المركزية، الا انه كان مضطراً لابلاغ ترومان في 1 كانون الثاني 1949. وحتى هذا اليوم يعتبر ذلك الابلاغ وثيقة سرية، وقد اطلع المجتمع الأمريكي على الأفكار الاساسية فيه العقيد المتقاعد براوتي من القوى الجوية الأمريكية وضابط "اتصال البنتاغون" في إدارة المخابرات الأمريكية.

كتب براوتي يقول: "أكد تقرير دالاس جيكسون ــ كورا ان على إدارة المخابرات المركزية ان تكون كلياً هيئة استخبارية عملياتية. ومن ناحية أخرى اعتبر ترومان ان إدارة المخابرات المركزية يجب الا تكون أكثر من اداة معلومات بيد الرئيس.

وافترض ان على إدارة المخابرات المركزية تزويده وبناء على طلبه بالمعلومات اللازمة. وبعبارة أخرى كانت هذه نظرة تقليدية إلى استخدام المخابرات في خدمة وزارة الخارجية. وعلى عكس ذلك... فإن تقرير دالاس أكد فكرة نشر ادارة المخابرات المركزية لعملائها في كافة الاتجاهات واعطائهم الحرية في النشاط العملياتي".(27)

بدأ في تقرير دالاس ــ جيكسون ــ كورا عدم الرضى عن كون أغلبية قادة إدارة المخابرات المركزية من العسكريين. في عام 1950 وبغض النظر عن النقد المتضمن في تقرير دالاس ــ جيكسون ــ كورا، عين الرئيس مجدداً الجنرال الحربي المتقاعد وسفير الولايات المتحدة الاسبق في الاتحاد السوفييتي سميث مكان الادميرال هيلينكوتير مدير المخابرات المركزية. غير ان ترومان لم يبق بعيداً عن النقد، فمع تعيين سميث جعل منه أول بديل لأحد واضعي التقرير. جيكسون، وبعد شهرين اي في كانون الثاني 1951 عين دالاس كأول نائب لمدير إدارة المخابرات المركزية لشؤون التخطيط ومدير الدائرة السرية جداً، التي يعود تاريخ تأسيسها لنهاية عام 1946، عندما وردت في كواليس الدوائر الامريكية فكرة العمليات التخريبية ضد الشعوب الاخرى.

تدل الوقائع على ان إدارة المخابرات المركزية ومنذ البداية اسست إدارة للقرصنة الدولية. عمل النائب اللاحق لرئيس الولايات المتحدة الثري ن. روكفيلر أثناء الحرب العالمية الثانية في البيت الابيض، فترأس آلة الدعاية النشيطة الموجهة إلى أمريكا اللاتينية، وبعد عام 1945 واعتماداً على تجربته اقنع السلطة الحاكمة في واشنطن بضرورة بدء "الحرب النفسية" ضد الاتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا الشرقية والاحزاب العمالية والشيوعية في العالم أجمع. لاقت هذه الفكرة في نهاية عام 1946 استحساناً لدى الوزير الحربي باتيرسون، الذي كفل لنفسه دعم وزير القوى البحرية فوريستول، وبمبادرتهما شكلت لجان فرعية ضمن لجنة تنسيق وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة القوى البحرية، مهمتها دراسة امكانية نشر "الحرب النفسية" في أوروبا. وقدمت كذلك اقتراحات كانت اساساً للعمليات التخريبية القادمة.

في نيسان من العام التالي، بدأت لجنة الدراسات الخاصة والتقديرات الفرعية، كما أصبحت تسمى الهيئة المذكورة آنفاً بتخطيط العمليات السرية التخريبية، وفي آن واحد جرى بحث البنية التنظيمية لتحقيقها.

في تلك الاثناء، ظهرت امام واشنطن مهمة جديدة وهي عدم السماح بتفوق القوى اليسارية في الانتخابات الايطالية في نيسان عام 1948. ألقى ترومان وماشال هذه المهمة على عاتق إدارة المخابرات المركزية. وفي الاجتماع الأول لمجلس الأمن القومي في 19 كانون الأول 1947، وقع الأمر الاداري 4/آ، الذي يخول مدير إدارة المخابرات المركزية هيلينكوتير ببدء "العمليات السرية بهدف منع تفوق الشيوعية في الانتخابات الايطالية"(28) كتب كولبي تعليقاً على هذا القرار: "في كانون الاول1947، اعطى الرئيس ترومان لادارة المخابرات المركزية الحق في تنفيذ عمليات نفسية ودعائية بسيطة. غير ان بعض الشخصيات الأخرى أرادت عمليات سياسية شبه عسكرية أوسع".(29) عندما طلب هيلينكوتير رأي المستشار الحقوقي لادارة المخابرات المركزية هيوسطن في عشرية العمليات السرية التخريبية من وجهة نظر قانون عام 1947 حول الأمن القومي، يبدو انه سمع جواباً بالنفي.(30) وهكذا في بعض العمليات لم يأخذ هيلينكوتير براي هيوسطن، وفي العمليات الاخرى، التي كانت مثاراً للشك، سمح بها ترومان نفسه بتوقيعه الأمر 4/آ.

ويذكر كولبي ان الأمر في ايطاليا لم ينته بالعمليات الدعائية، على اعتبار ان مجلس الأمن القومي صادق على عدد كبير من العمليات السرية. وقد موّلت إدارة المخابرات المركزية الاحزاب البورجوازية وشكلت تنظيمات مزورة، قام اعضاؤها بتشويش اجتماعات الاحزاب اليسارية. ونشط رجال هيلينكوتير بشكل خاص في تشويه سياسة الاتحاد السوفييتي، والتحولات الديموقراطية الجارية في أوروبا الشرقية. وفي نفس الوقت ازداد التهويل الأمريكي للايطاليين، وصدرت التهديدات بانقلاب عسكري اذا حقق اليساريون نصراً في الانتخابات.

بعد ان حققت واشنطن اهدافها في ايطاليا، أصبحت العمليات السرية التخريبية بمثابة الوسيلة السحرية التي لجأ إليها العديد من الهيئات. فلتنفيذ العمليات في ايطاليا عملت "مجموعة خاصة" مؤقتة من قسم العمليات الخاصة، وبعد ذلك طرح موضوع تشكيل آلة دائمة مع جيكسون لقيادتها البنتاغون ووزارة

الخارجية. وتجدر الاشارة إلى ان دالاس، الذي عمل مع جيسكون وكورا في تقديم المقترحات لترومان، أرسل للرئيس مذكرات يدعوه فيها إلى عدم التخلي عن إدارة التنظيم الجديد هذا، وتركيز كل شيء في ايدي المخابرات المركزية. غير ان البيت الأبيض وحتى اليوم لم يقدم على ذلك. في 18 حزيران 1948 اتخذ مجلس الأمن القومي قراراً رقم 2/10 يقضي بتأسيس منظمة لتنفيذ العمليات التخريبية. عين رئيس هذه المنظمة من قبل وزير الخارجية ويخضع له ولوزير الدفاع، ويحصل على التجهيزات والاموال من إدارة المخابرات المركزية. وقد عهد مجلس الأمن القومي للرئيس القادم للمنظمة بتسميته.ك واصبح أول رئيس لهذه المنظمة فيزنير من نيويورك، الممثل المقيم لادارة المصالح الاستراتيجية في استامبول وبودابست وبخارست وبرلين وشريك الجنرال النازي جيلين في عمله في المخابرات الامريكية، واطلق فيزنير على المنظمة اسم "اداة تنسيق السياسة".

وتضمن القرار 2/10 الآراء النموذجية المعادية للاشتراكية والشيوعية، واعلن ان الهدف الاساسي للحرب السرية هو الاتحاد السوفييتي. وعدد القرار اشكال العمليات التخريبية السرية" "الدعاية، الحرب الاقتصادية، العمليات المباشرة بما في ذلك التخريب والتخريب المعاكس والتفجير، اجراءات الانسحاب، عمليات التخريب ضد الدول المعادية بما في ذلك دعم مجموعات المقاومة السرية وكذلك دعم العناصر المعادية للشيوعية في دول العالم الحر المعرضة للتهديد".(31) كان الشرط الاساسي للعمليات السرية هو"التخطيط والتنفيذ بحيث لا يبدو لاحد،غير الموثوقين، اية مسؤولية للحكومة الامريكية، وبحيث يمكن للحكومة نفي أية مشاركة فيها"(32)

لعب هذا الوضع الأخير دوراً هاماً في اختيار تكتيك إدارة المخابرات المركزية، الذي يقي بتنفيذ أكبر قدر من العمليات بايدٍ اجنبية، في حين يأخذ الأمريكيون على عاتقهم تخطيط العمليات وقيادتها وتأمينها بالمال والسلاح والوثائق اللازمة. وقد نفذ مرتزقتهم في مختلف البلدان الأعمال القذرة فقتلوا وشوهوا وعذبوا ودمروا وأحرقوا، ونقذوا لادارة المخابرات المركزية، منح فيها الإدارة إنجازين: عدم تحديد ومراقبة استهلاك الأموال وتحريرها من الرقابة القانونية التي تفرضها وزارة العدل.

ظهرت الرغبة الشديدة في ايقاد النار بأيد غريبة في الاستراتيجية التي انتهجتها إدارة تنسيق السياسة في حربها ضد الاتحاد السوفييتي. جندت هيئة فيزنير إدارة

الخدمات السرية الإنكليزية (سيكريت انتيليجانس سيرفس) ودائرة جيلين الالمانية الغربية لارسال الجواسيس والمخربين إلى الاتحاد السوفييتي. غير ان كل هذه المحاولات باءت بالفشل باعتراف باورس "بسبب يقظة وفاعلية قوات الأمن السوفييتية".(33)

كما وقامت احياناً الطائرات الأمريكية بإنزال العملاء من الجو، الا ان هذه المحاولات ايضاً غالباً ما كانت تنتهي بالاخفاق. عندما سمع دالاس بذلك، أطلق عبارة تعكس ما يدور في خلد زعيم التخريب الامبريالي: "على كل الأحوال نحن نكتسب خبرات ستلزمنا في حربنا المقبلة".(34)

كان مقر اركان العمليات شبه العسكرية لادارة تنسيق السياسة في حالة تحفز للحرب. هذا المقر المدعم بخبرة ضباط القوات المسلحة، الذين كانوا مولعين بفكرة ارسال مخربين إلى مناطق كافة المطارات الحربية السوفييتية بدءاً من تاريخ بداية الحرب في 1 تموز 1952. غير ان المصير الاسود الذي كان ينتظر المبعوثين اجبر إدارة المخابرات المركزية على الاقلاع عن هذه المغامرات.

هيأت إدارة المخابرات المركزية جيوش المرتزقة ضد بولونيا، ألمانيا الديموقراطية، هنغاريا، تشيكوسلوفاكيا والبانيا، وشكلت عصابات ضد يوغسلافيا، وست مجموعات من الاميين الصينيين المسلحين جيداً كانوا يدخلون جمهورية كوريا الشعبية. وكان عمليات المخابرات المركزية تجابه بالمقاومة،ومن جديد تبدأ بالبحث عن نقاط تركز فيها قواها، دون ان تبتعد عن مبدئها التكتيكي أي تنفيذ العمليات القذرة بايد مشتراة من السياسيين والدبلوماسيين والعسكريين والصحفيين من الدول الأخرى.

كتب لوري، بروفسور الصحافة في جامعة ولاية اوهايو: "عي فرانك فيزنير عام 1948 لتخطيط وقيادة العمليات السوداء، التي كان من شأنها تعزيز سياسة إدارة ترومان الجديدة في كبح الشيوعية. وقد أسس فيزنير منظمة اسماها بسخرية وتحبب "انها فورليتسير القوي الخاص بي".[4] كانت آلة قوية استخدمت العديد من الملامس (الميزانية الجيدة، النقابات، دور النشر، الحركات الطلابية) لتنفيذ عدة اشكال لموضوع واحد هو التشهير بالشيوعية والاتحاد السوفييتي، وتطور الحركة المسيحية

---

[4] فورليتسير ــ أمريكي من اصل الماني، صمم اورغان موسيقي للتصوير السينمائي يقلد صوت الرعد والمطر ومنبهات السيارات وغيرها. المؤلف.

الديموقراطية في أوروبا الغربية وتكوين فكرة ايجابية عن الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج".(35)

كان مساعدو المليونير فيزنير رجالاً ميسورين وعلى علاقات بالطبقات الارستقراطية القديمة التي تتمتع بوضع راسخ في الدوائر المتسلطة.

ما الذي قادهم إلى إدارة تنسيق السياسة؟ نشأة منظمة جديدة، السعي للتفوق في مجال معاداة الشيوعية، الامكانية الحقيقية للتأثير في سياسة الإدارة. وليس هذا فحسب، فقد كانت قيادة إدارة تنسيق السياسة في معظمها وكما يشير الباحثون الأمريكيون من "الانكلوسكسون الأبيض" الذين كانوا ينظرون إلى العالم نظرة الإنكليز في وقتهم إلى مستعمراتهم. وكانوا ميالين الى كافة المسائل بأسلوب لاعبي القمار. لقد تعطشوا للمقامرة، وتميزوا في مجتمعاتهم بقلة الاختلاط بالناس وسموا أنفسهم رعية. امتلكت هذه الرعية قوة هائلة ومما يؤكد ذلك مغامرة ابتداع العمليات السرية التخريبية التي أرخت لها المؤرخة كاراليكاس.[5]

من الأسباب التي دعت لبدء العمليات السرية تذكر كاراليكاس "الهول الذي أصحاب زعماء السياسة الأمريكية جراء انتصار الشيوعيين في تشيكوسلوفاكيا عام 1948، الاضطرابات التي تزعمها الشيوعيون في أوروبا الغربية".(37)

تعتقد كاراليكاس ان الاب الشرعي للعمليات التخريبية هو كينان، الذي ترأس حينذاك مجلس تخطيط السياسة في وزارة الخارجية. فمن المعروف ان كينان كان يعتبر مهندس الحملة الأمريكية في عرقلة الشيوعية، والموجهة بكل حدتها ضد الاتحاد السوفييتي. وبعد مرور سنوات عدة لم ينف كينان حتى العمليات السرية. وتشير كاراليكاس إلى ان التاريخ يشهد ان إدارة تنسيق السياسة نمت وتطورت بشكل حثيث: من (302) موظفاً في عام 1948 إلى ستة آلاف موظف عام 1952 ومن سبعة فروع إلى

---

[5] حتى عام 1971 حفظ في ارشيف إدارة المخابرات المركزية 75 مجلداً من التاريخ الرسمي للادارة، الذي اعده الموظفون الرسميون. خلال شهرين اطلعت كاراليكاس على المجلدات. وكاراليكاس باحثة شابة تحمل شهادة مؤرخ من جامعة هارفورد. واتيحت لها كذلك امكانية إجراء المقابلات الصحفية مع ستين شخصية مسؤولة في إدارة المخابرات المركزية وكانت نتيجة ذلك العمل المنجز تاريخ إدارة المخابرات المركزية في خمس وتسعين صفحة كتبتها خصيصاً للجنة دراسة نشاط الهيئات الاستخبارية المنبثقة عن مجلس الشيوخ الأمريكي. وقد اجتاز عمل كاراليكاس رقابة إدارة المخابرات المركزية وحصل على موافقتها. المؤلف.

سبع وأربعين فرعاً مستقلاً عن فروع إدارة المخابرات المركزية ومن ميزانية مقدارها 4.7 مليون دولار إلى 82 مليون دولار(38). وهذه النفقات برأي باورس أقل من الحقيقة. فاستناداً إلى أقوال ليندس، رئيس قسم أوروبا الشرقية الأسبق في إدارة تنسيق السياسة، انه في بداية الخمسينات وبناء على طلب ثمانين مليون دولار لقسمه فقط، خصص له فيزنير أكثر من مائة مليون دولار في السنة(39). وقد أصبح معروفاً عن إدارة تنسيق السياسة الرواتب العالية والتقدم في الخدمة بخلاف كافة اقسام إدارة المخابرات المركزية. استقطبت إدارة تنسيق السياسة إليها موظفي فرع العمليات الخاصة في إدارة المخابرات المركزية، وبوسائل خاصة أخذت منه العملاء الأجانب وحولتهم من "جواسيس سريين" إلى مخربين ومفجرين. غير انه لم يكن بد من تبادل "الشكوك والشبهات بين فرع العمليات الخاصة وادارة تنسيق السياسة، وكما يصرح بذلك باورس. وكان الخلاف دائماً بسبب الاعتمادات المالية وجلب انتباه السلطة الحاكمة وبسبب التنافس في الخارج". لذلك كان مقرراً دمج الهيئتين في فرع جديد سمي فرع التخطيط برئاسة فيزنير، وبما ان هذا الأخير لم يكن يتمتع بشعبية واسعة وخاصة بين موظفي فرع العمليات السابق، لذلك تقرر استحداث منصب جديد نائب مدير إدارة المخابرات المركزية لشؤون التخطيط.

تمكن مدير إدارة المخابرات المركزية سميث ونائبه الأول جيكسون من اقناع دالاس بشغل منصب نائب المدير لشؤون التخطيط. وبدأ دالاس عمله فعلاً في كانون الثاني 1951. وفي آب من نفس العام حل دالاس محل جيكسون في منصب النائب الأول، وبانتصار الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية عام 1953، ترأس دالاس إدارة المخابرات المركزية في شباط عام 1953 وقد عين فيزنير نائباً له لشؤون التخطيط، الذي أمضى ست سنوات في هذا المنصب أصيب بعدها بإختلال عقلي وأنهى حياته بالانتحار. تركز الانتباه في دراسة كاراليكاس على خاصة هامة من خواص العمليات السرية. فقد كان ضباط إدارة المخابرات المركزية يكافؤون لقاء تنظيم أكبر عدد من المشاريع "المتميزة بالابداع والتدبير والمنفذة دون مراقبة خاصة من المركز في الولايات المتحدة الأمريكية". وقد عمل المحررون من قيود "فرسان الدرع والخنجر" للظهور وإغراق الآخرين. ولم يتغير أي شيء من جراء ابداء الساسة الأمريكيين أسفهم وادانتهم لأفعال جماعة دالاس.

أعلن كينان تعلياً على الجيوش التي شكلها دالاس وفيزنير لغزو البلدان الاشتراكية والتي تكونت من خونة الوطن في هذه البلاد وأصبحت تفاصيلها معروفة في عام 1976: "لم أكن راضياً عن هذه العمليات، وأعتقد أنهم ذهبوا بعيداً جداً، أكثر مما كان مطلوباً منهم" (4). وقبل ذلك، في كانون الأول 1963، أدلى الرئيس الأسبق ترومان للصحافة بحديث حماسي على حلقات. جاء في مقالة له نشرتها نقابة "نورث اميركيين نيوزبيبر الانيس": "في الفترة الأخيرة بدأت أخشى صرف نشاط إدارة المخابرات المركزية عن مهمتها الأساسية. لقد أصبحت إدارة عملياتية وأحياناً، تجعل من السياسة ناظمة للحكومة. لم يكن لدي عندما أسست إدارة المخابرات المركزية
حتى فكرة أنها في زمن السلم ستقوم بعمليات الدرع والخنجر. ان بعض التعقيدات التي نكابدها تصدر جزئياً من ان هذه الوسيلة السرية الاستخبارية للرئيس أصبحت بعيدة جداً عن الدور المسند إليها. انني أود رؤية إدارة المخابرات المركزية وهي عائدة إلى وظيفتها الأساسية . اداة استخبارية للرئيس..."(41)

بدت كلمات ترومان مغلوطة بقدر ما هي حماسية، فهل الفرق كبير بين ما أسسه وفكر فيه ترومان وبين ما آلت إليه إدارة المخابرات المركزية؟ هل حدث تطور طبيعي في هيئة التجسس، ان دالاس وفيزنير قاما بثورة في إدارة المخابرات المركزية؟ ومصداقاً للرواية المنبثقة من إدارة المخابرات المركزية، وبعد ظهر مقالة ترومان توجه إليه للتأكد دالاس الذي كان حينذاك متقاعداً.

عندما ظهر الحديث الذي دار بين ترومان ودالاس في كتاب روزيتسكي لم يكن أي منهما على قيد الحياة. كتب روزيتسكي: "طرح الآن دالاس في لقائه مع ترومان سؤالاً حول مقالته، وذكره بقراراته الخاصة المصادقة على العمليات التخريبية السرية في ايطاليا واليونان وتركيا والفيليبين. بعد قراءة المقالة مرة ثانية أبدى ترمان حيرة وارتباكاً وقال ما جوهره ان المقالة كانت غير دقيقة. وعلى ما يبدو ان من كتب المقالة هو ديفيد نويس المساعد الأسبق لترومان لشؤون البيت الأبيض. ولم يطلع عليها الرئيس العجوز، الذي بلغ في ذلك الوقت الثمانين من العمر"(42). من غير الممكن التأكد ان كاتب المقالة هو ترومان أم نويس وهل عكست الشكوك التي تولدت لدى الرئيس بالنسبة لادارة المخابرات المركزية. ومن الصعب اتهام دالاس في اثارة الوقائع،

عندما ذكّر بالفيليبين[6] وفي نفس الوقت لا يمكن عدم تصديق كلمات بروفيسور التاريخ في جامعة تكساس دايوين المنسوبة لأيزنهاور، ولكنها تظهر صعبة توضيح الدور الحقيقي للرؤساء في قيادة العمليات التخريبية السرية. ذكر دايوين في كتابه "ايزنهاور والحرب الباردة": "لقد اسقطت ذكر العمليات التخريبية السرية لإدارة المخابرات المركزية ليس لعدم أهميتها وإنما لعدم الحصول على المعلومات التي تبين دور إيزنهاور فيها"(44).

ويمكن متابعة التقدير الحذر لدور الرؤساء في قيادة العمليات التخريبية السرية في أعمال مؤرخين صحفيين أمريكيين آخرين، غير ان العذر الذي يقدم في انشغال الرؤساء وعدم قدرتهم على متابعة كافة الأمور أو ظهور خلاصات عن مبادرة "فرسان الدرع والخنجر" لا يمكن ان يشكل برهاناً على ان إدارة المخابرات المركزية عملت دون معرفة البيت الابيض، على الأقل في عهد ترومان.

هل من الممكن تصديق المقولة الصادرة عن الدوائر الاستخبارية فإن "العمليات التخريبية السرية تبتكر فقط على مستوى البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي"؟(45)

حتى في عهد ترومان، كان يحرك العمليات السرية فروع إدارة المخابرات المركزية في الخارج، الذين سمح بقيادة أعمالهم الخطيرة دون اية رقابة من واشنطن، لذلك فإن إيجاد آراء ثابتة حول تحريك العمليات السرية من قبل الرؤساء عملية ليست سهلة، ويشير إلى ذلك شليزينجر الأصغر: "كان على التجمع الاستخباري لاظهار انضباطه وطاعته للرئيس، نقل كل انتقاد بحقه إلى البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي. انهم طبعاً يتحملون المسؤولية كاملة حتى في الحالات التي تضعف أو تتوقف فيها المراقبة من المركز، على اعتبار ان محركي العمليات السرية فهموا جيداً الوضع الاستراتيجي العام لواشنطن. خطت إدارة المخابرات المركزية خطواتها الأولى على الصعيد الدولي حسب القرار الاستراتيجي للقيادة الأمريكية ببدء "الحرب الباردة" التي كان ترومان من أكبر دعاتها.

---

[6] في عام 1948 ــ 1953 قامت إدارة المخابرات المركزية بعمليات واسعة لقمع حركة التحرر الوطنية لمشاركي الانتفاضة الفلاحية في لوسون المركزي بقيادة الشيوعيين الفيليبينيين.

يعتبر الغاء أفكار وخطط روزفيلت حول استمرار التعاون مع الاتحاد السوفييتي في فترة ما بعد الحرب، وتطبيق السياسة المعادية للسوفييت في التسليح، وتركيز القوى لتأسيس حلف الناتو واتخاذ الخطوات الأخرى المغذية للتوتر الدولي، بمثابة اعطاء الحرية للتجمع الاستخباري للمشاركة الفعالة في الحملة الصليبية ضد الشيوعية.

قصد ترومان ورجاله بالمهام الخطيرة للاستخبارات، تعزيز المجابهة ضد الدول والشعوب الأخرى. لم يدخل في خطتهم تحويل إدارة المخابرات المركزية إلى مركز آخر فعال في السلطة السياسية في واشنطن. كان هذا موقف البيت الأبيض والهيئات العسكرية والسياسية الخارجية والكونغرس. غير انه في المقالة التي كتبها في نهاية عام 1963 ترومان أو مساعده نويس، ورد ان إدارة المخابرات المركزية أصبحت إدارة عملياته، وحولت السياسة إلى أداة للحكومة. هنا يجدر الذكر ان دالاس ابتعد في لقائه مع ترومان عن هذا السؤال المحرج، اوانه سمع ما أعتقد انه من الأفضل إخفاؤه.

شُرح آنفاً بالتفصيل نظام اتخاذ ترومان للقرارات المتعلقة بقضايا السياسة الخارجية والعسكرية. كانت الكلمة الأخيرة له. غير ان تحويل إدارة المخابرات المركزية السياسية إلى اداة للحكومة لم يدخل في حساب مؤسسي هذه الإدارة. الا انهم لجؤوا إلى أداة الوسيلة الاستخبارية السرية للرئيس وبالمعايير القديمة. وكما حدث لايزنهاور عام 1961 عندما اكتشف وبشكل فاجأ الجميع امكانية تحول المجمع الصناعي الحربي إلى قوة مؤثرة. فقد حدث لترومان عام 1963 ان اكتشف ان إدارة المخابرات المركزية تصنع السياسة. ولم يكن وحيداً في حيرته هذه وكما سيتضح في الفصل القادم. وصف الدبلوماسي الأمريكي الاسبق سيمبسون الطابع العام لنزعة خروج إدارة المخابرات المركزية إلى مسرح السياسة في واشنطن فكتب يقول: "خطوة فخطوة بدأت إدارة المخابرات المركزية تشارك في العمليات واتخاذ القرارات التي هي بالدستور من حق الرئيس وحده. وقد أدخلت التناقضات إلى سياستنا الخارجية وأضفت طابعاً من الغموض عليها. ان إدارة المخابرات المركزية عبارة عن منظمة سرية منحت حرية كبيرة في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتصرف حسب هواها ورغباتها في تحديد الاحزاب التي تقدم لها الدعم، متناقضة بذلك احياناً مع الاحزاب التي يدعمها البيت الأبيض"(46) وبديهي طبعاً ان هذه الفروق التكتيكية والخلافات العارضة بين إدارة المخابرات المركزية والبيت الأبيض لا تقلل أبداً من قيمة وحدتهما الاستراتيجية

وحربهما ضد الدول الاشتراكية وقوى التحرر الوطنية والاحزاب العمالية والشيوعية. غير ان هذه الخلافات تؤكد وجود النزعة التي وصفها سيمبسون بأنها تدخل غير شرعي لادارة المخابرات المركزية في بعض الفعاليات. ذكر آنفاً رأي جوردان وتايلور بأن صلاحيات الإدارة يمكن ان تستشف من مواد دستور الولايات المتحدة الامريكية، التي تحدد مهام الدفاع الوطني والسياسة الخارجية التي تخدمها المخابرات حسب هذا التعليل فأن الحديث يدور حول جمع وتحليل المعلومات. يغمض جوردان وتايلور أعينهما عما كتب عنه سيمبسون والنقاد الآخرون في إدارة المخابرات المركزية، وبالتحديد عن التدخل في اتخاذ القرارات، التي هي من حق الرئيس فقط. ونوه عن ذلك أيضاً دالاس: "في هذه الايام، من النادر ان يتخذ قرار سياسي هام يتعلق بالعلاقات الدولية دون رأي الاستخبارات يمكن ان يكون بالفعل ذا تأثير على اتخاذ القرار النهائي".(47)

يبدو ان دالاس بقوله هذا تجرأ وبدأ يدحض أقوال عدد من الشخصيات الأمريكية الرسمية، الذين أبدوا خوفهم من تخطي إدارة المخابرات المركزية للحاجز الذي يفصل تقديم المعلومات عن اتخاذ القرارات. أكد دالاس انه وبغض النظر عما قاله بنفسه، فإن إدارة المخابرات المركزية "لا تصنع السياسة وكل فعالياتها يجب ان تخدم سياسة الحكومة وان تكون مصدقة من قبل من يتحمل تبعات تلك السياسة"، ويجب ان تعتبر إدارة المخابرات المركزية نفسها "منظمة تصنع السياسة"(48). القليلون فقط صدقوا أقوال دالاس، وهنا لا يمكن تكذيب أقوال أكثر اخصائيي المخابرات حنكة ودراية، التي تعتبر ان الانتصارات التكتيكية على الهيئات الأخرى في الصراع من أجل التأثير على البيت الابيض، حولت إدارة المخابرات المركزية إلى عنصر خطير في آلية السياسة الخارجية.

ومن الطريف ان إدارة المخابرات المركزية تظهر دائماً أمام البيت الأبيض في حالة اتحاد مع البنتاغون. وهي تتحول بذلك إلى إحدى الحلقات الفعالة الثابتة في المجتمع الصناعي الحربي. بدأت العلاقات المميزة لادارة المخابرات المركزية تظهر تدريجياً في فترة رئاسة ترومان، وازدهرت تصعيد خليفته إيزنهاور لتوجيه السياسة الخارجية وجهة معادية للشيوعية، وتجنيده لوسائط جديدة لبدء "الحرب الباردة" ملبياً بذلك رغبات الامبريالية الأمريكية التي تطمح إلى سيطرة على العالم.

استجاب القائد العام للقوات المسلحة لحلف الناتو الجنرال إيزنهاور للطلبات العديدة جداً ووافق على الترشيح لمنصب الرئيس عن الحزب الجمهوري، وبانتصاره على ممثل الحزب الديموقراطي ستيفنسون دخل البيت الأبيض على حصان أبيض.

في شباط 1953 عين ألان دالاس مديراً لادارة المخابرات المركزية، وعين سابقه سميث نائباً لوزير الخارجية. هناك عدة أسباب لهذا التغيير وأهمها رغبة الرئيس في وجود شخص مقرب في وزارة الخارجية (كان سميث رئيساً لأركان إيزنهاور في الحرب العالمية الثانية) حين ان إيزنهاور عين ج. دالاس شقيق ألان دالاس وزيراً للخارجية، ولم يكن على معرفة جيدة به.

بدأ في تاريخ الاستخبارات الأمريكية عصر دالاس ذو السنوات التسع بتوسيع العدوان، ووضعه في تلك الظروف، التي مكنت إدارة المخابرات المركزية من تنفيذ المهام المسندة إليها. في الحقيقة ان دالاس كان يعتقد انه من الضروري تنسيق الأمور فقط مع الرئيس ومع شقيقه عن إكمال عدد فقط. كان الحصول على تصديق على هذه العملية أو تلك بالنسبة لألان دالاس عملية روتين اداري فقط، أما العمل الاساسي فكان يجري بين جدران إدارة المخابرات المركزية، ولم تثر الخطط والبرامج المقدمة اية اعتراضات. وعندما ضم البيت الأبيض إليه مستشارين غير رسميين، حاول هؤلاء تقديم النصائح لدالاس، فما كان منه الا ان تجاهل وجودهم.

انطلق الأخوة دالاس في سياستهم من "الدور الخاص" لأمريكا في العالم.

واستناداً إلى تمييز طابع الحياة الامريكي،اعتبروا أنفسهم" منقذي الحضارة" من "الخطر البلشفي القادم من الشرق". لا يوجد في أمريكا كلها من يعادلها في كره الاشتراكية، فقد كان ج. دالاس مهندس سياسة "التوازن على وشك الحرب" و"العقاب الجماعي". عندما حل. كينيدي محل إيزنهاور في البيت الأبيض، اكتشف انه لم يكن لدى الإدارة السابقة اية خطط لحرب عادية، وكان الرد عليها في حال نشوبها الحرب النووية. وكان ج. دالاس عقل دعاة الحرب النووية.

كان الاخوة دالاس يؤيد أحدهما الآخر لتثبيت فكرتهم في "القضاء على الاشتراكية". ان تأثيرهم في الإدارة الأمريكية لا يمكن تقديره. يطرح بعض باحثي تلك الفترة أحياناً

السؤال التالي: ألم يكن إيزنهاور نفسه بينهما إكمال عدد فقط؟ والطريف ان الكثيرين جداً يؤيدون وجهة النظر هذه.
والحقيقة انه في الفترة الأخيرة حاول عدد من المؤرخين الأمريكيين دحض الآراء عن الرئيس الجنرال كمعبّر سلبي عن آراء الأخوة دالاس وبعض الشخصيات الأخرى. الا ان الأصح برأينا هو الوضع الوسط بين وجهتي النظر. احب إيزنهاور الأخوة دالاس حباً لدرجة العبادة وخاصة الأخ جون دالاس، وتشهد بذلك مذكراته ويومياته. وفي نفس الوقت لم يرق له أحياناً تعصب جون المفرط. في نهاية الفترة الرئاسية الثانية كتب إيزنهاور في يومياته هذه العبارة: "اشعر بفارق كبير بيني وبين فوستر دالاس في الموقف من الاتحاد السوفييتي. ان لديه مخزوناً فكرياً كبيراً، فهو يتمسك دائماً بالتفسير المنطقي للعقبات القائمة بيننا وبين الاتحاد السوفييتي، وبتصرفه هذا وباستخدام مخزونه الفكري الكبير يظهر كافة الخطوات السوفييتية على انها سيئة، وخطواتنا عادلة ومقبولة... ولذلك أصبحت أحياناً أشك في تحولنا إلى مدّعٍ عام دولي........".(1)
إذا تابعنا المقارنة الحقوقية، فإن ألان دالاس وادارة المخابرات المركزية أخذا على عاتقهما مهمة محكمة التنفيذ الدولية بقدر من العصبية كأحسن نائب دولي. اما بالنسبة للأحكام التي حصل عليها ونفذها الأخوة دالاس فإن البت فيها كان عمل كل الطبقة الحاكمة. ومهما كانت التحفظات التي صدرت عن إيزنهاور فإنه قام بدور القاضي، الذي يتخذ القرارات التي تشعل الضوء الأخضر لكافة العمليات التي تتجاهل كافة الحقوق الإنسانية وتخل بسيادة الدول والشعوب الأخرى.

دعم إيزنهاور بشكل جلي هيئة "الدرع والخنجر" على عكس سابقه الذي لم يعر إدارة المخابرات المركزية اهتماماً خاصاً. فقد كان يستقبل ابرز قادة المخابرات ويستمع إليهم بالتفصيل حول العمليات المنفذة من قبلهم. وأكثر من ذلك فقد ضرب إيزنهاور ابرز مثال في المشاركة في عمليات التخريب السرية وفي السنة الأولى من توليه منصب الرئيس، حيث قامت إدارة المخابرات المركزية في عام 1953 بعملية "أياكس" التي أطاحت بحكومة مصدّق في إيران.
كان شاه إيران محمد رضا بهلوي، الذي فر من إيران بعد محاولة فاشلة لإزاحة رئيس الوزراء مصدق، ينتظر اشارة موثوقة بأن العملية ستبدأ في السعة المحددة.

التقى ك. روزفيلت قائد العملية والمسؤول في فرع التخطيط في إدارة المخابرات المركزية بشاه إيران في الجبال وقال له، كما جاء في مذكراته: "سيؤكد الرئيس إيزنهاور شخصياً بداية العملية، بذكر عبارة خاصة في الخطاب الذي سيلقيه في سان فرنسيسكو خلال الأربع والعشرين ساعة القادمة"(2). وأخبره روزفيلت بالعبارة المقصودة. وقد ساعدت المخابرات الإنكليزية سي. آي. س إدارة المخابرات المركزية لزيادة ثقة الشاه. وهنا نظمت إدارة المخابرات المركزية تأكيداً على مستوى عال، إذ أخبرت روزفيلت الشاه بأن رئيس وزراء بريطانيا تشرتشل تعهّد بإدخال تعديل طفيف في اذاعة بي. بي. سي. عشية الانقلاب العسكري في طهران ستتغير كلمات المذيع من "الآن منتصف الليل" التي يقولها عادة إلى "الآن منتصف الليل تماماً". وهنا كان للشاه مزاج للتهريج فقال انه يكفيه ان إدارة المخابرات المركزية فرغت لهذه العملية حفيد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الراحل ومع ذلك فهو لم يتمكن من فهم الاهتمام الزائد بشخصيته من قبل إيزنهاور وروتشرتشل.

كان بؤرة الاهتمام النفط والموقع الاستراتيجي لإيران بمحاذاة الاتحاد السوفييتي. حتى قبل دخوله البيت الأبيض حلم القائد العام للقوات المسلحة لحلف الناتو إيزنهاور: "الكثيرون يؤكدون ان وضع أوروبا وخاصة بريطانيا تدهور في إيران بشكل مخيف. ويقولون ان الموقف أسوأ بكثير مما يتصوره اغلب الناس، والله وحده يعلم ماذا سنفعل بدون النفط الإيراني. لقد صارحني أصدقائي الإنكليز أنهم مقدرون للتهديد"(4). ويقصد بالتهديد هنا خطوات الوطنيين الايرانيين وبشكل خاص مصدّق، الهادفة لتأمين الثروات النفطية الإيرانية وقطع يد الشركات الأجنبية النفطية وخاصة البريطانية منها.

والمدهش فعلاً ليس فقط مشاركة إيزنهاور الشخصية في عملية "أياكس" وإنما طرق التأثير عليه التي اتبعها الأخوة دالاس ومؤيدوهم، الذين لم يتمكنوا من تحقيق الانقلاب في إيران في عهود الرؤساء السابقين لإيزنهاور.

لم يكن ترومان ووزير الخارجية في عهد أتشيسون موافقين مع الذين اتهموا مصدّق بالشيوعية. وقد استقبلوه في واشنطن عام 1951. وكما يبدو من مذكرات ك. روزفيلت ان مبادرة القيام بانقلاب في إيران بدأت من المخابرات الإنكليزية س. آي. س. غير إن مدير المخابرات المركزية سميث ونائبه الأول دالاس أفهموا الإنكليز ان هذا غير

ممكن في عهد ترومان. وفي نفس الوقت حضرت إدارة المخابرات المركزية للعملية بانتظار تغيير الرئيس.

يصف ك. روزفيلت بشكل شاعري اللقاء الذي تم لدى جون دالاس، الذي قُدم فيه اقتراح للرئيس للمصادقة على خطة "أياكس". تم هذا اللقاء في 23 حزيران 1953 لدى وزير الخارجية. دعا ألان دالاس ك. روزفيلت إلى سيارته "الكاديلاك" وتناقشا في الطريق حول آخر تفاصيل الخطة. وشارك في اللقاء المذكور: نائب وزير الخارجية سميث، نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية ميرفي، مدير مجلس تخطيط سياسة البيت الأبيض، والذي أصبح في عهد كارتر نائباً لمدير إدارة المخابرات المركزية بوي، معاون وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوبي آسيا بايروود، وزير الدفاع ويلسون، سفير الولايات المتحدة الامريكية في إيران وعدد آخر من الدبلوماسيين ورجال السياسة.

ورد في خطابات بعض حضور اللقاء عبارات الأسف المنافقة للجوء إلى الاجراءات الاغتصابية الدموية. غير ان هيندرسون يؤكد ان أمام الولايات المتحدة معضلة خطيرة نظراً لتعاملها مع مجنون (يقصد مصدّق ــــ المؤلف) المستعد للاتحاد مع الروس"(5). كان هذا خلاصة المناقشات التي دارت في مكتب دون دالاس والتي قدمت للرئيس فيما بعد. لم يخط تقدير خلاصة سياسة مصدق بتأييد بعض أعضاء إدارة المخابرات المركزية، الذين أخطروا بالعملية. هذا يؤكد الفكرة التي طرحها باحثوا المخابرات الأمريكيون، التي تؤكد انه التف حول ألان دالاس أكثر العناصر المغامرين في إدارة المخابرات المركزية، المشبعين حقداً على الشيوعية وينظرون إلى كل ما يحدث في العالم عبر منظار العداء للسوفيت. ليبدو أن رئيس فرع إدارة المخابرات المركزية في إيران كيوفي وأحد كبار الاختصاصيين في جمع وتحليل المعلومات الاستخبارية والذي كان يملك، كما يشير ك. روزفيلت، شبكة كبيرة من الجواسيس في إيران، تلقى أمراً بعدم المشاركة في عملية "أياكس" وقبيل بدايتها عين في منصب جديد. جاء في مذكرات ك. روزفلت ان فرح إدارة المخابرات المركزية في إيران لم يكن موافقاً على تقديرات سياسة مصدق التي بناها ألان دالاس ولتفصيل هذا الموضوع يجب الابتعاد قليلاً عن عملية "أياكس".

كان لقادة إدارة المخابرات المركزية خطهم المميز في تحضير المعلومات الاستخبارية. طالب الجنرال سميث عندما كان رجلاً عسكرياً انضباطياً، بالتقيد بقاعدتين أثناء التعامل مع المعلومات. الأولى ـــ تقدير أمانة مصدر المعلومات الاستخبارية وصدق المعلومات الصادرة عنه. والثانية . "تقدير أمانة مصدر المعلومات الواردة إلى الحكومة، ومقارنتها مع تقديرات المخابرات الوطنية لامكانياتنا، وإمكانيات اعدائنا" ويتابع سميث: "ينفذ هذا من قبل لجنة تضم رؤساء كافة دوائر الاستخبارات الحكومية التي أترأسها"(6)

في كتابه "فن التجسس" يتحدث عن المعلومات الأصلية الخام، ويسوق الأمثلة العديدة كبرهان، بدءاً من الأزمنة القديمة عندما كانت المعلومات في قمة الأمانة، ولكن وبسبب الضعف البشري لم تنل ثقة الشخصيات الرسمية مما أدى إلى أخطاء ومآسي وطنية. يستشهد دالاس بخطاب تشرشل امام مجلس العموم عام 1939، الذي حذّر فيه الأعضاء بعدم "التورط في مغامرات خطيرة" قد تحصل "إذا هم سمحوا بتغيير وتزوير المعلومات التي جمعتها المخابرات والموجهة من قبله، مما يؤدي إلى إضعافها في المعنى والنتيجة".(7)

بعيداً عن آراء تشرتشل، نشر دالاس المعلومات "الخام" بخلاف "الحكمة الجماعية" لرؤساء كافة هيئات الاستخبارات. غير انه لم يكن مرتاح الضمير على اعتبار ان المعلومات "الخام" وكما بينّ مثال فرع طهران برئاسة كيوفي، لم تكن في نظره معلومات موضوعية، بل معلوما مزيفة لخدمة أهدافه في التأثير على الرئيس.

كان على مدير المخابرات المركزية أن يأخذ بعين الاعتبار، ان عوامل عدة تؤثر في اتخاذ الرئيس لقراراته، وإن معطيات الاستخبارات تتنافس مع هذه العوامل. كتب روزيتسكي "هناك قضية رئيسية لاستخدام الرئيس لمعلومات المخابرات الخارجية، والتي لا يستطيع أحد ان يتدخل فيها، فلا يدخل في مهام الرئيس أخذ اعتبار اهتماماته الداخلية والنهج السياسي لسابقيه والرأي العام في البلاد، وبنفس الدرجة كذلك مواقفه تجاه القضايا التي تواجهه في الخارج".(8) لهذه الأسباب وغيرها يمكن للبيت الأبيض الا يأخذ بتقديرات ومقترحات المخابرات. وفي هذه الحالات لا تلقي المخابرات السلاح، بل تزور المعلومات أو بعضها وتخفي البعض الآخر للتأثر على البيت الأبيض.

أما ما يتعلق بالوضع في إيران عام 1953، فلتجنب المعلومات "الخام" لجأ دالاس إلى أسلوب بسيط. كان يرسل الموظفين الموثوقين إلى البلد الذي ينوي تنفيذ عمليات التخريب فيه. فعمل روزفيلت في إيران بصفة مدرس تاريخ ورئيساً لرابطة أصدقاء أمريكا في الشرق الأوسط، التي اسستها إدارة المخابرات المركزية لتأمين الغطاء لعملائها في إيران ومصر وسورية والمغرب وتونس وليبيا والأردن(9). وكان الساعد الأيمن لروزفيلت بروفيسور جامعة ويلز الدكتور بليك، الذي أرسل إلى إيران لتدريس التاريخ. لم يكن أحد يظن ان البروفيسور الصديق يمكن ان يكون موظفاً عاملاً في المخابرات المركزية.

نتيجة لتعاطفه مع الدوائر الديموقراطية وبرامج نضالها في سبيل المطالب الوطنية لايران، تمكن بليك من الدخول إلى العديد من الأماكن، التي ترددت فيها الخطابات الوطنية ونوقشت فيها الأفكار الهامة. وبالاضافة إلى ذلك، كان بروفسور جامعة ويلز على علاقة مباشرة بالدوائر الخاصة الايرانية، وتمكن من استقطاب عدد من قادتهم للتعاون مع إدارة المخابرات المركزية واطلق عليهم اسماً رمزياً "الأخوة بوسكوز"(11). أما روزفيلت نفسه فقد ركز اهتمامه على تجنيد العسكريين من أكثر العناصر ارستقراطية. وساعده في ذلك الشاه الفتى بهلوي. كان الشاه طيلة حياته مديناً لإداة المخابرات المركزية ولروزفيلت شخصياً على مساعدتهما. كتبت حول هذا صحيفة "موند "الفرنسية": "لم ينس أحد ان محمد رضا احتل العرش عام 1953 بفضل الانقلاب الذي نظمته ونفذته إدارة المخابرات المركزية. وبعد ذلك ساعدته وبشكل مستمر، بينما استخدم هو الأساليب الدموية للضغط على المعارضة"(12).

رغم ان الاعتبارات الاستراتيجية المعادية للسوفييت كانت سبباً هاماً لتدبير واشنطن للانقلاب العسكري في إيران، الا ان هناك سبب آخر لا يقل أهمية وهو سعي الولايات المتحدة لفتح طرق جديدة لاحتكاراتها إلى منابع النفط في الخليج العربي. كان تأييد السلطة لخطط الشركات الاحتكارية مضموناً وكان على رأس قائمة أصدقاء الشركات النفطية إيزنهاور. وقد وضعت الشركات النفطية في ولايات تكساس وأوكلاهوم ستي ونيومكسيكو مبلغ نصف مليون دولار لتنظيم وزيادة أرباح شركة الرئيس. وكان الأخوة دالاس طيلة حياتهم على علاقة وثيقة بالدائرة القانونية "ساليفن أند كروموبل" التي كانت تدير المصالح النفطية لعائلة روكفلر. وكان يمكن متابعة

سرد تلك القائمة. ويذكر هنا ان إدارة المخابرات المركزية أخذت على عاتقها الدور الأساسي في الاستراتيجية النفطية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي.

ساهم عدد من الشركات النفطية في تأسيس (أرامكو) الشركة العربية الأمريكية العاملة في المملكة العربية السعودية. في لقاء ثقة بين دالاس وأحد كبار مبعوثيه إلى الشرق الأوسط إيفليند، اطلعه دالاس أنه يتعاون مع أرامكو(13). وقد جاء هذا التعاون بالفائدة ليس فقط بالنسبة لأرامكو. ويذكر الصحفي الانكليزي سيمبسون ان المعلومات السرية عن خط ملك السعودية لم تكن آخر ما حصلت عليه إدارة المخابرات المركزية من خلال الاحتكاك بالاشخاص المقربين من الملك(14).

يذكر إيفليند ان ك. روزفيلت اقترح مرة على حاكم إمارة أبو ظبي بيع المملكة السعودية واحة بريمي الاستراتيجية مقابل مبلغ تسعين مليون دولار تجمع من خزينة إدارة المخابرات المركزية وأرامكو والعربية السعودية(15). ولكن حاكم أبو ظبي لم يقدم على ذلك. وفي الخمسينات تلقى إيفليند مهمة من دالاس بعدم السماح بالاضطرابات في سورية، لأن سورية المستقرة تعني خطوط اتصال آمنة إلى منابع النفط والحدود الروسية"(16).

يتضح من مذكرات إيفليند ان إدارة المخابرات المركزية أخذت على عاتقها مهمة الصراع ضد مناهضي الأنظمة الرجعية في الشرق الأوسط والخليج العربي وشمال إفريقيا، فزودتهم بالمال والسلاح، وغرست عملاءها في الصحافة العربية، وأسست محطاتها الاسلكية السرية. ولكن اهتمام إدارة المخابرات المركزية تركز على امتلاك العملاء في القوات المسلحة ودوائر المخابرات والأمن الداخلي. وحاولت المخابرات الأمريكية تنظيم الانقلابات والانقلابات المضادة بغية ازاحة الشخصيات التي لا تناسبها من المراكز القيادية في الحكومة والجيش والأمن.

في كانون الثاني 1957، ألقى إيزنهاور كلمة امام الكونغرس لخص فيها موقفه من الشرق الأوسط، ورغم الحقائق الواقعية، أكد الرئيس بشكل مزيّف ان الكثير من الدول العربية يرى "خطر الشيوعية العالمية". وقد خصص الكونغرس مبلغ مائتي مليون دولار كمساعدة لبلدان الشرق الأوسط لرد أي عدوان من قبل اية دولة توجهها الشيوعية العالمية، قاصداً بذلك مصر وسورية. ويذكر إيفليند أنه من ذلك الحين وخطط إدارة المخابرات المركزية وكافة العمليات السرية للمخابرات الأمريكية في

الشرق الأوسط كانت مسخرة لتجسيد موقف إيزنهاور, ويتابع إيفليند أن "دالاس وبكل وقاحة حمّل روسيا المسؤولية عن كافة قضايا الشرق الأوسط. وقد أقسم انه سيستخدم كافة الوسائل المتاحة له لوقف امتداد التأثير الشيوعي"(17). وكان مركز العمليات في الشرق الأوسط هوبيروت. وتفاخر فرع إدارة المخابرات المركزية في العاصمة اللبنانية بامتلاكه شبكة واسعة من المخبرين دخل فيها بالاضافة إلى الأمريكيين بعض الخونة من المخابرات الانكليزية س.أي. س ومخابرات عدد من الانظمة الرجعية العربية(18).

لم تعمل إدارة المخابرات المركزية وحدها وبعرق جبينها من أجل الشركات النفطية. كتب دايوين: "سمح الرئيس بانتهاج سياسة في الشرق الأوسط تثبت مصالح الشركات النفطية. وتنازل عن بعض صلاحيات البيت الأبيض ووزارة الخارجية لصالح مدراء خمس شركات أمريكية تعمل من أجل مصالح مساهميها لا من أجل مصالح الشعب الأمريكي. وأكثر من ذلك فإن ايزنهاور غرس بذور المشاكل اللاحقة في إيران باستخدامه إدارة المخابرات المركزية لقلب الحكومة الشرعية وتنصيب الشاه. وفي هذه الحالة فإن النصر المؤقت سينقلب إلى خسارة ابدية للولايات المتحدة الأمريكية".(19).

جن جنون واشنطن بسبب "النجاح" الذي حققته في إيران. فبدأت بالتخطيط لانقلاب عسكري في غواتيمالا، حيث تحكم منذ عام 1951 حكومة شرعية برئاسة الرئيس المنتخب أربينس. كان هدف الحكومة انقاذ البلاد من التخلف الاقطاعي، وتقوية الاقتصاد الوطني وضمان أبسط حقوق الكادحين ونهج سياسة خارجية مستقلة. وقام الاصلاح الزراعي بانتزاع قسم من الأراضي غير المستحصلة من الشركة الأمريكية "يونايتد فروت كومباني" (يوفكو). ومع ان هذه الشركة حصلت على الأراضي دون مقابل. إلا ان الحكومة عوضت المساحات المصادرة بوضع أكثر من 600 ألف دولار مقابل مزارع الموز. لقد استشاطت الشركات الأمريكية غضباً من أربينس.

لم يكن تأثير (يوفكو) بأقل من الشركات النفطية في واشنطن.وكانت تدير شؤونها القانونية دائرة "سالفين إند كروومويل" القانونية. وعقد جون فوستر دالاس بالذات في الثلاثينات اتفاقات بصفته مديراً لهذه الدائرة مع الدكتاتور الغواتيمالي أبوبيكو.(حصلت "يوفكو" بنتيجتها على مساحات شاسعة من الأراضي دون قابل. بعد عزله من وزارة الخارجية، أصبح سميث أحد مدراء "يوفكو".

في كتابهما "دماغ الشركات الامبريالية" حول تاريخ مدلس مدينة نيويورك للعلاقات الدولية، أبرز المؤلفان الامريكيان شوب وميتر عملية غواتيمالا كمثال تقليدي على دور المجلس المذكور في توظيف طاقات إدارة المخابرات المركزية وهيئات واشنطن الأخرى للدفاع عن مصالح كبار رجال الأعمال في أمريكا اللاتينية. اعدت في المجلس مذكرات سرية للحكومة، وقامت رابطة التخطيط الوطنية لشؤون غواتيمالا، التي أسست في ظل المجلس بحملة إعلامية تحت شعار" التغلغل الشيوعي في غواتيمالا خطر على حرية الولايات المتحدة الأمريكي وعلى أمن كافة بلدان النصف الغربي من الكرة الارضية"(20). وجاء في "دماغ الشركات الامبريالية": "الموافقة التامة على ضرورة تنفيذ العملية". وقد نفذها ــ يذكر شوب ومينتر ــ قادة إدارة المخابرات المركزية، المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بمجلس نيويورك للشؤون الدولية ومن أبرز هؤلاء كان الرئيس إيزنهاور نفسه، ومدير إدارة المخابرات المركزية ألان دالاس، الذي ظل عضواً لمجلس مدراء هذه المنظمة وفيزنير عضو المجلس وفي نفس الوقت نائب مدير إدارة المخابرات المركزية"(21).

جمعت إدارة المخابرات المركزية مرتزقتها ودربتهم وسلحتهم ضد حكومة اربينس. وقد تم توزيعهم في نكاراغوا وهندوراس، حيث كانت تعمل المحطة اللاسلكية السرية لإدارة المخابرات المركزية، التي بدأت "حرباً نفسية" ضد شعب غواتيمالا. كتب شليزينجر الأصغر: "وكما هو معروف، وصف ج. ف. دالاس ومعه إدارة المخابرات المركزية النظام الديموقراطي غواتيمالا بأنه طليعة العدوان السوفييتي في نصف الكرة الغربي، وفي عام1954 نظم في هذا البلد انقلاباً جاء بحكومة تابعة للولايات المتحدة. لقد قلبت إدارة إيزنهاور بابتهاج حكومة أربينس، الا أنها لم تجتث جذور الغضب الجماهيري في غواتيمالا"(22).

كان أحد كبار موظفي إدارة المخابرات المركزية الذي قاد المرتزقة قبل وأثناء عملية غواتيمالا هو فيليبس،الذي يصف في مذكراته الشخصية الفرحة العامرة التي حلت بالبيت الابيض عقب ازاحة اربينس وتنصيب أرماس، الذي كان رئيساً سيئاً ــ على حد قول فيليبس . الا انه كان "عبداً مطيعاً ليونايتد فروت كومباني ولم يفكر في مصلحة شعبه أبداً"(23).

وجدير بالذكر ان كافة المشاركين في العملية من إدارة المخابرات المركزية حصلوا على علاوات واوسمة، واستقبل قادتهم في البيت الابيض، وحضر اللقاء نائب الرئيس ريتشارد نيكسون، وأعضاء لجنة رؤساء الأركان والأخوة دالاس ووزير العدل ومستشار ومساعدو الرئيس. وقدم أحد مسؤولي قسم أمريكا اللاتينية في فرع التخطيط لدى إدارة المخابرات المركزية والذي سمي فيليبس اصطلاحاً بريد، قدم تقريراً مفصلاً حول العملية مصحوباً بعرض الشرائح المصورة، وبعد ذلك بدأت الأسئلة والأجوبة. طرح ايزنهاور سؤالاً عمّن احتل مبنى الاكاديمية في مدينة غواتيمالا، وعندما أرضى فضوله صرح بغرور وصلف انه شخصياً أسس هذه الاكاديمية(24). ويذكر فيليس مختتماً حديثه عن اللقاء الذي تم في البيت الأبيض: "كان واضحاً ان عملية إدارة المخابرات المركزية شبه العسكرية في غواتيمالا، كانت تدخلاً صارخاً، الا اننا كنا جميعاً مقتنعين بضرورة هذه العملية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية. اعتبر إيزنهاور غواتيمالا نصراً لإدارة المخابرات المركزية وأنا متأكد انه لم يتردد ابداً في تنظيم العملية... وباختصار كان همنا جميعاً هو حل هذه القضية البسيطة بالنسبة لإيزنهاور"(25).

أدت قضية إيزنهاور البسيطة إلى مأساة طويلة لشعب غواتيمالا. لقد أغرقت الانظمة العسكرية المتعاقبة "جمهورية الموز" في نهر من الدماء.

في نفس العام أي عام 1954 بدأ الأخوة دالاس بتنظيم العمليات السرية للتدخل في الهند الصينية، التي كانت تناضل ضد الاستعمار الفرنسي. وقد طالبت الولايات المتحدة حتى قبل الحرب العالمية الثانية بالسيطرة على المواقع الاقتصادية والاستراتيجية في منطقة جنوب شرقي آسيا الغنية بأنواع مختلفة من الثروات واليد العاملة الرخيصة. وهنا يكمن السبب الرئيسي في صدامها مع اليابان، التي سعت بدورها لامتلاك الدول الاستعمارية الضعيفة ــ فرنسا وهولندا. بعد اخفاق اليابان وازدياد فشل الاستعمار الفرنسي في الهند الصينية، قررت واشنطن ملء الفراغ فتطلب ذلك أولاً تحطيم قوى التحرر الوطنية في فيتنام ولاوس وكمبوديا واقامة انظمة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية. آنذاك حصل مدير إدارة المخابرات المركزية ألان دالاس على صلاحيات وإمكانيات غير محدودة لتحقيق الخطة المتخذة. فوضع على رأس السلطة في فيتنام الجنوبية نفودين ديم، الذي اسندت إليه مهمة خرق اتفاقيات جنيف لعام 1954 وخاصة ما ورد فيها من إجراء للانتخابات الحرة لتوحيد

فييتنام. كتب كولبي المدير السابق لإدارة المخابرات المركزية: "جنى نفودين ديم بلا شك ثمرات المساعدات الأمريكية العسكرية والاقتصادية وكذلك الدعم السياسي من قبل إيزنهاور، الذي رأى فيه إدارة لتأسيس خط متين لمقاومة انتشار الشيوعية في آسيا... وقد قام بتأمين هذه المساعدات إدارة المخابرات المركزية. وقدم ممثل الإدارة ليند سديل[7] نصائح سياسة معنية اقام على إثرها فرع إدارة المخابرات المركزية في سايغون بتأمين خط اتصال مباشرة لديم مع الأخوة دالاس"(26). غير ان الأمور لم تنته عند النصائح السياسية فقام فرع إدارة المخابرات المركزية في سايغون بقيادة عمليات إبادة مناهضي نظام ديم في الجبال والأرياف وساعدته في تأسيس تنظيمات واسعة، قامت بشن "الحرب النفسية" الهادفة إلى تحطيم المعارضة. لتقييم موقف البيت الأبيض بدقة من ايقاع عمليات التجمع الاستخباري يجب اعتبار عاملين: الأول ـ ان الرئيس إيزنهاور وعدد من القادة العسكريين، لم يرغبوا في تلك الفترة بتكرار الحرب التي انتهت لتوها في الهند الصينية والتي شارك فيها فيلق أمريكي كبير العدد، بل فضلوا إنشاء رأس جسر استراتيجي أمريكي بواسطة العمليات التخريبية السرية والدعم الاقتصادي والعسكري للقوى الرجعية. والثاني ـ ان نجاحات إدارة المخابرات المركزية في إيران وغواتيمالا، والتي زادت ثقة البيت الأبيض بالان دالاس، نقلت مركز ثقل اتخاذ القرارات إلى درجة أقل من مجلس الأمن القومي. ولم يكن هذا تنازلاً من قبل الرئيس وإنما على الأغلب كان تعبيراً واضحاً عن ثقته الكبيرة بالمخابرات التي يقودها ألان دالاس.

في عام 1955 أصدر مجلس الأمن القومي أمرين اداريين ـــ 1/5412، 2/5412 يقضيان بتشكيل لجنة خاصة تابعة للمجلس، تحمل اسماً رسمياً سرياً (اللجنة 5412)([8]) وسميت في أروقة البيت الأبيض المجموعة الخاصة حفاظاً على سريتها. ودخل في هذه اللجنة ممثلو الرئيس، ووزير الخارجية ووزير الدفاع وكذلك مدير إدارة

---

[7] عمل الجنرال ليند سديل في المخابرات العسكرية، نقل عدة مرات للعمل في إدارة المخابرات المركزية، كان له"شرف" المشاركة في اخماد الثورة في الفيليبين،جاء بنفودين ديم إلى السلطة في سايغون، وضع استراتيجية العمليات المعادية للثورة، والتي باركها الرئيس كينيدي، وقام لفترة من الزمن بقيادة عمليات إدارة المخابرات المركزية ضد كوبا، وقام بجولتين طويلتين إلى فييتنام الجنوبية. المؤلف.

[8] في بعض المؤلفات الأمريكية ترد اللجنة 54/12 أو المجموعة 54/12.

المخابرات المركزية أو ممثل عنه. كتب باورس: "كان من مهام اللجنة 5412 إعطاء السماح النهائي بتنفيذ كافة العمليات التخريبية السرية، والتي اعتبرتها إدارة المخابرات المركزية كبيرة وهامة لكي تحصل على موافقة البيت الأبيض عليها(27)" وكانت القرارات التي تتخذها اللجنة ترسلها للمصادقة من الرئيس. كان في الورقة التي تحوي القرار مربعان تعلوهما عبارة "أصادق"و"لا أصادق" وكان مصير الخطة يتعلق بالمربع الذي يطبع فيه إيزنهاور توقيعه.

يرى الصحفيون المقربون من إدارة المخابرات المركزية ان ادراج هذا النظام في اتخاذ القرار يعتبر أفقاً هاماً لمشاركة الرئيس في وضع خطط العمليات التخريبية السرية. وكان هناك رأي آخر تبناه معظم أعضاء لجنة مجلس الشيوخ المختصة بدراسة نشاط التنظيمات الاستخبارية التي نشطت في منتصف الستينات (لجنة تشوتش).

لقد اعتبروا ان النظام القائم اعفى عملياً مدير المخابرات المركزية من الموافقة على اية عملية، لذلك يكفي فقط استثناؤها من طبقة "العمليات الكبيرة والهامة".

وتطورت الاحداث في لاوس بما يتوافق والنظام الجديد. في عام 1959 فجرت إدارة المخابرات المركزية الصراع المسلح في لاوس، والتي جهزت له طويلاً وبشكل سري، وجندت لذلك جيشاً من المرتزقة تعداده ثلاثين الف رجل معظمهم من جبليي قبيلة ميو. يؤكد بروفيسور جامعة كاليفورنيا والباحث المعروف في سياسة الولايات المتحدة في الهند الصينية ديل سكوت: "من الواضح ان الرئيس إيزنهاور لم يكن على علم بذلك، ولم يعرف ان اسمه سيستخدم غطاء للنزاع في لاوس"(28).

درس سكوت مختلف المراجع بما في ذلك أرشيف البنتاغون الرسمي المتعدد الاجزاء حول السياسة الخارجية الأمريكية في الهند الصينية بعد الحرب العالمية الثانية. نشرت هذه الوثائق عام 1971 في الصحف الامريكية، بعد ان قدمها لهم الموظف السابق في البنتاغون إيلسبيرغ خلافاً لقرار يمنع بذلك. واصبح سكوت محرراً لمؤلف من خمس مجلدات، حلل فيه كافة التفاصيل، وسيرد ذلك لاحقاً. وسنتطرق لأحد استنتاجات سكوت، المتعلق بدور المخابرات المركزية في خلق وضع متأزم في منطقة الهند الصينية.

استناداً إلى دراسة مستفيضة لتكتيك إدارة المخابرات المركزية والمخابرات العسكرية في الخمسينات والستينات في منطقة جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى، ودراسة طابع المهام التي نفذتها هناك المخابرات والفائدة من نتائج هذا النشاط الذي قادته واشنطن، يلقي بروفيسور جامعة كاليفورنيا المسؤولية في إشعال الحرب الثانية في الهند الصينية على التجمع الاستخباري (الحرب الأولى يعتبرها حرب المستعمر الفرنسي في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات) ويعتبر ان هناك عاملين أثّرا بشكل اساسي على القوى المحمومة "لفرسان الدرع والخنجر".

فمن جهة ظهرت بشكل جلي مطامع الأمريكيين في آسيا في البحث عن رأس جسر لتصعيد عملياتهم. وفي الهند الصينية بدأ يلوح في الأفق اكتشاف منابع للنفط والثروات الاخرى، فبدأت شركات صناعة الطائرات والالكترونيات بالاستعداد لتقديم المعدات الفنية والتكنولوجية للتجمع الاستخباري،ولم يكن البنتاغون بأقل منها، حيث بدأ يرى في الهند الصينية مسرحاً لعملياته. ومن جهة أخرى يعتقد سكوت، ان التجمع الاستخباري بلغ حداً من التطور في النصف الثاني من الخمسينات، بحيث ظهرت دلائل استقلالية وبيروقراطية واهتمامه بتطبيق السياسة، التي توافق أهداف تطوره المستقبلي وتثبيت مواقعه في واشنطن. كتب سكوت: "فيما يتعلق بالهند الصينية، فقد خضع جهاز الحكومة للرغبة في احتكار كسب بيروقراطي أو مالي أو كليهما معاً. هذه الساسة التي أدت إلى التدرج من مرتبة إلى أخرى كانت مفجعة من وجهة نظر المجتمع، ولكنها حققت اهداف بعض الشخصيات الذين دافعوا عنها. وتلخص التأثير المنسجم للمجتمع الاستخباري لا في منع تلك الثروات وانما لتحقيق هذه السياسة.... هذا هو نظام السلطة السرية، التي تسمح باحتكار المعطيات الاستخبارية، لتنفذ مسرحيتها السياسية في بلدان أخرى دونما عقوبة أو مراقبة من قبل المجتمع"(29).

طبعاً، يتطلب تنويه سكوت إلى ان جهاز الحكومة كان حكراً على المخابرات يتطلب بعض الايضاح. إذا كانت بذور "الاحتكار" موجودة فقط وقعت في تربة صالحة. ولم تكن الهيئات البيروقراطية الأخرى أقل طموحاً في توسيع سيطرة الامبريالية الأمريكية وكبح حركات التحرر الوطنية.اما نظرية سكوت حول استعداد إدارة المخابرات المركزية والدوائر الخاصة القريبة منها، للعب بالمعطيات التجسسية

لدفع الحكومة لإشعال الحرب الثانية في الهند الصينية فقد ولدت في بداية السبعينات، في فترة نضال المجتمع الأمريكي ضد "الحرب القذرة". ان استنتاجات سكوت هذه حول النهج الذي يبدوا مضاداً للحكومة، الذي يسلكه المجمع الاستخباري، يلقي مسؤولية تصعيد الحروب على الإدارة الأمريكية بالكامل. ويتهم البروفيسور سكوت التجمع الاستخباري بالتآمر التجسسي، أي التضليل المدروس لقادة الحكومة حول الأحداث التي تجري في فييتنام ولاوس وكمبوديا، ويتهمها بتأجيج الصراعات التي بدت وكأنها "من صنع يد الشيوعيين"، وفي وقت لاحق، بتقديم تقديرات خاطئة حول النتائج التي قد يؤدي إليها التدخل الأمريكي المسلح، وخاصة الطيران الأمريكي ضد جمهورية فييتنام الديموقراطية.

يتراءى ان عبارة "التآمر التجسسي" تحمل طابعاً اصطلاحياً ولكن غير مختلف. فمن المستبعد وجود متآمرين بالمعنى الحرفي للكلمة. فقد صعدت المخابرات المركزية نشاطها بما يتوافق وخطة إيزنهاور في اخضاع بلدان الهند الصينية للسيطرة الأمريكية دون تدخل عسكري مباشر. الا ان هذه المؤامرة لم تكن ضد شعوب الهند الصينية فحسب، بل وضد الشعب الأمريكي نفسه، كانت مؤامرة يمكن ان تجر إلى صراع مسلح. وهذا ما فهمه بعض الساسة في واشنطن، وبدا لهم ان ذلك غير معقول. وعلى النقيض كان هناك بعض ممثلي الطبقة الحاكمة، الذين اقنعوا المخابرات بضرورة القيام بعمليات أكثر عدوانية. وسنتوقف عند وجهتي النظر هاتين من المخابرات خلال فترة حكم إيزنهاور.

كان نشاط إدارة المخابرات المركزية والتنظيمات الأخرى في السلطة التنفيذية موضوع بحث لجنتين رئاسيتين قادهما رئيس الولايات المتحدة الاسبق ج. جوفير. ضمت اللجنة الاولى، والتي كان قد شكلها ترومان في أيلول 1947، مجموعة لشؤون الاستخبارات برئاسة الثري إيبر شتاد. وقد اقترحت "بذل جهود كبيرة لتطوير البنية الداخلية لادارة المخابرات المركزية.... ونوعية النتاج الاستخباري"(39). في عام 1955 ضمت لجنة جوفير مجموعة عملياتية لدراسة نشاط المخابرات برئاسة الجنرال كلارك. وقد جاء في تقرير لجنة جوفيرواستناداً إلى الابحاث التي أجرتها: "يطلب من تجمعنا الاستخباري عمل المزيد لتأتي نتائج عمله في المستوى المطلوب. ان الارق والمعاناة المرافقة لبعض آفاق التطور الاستخباري، يجب الا تنسينا جوانب النشاط

الأخرى أو تؤدي إلى إهمال الوظائف الأساسية. ان الغالبية العظمى من أعضاء المجموعة العملية لدراسة نشاط المخابرات مقتنعة بضرورة اعادة التنظيم الداخلي لإدارة المخابرات المركزية، لضمان زيادة الاهتمام لتحقيق كافة المهام دون أي تشويش"(31). وانتقدت اللجنة بشكل غير مباشر إدارة المخابرات المركزية، لأن العمليات التخريبية السرية اخذت الحيز الكبير من اهتمامها على حساب مهامها الاساسية أي معالجة المعلومات الاستخبارية. غير ان دالاس وجماعته لم يصغوا لهذا النقد، وواصلوا التخطيط للعمليات السرية ضد الدول الاخرى، على اعتبار ان القسم السري جداً من تقرير اللجنة بارك الاستراتيجية التخريبية ودعا الإدارة إلى تطويرها وتوسيعها.

هذا ودعت اللجنة البيت الأبيض إلى طرح الأمر بحيث يمكن لإدارة المخابرات المركزية القيام "بالعمليات العدوانية النفسية والسياسية وشبه العسكرية" بشكل أكثر فاعلية، وإذا دعت الضرورة، أكثر قساوة "مما كان عليه من قبل." وجاء في التقرير السري: "يجب علينا التدريب على العمليات السرية والتخريب وتدمير العدو بأكثر الوسائل فاعلية وعلمية"(32). ويشير روزيتسكي إلى ان هذه النقاط من تقرير اللجنة "لعبت دوراً هاماً في خلق جو من التأييد لاستراتيجية التخريب على الصعيد الدولي. ويذكر ان مجلس الأمن القومي اتخذ في العام التالي قراراً يلزم إدارة المخابرات المركزية بتطوير صراعها ضد "الشيوعية العالمية" ومع كل هذا وذاك فإن الكثيرين من أعضاء الكونغرس واعضاء لجنة جوفير طالبوا بضرورة تصعيد الرقابة على إدارة المخابرات المركزية.

وقد رفض البيض الأبيض اقتراح اللجنة بتشكيل لجنة موحدة من الكونغرس لشؤون المخابرات يدخل فيها بالاضافة إلى رجال القانون بعض الشخصيات التي يعينها الرئيس. وكان من المفروض ان يكون هدف اللجنة هو الرقابة على إدارة المخابرات المركزية. الا ان إيزنهاور قام بحل وسط. ففي عام 1956 شكل "المجلس الرئاسي للنشاط الاستخباري" ضم كبار رجال الأعمال والأكاديميين والعسكريين.

كان المجلس الرئاسي للنشاط الاستخباري وسيلة لإلقاء جزء من المسؤولية عن التصاعد المستمر لعمليات المخابرات الأمريكية في الخارج. ومن جهة ثانية كان المجلس الرئاسي للنشاط الاستخباري حلقة وصل بين كبار رجال الأعمال والمخابرات وسهلت

لأصحاب المصانع نقل مطالبهم إلى إدارة المخابرات المركزية المستعجلة منها والبعيدة المدى وكذلك الحصول على المعلومات المطلوبة من التجمع الاستخباري.

كتب ألان دالاس: "إن وثائق وأرشيف وعمليات وأموال إدارة المخابرات المركزية كلها تحت تصرف المجلس الرئاسي الذي يجتمع عدة مرات في العام الواحد. لقد لعبت مقترحاته دوراً هاماً في عملي"(33).

أصبح رئيس المجلس الرئاسي هذا، مدير المعهد التقني العالي في ماساشوسيت ج. كاليان، وكان لدالاس علاقات خاصة جداً معه. ورغم انه كان للعلاقات بين المجلس الرئاسي وادارة المخابرات طابع النفع المتبادل، الا انها لم تكن كذلك كما وصفها دالاس. لم تعلب مقترحات المجلس "دوراً هاماً" في عمل دالاس. واكثر من ذلك فقد ضرب بها عرض الحائط عدة مرات، الا ان ذلك أصبح معروفاً في فترة متأخرة.

أثناء إعداده لسيرة حياة عضو مجلس الشيوخ الراحل ر. كينيدي، وجد المؤرخ شليزينجر الأصغر في ارشيفه الخاص سلسلة من الوثائق، اعدها أعضاء المجلس الرئاسي للنشاط الاستخباري موجهة للرئيس ايزنهاور يعربون فيها عن قلقهم من بعض الاتجاهات التي ظهرت في نشاط إدارة المخابرات المركزية في الخمسينات. كانت هذه الوثائق سرية جداً ولذلك كانت التعابير فيها مكشوفة. في عام 1956 وعقب تشكيل المجلس الرئاسي للنشاط الاستخباري، كلف اثنان من اعضائه وهما لوفيت وزير الدفاع الأسبق وبروس الموظف في إدارة المصالح الاستراتيجية والسفير الأسبق للولايات المتحدة في انكلترا، كلف بدراسة النشاط التخريبي السري لإدارة المخابرات المركزية في الخارج. حول خطة العمل المتبعة لتنفيذ هذه المهمة، تحدث لوفيت في مقابلات سرية عقدت للبحث في أسباب إخفاق إدارة المخابرات المركزية في كوبا عام 1961، ذكر لوفيت ان "بروس كان قلقاً جداً. لقد عالج الأمور من وجهة النظر التالية: بأي حق نقوم بغزو دول اخرى، وبشراء الصحف ودفع الأموال للأحزاب المعارضة وتأييد مرشح ما لهذا المنصب أو ذاك؟ اعتبر بروس ذلك تدخلاً سافراً في شؤون الدول الصديقة... وقد سبب لي الارباك شخصياً، لذلك بدلاً من ان ننجز التقرير في ثلاثين يوماً، انجزناه خلال شهرين"(34).

وجاء في مذكرة لوفيت وبروس: "هناك تدخل صارخ في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. يقوم بذلك شباب مختصون ومثقفون، الذين يجب عليهم ان يقدموا دائماً

شيئاً ما لإثبات وجودهم.... ويقوم رجال إدارة المخابرات المركزية المزودون بالأموال والإمتيازات بتنصيب الملوك وتدبير الدسائس، التي تحقق رغباتهم، ويسعون للنجاح ويخفون الفشل. كل هذا اسهل بكثير من جمع المعلومات السرية بالطرق المعتادة"(35).

لم يجد لوفيت وبروس أي نظام موثوق للمراقبة. غير انهما اوضحا نقطة هامة. حتى في الوثائق الداخلية لإدارة المخابرات المركزية، وخاصة في خطط العمليات السرية التخريبية. كانت صياغة الأغراض تحمل طابعاً خاصاً. كان هذا إما "إحباط خطط الاتحاد السوفييتي" أو "تثبيت دول أخرى على النهج الغربي". كانت هذه الأهداف التوائم، كما يسميها بروس ولوفيت، مبرراً لكل العمليات السرية التخريبية. بدراسة العلاقات المتبادلة بين إدارة المخابرات وقسم التنسيق العملياتي الذي سبق تشكيل اللجنة 5412 في عام 1949، وصل عضوان من المجلس الرئاسي للنشاط التجسسي إلى نتيجة مفادها ان قسم التنسيق العملياتي لم يقم بمراقبة نشاط المخابرات. صادق القسم المذكور شكلياً على الخطط المقدمة اليه، وفي النتيجة أصبح هذا القسم لا يدري ماذا يفعلون في إدارة المخابرات المركزية منتشرون في كافة انحاء المعمورة، وان النشاط السري لإدارة المخابرات المركزية "يؤثر تأثير كبيراً على سياستنا الخارجية" وهذا لحسن الحظ ما يجهله السفراء الأمريكيون.

ويذكر لوفيت وبروس انه عندما اتخذ الرئيس ترومان ومجلس الأمن القومي قراراً ببدء العمليات السرية عام 1948، لم يفكروا بنتيجة عملهم هذا. لقد تجاهلت الاخرى، مثيرة الشك في كافة افعال واشنطن(36).

وتجدر الملاحظة ان هذه التقديرات القاسية لم تمر امام المجلس للنشاط الاستخباري دون مقابل. ففي كانون الأول عام 1956 أرسل المجلس الرئاسي الرسمية والاستثنائية في تنفيذ العمليات التخريبية. في شباط 1976 لفت المجلس الرئاسي نظر الرئيس إيزنهاور إلى ان العمليات السرية امتصت أكثر من ثمانين بالمائة (80%) من ميزانية إدارة المخابرات المركزية، وان العدد القليل منها فقط كان يحمل مصادقة اللجنة 5412. ويضيف المجلس ان فرع التخطيط في إدارة المخابرات المركزية "يعمل على هواه في أهم مناطق الكرة الارضية" ولحسن الحظ فإن وزارة الخارجية عرفت القليل أو لم تعرف شيئاً عما تفعله إدارة المخابرات المركزية. "في بعض المواقف أدى

هذا إلى وضع مستحيل، على اعتبار ان العمليات التي ينفذها فرع التخطيط تناقض تماماً النشاط الديبلوماسي الذي تقوم به وزارة الخارجية"(37).

كتب شليزينجر تعليقاً على استنتاجات المجلس الرئاسي المتعلقة بعصر إيزنهاور . دالاس: "لم يعد باستطاعة الديبلوماسيين مراقبة السياسيين مراقبة السياسة الخارجية، فعلى ضوء "الحرب الباردة" أصبح البنتاغون وادارة المخابرات المركزية أقوى من وزارة الخارجية... وافلتت المخابرات المركزية من العنان، لقد جهزت بأشخاص على مستوى عال من الخداع والاحتيال ويمتلكون الأسلحة المختلفة، واصبحت تلك الهيئة التي تملك الكثير من الامكانيات والقليل جداً من المسؤولية"(38). في عام 1959، 1960 تابع المجلس الرئاسي للنشاط الاستخباري، وحسب الوثائق التي وصلت إلى ر. كينيدي عام 1961، تقديم الشكوك حول اتساع وطابع العمليات التخريبية السرية. وقد أدى هذا إلى ان اللجنة 5412 بدأت منذ عام 1959 بعقد جلسات دورية. الا ان أعضاء المجلس الرئاسي اعتبروا ذلك غير كاف. ففي كانون الثاني 1961 وفي تقريره الأخير لإيزنهاور صرح المجلس الرئاسي: "لم نكن لنصدق ان برامج العمليات التخريبية السرية، التي تنفذها إدارة المخابرات المركزية تتطلب المغامرة واستهلاك الطاقة البشرية والأموال وغيرها. وبالإضافة إلى صرف إدارة المخابرات المركزية عن مهمتها الاساسية ــ جمع وتحليل المعطيات الاستخبارية. وبناء على ذلك فنحن نقترح تقدير سياستنا على ضوء العمليات التخريبية"(39). وهكذا فإن ممثلي رجال الأعمال ارتقوا إلى مستوى من المثالية والمسؤولية لم يكن يصدقه البيت الأبيض وادارة المخابرات المركزية.

لم تؤثر مقترحات وآراء المجلس الرئاسي للنشاط الاستخباري على البيت الأبيض في عهد إيزنهاور فقد أهملها ألان دالاس كلياً. من الواضح ان البيت الأبيض وقيادة المخابرات المركزية سمحوا لأنفسهم التصرف هكذا معتمدين على مساندة الدوائر الاحتكارية وخاصة النفطية منها. كان هم هذه الأخيرة النشاط الاستفزازي غير المحدود للمخابرات في منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا وأميركا اللاتينية. وعكس غالبية أعضاء المجلس الرئاسي رغبات الاحتكارات، الموجهة بشكل أساسي للسوق المحلية الامريكية، والتي تعتبر ان النشاط الكبير للولايات المتحدة في الخارج يمكن ان يحمل إليهم الضرر. كان أحد الممثلين النموذجيين لأصحاب المصانع عضو المجلس

الرئاسي جوزيف كينيدي والد الرئيس اللاحق، الذي انفق على العمليات المالية والتجارية 300 . 500 مليون دولار. بعد فشل إدارة المخابرات المركزية في خليج الخنازير في كوبا عام 1961، قال ج. كينيدي عن إدارة المخابرات المركزية: "انا أعرف هذه الإدارة، انها برأيي لا تستحق مائة دولار اسبوعياً. إنه لمن حسن الطالع ان قبضوا عليهم قبل ان ينفذوا عمليتهم للنهاية"(40).

وهكذا فقد بدأ يتنامى في الأوساط الحاكمة القلق نتيجة مصادقة الرئيس والتجمعات الاحتكارية على العمليات التخريبية المنافية للقانون، وإعطائهم الاستخبارات الدور الحاسم في تحديد آفاق السياسية الخارجية الأمريكية. واوضح مثال على ذلك انطلاقة إدارة المخابرات المركزية في اندونيسيا. في عام 1957 تقدم فرع الإدارة في اندونيسيا بمبادرة "للقيام بانقلاب عسكري ضد الرئيس سوكارنو. كان أحد الأسباب الرئيسية، إعلان الرئيس سوكارنو عن خططه لتأميم صناعة استخراج النفط.

كادت هذه الخطوة ان تمس مباشرة الاحتكارات النفطية الأمريكية وخاصة شركة "كالتيكس"، التي تقوم باستخراج 70% من نفط سومطرة. يقول أحد موظفي إدارة المخابرات المركزية: "بدأنا بتزويد وزارة الخارجية ووزارة الدفاع بالاخبار التجسسية. وعندما قرأوا مجموعة كافية من البلاغات المنذرة بالخطر، تقدمنا باقتراح بأنه يجب علينا تقديم المساعدة للضباط الاندونسيين"(41). ولم يتوقف الأمر عن هذا الحد. فاختلقت إدارة المخابرات المركزية معلومات مزورة بقصد التشهير بالزعيم الاندونيسي. وكان إليسون سفير الولايات المتحدة في اندونيسيا ضد الانقلاب، فعمل دالاس جاهداً لعزله من منصبه الذي لم يكمل فيه السنة الواحدة. ووعد دالاس السفير الجديد ج. جونسون بأن يطلعه على كافة عمليات إدارة المخابرات المركزية. غير ان الحقيقة غير ذلك، فلم يطلعه، ان خلف الضباط الذين نظموا حركة التمرد في شباط 1958 كانت تقف إدارة المخابرات المركزية(42). في أيار 1958 أحبطت حركة التمرد، الا ان هذه الحادثة أظهرت إصرار إدارة المخابرات المركزية على تحقيق اهدافها، وقدرتها على الالتفاف حول تشكيلات الهيئات الدبلوماسية عبر جناحي السفارة. وطبعاً لعب دوراً هاماً كون وزير الخارجية شقيق مدير إدارة المخابرات المركزية. الا ان نجاحات المخابرات المركزية في صراعها مع مختلف الهيئات في تلك

السنوات لم تكن فقط نتيجة لعلاقات القرابة لمديرها، فقد ظهر الدور البارز للجهود المشتركة لجهاز الإدارة بالكامل، الذي قام بتزويد كافة الهيئات الحكومية بمعلومات من نوع خاص.

إذا كان إثبات وجود إدارة المخابرات المركزية في عهد ترومان قد حمل طابع العمليات "الفدائية" في ردهات سلطة واشنطن، فإن عصر دالاس تميز بالضربات المكشوفة في المواجهة والاجنحة، لا بقصد إثبات الذات بل لتثبيت رؤوس الجسور المحتلة وتوسيعها. وان حادثة السفير إليسون ليست وحدية، ففي عام 1954 حدثت قصة أعظم منها، عندما قرر دالاس دعم صنيعته جيلين، الذي كان يحاول ان يصبح القائد الأوحد للمخابرات الألمانية الغربية. ووقف مدير المخابرات العسكرية اللواء ترودو ضد ذلك، مشيراً بذلك إلى انجيلين كان ضابطاً نازياً. وقد لجأ ترودو إلى ادنباور مستشار ألمانيا الغربية شخصياً أثناء زيارته لواشنطن، وكان المستشار مع رأي الضابط الأمريكي. جرت المحادثات السرية في سفارة ألمانيا الغربية في واشنطن، ولكن فوراً علم دالاس بما يجري فأتى مستشيطاً من الغضب. ودافع عن ترودو وزير الدفاع ويلسون ولجنة رؤساء الأركان، ولكن هذا لم ينفع رئيس المخابرات العسكرية فقد تمكن دالاس من إقناع الرئيس إيزنهاور بعزله وإرساله إلى الشرق الأقصى(43).

لا تدل هذه الحادثة فقط على سعي دالاس لتعزيز دوره القيادي في التجمع الاستخباري، بل وكذلك عزمه إذا ما لزم الأمر على تحدي البنتاغون ذاته.

في كتابه "فن التجسس" أكد دالاس ان إدارة المخابرات المركزية عملت بقيادة الرئيس ومجلس الأمن القومي. ولكن وكما ذكرنا سابقاً فإن مجلس الأمن القومي نقل القسم الأكبر من مهامه في قيادة إدارة المخابرات المركزية إلى اللجنة 5412، مما أدى إلى عدم متابعة مجلس الأمن القومي لعمليات إدارة المخابرات المركزية وعدم مراقبتها"(44) على حد قول وايز وروس. اما تأكيد دالاس على ان إدارة المخابرات المركزية لا تصنع الساسة وانها تخضع كلياً للرئيس ومجلس الأمن القومي، فهذا مالا يحمله الباحثون الأمريكيون على محمل الجد. ويذكر شليزينجر تعليقاً على وثائق المجلس الرئاسي للنشاط الاستخباري، التي أوردنا مقتطفات منها: "كل الدلائل تشير إلى ان إدارة المخابرات المركزية تعتبر منظمة دقيقة ومطيعة وتعمل فقط وفق تعليمات السلطة الأعلى"(45). وعبر سانش دو غرامونت بفكرة مماثلة: "من العصب

التصور كيف استطاع دالاس ان يربط بين تصريحاته المتكررة بأنه لا يمت للسياسة بأية صلة، وبين اعترافه عام 1954 بأن إدارة المخابرات المركزية كانت أداة سهلة، تؤيد الأنظمة المعادية للشيوعية.. لقد تحولت إدارة المخابرات المركزية عملياً، وكما وزارة الخارجية، إلى المبدع الحقيقي للسياسة، فهي تنفذ العمليات السياسية في الخارج، انها أكثر من هيئة استخبارية، تضع نصب عينيها الصراع ضد الشيوعية في كافة انحاء العالم"(46).

وبخلاف دالاس، فإن مرؤوسة السابق روزيتسكي لا ينفي ضلوع إدارة المخابرات المركزية في عمليات نسبت إلى منظمات أخرى. الا ان نظرياته تؤكد انه لم يكن لإدارة المخابرات المركزية مبادئ إرادية في عمليات الغزو بالذات. يذكر روزيتسكي انه: "خلال الخمسينات، أصبحت العمليات السرية أكثر فاكثر من اختصاص إدارة المخابرات المركزية، لأن وزارة الخارجية ووزارة الدفاع لم ترغبا في تنفيذها علناً، ولأن الحل الأسهل كان إسناد هذه العمليات لمنظمة سرية"(47).

خلال مناقشة موضوع حصول إدارة المخابرات المركزية في الخمسينات على بعض الاستقلالية، يؤكد المؤلفون من جديد على تبدل دور مجلس الأمن القومي في قيادة المخابرات. هل كان ذلك خطة مدروسة من قبل الرئيس ومجلس الأمن القومي، أم انه، كما يؤكد براوتي، القرار في نقل قيادة المخابرات إلى اللجنة 5412 التي اجبرهما عليها دالاس؟ هل تنحى مجلس الأمن القومي تحت تأثير قضايا الأمن القومي الأخرى، أم تحت ضغط سلسلة العمليات السرية، التي كان من الصعب ملاحقتها، أم انها كانت علامة الثقة بمدير إدارة المخابرات المركزية ورجاله الذين هم أعضاء في اللجنة 5412؟

لا يمكن إعطاء جواب محدد على هذه الأسئلة. إلا ان كل الوقائع وخاصة تجنيد السلطة لكافة الوسائل الممكنة لبدء "الحرب الباردة" تشير إلى ان المخابرات المركزية تمكنت من التمتع بمكانة خاصة في منظومة السلطة خلال فترتي رئاسة إيزنهاور. لقد تثبتت بقرار رئاسي رسمي حول العمليات التجسسية التي اقترنت تاريخياً بالطائرة التجسسية أو ـ 2، التي حطمت عام 1960 فوق اراضي الاتحاد السوفييتي. كان برنامج طيران طائرات التجسس أو ــ2، وكما ورد في مذكرات إيزنهاور، مبادرة شخصية من دالاس، وقد كلفت ثلاثون طائرة كهذه المخابرات المركزية مبلغ35 مليون دولار. كتب

إيزنهاور: "كان أساس الخطة يرتكز إلى انه في الحالات الطارئة يجب تدمير الطائرة وقتل الطيار. وقد أكدت على ذلك إدارة المخابرات المركزية ولجنة رؤساء الأركان. لقد كان قراراً نظيفاً، ولكن أكدوا لي أن الطيارين الشباب اقدموا على ذلك بثقة مدفوعين بالوطنية المتقدة والتهديد بقطع الرأس وبعض المكافآت المالية"(48).

حتى الآن لم تتضح بعد كافة ملابسات قضية الطائرة أو ـــ2 التي كان يقودها باوورس، والتي تحطمت فوق اراضي الاتحاد السوفييتي عام 1960. انطلقت الطائرة من مطار حربي في الباكستان، ومع ذلك فقد أخبرت إدارة المخابرات المركزية، حسب مذكرات إيزنهاور، باختفاء الطائرة التي ادعت انها انطلقت من قاعدة اضنة في تركيا. اما ما يتعلق بخط تحليق الطائرة، فهنا ايضاً قدمت المخابرات المركزية للرئيس معلومات خاطئة. لماذا كان التعتيم أمام الرئيس؟ حتى الآن لا يوجد جواب منطقي على ذلك. من الممكن الافتراض ان إدارة المخابرات المركزية تمنت بينها وبين نفسها ان تكون الطائرة قد تحطمت وقتل طيارها وبذلك تنهي قصتها. ولكن لماذا هذا التصور بالذات؟ يذكر العقيد المتقاعد من القوى الجوية براوتي، ان إيزنهاور منع في تلك الاثناء طيران أو2 فوق الدول الاشتراكية، محذراً من أي خلاف معهم يمكن ان يعطل اللقاء بين زعماء الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا وفرنسا. كتب براوتي: "تمت مخالفة تعليمات الرئيس، على ما يبدو ان هناك من أراد تعطيل لقاء القادة"(49). طبعاً يجب عدم استثناء احتمال وجود هذا القرار من طرف إيزنهاور. الا انه لم يكن بإمكان الرئيس الاعتراف بأن المخابرات خالفته لأن هذا يعني الاعتراف بعدم قدرته على السيطرة عليها. الا ان إيزنهاور رفض اقتراح دالاس بأخذ المسؤولية على عاتقه والاستقالة وصرح ان طيران باورس كان بموافقته شخصياً. وهكذا حصل أول خرق لمبدأ "النفي المتبادل" الذي يميز إدارة المخابرات المركزية"(50).

تجسدت فكرة هذا الخرق في ان الأمر 10/2 الصادر عن مجلس الأمن القومي يقضي بوجوب تنفيذ العمليات بشكل يصعب معه البرهان على مشاركة البيت الابيض والحكومة فيها. وحداثة استثنائية واحدة فقط (القبض على الطيار المتجسس باورس واعترافه) أجبرت الرئيس إيزنهاور ليأخذ على عاتقه مسؤولية التجسس الجوي على الاتحاد السوفييتي وإرغامه على منع التحليقات المماثلة. وتجنباً للموقف المشابه، بدأ في واشنطن التفكير في عدم إخطار السلطة بالعمليات الخطيرة لادارة المخابرات

المركزية. صدر أحد هذه المقترحات عن اللجنة الخاصة لدراسة النشاط التجسسي المنبثقة عن مجلس الشيوخ (لجنة تشورتش). فقد صرح روزيتسكي المعروف بنقده اللاذع: "يصرف التقرير الختامي للجنة مجلس الشيوخ الانتباه عن جوهر قضية مراقبة الرئيس للمخابرات، مجيزاً بالتأويل غير الصحيح لمبدأ "النفي المتبادل". ووردت في التقرير فكرة مفادها انه يجب إخفاء العملية السرية عن الرئيس تماماً حتى يمكنه نفيها بشكل قاطع. ان هذا هراء لأنه ما من رئيس يفضل البقاء بعيداً عن الأضواء ليعفي نفسه من مسؤوليته عما ينفذه مرؤ وسوه"(51). وتجدر الاشارة إلى ان دوائر المخابرات المركزية ابدت عدم رضاها حول ما روج له من ان الرؤساء لم يكونوا على علم بعمليات قتل الشخصيات القيادية الأجنبية التي نفذتها إدارة المخابرات المركزية. فالوقائع في كل مرة تبقى غامضة. يكرر الموظفون السابقون في إدارة المخابرات المركزية انه لا يمكن للرؤساء عدم الاطلاع على عمليات الاغتيال التي خططت لها المخابرات، فقد كانوا يشجعون هذه الخطط ويتحملون مسؤولية عمليات التدمير التي تنفذها المخابرات.

على كل الأحوال في إطار عمليات التدمير، التي هي أكثر عمليات المخابرات المركزية وحشية وهمجية، يمكن لمبدأ "النفي المتبادل" فيها ان يكون مكسباً حقيقياً للبيت الأبيض. حتى ان الاوامر كانت تصل لقادة المخابرات المركزية في اشكال غامضة، تسمح لهم بالاقرار بعدم فهم الرئيس على الوجه الصحيح. ألم يلجأ دالاس نفسه وباعتراف مرؤوسيه السابقين إلى هذه الصيغ الملتوية: "يمكن لوحدك التقرير كيف يجب التصرف"، "ليس بي حاجة للتفصيل أكثر حول هذا"، "أنت تفهم لوحدك ماذا يعني هذا". كتب براوتي: "كانت أولى خطوات دالاس كمدير لإدارة المخابرات المركزية، إلغاء التوثيق الذي كان يتابعه باستمرار نائب المدير للشؤون الادارية. كان دالاس يعتقد انه إذا أطلق العنان لعملائه فإن أقل ما يثير اهتمامه هو افعالهم، ولذلك عندما حاولت لجان مجلس الشيوخ ومجلس النواب جمع الوثائق اللازمة عن إدارة المخابرات المركزية في منتصف السبعينات، كان على هذه الإدارة الاعتراف بعدم وجود مثل هذه الوثائق"(52).

ومع ذلك فقد ذكرت لجنة مجلس الشيوخ لدراسة نشاط المنظمات الاستخبارية (لجنة تشورتش) أنه على سبيل المثال في كانون الأول عام 1959 وافق دالاس على

اقتراح مرؤوسيه بدراسة قضية اغتيال فيديل كاسترو، وفي آب عام 1960 صادق دالاس على خطة اشتراك عناصر من المافيا الأمريكية في عملية ضد كاسترو. وقبل ذلك، في آذار 1960 صادق إيزنهاور وبناء على اقتراح اللجنة 5412 على خطة إدارة المخابرات المركزية لغزو كوبا بواسطة قوات المرتزقة من اعداء الثورة الكوبيين. غير ان لجنة تشورتش لم تجد ما يثبت ان اللجنة 5412 كانت مؤيدة لفكرة اغتيال فيديل كاستور، ويظن اعضاء اللجنة ان هذه الفكرة لم تطرح ابداً أثناء النقاش. وقد أعلن نائب مدير إدارة المخابرات المركزية لشؤون التخطيط، الذي أخذ على عاتقه تنظيم عملية الاغتيال، أمام مجلس الشيوخ انه استند إلى "النفي المتبادل"(54).

ورغم ان الغموض يحيط بكل ما ذكر الا ان المؤرخ شليزينجر يتمسك بالرأي القائل بأن إيزنهاور وكذلك اللجنة 5412 لم يكونوا على علاقة بهذه العملية بالذات. كتب الصحفي شولتس: "عملياً رفضت إدارة إيزنهاور عام 1960 اقتراح مسؤول عمليات إدارة المخابرات المركزية بقتل كاستور"(55). كان هذا المسؤول على الأرجح جوفارد هانت، الذي يعترف ويفخر في كتابه "لننطلق هذا اليوم": "عندما قمت بإعداد مقترح غزو مرتزقة المخابرات المركزية لكوبا، اقترحت أربع عمليات: 1) قتل كاسترو وقبل أو أثناء الغزو وإسناد هذه المهمة للوطنيين الكوبيين..."(56).

تشير لجنة مجلس النواب الخاصة بمتابعة مقتل ج. كينيدي ومارتن لوثر كينغ العاملة عام 1978.19676 ان المافيا حاكت المؤامرات بهدف قتل كاسترو وبتوجيه من إدارة المخابرات المركزية، التي خصصت المال والرجال لتنفيذ العملية(57).

ليس مهماً من بدأ التخطيط لهذه المؤامرة الرهيبة. إدارة المخابرات المركزية أم المافيا. غير ان مشاركة المافيا جنبت الوقوع في مطب كبير وهو موقف إدارة إيزنهاور، إذا صح ما أكده شولتس، من انها رفضت اقتراح إدارة المخابرات المركزية. وهكذا وبضمير مرتاح ودون مخالفة أمر المنع، تمكنت هيئة دالاس من التنفيذ بايدٍ غريبة، وبغض النظر عن انها اختارت مجموعة من الاشقياء، الذين قاموا بالبحث عن "الوطنيين الكوبيين" حسب مقترح هانت. ان أفضل ما يعبر عن قيم إدارة المخابرات المركزية والمافيا، ما قاله ذات مرة دالاس للصحفيين: "على مدير المخابرات المركزية ان يدع الاخلاق خارجاً".

في ذات الوقت حيكت في مؤامرة اغتيال الزعيم الكوبي، بدأت إدارة المخابرات المركزية بتنفيذ عملية هدفت إلى ابادة رئيس وزراء الكونغرس باتريس لومومبا باية وسيلة ومهما كلفها ذلك. هنا اهتم إيزنهاور واستبان بفكرة المخابرات. وكانت إدارة المخابرات قد اعطت البيت الأبيض معلومات عن لومومبا "كشيوعي". لقد عارضت وزارة الخارجية هذه الفكرة الا ان المخابرات رسخت ذلك في ذهن الرئيس.

في منتصف آب 1960، اقترح ممثل إدارة المخابرات المركزية في ليوبولدفيل ديفلين على واشنطن استبدال لومومبا بمجموعة موالية للغرب، وعلل ذلك بما يلي: "بغض النظر عن كون لومومبا شيوعياً، تتعاظم في الكونغو القوى المناهضة للغرب ويجب اتخاذ الاجراءات بسرعة قبل ان تظهر كوبا جديدة"(58). وعلى الفور عقدت جلسة الأمن القومي، والتي قدم مشاركوها بعد مرور خمس عشرة سنة توضيحات للجنة تشورتش. قال ر. جونسون عضو مجلس الامن القومي: "أثناء النقاش قال إيزنهاور شيئاً ما، أنا لم أذكر كلماته حرفياً، ولكني فهمت عندها انه يأمر بقتل لومومبا"(59) في محضر الجلسة لا توجد اية اشارة إلى الأمر بالقتل، ولكن من وجهة نظر جونسون، هذا لا يدل على شيء على اعتبار ان أمراً كهذا درجت العادة إسقاطه من البروتوكول أو "نقله بطريقة غير مباشرة". أما بوغس سكرتيرة مجلس الأمن القومي فلا تذكر انها سمعت شيئاً من الرئيس يمكن إعتباره أمراً بتنظيم عملية قتل لوموبا. أما ديلون نائب وزير الخارجية فخرج بانطباع وسط من هذه الجلسة: "نظراً لأن التعامل مع لومومبا كان صعباً جداً إن لم يكن مستحيلاً، وبسبب تشكيله خطر كبير على الأمن الدولي، يحتمل أن يكون الرئيس قد قال ما معناه: "يجب علينا عمل اللازم للتخلص منه". أنا لست متأكداً انني اعتبرت ذلك أمراً واضحاً، كما فهم جونسون. ومن الطبيعي الافتراض ان دالاس اعتبر ذلك إذناً رسمياً لتنفيذ خطة القتل، وانه ليس من المفروض حشر الرئيس في أعمال كهذه، علماً انه كان مستعداً لأخذ المسؤولية على عاتقه شخصياً"(60).

ويوجد رأي آخر حول آلية اتخاذ قرارات الاجرام من قبل البيت الأبيض وادارة المخابرات المركزية. فقد أكد بيروت سكرتير اللجنة 5412 وموظف إدارة المخابرات المركزية. فقد أكد بيروت سكرتير اللجنة 5412 وموظف إدارة المخابرات المركزية للجنة تشورتش، ان دالاس ألح على إصدار أوامر ولمومبا، وأرسل لذلك تليب نائب بيسيل

للشؤون العلمية إلى الكونغو ومعه سمّ خاص، الا ان هذه العملية منيت بالفشل، غير ان فرع إدارة المخابرات المركزية في ليوبولد فيل نسج خيوط مؤامرة ضد المناضل الافريقي من أجل الحرية، والذي قتل في كانون الثاني 1961 على يد المرتزقة. ذكرت الصحيفة الأمريكية كيليب في كتابها "برقيات كونغولية من إيزنهاور حتى كينيدي، المنشور عام 1981: 1) حصلت لجنة تشورتش على دلائل تشير إلى موافقة إيزنهاور على عملية قتل لومومبا، رغم انها لم تصل إلى نتيجة نهائية بهذا الصدد نظراً لعدم وجود البراهين. 2) لم يشك قادة وموظفو ادارة المخابرات المركزية في انهم ينفذون أمر الرئيس. الخلاصة: "سابقاً كان هناك نظام غير مراقب... بحيث ان مؤامرات القتل كانت تنفذ دون إذن واضح أو مراقبة من قبل الرئيس"(62).

كانت وجهة نظر المؤرخ شليزينجر الأصغر كما يلي: "أخبر جري المساعد الخاص للرئيس لشؤون الأمن القومي اللجنة 5412 عن "آراء الرئيس القاضية بالتنفيذ بشكل خاص" غير انه لا يقصد القتل. وفوراً أرسل دالاس أمراً بالقتل إلى ليوبولد فيل. أنا أشك ان هذا بالذات ما كان يدور في ذهن إيزنهاور. يتهيأ إلى ان القتل السياسي لا يوفق طابعه. ويتابع المؤرخ التأكيدات التي أطلقها قادة وموظفوا إدارة المخابرات المركزية بأنه لم يكن لديهم أدنى شك في قرارات إيزنهاور ضد لومومبا وكاسترو وتشو إن لاي[9]. والشخصيات الأجنبية الاخرى[10].

---

[9] حسب الوثائق التي جمعتها لجنة تشورتشن فكرت إدارة المخابرات المركزية عام 1955 بقتل رئيس جمهورية الصين الشعبية تشو إن لاي، الا ان محاولاتها باءت بالفشل. يذكر الصحفي الأمريكي كورسون ان دالاس رفض بذل جهد أكبر خشية ان يعلم بذلك الجنرال تراسكوت، الذي عينه الرئيس إيزنهاور في المخابرات المركزية مشرفاً على تنفيذ تعليمات الرئيس، وشخصية موثوقة في البيت الأبيض(63).

[10] يذكر إيفليند ان "ايعازات القتل" حسب أوامر الاخوة دالاس كانت موجهة أيضاً لاغتيال الزعيم المصري جمال عبد الناصر. لقد فهم الأخوة ما أرادوه الرئيس إيزنهاور من ان قضية ناصر يمكن ان تكون محمولة. فيما بعد عرف جون فوستر دالاس انما قصده إيزنهاور وهو "تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر" وأصدر أوامر لألان دالاس بإلغاء أمر القتل" المؤلف.(64).

ويؤكد شليزينجر ان إدارة المخابرات المركزية سواء تلقت تلك الاوامر أم لا فإنه في فترة حكم إيزنهاور أخذت على عاتقها مسؤولية قتل الزعماء الأجانب"(65).

في قائمة مجرمي النصف الثاني من القرن العشرين، يجب ان يحتل اسم ألان دالاس وتابعيه مركز الصدارة وليس فقط لقاء تنظيم العمال الارهابية، فهم يتحملون كامل المسؤولية عن الارهاب الدموي الذي اودى بحياة مئات الألوف من الايرانيين بعد انقلاب عام 1953، وعشرات الألوف في غواتيمالا بعد انقلاب 1954 وقتل وإبادة الكثيرين جداً من محبي السلام، الذي أصبحوا ضحية عنجهية إدارة المخابرات المركزية.

يمكن التسليم بأن إيزنهاور لم يعرف عن عمليات إدارة المخابرات المركزية في لاوس كل ما يجب عليه معرفته، اوانه لم يكن يعلم بمخالفة الإدارة لتعليماته بمنع الطيران التجسسي فوق البلدان الاشتراكية قبيل اجتماع القادة. ومن المحتمل الا يكونوا قد أعلموه بعمليات القتل، ولكن بشكل عام كان إيزنهاور على اطلاع على العمليات السرية لادارة المخابرات المركزية في إيران وغواتيمالا وفي الشرق الأوسط والهند الصينية وكذلك العمليات ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى، بل لقد تعمق فيها أكثر من سابقيه. لم يستطع إيزنهاور، بل لم يشأ عرقلة عملية التطور غير الرسمي لإدارة المخابرات المركزية على هذا النمط الذي أصبح مميزاً للهيئات التنفيذية المقربة من السلطة، ولم يؤثر في البيت الأبيض حتى تحذير المجلس الرئاسي للتجسس.

في مقدمة لـ "يوميات إيزنهاور" يذكر محررها البروفيسور فيريل من جامعة إينديانا فكرة مفادها ان إيزنهاور تمتع بتأييد وثقة كافة رجال الأعمال الأمريكيين، مما دفعه بعد فترة رئاسية طويلة للتعويض عما فات فحاول عمل اقصى ما يمكنه لازدهار التجارة، وقدر له رجال الأعمال ذلك على أحسن شكل. كما وذكر فيريل ان إيزنهاور عزز دور الحزب الجمهوري كأداة سياسية بيد الاحتكارات. وهنا بالذات يكمن الخلاف بين إيزنهاور وعدد من أعضاء المجلس الرئاسي للنشاط الاستخباري حول العمليات السرية لإدارة المخابرات المركزية.

تصرف إيزنهاور وكأنه ممثل كافة الاحتكارات الرأسمالية، معتقداً انه لا يلبي احتياجاتها الا مخابرات قوية وفعالة ومراقبة ذاتياً، وباءت كافة المحاولات التي اتخذت

فيما بعد للحد من تأثيرها بالفشل. لم تؤثر التعديلات التي أُدخلت بدءاً من عصر ج. كينيدي على دور المخابرات المركزية في السياسة الخارجية. لقد تعودوا في إدارة المخابرات المركزية على المستحدثات بسرعة، بالتحايل عليها أو تجاهلها، وتؤكد إدارة المخابرات المركزية اليوم السمعة التي حققتها في عصر دالاس، الذي تحلت فيه، حسب أقوال فيديل كاسترو، إلى أخطر مافيا في العصر الحديث.

طرح تغيّر السلطة الرئاسية في كانون الثاني عام 1961، وانتقال البيت الأبيض من الجمهوريين إلى الديموقراطيين، السؤال حول تدخل إدارة المخابرات المركزية في المعركة الانتخابية. حول هذا الأمر يوجد فقط بعض الفرضيات، والتي لا يمكن التأكد من صحتها. عمل ر.نيكسون نائب الرئيس ومرشح الحزب الجمهوري لمنصب الرئاسة، ثماني سنوات جنباً إلى جنب مع ألان دالاس. كان بينهم علاقات عمل واسعة وقد ساعد نيكسون دالاس في التخلص من ملاحقة نشاط إدارة المخابرات المركزية التي دبرها جوماكرتي عضو مجلس الشيوخ متهماً بعض موظفي الاستخبارات "باليسارية". أعلن نيكسون آملاً ان يصبح رئيساً، عن خطة لإعادة تنظيم إدارة المخابرات المركزية. وغير معروف هل كان ألان دالاس على علم بهذا، وهل ناقشه نيسكون بفكرته هذه؟ إلا ان نيكسون أخبر ج. كينيدي بهذه الخطة فور اخفاقه في الانتخابات. ورداً على طلب ج. كينيدي بوصف إدارة المخابرات المركزية، قال نيكسون: "بالنسبة لادارة المخابرات المركزية، أعتقد ان مهامها في الوقت الحاضر واسعة جداً، كما ويجب عليها الاستمرار في تحمل مسؤولية جمع المعطيات الاستخبارية، في هذا الاطار عملت الإدارة بشكل ناجح. ولكني كنت قد ذكرت انه في حال انتخابي رئيساً فسأشكل منظمة جديدة مستقلة لتنفيذ العمليات السرية شبه العسكرية"(1).

في نهاية الاربعينات، سعى ألان دالاس لاخراج آلية العمليات السرية التخريبية عن رقابة وزار الخارجية ووزارة الدفاع. وقد حقق دالاس ما أراد عام 1951، عندما ضمت إدارة المخابرات المركزية في بنيتها فرعاً للتخطيط. والآن أراد نيكسون إلغاء رقابة الادارة عن ذلك الاختصاص الذي يمتص 80% من ميزانيتها، على حد تقدير المجلس الرئاسي للنشاط الاستخباري. إذا افترضنا ان دالاس كان على علم بنوايا نيكسون فحتماً لم يكن لديه الرغبة الصادقة في رؤيته في البيت الأبيض.

فيما بعد اتهم نيكسون إدارة المخابرات المركزية بمساعدة ج. كينيدي. وبداية الفتنة كان ما أشاعه البنتاغون عن "تخلف" الولايات المتحدة الأمريكية عن الاتحاد السوفييتي في مجال الصواريخ. ورفض نيكسون والبيت الأبيض هذه الادعاءات. الا

انهما كانا محاطين بالديموقراطيين، الذين يبحثون عن أي مبرر للتشهير بمنافسيهم الجمهوريين. وقد أصدر البيت الأبيض تعليماته لإدارة المخابرات المركزية لتحليل توازن القوى بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. ولم يظهر هذا التحليل "التخلف" في مجال الصواريخ.

وخلال الحملة الانتخابية نظمت إدارة المخابرات المركزية لقاء خاصاً مع ج. كينيدي، فافترض البيت الأبيض ان الإدارة تطلع كينيدي على نتائج تحليلها لتوازن القوى، مما سيجبره على اسقاط موضوع "التخلف الصاروخي" من برنامج الحملة الانتخابية. الا ان نيكسون صرح، ان إدارة المخابرات المركزية اخفت تقديراتها عن مرشح الحزب الديموقراطي، ولم تتمكن من إقناعه بخطأ وجهة النظر حول التخلف المذكور. وبهذا تركته في جهل تام بالموضوع الأكثر اهمية(2). إلا ان ج. كينيدي لم يُشْتر بالوعود العريضة بإزالة "التخلف الصاروخي" مما لعب دوراً في استعجاله سباق التسلح والقيام بدفعة قوية في مجال صناعة الصواريخ النووية.

كان ألان دالاس يقوم عادة شخصياً بالدعاية لمرشح الحزب الديموقراطي، الذي كان يتمتع باحترام وتعاطف كبير من قبل الرئيس وشقيقه ر.كينيدي. وكانت الأمجاد المستقبلية لمدير المخابرات المركزية أمراً مؤكداً. وقف ألان دالاس قبيل الانتخابات أمام نائب الرئيس المحنك، والذي يخطط لاعادة تنظيم إدارة المخابرات المركزية وبين عضو مجلس الشيوخ، الذي لا يملك خبرة الأول، فأعطى دالاس الأفضلية للأخير معتقداً انه سيكون أسهل بالنسبة لإدارة المخابرات المركزية. على كل الأحوال فإن تغير الحزب الحاكم في البيت الأبيض لم يرعب إدارة المخابرات المركزية، فقد تكهنت بمتابعة الاستراتيجية السرية، وخير مثال على ذلك تنظيم غزو مرتزقة إدارة المخابرات المركزية لكوبا. كان إيزنهاور قد طلب في 17 آذار 1960 (1: بجمع وتجهيز جيش من المهاجرين الكوبيين استعداداً لغزو الجزيرة.2) بتشكيل إئتلاف سياسي في مختلف مجموعات وتنظيمات المغتربين الكوبيين، ليكون في حال نجاح الغزو بمثابة حكومة لكوبا(3).

هناك روايتان حول الوقت الذي اطلع فيه ج. كينيدي على البرنامج السري لتنفيذ مهمة إيزنهاور. يؤكد نيكسون انه في إحدى اللقاءات التي سبقت الحملة الانتخابية، اطلع ج. كينيدي على خطة الغزو(4) اما شليزينجر الأصغر فينفي ذلك،

ويؤكد ان دالاس ونائبه بيسيل اطلعا ج. كينيدي على برنامج ضرب الثورة الكوبية فقط بعد الانتخابات وبالتحديد في 18 تشرين الثاني 1960(5).

يخلق شليزينجر انطباعاً ان أخبار دالاس وبيسل هذه فاجأت جز كينيدي باعتبار ان الرئيس كان قد أصدر قبل امراً قبل ذلك باربعة أيام فقط لدراسة جدوى الحصار الاقتصادي لكوبا، وطالب كذلك بدراسة إمكانية إعادة العلاقات الطبيعية مع كوبا(6). وقبل ذلك وفي أثناء الحملة الانتخابية اتخذ ج. كينيدي موقفاً عسكرياً من جزيرة الحرية. وكتبت الصحافة الأمريكية تعليقاً على ذلك ان ج. كينيدي يفكر بمساعدة اعداء الثورة الكوبية.

كتب سونيسين المستشار الخاص لكينيدي: "خلافاً لكل تأكيدات نيكسون، لم تعلم إدارة المخابرات المركزية كينيدي بأنها جهزت سراً القوى المهجرية للغزو. ولم يكن لديه اية اقتراحات أو طلبات حيال كوبا. وكذلك الأمر بالنسبة لمستشاريه، الذين لم يكن لديهم أي تصور عن خطط إدارة المخابرات المركزية"(7). وهكذا إذا صدق شليزينجر وسوينسين فإن تصريحات ج. كينيدي العسكرية الموجهة إلى الثورة الكوبية كانت ذات طابع دعائي استعراضي، وكذلك لم تكن لديه خطة اللجوء ضد جزيرة الحرية، وانما ظهرت لديه فكرة تطبيع العلاقات مع كوبا.

كانت نقطة البدء الهامة في توجه كينيدي هي خطط إدارة المخابرات المركزية التي اودت به إلى أول فشل ذريع لواشنطن. يذكر سورينسين: "بعد الاخفاق اجتمع بي الرئيس حول هذه القضية في البيت الأبيض وأثناء النزهات، لقد كان مذهولاً من غبائه، وغاضباً لأن البعض أعطوه نصائح سيئة، والبعض الآخر غدر به"(8).

من المفيد التمعن في "بنية" هذا الغباء، لنتمكن من فهم الدور الذي لعبته إدارة المخابرات المركزية في دفع الرئيس إلى خطوة خطيرة كهذه. وقبل التطرق لهذا الموضوع، تجدر الاشارة إلى ان البذور التي غرستها إدارة المخابرات المركزية وقعت على تربة خصبة. فالرئيس كينيدي وككل ممثلي الطبقة الحاكمة في أمريكا كان معمياً من الغضب نتيجة البنية الجديدة في أكبر جزر البحر الكاريبي وعلى بعد تسعين ميلاً من الشواطئ الأمريكية. لقد اعتادت الدوائر الحاكمة على النظر إلى كوبا كإرث للرأسمال الأمريكي، ولذلك اعتبرت ان من اولى مهام سياستها الخارجية ابادة الثورة الكوبية. كانوا يخشون من تأثيرها على دول الحوض الكاريبي الأخرى ودول أمريكا اللاتينية. ولم

يكن ج. كينيدي استثناء من ذلك، فقد عبر عن مشاعر الامتعاض والغضب تجاه كوبا التي تقف على طريق تحولات اشتراكية عميقة. وإذا افترضنا جدية آراء كينيدي بتطبيع العلاقات مع كوبا، فانما كان ذلك لقاء رفضها السير في الطريق الجديد. ويبدو انهم أفهموه انهم ينتظرون منه حلولاً سريعة وجذرية تستثني اية محاولات أو محادثات لتسوية العلاقات مع حكومة فيديل كاسترو. كان أحد أولئك الذين اشاروا على كينيدي بالعدوان الصامت الرئيس الأسبق إيزنهاور.

جرى اللقاء الأخير بينهما في عملية نقل السلطة بتاريخ 19 كانون الثاني 1961، وعندما وصلا للحديث عن كوبا، أكد إيزنهاور ان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تقتضي تقديم المساعدة للقوى المعادية للثورة "حتى النصر التام". وتابع إيزنهاور: "في الوقت الحاضر نحن نعد قوى مضادة في غواتيمالا" وطلب إيزنهاور في النهاية متابعة ذلك والاسراع به(9).

وفوراً عقب أداء القسم، أطلق ج. كينيدي العنان لدالاس وبيسيل. لقد كان لموقف الرئيس الجديد نتائج بعيدة، وهنا استعجلت إدارة المخابرات المركزية الضمان لنفسها، وكما طلب كينيدي، بتصديق خططها من الهيئة العسكرية، واعطت لجنة رؤساء الأركان رأيها بأن العملية المذكورة لا تثير اية شكوك. لقد عمل دالاس كل ما وسعه لإقناع كينيدي بضرورة تنفيذ العملية، حيث توجه إليه قائلاً: "وقفت امام طاولة أيك (يعني إيزنهاور - المؤلف) وأكدت له ثقتي بنجاح عملية غواتيمالا، اما آفاق نجاح خطتنا هذه فهي أكثر منها في ذلك الوقت"(10).

غير انه لم يغب عن ذهن قادة إدارة المخابرات المركزية انه في عدد من اللقاءات التي عقدت في البيت الأبيض بحضور وزير الخارجية راسك ووزير الدفاع ماكنامارا ووزير العدل ر. كينيدي وعدد آخر من الشخصيات الرسمية، أبدى الرئيس كينيدي، على حد قول شليزينجر، "تحفظاً وحذراً". وحذر الرئيس انه لن يسمح بمشاركة القوات المسلحة في الغزو ولا بأي شكل كان، ثم أمر ان تكون عملية إنزال المظليين قدر الامكان "صامتة" بخلاف الخطط السابقة التي اقتضت الغزو "بشكل استعراض مؤثر"(11). ورغم ان البيت الأبيض بارك لإدارة المخابرات المركزية متابعة التحضير للغزو الا ان كينيدي تباطأ في اعطاء القرار النهائي.

يبدو من مذكرات المقربين من كينيدي، ان المنحى العسكري للهجمة كان يقلقه فعلاً. فمن الظاهر انه لم يكن واثقاً من النجاح. وهنا أكدت إدارة المخابرات المركزية للرئيس، امتصاصاً لشكوكه، انه بعد إنزال المرتزقة ستعم الانتفاضة كافة أرجاء كوبا بما في ذلك جيش الثوار. ومن الطبيعي انه بعد فشل الغزو، سيبدأ دالاس بالنفي وكأن هيئته أعطت التقديرات التي تناسب أمزجة أعداء الحكومة، وهذا ليس غريباً لأن إدارة المخابرات المركزية سمحت لنفسها بتظليل الرئيس، وبعبارة أخرى لجأت في سبيل مصلحتها لمعلومات غير صحيحة وذات طابع استراتيجي.

ومما يشهد على ذلك الوقائع التالية: كتب شليزينجر انه في بداية نيسان 1961 أكد دالاس وبيسيل لمشاركي أحد اللقاءات في البيت الأبيض ان أكثر من 2500 ينتمون لمنظمات مناهضة لنظام كاسترو، وعشرون ألفاً يتعاطفون معهم، وبمجرد تمركز لواء الغزو فوق الجزيرة يمكن وضع الأمل على مساعدة ربع السكان على الأقل"(12). وفيما بعد سيتضح ان نائب مدير إدارة المخابرات المركزية لشؤون المعلومات إيمري وفرعه بشكل عام لم يكونوا على علم بالعملية، ويؤكد شليزينجر ان تسلل وضع التقديرات الوطنية، الذي تم في إدارة المخابرات الوطنية لم يكن صالحاً لموضوع ظهور انتفاضات مختلفة نتيجة للغزو"(13).

تمت العملية في فرع التخطيط الذي يرأسه بيسيل، ومن هذا الفرع خرجت المعلومات الخاطئة للرئيس. وتؤكد الوثائق الجديدة التي وقعت عام 1979 في أيدي مجلة "يونايتد ستيتس نيوز إند وورلدريبورت" الوقائع التي أوردها شليزينجر آنفاً.

كانت الوثائق عبارة عن مختصر لجلسة اللجنة الخاصة التي كلفها كينيدي بدراسة أسباب الفشل في خليج الخنازير. صرح بعض موظفي إدارة المخابرات المركزية المشاركين في الغزو انهم بدأوا التخطيط على أساس الانتفاضة التي ستلي الغزو، ولهذا فقد نقل بحراً إلى منطقة الانزال أكثر من 15000 قطعة سلاح "لتوزيعها على المتطوعين المنتظرين"(14).

اذاً، لم يعوّل دالاس وبيسيل على احتمال إثارة الانتفاضة في كوبا، ولكنهما اقنعا البيت الأبيض باحتمال سير الأحداث على هذا النحو، ولزيادة القناعة اتخذوا إجراءات مختلفة، بدت وكأنها الجزء الاساسي من خطة انتفاضة عامة. من هذه الاجراءات: إرسال السلاح، وكذلك إرسال محطة إدارة المخابرات المركزية "راديو سون"

التي تدعو الشعب الكوبي وخاصة العسكريين للوقوف ضد الحكومة الوطنية. ويذكر ان إدارة المخابرات المركزية قامت بالعديد من المناورات بهدف اقناع البيت الأبيض بالسماح ببدء الغزو. فلم يكن صعباً على دالاس وبيسيل تنظيم قدوم شقيق سفير غواتيمالا في الولايات المتحدة إلى واشنطن، والذي كان يملك مزرعة البن التي دربت فيها إدارة المخابرات المركزية المرتزقة الكوبيين. كان الهدف من مجيئه إلى العاصمة الأمريكية تقديم إنذار نهائي من نوع خاص بضرورة مغامرة المرتزقة الكوبيين مزرعته حتى نهاية نيسان 1961. وتمسكاً بهذا الانذار الذي صنعوه بأنفسهم، رسم قادة المخابرات المركزية للرئيس صورة ما سيحدث فيما لو لم يستخدم المرتزقة كما يجب وبدلاً من ان يقوموا بالغزو سيظلون في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. وأكد دالاس انهم سيفضحون دور إدارة المخابرات المركزية في تنظيم الحرب السرية ضد كوبا. واضاف ان إلغاء الانزال سيشهر بواشنطن ويفقد اعداء الثورة الكوبية في أمريكا اللاتينية الثقة بأنفسهم، ويبعث الأمل في نفوس القوى اليسارية في نصف الكرة الغربي. وصادق دالاس في لقاءاته مع الرئيس تشكيل لواء الغزو "الذي سيشعل الثورة في الحوض الكاريبي بأكمله"(15).

يرى شليزينجر في التعاون بين المواقف حيال خطط الغزو خير فرصة للادارة القديمة وكذلك للادارة الجديدة(16). فمن خلال السعي المشترك الذي يربط إدارة المخابرات المركزية والبيت الأبيض في عصر إيزنهاور، لتحقيق خطط الغزو، يصعب كشف الاهتمام الخاص للمخابرات المركزية في هذا المشروع. اما من خلال العلاقات المرتابة في عصر ج. كينيدي فترتسم خطوط هذا الاهتمام الخاص. كانت عملية الانزال، حتى بالنسبة للحزب الجمهوري، أحد أساليب التأثير على كوبا "إلا ان إدارة المخابرات المركزية أظهرتها الآن كضرورة لابد منها"(17).

انطلق قادة المخابرات المركزية أثناء ذلك من انه بمجرد بدء العملية سيمكنهم الاعتماد على مساعدة القوات المسلحة الأمريكية، على اعتبار ان الرئيس لا يمكن ان يسمح بفشلها. كتب سورينسين: "كانت إدارة المخابرات المركزية واثقة تماماً انه عندما تبدأ العملية لن يرفض الرئيس لمنظميها المساعدة العسكرية الكبيرة"(18).

شارك لأول مرة في الجلسة التي عقدها ج. كينيدي في 4 نيسان 1961 في مبنى وزارة الخارجية رئيس لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية فوليبرايت، الذي لم تؤثر عليه الخطابات المنمقة التي نطق بها ممثلو إدارة المخابرات المركزية. لقد أدان هذا السيناتور وبحزم الخطة إياها والتي تنافي ابسط الخطاب الحاسم للسيناتور احداً غير الرئيس كينيدي ومستشاره الخاص شليزينجر، على حد قول الأخير(19). بالاضافة إلى فولبرايت وقفشليزينجر ضد الغزو، وتحاشاه وزير الخارجية راسك. اما وزير الدفاع مكنامار، الذي كان تحت تأثير لجنة رؤساء الأركان، فقد قدم مساعدة كبيرة لخطط المخابرات المركزية، إذ ان اللجنة اقنعته ان لواء المرتزقة سيتمكن من التمركز على رأس جسر الانزال.

رغم ان راسك لم يقف ضد الغزو علناً، وإنما بتنويه غامض، الا ان الرئيس كينيدي لم يلق اية معارضة من طرف مكتب ومجلس الأمن القومي. وهكذا فإن العملية السياسية الخارجية (او المغامرة كما يسميها شليزينجر)، التي فكرت بها وجهزت لها إدارة المخابرات المركزية حصلت على تأييد كافة الشخصيات القيادية في الحكومة.

كان هناك عدة أسباب أبدت إدارة المخابرات المركزية على اساسها اهتماماً خاصاً بتنفيذ الخطط المذكورة، فقد أرادت ترسيخ مواقفها في واشنطن في عهد الإدارة الجديدة عن طريق نجاح مذهل في البحر الكاريبي. كما وأرادت ان تسلم السلطة في كوبا لاعداء الثورة وتحول الجزيرة إلى وريث لها لتوسيع نطاق عملياتها ضد القوى الديموقراطية في كافة انحاء أمريكا اللاتينية. وقد تعامل دالاس معهم على أنهم دمى بيديه يحركها كيفما يشاء. قبل الغزو عزلتهم (أي اعداء الثورة) إدارة المخابرات المركزية في فلوريدا، وقد سمعوا بالإنزال فقط من الإذاعة، ونشرت التصريحات عن بدء العملية وتطورها باسمهم أو بشكل ادق باسم المجلس الثوري الكوبي. كانت هذه التصريحات تكتب في مقر إدارة المخابرات المركزية في واشنطن ثم تنقل إلى جونس في نيويورك صاحب مؤسسة الإعلان "ليم، جونس أسيوشيتدس إيتكوربوريشين" التي كان لها اتفاقات مسبقة مع المجلس الثوري الكوبي، بناء على تكليف من إدارة المخابرات المركزية لتنفيذ بعض الأعمال الدعائية(20). كل هذا يدل على ان إدارة

المخابرات المركزية لم تكن تنوي تشكيل "حكومة في المنفى" كما ادعت بل كانت تريد تسيّد كوبا في حال نجاح خططها البعيدة المدى.

وخير دليل على قرار المخابرات المركزية دخول الجزيرة بأية وسيلة ومهما كلف ذلك، هو ما كان يجري في منطقة إعداد المرتزقة في غواتيمالا. صرح موظفو إدارة المخابرات المركزية لقادة المرتزقة الكوبيين انه في حال رفض البيت الأبيض في اللحظة الأخيرة لحظة الغزو عليهم القيام بمسيرة تمرد واعتقال ممثلي إدارة المخابرات المركزية واحتلال البواخر التي تنتظرهم في ميناء كابيس في نيكاراغوا والابحار إلى كوبا وتنفيذ الانزال(21). عندما سمع ر. كينيدي بهذه المناورة المذهلة لادارة المخابرات المركزية وصفها بأنها "خيانة حقيقية"(22).

خلال سيرة العملية، خالفت إدارة المخابرات المركزية أمر البيت الأبيض بعدم مشاركة الأمريكيين في العملية، فكان أوائل الغواصين الذي وصلوا الشاطئ الكوبي في منطقة خليج الخنازير وأعطوا اشارة الغواصين الذي وصلوا الشاطئ الكوبي في منطقة خليج الخنازير وأعطوا اشارة الانزال، من الأمريكيين. كما قام موظفو المخابرات المركزية الامريكيين، على انهم "طيارون مدنيون" بقيادة طائرات ف ـ 26 من نيكاراغوا وقصفوا مواقع الجيش الكوبي. كانت خسائر إدارة المخابرات المركزية في خليج الخنازير حسب معطيات كولبي عشرة أشخاص. لقد كانت على استعداد لزيادة هذا العدد في سبيل تحقيق خططها الجنونية باحتلال كوبا، لولا التأني الذي لجأ إليه ج. كينيدي مجبراً.

كان أحد أسباب هذا التأني الرد الساحق الذي لاقاه ألف واربعمائة من المجرمين. قال. ر. كينيدي فيما بعد: "لو كنا نعلم ان القوات المسلحة الكوبية قوية لهذه الدرجة وتجيد القتال لما حاولنا الاقدام على مثل هذه العملية"(23). لقد نقلت الينا إدارة المخابرات المركزية انطباعاً كاذباً بأنه ينتظر الغزاة نزهة سهلة من رأس جسر الانزال حتى عمق البلاد. يسمي شليزينجر تقديرات إدارة المخابرات المركزية هذه "تفصيلاً"(24). وشيئاً فشيئاً تدل الوقائع ان المخابرات المركزية لم تسع فقط لاقناع البيت الأبيض بل لتنفيذه بخط تأثير محدد.

بعد فشل الغزو شكل الرئيس كينيدي لجنة خاصة برئاسة الجنرال تايلور لدراسة أسباب الاخفاق، وكان في عضوية اللجنة ألان دالاس والأدميرال بيرك رئيس

أركان القوات البحرية ووزير العدل ر.كينيدي. ليست هناك دلائل تشير إلى ان تصرفات إدارة المخابرات المركزية تعرضت للنقد، بل بالعكس فقد أيدها الكثير من المتحدثين الا انهم أشاروا فقط إلى ضرورة الرقابة الشديدة على خططها. صرح سميث المدير الأسبق لادارة المخابرات المركزية في جلسة اللجنة: "عندما تجد نفسك في حالة حرب، أو كما يقولون "الحرب الباردة" فيجب عليك امتلاك منظمة لا اخلاقية تعمل في السر غير ملزمة بعقد المؤتمرات الصحفية"(25). صرح بيسيل:

"بغض النظر عن الهزيمة، فإن على الولايات المتحدة ادخال القوة للعمليات العسكرية غير الرسمية... انا أعتقد انه علينا التفكير بتغيير واجهة سياستنا الخارجية وذلك لتجنب النزوع إلى القاء الخطابات التي تعرقل عملياتنا"(26). كان هذا الخطاب موجهاً علناً ضد الرئيس كينيدي، الذي كان قد صرح في مؤتمر صحفي قبيل الغزو ان الولايات المتحدة الأمريكية لن ترسل قواتها المسلحة إلى كوبا.

اما التزام كينيدي بالخط الذي رسمه على عتبة العملية، فقدر تقديراً عالياً من قبل مساعديه ومستشاريه السابقين. يعتقد سورينسين "ان هذا الالتزام جنب التورط في هجوم امريكيين وحد من مخالفتنا للقانون الدولي، الا ان هذا التزام ورغم ضغوط إدارة المخابرات المركزية والقادة العسكريين، لم يشر إليه الرئيس أبداً وهو غير نادم على ذلك، فقد تأكد وبسرعة انه كان عليه ان يلغي العملية نهائياً"(27).

والطريف في الأمر أن موظفي المخابرات لم يأخذوا تصريح الرئيس على محمل الجد، بل اعتبروه حيلة، الغاية منها إبعاد ظنون كوبا الثورة. ورغم ان الرئيس سمح في اليوم الأخير من المعارك لطائرات القوى الجوية بتدمير الأهداف "المعادية" في الجو وعلى الارض، الا ان ذلك لم يرض دالاس، الذي كان يرغب في القاء القذائف في كل أرجاء كوبا، ويبدو أن كينيدي بدأ يميل إلى ذلك أثناء العمليات.

في 22 نيسان كتب إيزنهاور في دفتر يومياته عن اللقاء الذي جرى بينه وبين كينيدي قبيل ذلك في كامب ديفيد. تساءل الرئيس . العجوز عن سبب تنفيذ "الضربة الموعودة". في البداية أخبره كينيدي ان البيت الأبيض كان مكلفاً بمهمة إخفاء مشاركة الولايات المتحدة في الغزو،وعندما فهموا في البيت الأبيض ان ذلك ضروري أصبح الوقت متأخراً"(28). وبالاضافة إلى ذلك فإن 1200 من المرتزقة وقعوا في الأسر، ولم يكن كذلك عند كينيدي الرغبة في القاء القنابل على النساء والأطفال

الكوبيين، على حد قوله لمساعديه، والمغامرة "غير المسؤولة لتلبية رغبات المتعصبين"(29).

غادر إيزنهاور كامب ديفيد مسروراً لشرح خليفته، والذي أضاف إلى ما ذكر ان "الدولتين العظميين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة حالياً يوازيان بعضهما بعضاً في السلاح النووي". و"ان الولايات المتحدة اضعف نسبياً من الشيوعيين في القوات المسلحة، وكذلك فإن القوات البحرية الأمريكية ليست على المستوى المطلوب"(30). ولكن عندما سيجلس الرئيس العجوز لكتابة مذكراته في المرة القادمة. 5 حزيران 1961 سيعيب ج. كينيدي لأنه لم ينفذ الضربة الموعودة ضد كوبا، ولتهيبه في الوقت غير المناسب. ويضيف: "وعندما ستصبح هذه الحقيقة معروفة للشعب الأمريكي فسيحدث الانفجار، وكما أتوقع ادانة حقيقية للادارة الحالية"(31).

في الساعات الأولى التي تلت هزيمة الغزاة في بلايا ـ هيرون في 19 نيسان، توجه ألان دالاس المصعوق من المصيبة يتباكى إلى نيكسون الذي كان مسؤولاً عن الأعداد للإنزال في عهد إيزنهاور وعندما رأى نيسكون حالة مدير المخابرات قدمه الويسكي، وهنا أجاب دالاس: "الآن انا افكر بهذا فقط، اني أكاد اسقط بدون قدح انهالت على كينيدي: تأجيل الغزو من شباط إلى نيسان، بعض الاهتزازات التي اقلقت إدارة المخابرات المركزية، الحذر من تأجيله للعملية، رفض قصف الجزيرة بطائرات سلاح الجو الأمريكي. وإشارة إلى المعروف الذي قدمت إدارة المخابرات المركزية لكينيدي في الحملة الانتخابية، صرح نيكسون انه لو كان الآن في البيت الأبيض لوضع كل قدرات القوات المسلحة ضد كوبا. وأكد نيكسون ذلك في اليوم التالي للرئيس شخصياً، وأضاف انه كان عليه ارسال الجنود الأمريكيين إلى كوبا دون تردد(33). كان هذا صوت المتطرفين الذين تحدث عنهم كينيدي لمستشاريه[11].

---

[11] نشرت المجلة الأمريكية الاوسع انتشاراً "بيريد" في 1 نيسان 1984 مقالة لشولتس عن مقابلات كاسترو. يقول شولتس ان كاسترو كان متأكداً انه في عهد كينيدي كان من الممكن إيجاد لغة للتفاهم مع الولايات المتحدة. وأضاف كاسترو: "أنا أحكم على كينيدي على ضوء ما حدث فيما يتعلق بكوبان ابتداء من الغزو في خليج الخنازير. انا لا أحمل كينيدي مسؤولية الغزو، لأنه ورث هذه الخطة بالكامل من إدارة إيزنهاور ـــ المؤلف.

أدت هزيمة كوبا إلى عدة نتائج. فمن جهة اعتبر موظفو المخابرات الذين شاركوا في العملية، موقف البيت الأبيض خطأ فادحاً، فبعضهم رد ذلك إلى قلة خبرة الرئيس الجديد وجبنه، وبعضهم الآخر وهم ممثلو أكثر القوى اليمينية تطرفاً، اعتبر ذلك خيانة. وهكذا نشأت في إدارة المخابرات المركزية فئة أو زمرة كما يسميها بعض المؤلفين الامريكيين، معادية لكينيدي. وجدير بالذكر ان بيسيل عندما سمح لنفسه بوصف تصريح ج. كينيدي بالنفاق، كان متأكداً ان هذا لن يؤثر عليه في شيء، وكان يعلم ان ايامه وأيام دالاس في إدارة المخابرات المركزية معدودة. ومن ناحية أخرى فقد حلت نهاية العصر الذهبي، عندما بقيت إدارة المخابرات المركزية خارج نقد الكونغرس والصحافة. ويذكر كولبي ان الاخفاق في كوبا "كان بداية لانتقال إدارة المخابرات المركزية من منظمة تحظى بهيبة واحترام كبيرين إلى منظمة مدانة ومنتقدة"(34). طبعاً يبالغ كولبي بشكل واضح، إذ صور إدارة المخابرات المركزية خلال السنوات العشرين التي تلت عام 1961 "ككبش الفداء" لأخطاء وفشل مختلف الادارات. هذا الموقف يصلح ستاراً لاخفاء عمليات "فرسان الدرع والخنجر" الذين يستحقون ادانة أكثر مما سمح لأنفسهم الصحفيون والمشرعون الأمريكيون في الستينات وحتى في السبعينات.

ما يهمنا الآن هو: هل انتقد البيت الأبيض ج. كينيدي؟ وإذا كان الرد بالايجاب فإلى اية نتيجة أدى ذلك. فالرئيس شخصياً سمح لنفسه بإبداء آراء غير طيبة عن المخابرات المركزية. الا ان كولبي يعتقد ان كلمات كينيدي: "سأجزئ إدارة المخابرات المركزية إلى آلاف القطع" قد اطلقها منفعلاً ولا تعكس اية نوايا حقيقية(35).

في لقاء سري مع ريستون مراقب صحيفة "نيويورك تايمز" طرح ج. كينيدي وحسب اقوال شليزينجر الذي كان موجوداً: "من المحتمل انني لم اعمل معه ابداً ولذلك ارتكبت خطأ بالمحافظة على ألان دالاس. انه يتمتع بمواهب كبيرة، الا انني لم اعمل معه أبداً ولذلك لا استطيع ان اثمن ما يقوله لي... دالاس شخصية اسطورية، العمل مع الشخصيات الاسطورية متعب.. لذلك يجب ان يكون لي شخص في إدارة المخابرات المركزية استطيع التعامل معه بتفاهم وإخلاص، والذي يمكن ان أتلقى منه، بالتعبير الرياضي، نقلة صحيحة. لقد اخطأت بتعيين بوبي (روبرت كينيدي — المؤلف) وزيراً للعدل... كان يجب ان يعمل في إدارة المخابرات المركزية.......... لقد

فهمت شيئاً: يجب علينا ان نهتم بادارة المخابرات المركزية. مكنامارا يعمل في وزارة الدفاع، وراسك عمل الكثير في وزارة الخارجية، أما في إدارة المخابرات المركزية فلا أحد"(36).

بخلاف الكلمات التي اطلقها بانفعال، يصعب تفسير اقوال كينيدي في لقائه مع ريستون، إلا بالرغبة في تغيير مدير إدارة المخابرات المركزية والتحرر من الشخصية الاسطورية، وإخضاع الاستخبارات لمراقبة شديدة طرف البيت الأبيض. إلا انه لم يكن لدى ج. كينيدي النية في نقد إدارة المخابرات المركزية. على ما يبدو انه خالف نائبه ل. جونسو، الذي سمح لنفسه بنقد شامل لادارة المخابرات المركزية على ضوء الفشل في خليج الخنازير. إلا ان الآراء غير المحمودة عن إدارة المخابرات المركزية استمرت وكان على الرئيس الإصغاء إليها. وهكذا فقد ابدى لوفيت آراءه للرئيس، التي حاول إيصالها إلى إيزنهاور بصفته عضو المجلس الرئاسي للنشاط التجسسي. وقد بدأ من تقديره للاخفاق في خليج الخنازير كتأكيد مأساوي على التكهنات السلبية لمجلس السنوات السابقة. وصرح لوفيت انه يجب مراقبة إدارة المخابرات المركزية بقوة. ولكن هذا لم يكن ممكناً في عصر دالاس وإيزنهاور. وأشار لوفيت كذلك إلى ارتفاع نفقات إدارة المخابرات المركزية إلى أحد مراكز القوة والتأثير في واشنطن، والقابل لضم هيئات أخرى تعمل من أجل "الأمن القومي" تحت لوائه. لقد حسبوا ان يقوموا بالتعاون مع ج. كينيدي بتصحيح معين. ووافق كينيدي بدوره على ذلك بإجراء بعض التغييرات في البداية، وعلى حد قول أحد مساعديه، أحيى نشاط المجلس الرئاسي للنشاط التجسسي وقرر إعطاءه تسمية جديدة ــ المجلس الرئاسي الاستشاري للاستخبارات الخارجية، وكان يرأسه في البداية ج. كيليان، أما في عام 1963 فأصبح كليفورد تلك الشخصية الموثوقة بالنسبة للرئيس وأحد مشرعي قانون عام 1947 ووزير الدفاع اللاحق. عقد هذا المجلس في أيار وحتى تشرين الثاني 1961 حوالي 25 جلسة، أي أكثر مما قعده المجلس الرئاسي التجسسي خلال خمس سنوات من تواجده(38). لقد حظي المجلس الاستشاري بثقة الرئيس وكانت مقترحاته تنفذ فوراً. إلا انه لم يكن، وكما يشير شليزينجر، "مراقباً جديراً"، ولم يكن منظماً بحيث يستطيع الاحاطة بالامور التي أرادت ان تخفيها عنه منظمة بلغت درجة مرموقة من المهارة في إخفاء نشاطاتها"(39).

عين الرئيس كينيدي الجنرال تايلور رئيساً للجنة 5412، الذي رفض اقتراح الرئيس كينيدي باستلام مهمة مدير إدارة المخابرات المركزية. ترأس الجنرال تايلور أثناء الحرب العالمية الثانية فرقة انزال جوي، وفي عهد إيزنهاور كان رئيس أركان الجيش إلا انه استقال تعبيراً عن احتجاجه على الانتقاص من دور القوات المسلحة نتيجة اصرار إدارة إيزنهاور على تطوير السلاح الجوي، وشارك تايلور كمستشار عسكري لكينيدي وكرئيس للجنة رؤساء الأركان، مشاركة فعالة في وضع مبدأ "التجاوب المرن" الذي يرفع مكانة القوات المسلحة وخاصة القوات الخاصة منها، التي تستخدم لتنفيذ العمليات التخريبية، بالاضافة إلى تطوير الأسلحة النووية الاستراتيجية.

تلقت إدارة دالاس في المخابرات المركزية هذا المبدأ العسكري بفتور. كانت الكلمة في الإدارة العسكرية في عهد إيزنهاور لما سمي "العسكريين النوويين" الذين يراهنون على استخدام السلاح النووي الشامل، واعتبرت إدارة المخابرات المركزية نفسها على حق بتنفيذ العمليات العسكرية غير الرسمية. كانت قيادة هذه العمليات وتنفيذها يتطلبان باستمرار تطوير جيوش إدارة المخابرات المركزية واسطولها الجوي وميزانيتها وتأثيرها على السياسة الخارجية. رأى قادة المخابرات المخابرات المركزية في المبدأ العسكري الجديد تحديداً لدائرة نشاطهم كما بدأ للوهلة الأولى.

رفع الجنرال تايلور عن طريق مجلس الأمن القومي المذكرتين الاداريتين(55) و(57)، اللتين جردتا المخابرات المركزية من العمليات شبه العسكرية وأسندتها للبنتاغون. (لأنه وحسبما نشر لم يكن هناك نظاماً محدداً لذلك). كان المبرر الأساسي لتجريد إدارة المخابرات المركزية من العلميات شبه العسكرية هو تطورها إلى حد كبير، لم تعد تكفي معه القوى والوسائل وكذلك التأمين المادي ووسائل النقل المخصصة للاستخبارات. سمى كولبي قرار تايلور هذا بأنه "مسلك جديد جداً تجاه المخابرات المركزية"(40). فيما بعد كانت كل العمليات الكبيرة شبه العسكرية، كعملية غزو كوبا، وان كانت تحضر لها إدارة المخابرات المركزية، الا انها كانت تنقل للبنتاغون، ويبقى دور إدارة المخابرات المركزية المساعدة فقط. ويضيف كولبي ان إدارة المخابرات المركزية تلقت امراً يحدد بدقة مهامها في نطاق العمليات السرية العسكرية على الا تكون هذه العمليات كبيرة. وان تراقب سريتها بشدة وكذلك عدم اشراك الولايات

المتحدة فيها"(41). والطريف في الأمر انه فوراً عقب الفشل في خليج الخنازير، بعث الرئيس الجنرال تايلور وروستو عضو مجلس الأمن القومي إلى فييتنام الجنوبية، كان رئيس فرع إدارة المخابرات المركزية في سايغون آنذاك كولبي. الذي يذكر انه حسب المبدأ الجديد للادارة، طلب وروستو توسيع الوجود العسكرية للبنتاغون في فييتنام الجنوبية وتكليفه بالعمليات ضد الفدائيين في الارياف، التي قامت بها سابقاً المخابرات. لا يرى كولبي أي فرق فيمن ينفذ العمليات ضد الثوار أهو البنتاغون أم إدارة المخابرات المركزية، فهو ينظر إلى قرار تايلور وروستو من منظار التنافس القائم في واشنطن بين الهيئات المختلفة، مفترضاً ان العسكريين حاولوا تشويه صورة الاستخبارات في نظر البيت الأبيض في النزاع من أجل فييتنام والهند الصينية عامة. خلال فترة حكم ج. كينيدي تزايد عدد المستشارين العسكريين الأمريكيين في فييتنام الجنوبية من 585 إلى 16732(42).

ظل مبدأ تايلور حول إدارة المخابرات المركزية حبراً على ورق. فمن مذكرات كولبي يظهر ان إدارة المخابرات المركزية لم تكتف بالعمليات البسيطة في فييتنام الجنوبية، اما في لاوس فقد أعدت جيشاً سرياً من المرتزقة بتعداد ستة وثلاثين ألف رجل والذي حارب بعنف ضد قوى التحرر الوطنية مخالفاً اتفاق جنيف حول لاوس عام 1962، والذي وقعت عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

اقتضت مذكرات مجلس الأمن القومي رقم (55) و(57) ضرورة تقليص عمليات التخريب السرية التي تنفذها إدارة المخابرات المركزية. لقد استهلكت هذه العمليات 80% من ميزانية الاستخبارات. وقد قلص ج. كينيدي عام 1962 اعتمادات إدارة المخابرات المركزية وكرر ذلك في العام التالي، آملاً بلوغ تقليص الاعتمادات بمقدار 20% حتى عام 1966(43). ثم عين الرئيس شقيقه ر. كينيدي وزير العدل "وصياً غير رسمي على العمليات السرية"(44)، والذي رفض فيما بعد كسابقه تايلور منصب مدير إدارة المخابرات المركزية.

وجدير بالذكر ان الرئيس لم يدخل تعديلات جذرية في استراتيجية العمليات السرية. كتب سورينسين: "احتفظت إدارة المخابرات المركزية لنفسها بدور "مصلحة الألاعيب القذرة" لم يكن لدى الرئيس أي شك في ضرورة وشرعية هذه "الألاعيب القذرة"... إلا انه أعتقد انه من الواجب تنفيذها في إطار سياسته الخارجية، ويجب ان

تكـون متوافقـة مـع اهدافـه "الديموقراطيـة" في الـدول الناميـة ويجـب ان يسـبقها تخطيط دقيق. كما حدث قبل غزو خليج الخنازير"(45).

برر ج. كينيدي "ضرورة وشرعية" العمليات السرية بمهام النضال ضد الشيوعية والأهـداف "الديموقراطيـة" لسياسـته الخارجيـة تجـاه الـدول الناميـة. لـم يكـن مهمـاً بالنسـبة لادارة المخـابرات المركزيـة وكمـا تشـهد الوقـائع، تحـت أي سـتار سـتغطي الألاعيـب القـذرة، كانـت تبغي مـن ذلـك تسـهيل أمـور الاحتكـارات الأمريكيـة وتهيئـة الظروف الأكثر ملاءمة لها لاستغلال الدول الناشئة.

في خريـف عـام 1961 أعلـن الـرئيس تعيين مدير جديد لإدارة المخابرات المركزيـة. فقد وقع اختياره على شخصية بارزة من الحزب الجمهوري هو المليونير ماكوون من كاليفورنيا، الـذي كان نائباً لوزير القوى الجوية في عهد الرئيس ترومان. ومديراً لهيئة الطاقـة الذريـة في إدارة إيزنهـاور. انـه رجـل معـاد للشـيوعية، يحمـل آراء غايـة في الرجعية، وقد كان وجوده في البيت الأبيض ضرورياً، كما يذكر مساعدو ج. كينـدي، لتجنـب النقـد على بعـض البـدع في تنظيـم الاسـتخبارات والتي لا تغير شـيئاً الا انهـا فسرت من قبل الدوائر "كمسلك جذري جديد".

ويذكر انه تم تغيير الجنرال تشي. ب. كيبل، الذي شغل لمدة تسع سنوات في عهد دالاس منصـب النائـب الأول لمـدير إدارة المخـابرات المركزيـة، وعـين مكانـه الجنرال م. كارتر، وعزل بيسيل نائب المدير ورئيس فرع التخطيط وتم تعيين موظف الاستخبارات ر.هيلمس، الـذي اعتبر اختصاصياً كبيراً في مجال جمع وتحليل المعلومات، وقد قدّر تعيينه في السلطة تعبيراً عن نية البيت الأبيض لتقليص حجم العمليات السرية. الا ان هناك نقطة هامة لم تؤخذ بعين الاعتبار ان هيلمس كان مديناً في امجاده السابقة في المخابرات لدالاس. لم يكتف هيلمس في مركزه الجديد، ومن بعده في منصب مدير المخابرات المركزية بالحد من "الألاعيب القـذرة" بل اعطاها اتساعاً وبعداً جديدين. كما واستبدل كذلك نائب مدير المخابرات المركزية للمعلومات، فبدلاً من إيموري عين المحـافظ الفـظ كلايـن. وكان فرعـه يعـد نشـرة يوميـة لكينيـدي بحـدود 3000 كلمـة رشحت بمرشحات خاصة محافظة، وهذا ما كان يلائم ماكوون تماماً.

لـم يفكر الاخـوة جـون وروبيرت كينيـدي أثنـاء تقليصهم للعمليات السـرية، كيـف كان ينظر إلى هـذا الأمر في السـابق. وهكـذا فقـد صـادقا على برنـامج كامل للعمليات

السرية في كوبا تحت اسم سري "مانغوستا" وعينا على رأسه الجنرال لينسديل، وتحولت مدينة ميامي في ولاية فلوريدا إلى مركز لإدارة المخابرات المركزية خارج واشنطن، حيث كان فيها أكثر من سبع مائة عضو. وقد نظمت هجمات بحرية وجوية ضد كوبا، كما وقامت مجموعات التخريب والتفجير وإشعال الحرائق وإبادة محاصيل قصب السكر وغيرها. وبلغت "الحرب النفسية" ضد جزيرة الحرية إتساعية كبيرة، ومرة أخرى نفذت أعمال القرصنة بيد المرتزقة الكوبيين، الذين رأوا في هذه العمليات تمهيداً لغزو واسع، وأكد ذلك موظفو المخابرات المركزية الذين ساهموا في اعداد لواء المرتزقة في نيسان 1961 وبعد ذلك أقاموا أمتن العلاقات مع اعداء الثورة من الكوبيين.

اعتبرت إدارة المخابرات المركزية خريف عام 1962 أفضل وقت لإثارة أزمة الحوض الكاريبي، وقد عمل على اثارة هذه المشكلة الطغمة العسكرية الأمريكية والاستخبارات، الذين تحكموا في المعلومات التجسسية وصوروا الصواريخ السوفييتية المتوسطة المدى، المنصوبة في كوبا كسلاح هجومي يمكن ان يهدد "الأمن القومي" للولايات المتحدة الأمريكية. رفض جون وروبيرت كينيدي اقتراحات العسكريين وادارة المخابرات المركزية بقصف شامل لكوبا واكتفوا بالحجر أو الحصار البحري. ورغم ان هذه المواقف منافية للقانون الدولي إلا انها اثارات حفيظة الدوائر العسكرية، واثار دهشة المخابرات المركزية أكثر من ذلك إعلان الرئيس كينيدي عن تسوية قضية البحر الكاريبي دون اللجوء إلى غزو كوبا. يؤكد المؤرخون ان الاخوة كينيدي منذ تلك اللحظة بدأ بتقليص برنامج "مانغوستا".وكان أكثر ما يخشاه كينيدي مخالفة أوامره بعدم ارسال طلائع المخربين إلى كوبا أثناء المحادثات المتوترة لتسوية قضية الكاريبي. عندما قام ر.كينيدي بالتحقيق في هذا الموضوع اذهلته الحادثة التالية: كانت عشر مجموعات بتعداد ستين رجلاً مجهزة لعملية دخول كوبا وكأنها بدون إذن رسمي من إدارة المخابرات المركزية. كانت ثلاث مجوعات قد دخلت فعلاً، وقد اعطى الأوامر هارفي قائد المجموعة الكوبية العملياتية الخاصة 77 (دبليو). ذكر ر. كينيدي بشكل سري عام 1964 ان هذه العملية ولدت لديه "انطباعاً مخيفاً"(46).

بعدها أزيح هارفي من منصبه وعيّن مكانه فيتسجيرالد، الذي كان يرأس قسم الشرق الأقصى لدى فرع التخطيط. إلا انه تجدر الاشارة إلى انه ومع كل التأرجح باتجاه القوة أو الضعف، فإن الحرب ضد كوبا كان لها الأولوية في نشاط إدارة المخابرات المركزية، وتم ذلك بمصادقة البيت الأبيض. اضافة الى ان تايلور وروبيرت كينيدي كانا يقودان برنامج (مانغوستا) إلا ان العمليات ضد كوبا كانت تراقب دورياً من منظمة خاصة، وكان يتم ذلك باجتماع اللجنة 5412 في الساعة الثانية من ظهر كل خميس بحضور رئيسها تايلور وباندي مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي وجونسون نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية وجيلباتريك نائب وزير الدفاع وليمنتسير رئيس لجنة رؤساء الأركان وماكوون مدير إدارة المخابرات المركزية. بعد اختتام مناقشات قضايا إدارة المخابرات المركزية، انضم للمجتمعين روبيرت كينيدي وبدأوا مناقشة العدوان، وحملت هذه العملية اسم مجلس المجموعة الخاصة للحرب العدوانية. وفي نهاية اليوم انتقل المجتمعون لدراسة خطط العمل ضد كوبا في إطار ما سمي المجموعة الخاصة الموسعة(47). وهكذا، وجد في عهد ج. كينيدي ثلاث مجموعات بنفس القوام، ولكنها تختلف بالمهمة المسندة إليها: اللجنة 5412، المجموعة الخاصة بعمليات الاعتداء، واللجنة الخاصة الموسعة لشؤون كوبا. يبدو لأول وهلة ان هذا النظام المتشعب في الإدارة والتنسيق هيأ للبيت الأبيض إمكانية أكبر لمراقبة الحرب السرية لإدارة المخابرات المركزية في الخارج، الا ان قضايا كوبا وفيتنام الجنوبية ولاوس وجمهورية الدومينيكان تؤكدان الأمر لم يكن دائماً كذلك. يمكن سرد العديد من الحوادث والوقائع المحيطة بتكتيك المخابرات في الدول المذكورة، ولا تخدم أي موقف سياسي وسنكتفي هنا بأبرزها. ذكرنا انه وجدت في إدارة المخابرات المركزية خطط لاغتيال الشخصيات السياسية البارزة من الجانب. ذكر الرئيس ج. كينيدي في لقاء سري مع الصحفي المعروف ت. شولتس انه "يتعرض لضغط كبير من قبل مستشاريه في التجمع الاستخبار، والذين لم يذكر اسماءهم، للسماح بقتل فيديل كاسترو"(48). في عام 1974 نشر شولتس محتوى اللقاء وذكر"ان الرئيس شخصياً كان ضد ذلك لاعتبارات اخلاقية منطلقاً من ان الولايات المتحدة الأمريكية لا يجب ان تكون شريكة في عملية قتل سياسي". وفي عام 1967

ذكر روبرت كينيدي انه عندما اطلع في بداية الستينات على خطط فيديل كاستر ومنعها بحزم(49).

وبغض النظر عن الموقف السلبي للأخوة كينيدي، الا ان فرع التخطيط في إدارة المخابرات المركزية اعد وبنشاط خطط اغتيال قائد الثورة الكوبية. في تلك الأثناء حيكت الدسائس المشبوهة، فأثناء التحضير لتنفيذ خطط خائن الشعب الكوبي كوبيلاس سيكاديس (عملية إم/ليس)، أرسل نائب مدير المخابرات المركزية للقائه في باريس رئيس اللجنة الخاصة بكوبا فيتسيجير الد بصفة "سيناتور أمريكي وممثل خاص لروبيرت كينيدي"(50). يعتقد الباحثون الامريكيون، الذين حققوا في مقتل ج. كينيدي، ان هذه المناورة كانت خطة مدروسة لاظهار قتل فيديل كاسترو كتصرف شخصي من روبيرت كينيدي، وإبراز قتل الرئيس في دالاس في تشرين الثاني 1963 كانتقام من كوبا ضد جون كينيدي.

قدم التحليل المفصل لهذه العملية الخبير القومي الكوبي، والمدعي العام الحالي لجمهورية كوبا إيدالبرتودغيفارا كينتانايا في المحكمة الدولية التي عقدت تحت شعار "الشبيبة تدين الامبريالية" ضمن المهرجات الدولي للشبيبة والطلبة في هافانا صيف عام 1978. يقول المدعي العام الكوبي: "نشرت إدارة المخابرات المركزية إشاعات مفادها ان كوبيلاس، الذي اعتقلته السلطات الكوبية كان عميلاً مزدوجاً، فقد أخبر الكوبية بخطة إدارة المخابرات لاغتيال زعيم الثورة الكوبية، وكإنتقام منها لقاء ذلك قررت كوبا تنظيم عملية قتل جون كينيدي.

يؤكد الباحث الكوبي ان الاستخبارات الأمريكية ارادت الوصول إلى النتائج الحاسمة في صراعها ضد الثورة الكوبية، ولو أتيح لها إثبات تهام كوبا في موت الرئيس كينيدي لكان أي عمل تقوم به ضد كوبا، بما في ذلك الإعتداء المباشر، عملاً مبرراً كلياً من وجهة نظر واشنطن. الا ان الدلائل الكاذبة التي استخدمتها إدارة المخابرات المركيزة لحشر هافانا في جريمة قتل الرئيس، وواجب الولايات المتحدة في الامتناع عن غزو كوبا ودفاع الشعب الكوبي الباسل عن ثورته، والتوازن الجديد في القوى على الصعيد الدولي، كل هذا كان مجموعة العوامل التي أدت إلى فشل الخطط العدوانية ضد الشعب الكوبي. ويضيف الباحث الكوبي: كل المعلومات المتوفرة وكذلك معطيات مختلف الدراسات تدل على ان عملية قتل رئيس الولايات المتحدة كانت النقطة

المحورية في المؤامرة التي نظمتها القوى الاقتصادية والسياسية وممثلو مختلف الدوائر الرجعية، الذين لم يكونوا راضين عن السياسة الداخلية الخارجية لجون كينيدي، بغض النظر عن ان هذه السياسة لم تكن تعني الابتعاد التام عن مصالح المنظومة الرأسمالية، الا ان التغيرات التي حدثت عنت مطالب المجمع الصناعي والحربي والشركات النفطية وبعض الاحتكارات الأمريكية الأخرى وأعداء الثورة من الكوبيين والمافيا وبشكل خاص إدارة المخابرات المركزية لم تكن على علم بالمباحثات التي جرت مع الكوبيين في خريف عام 1963 بتوجيهات من البيت الابيض. الا ان إدارة المخابرات المركزية علمت بذلك ويؤكد شليزينجر انه "لهذا السبب اثارت قضية كوبيلاس ذلك القلق الكبير، ولذلك اتخذت إدارة المخابرات المركزية قراراً حازماً بالاعداد لاغتيال فيديل كاسترو، في الوقت الذي كان جون كينيدي يدرس فيه إمكانية تطبيع العلاقات مع كوبا"(51). يقول إيتفود السفير السابق، انه بمجرد معرفة بعض العناصر المتهورين من إدارة المخابرات المركزية وبعض المغتربين الكوبيين بذلك "قاموا بالاعداد لعملية قتل الرئيس"(52).

ولدت خطط اغتيال الشخصيات السياسية في المخابرات المركزية في عهد دالاس وبموافقته التامة. يؤكد خليفته ماكوون انه لم يعرف عنها أبداً، ولم يعلم بقرار إدارة المخابرات المركزية بضم منفذين من هيئة الاجرام الوطني لتنفيذ هذه الخطط. وفيما بعد حاول مدراء المخابرات المركزية هيلمس وكولبي البرهان على ان الاخوة كينيدي كانوا على اطلاع على كافة خطط الاستخبارات، الا ان مستشاري الرئيس كينيدي ومساعديه يدحضون هذه الادعاءات، ولم تجد لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بدراسة نشاط المنظمات الاستخبارية (لجنة تشورتش) أية دلائل ضد جون وروبيرت كينيدي، وما ادعاءات هيلمس وكولبي وبعض الشخصيات الأخرى إلا محاولة لإبعاد المسؤولية عن أنفسهم، والانتقام من الأخوين الراحلين، اللذين خيبا آمال التجمع الاستخباري في العديد من خطواتهم بالنسبة لكوبا (رفض الغزو الجديد وبدء المباحثات مع هافانا) وكذلك بالنسبة لفييتنام الجنوبية والذي سنتوقف عنده بالتفصيل..

أمضى الصحفي الانكليزي ساميرس عدة سنوات في دراسة ظروف مقتل ج. كينيدي وعلاقاته مع الاستخبارات، وأولى اهتماماً خاصاً لعمل لجنة نواب الكونغرس المختصة بالبحث في مقتل جون كينيدي ومارتن لوثر كينغ (1978.1976)، وأجرى عدة لقاءات مع أعضائها وخبرائها ومع الموظفين السابقين في الاستخبارات. وقد أدلى المؤرخ شليزينجر والسفير السابق إيتفود في هذه اللقاءات بالتصريحات المنوه إليها سابقاً حول كوبيلاس واحتمال مشاركة العناصر الطائشة من إدارة المخابرات المركزية في مقتل جون كينيدي. كما توقف ساميرس عند الخلافات التي ظهرت بين البيت الابيض وإدارة المخابرات المركزية حول السياسة تجاه فيتنام الجنوبية.

كتب ساميرس: "بالنسبة لقضية فيتنام، كان الرئيس ج. كينيدي يعلم انه سيكون على خلاف مباشر مع مجموعة قوية داخل إدارة المخابرات المركزية، التي احتفظت عملياً بأوراق الحرب في فيتنام الجنوبية في أيديها، وعموماً كانت إدارة المخابرات المركزية ضد إخراج المستشارين العسكريين الامريكيين، وثارت ضد سياسة الرئيس في الفصل التام بين القوى المتصارعة. حاول الرئيس إخفاء هذه التناقضات عن الشعب، وكان قلقاً للغاية، وكانت إحدى خطواته الأخيرة تشكيل مجموعة عملياتية خاصة لاستعراض العمليات التجسسية للولايات المتحدة"(53).

لا يوجد في المراجع اية تفاصيل حول هذه المجوعة العملياتية لاستعراض العمليات التجسسية. اما ما يخص الخلاف بين كينيدي وادارة المخابرات المركزية حول السياسة في فيتنام، فقد ذكر في المراجع وغن لم يكن حاداً لهذه الدرجة التي تصورها ساميرس. ويذكر سورينسين أن "مستشاري كينيدي اختلفوا في الآراء فيما بينهم بخصوص الوضع الداخلي في سايغون أكثر منه بالنسبة لأية قضية أخرى عرضت على الحكومة"(54). كانت الخلافات تتعلق بتصعيد الوجود العسكري الأمريكي في فيتنام الجنوبية أو الاستمرار في إخراج المستشارين العسكريين الأمريكيين وإسناد مهمة بدء الحرب للجيش السايغوني، وحماية نظام نغودينديم وشقيقه نيوا واستبداله بنظام آخر يقاتل بفعالية أكثر ضد حركة التحرر الوطنية. لقد أيدت إدارة المخابرات المركزية توسيع الوجود العسكري الأمريكي في فيتنام الجنوبية وتصعيد الحرب فيها. اما معديم ونيو فقد لعبت المخابرات الأمريكية دوراً مزدوجاً: فمن جهة

بدت وكأنها ليست ضد تواجدهما في السلطة، وفي نفس الوقت كانت لها علاقات سرية قوية مع الضباط ولم تضغط عليهم لمنع الانقلاب الذي كانوا يعدون له.

حتى يومنا هذا، يورد المؤلفون الأمريكيون آراء مختلفة حول من كان وراء الانقلاب الدموي في سايغون، البيت الأبيض أم وزارة الخارجية أم إدارة المخابرات المركزية. يؤكد كولبي ان المبادل إلى ذلك كانت وزارة الخارجية، وان البيت الأبيض ايد فكرة الانقلاب وصادق عليها، وكتب كولبي يقول: من الواضح تماماً ان قرار الانقلاب اتخذه البيت الأبيض وليس إدارة المخابرات المركزية"(55). وفي موضع آخر يؤكد كولبي ان الرئيس كينيدي ايد إسقاط نفودين ديم، مما أدى إلى تدخل عسكري أمريكي مباشر في فيتنام والفشل اللاحق للسياسة الامريكية.

وتأكيداً لما قاله يستشهد كولبي بالرسالة المستعجلة، التي اعتدت في وزارة الخارجية في 24 آب 1963 وموقعه من قبل ج. كينيدي. جاء في هذه الرسالة تعليمات لسفير الولايات المتحدة في سايغون كيبوت لوجدج والدوائر التابعة له (أي إدارة المخابرات المركزية) للقيام بدراسة كافة مناحي سلوك القيادة الفييتنامية وإعداد خطة مفصلة لتغيير ديم إذا اقتضى الأمر ذلك(56).

الا ان كولبي يكذّب برقية أخرى لا تقل اهمية عن الرسالة المستعجلة، أرسلت إلى لودج من البيت الأبيض رداً على خبر جاء من سايغون حول الانقلابات الدورية بين الضباط الفييتناميين الجنوبيين وعملاء إدارة المخابرات المركزية. جاء في هذه البرقية المؤرخة في 5 تشرين الاول1963: "صادق الرئيس اليوم على اقتراح يمنع البدء بأية مبادرات قد تبدو و:انها تشجيع للمؤامرة"(57). نشرت هذه البرقية في مجلد وثائق البنتاغون السرية، الذي نشر في الولايات المتحدة عام 1971. في البرقيات اللاحقة وكما يتضح من وثائق البنتاغون، وحتى يوم 1 تشرين الثاني أي تاريخ الانقلاب، لا توجد اية إشارة غير مباشرة على عدم وجود التغيير المذكور وهي قرار البيت الأبيض عام 1970 بتنظيم برقيتين على أساس وثائق وزارة الخارجية، نسب فيهما للرئيس قراراً بتنفيذ الانقلاب والإطاحة بنفودين ديم؟

كتبت الصحيفة الإنكليزية "غارديان": "تم تزوير الوثائق بهدف إبراز مشاركة الرئيس كينيدي، لا إدارة المخابرات المركزية في مقتل الرئيس الفييتنامي الجنوبي ديم" مرؤوسيه كانوا على اطلاع على موقفه هذا. وهنا يظهر السؤال: لماذا إذن لم يكن

نفودين ديم ونيو صالحين في نظر المخابرات الأمريكية، خاصة وان القيادة العسكرية الأمريكية في سايغون كانت ايضاً ضد إسقاط الرئيس ونظامه؟. تحقيقاً لرغبات السبل لوضع دول الهند الصينية تحت مراقبة الرأسمالية الأمريكية. الا ان الصحفي الانكليزي بريندون، الذي كان يعرف جون كينيدي عن قرب كتب انه "في خريف عام 1963 بدأ وكأن الرئيس قد تعب من الأزمنة الفييتنامية، ولم يعد يدري كيف يتحرر من التزاماته تجاه ساسيغون"(59). في نهاية أيلول أرسل كينيدي إلى سايغون ماكنامارا. والجنرال تايلور، اللذين عادا بطلب إخراج ألف مستشار عسكري أمريكي كمجموعة أولى حتى نهاية عام 1963، على ان يتم اخراج كافة الدفعة من فييتنام الجنوبية حتى عام 1965. وقد صادق الرئيس على هذه الخطة رغم ان إدارة المخابرات المركزية عارضت ذلك.

قابلت خطط الرئيس كينيدي في ذلك الوقت إلى درجة ما إشارات آراء معتدلة من قبل سلطة سايغون. يؤكد شليزينجر ان ديم بدأ يتطلع إلى تسوية سلمية للقضية الفييتنامية، في حين طالب نيو وبعبارات ديماغوجية غير مألوفة بضرورة سحب المستشارين العسكريين من فييتنام الجنوبية، حتى ولو لم تكن هذه المناورات تعني سوى بعض مكائد الإذيال الساسغيونيين، الذين يحظون بمكانة خاصة في تقدير واشنطن، فإن إدارة المخابرات المركزية لم تكن لتبقى دون مشاركة فيها. عاش جون كينيدي بعد ثلاثة اسابيع فقط. الا انه وخلال هذا الوقت القصير ابدى في لقاء مع السناتور سمازيرس شكوكه بأن إدارة المخابرات المركزية كانت وراء الاطاحة بديم. وقد صرح سمازيرس: "انا اذكر ان الرئيس جون كينيدي كان في هول من أفكار القتل السياسي، وقال كينيدي ان إدارة المخابرات المركزية غالباً ما نظمت هذه العمليات دون موافقته، ولم يكن مسروراً لذلك. وقد شكا من أن إدارة المخابرات المركزية تقريباً مستقلة ذاتياً، وذكر لي انه يعتقد ان إدارة المخابرات المركزية نظمت عملية الاطاحة بديم تروخيلو، وقد كان مستاء من ذلك لدرجة كبيرة، لقد أراد تطبيق الرقابة على ما تنفذه إدارة المخابرات المركزية"(60).

ومن الطبيعي ان ماكوون مدير إدارة المخابرات المركزية وكولبي، الذي كان يشغل منصب رئيس قسم الشرق الأقصى في فرع التخطيط، ينفيان أي دور للمخابرات الأمريكية في مؤامرة الاطاحة بديم ونيو. ولكن كولبي نفسه يعترف انه منذ بداية

انقلاب وحتى نهاية تواجد العقيد كونين من إدارة المخابرات المركزية في مقر الضباط المتمردين ونقل من هناك ادق التفاصيل عما يجري لفرع المخابرات المركزية وللسفير لودج. كل هذا يدل على ان الانقلاب اعد وخطط له في لينغلي.

ذكرت آنفاً الحجج التي استخدمتها الولايات المتحدة للتملص من المكائد السايغونية التي لم تعد تناسب مصالحها، ويمكن اضافة واقعة أخرى وهي سعي الولايات المتحدة لإقناع الانظمة التي تقع تحت سيطرتها. بأن اضافة العصيان والتمرد سيقمعان بعنف. وهنا تتبلور المقارنة مع إبادة ديكتاتورية جمهورية الدومينيكان ر. تروخيلو. صدقت خطة خلع تروخيلو في نيسان 1960 من قبل الرئيس إيزنهاور. في كانون الأول 1960 و12 كانون الثاني 1961 صادقت اللجنة 5412 على نقل كمية غير كبيرة من الأسلحة النارية إلى مجموعة من الضباط كانت على خلاف مع تروخيلو. لم يعان الضباط من نقص في السلاح أبداً، الا انه كان ضرورياً لهم "كمساعدة رمزية" من قبل الولايات المتحدة الامريكية"(61). فور توليه زمام الحكم في 21 كانون الثاني اصطدم جون كينيدي بقضية الدومينيكان، واتخذ موقفاً مزدوجاً من الدكتاتور الرجعي تروخيلو. فقد خشي جون كينيدي ان يحل محل تروخيلو نظام شيوعي، ولذلك فقد طالب الا يخلع الدكتاتور من مسرح السياسة قبل ان يجهز البديل المناسب. جاء في إحدى برقيات الرئيس الموجهة إلى سانتور دومينغو: "لا يمكن ان توافق الولايات المتحدة على عمليات القتل السياسي". ولكن في اليوم التالي، 29 ايار، قتل تروخيلو، على اعتبار ان جون كينيدي ذكر لمساعده الخاص غودفين في البيت الأبيض ان لا يعارض في خلع تروخيلو على ان يتم ذلك بأيدي الدومينيكايين أنفسهم ودون تحريض من الولايات المتحدة(62).

تحتل قضية جمهورية الدومينيكان فصلاً هاماً في تاريخ العلاقات بين إدارة المخابرات المركزية والبيت الأبيض في عصر كينيدي. ونتيجة لانتخابات الرئاسة التي جرت في البلاد لأول مرة، انتخب الليبرالي خوان بوش الذي أعلن تأييده "للاتحاد من أجل التقدم" أي لسياسة جون كينيدي في امريكا اللاتينية، الهادفة إلى القتال ضد القوى التقدمية، والتي جاءت المراهنة فيها على العسكريين بل على المدنيين المنتخبين. كانت تربط بوش وكينيدي علاقات صداقة حميمة. في 25 أيلول 1963 قام انقلاب عسكري في سانتو- دومينغو، خلع بوش من السلطة وأجبره على مغادرة البلاد. كأنما

حصل مفاجأة كبيرة لجون كينيدي، رغم ان اللازمة باستمرار للصحفي هندريكس المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمخابرات(63). لم تكن إدارة المخابرات المركزية وحدها خلف هذا الانقلاب بل وايضاً المافيا، التي حولت الدومينيكان بعد فشلها في كوبا إلى مقمرة ومركز للتجارة بالمخدرات في الحوض الكاريبي.

بعد أسبوع حصل انقلاب عسكري في هندوراس. ومباشرة استدعى جون كينيدي السفراء الأمريكيين في الدومينيكان وهندوراس، وأوقف المساعدات الاقتصادية والعسكرية لكلتا الدولتين. وبعد مقتل جون كينيدي بأقل من ستة أشهر ساندت إدارة المخابرات المركزية الانقلاب الرجعي العسكري في أكبر دولة في أمريكا اللاتينية أي البرازيل، وكان هذا الضربة الأخيرة تحت شعار "الاتحاد من أجل التقدم". كانت إدارة المخابرات المركزية تحرك عملاءها من الرجعيين المتطرفين في دولة تلو الأخرى من دول أمريكا اللاتينية. ان هذا يؤكد شيئاً واحداً: لم تكن إدارة المخابرات المركزية موافقة على سياسة جون كينيدي في أمريكيا اللاتينية وكذلك الهند الصينية. أولى ادعاءات إدارة المخابرات المركزية تجاه سياسة جون كينيدي هي عدم الرضى عن خطط الرئيس للحد من التوتر الدولي والابتعاد عن استراتيجية "الحرب الباردة"، ومحاولاته لتحسين العلاقات السوفييتية ـــ الأمريكية. ومن خلف ظهر كينيدي اقنع ماكوون أعضاء مجلس الشيوخ بعدم الموافقة على اتفاق موسكو بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا حول ايقاف التجارب النووية في البحر والبحر والجو(64). وحتى ايامه الأخيرة، لم يكن ج. كينيدي يعلم بعدم ولاء زعيم المخابرات له.

"كنا مشدوهين من الصرعة التي درجت في واشنطن لتخفيف حدة التوتر الدولي" هذا ما كتبه هانت أحد أعضاء "العصبة الكوبية" في إدارة المخابرات المركزية، والذي وصف الاخوة كينيدي في كتابه "ارسلوا الينا اليوم" بأنهم "البؤس الوطني" لأمريكا(65).

ويفضح الأمزجة التي كانت سائدة في إدارة المخابرات المركزية ج. أولكوت، الذي عمل في مطلع الستينات في أكبر قاعدة للادارة قرب طوكيو... يذكر أولكوت: "ان مقتل جون كينيدي لم يشج موظفي قاعدة طوكيو، التي تعتبر من مشاريع الدرجة الأولى بالنسبة لإدارة المخابرات المركزية، كانت تلك نتيجة طبيعية للرئيس الذي آثار حوله الحقد وعدم الرضى. وكانت أسباب ذلك الفشل في خليج الخنازير وسياسة المباحثات مع الشيوعيين، التي يعتقد الأغلبية ان إدارة كينيدي قامت بها. وقد حمل تلك الآراء

موظفو المراكز الحساسة في السلطة. فيعتقد رؤساء الأقسام ونوابهم وكذلك قادة العمليات ان كينيدي كان خطراً على الدوائر السرية. واصبح فقدان الامتيازات الخاصة والمكافآت المالية، والمعاش التقاعدي الكبير آني وكل ما يحصل عليه "فرسان الدرع والخنجر" في إدارة المخابرات المركزية أصبح حقيقة واقعة. والمعادية للشيوعية. كان من غير المعقول تأييد "ليبرالية كينيدي" بشكل مكشوف لأن ذلك يعني ارتفاعاً في الرتبة وتقدماً في الخدمة. حتى غاية 22 تشرين الثاني 1963 ادركنا ذلك بشكل جيد. "الخائن" و"المنصاع للاتحاد السوفييتي" كانت هذه أوسمة جون كينيدي أثناء إبرام اتفاق 1963 حول إيقال التجارب النووية. وفسر تأييد الإدارة للتكامل العرفي والحملة الصليبية الخاصة بكينيدي "ضد حسم الغرامات على الشركات النفطية بهجوم على الملكية الخاصة. وقد كانوا يخشون التسوية السياسية والخروج من فييتنام دون نصر عسكري. وأكثر من ذلك يتهمون كينيدي بخرق الاتفاق السري مع دالاس على مساندة غزو خليج الخنازير"(66). حتى ولو لم تكن الأمور واضحة في هذا المقتطف إلا انها تعكس نزعة لم تكن سائدة في عصر ترومان في إدارة المخابرات المركزية وكذلك في عهد إيزنهاور وهي عدم الرضى عن الرئيس وسياسته. وقد فصل هذه الأفكار أولكوت وعدد آخر من العاملين السابقين في إدارة المخابرات المركزية على مسمع من اللجنة الخاصة للتحقيق في مقتل جون كينيدي ومارتن لوثر كينغ. لقد درست هذه اللجنة احتمال مشاركة إدارة المخابرات المركزية في عملية قتل جون كينيدي وكشفت وقائع التصرف المشكوك للعديد من موظفي الإدارة، والذي تجلى بشكل خاص في علاقاتهم مع لي هارفي أوسفالد المتهم 1963-1964 الملف الخاص بأوسفالد وعدد آخر من الوثائق الهامة عن لجنة اورون، وبدورها اعترفت اللجنة انها لم تتمكن من الحصول من إدارة المخابرات المركزية على عدد كبير من الوثائق والمواد المتعلقة بقتل الرئيس. وصرحت اللجنة انها لم تجد البراهين التي تؤكد مشاركة إدارة المخابرات المركزية في مؤامرة قتل الرئيس كينيدي. وتوصلت اللجنة اخيراً إلى نتيجة مفادها ان مشاركي هذه المؤامرة كانوا ممثلي المافيا ومجموعات كوبية معادية للثورة(67). كان المغتربون الكوبيون على علاقة وثيقة بادارة المخابرات المركزية، مما قاد الباحثين الأمريكيين إلى مناحي جديدة للبحث في مشاركة الاستخبارات في المؤامرة. ومما يجدر ذكره ان عملية التحقيق في دور إدارة المخابرات المركزية في قتل ج. كينيدي من قبل لجنة خاصة من

مجلس النواب وقبلها لجنة تشورتش ولجنة روكفلير، وصدور عدد من الكتب في الولايات المتحدة التي تحاول برهان ذلك، وظهور عدد من الأعمال التي بحثت في الخلافات بين إدارة المخابرات المركزية والبيت الأبيض عام 1961 ـ 1963 تطلب كل هذا من أركان "التجمع الاستخباري" اتخاذ إجراءات فورية لمنع "تأجج الحريق". وبدأ المسؤولون السابقون في إدارة المخابرات المركزية بتخصيص مكانة مميزة لجون كينيدي في مؤلفات الإدارة ومحاضراتها أمام الحشود الغفيرة، وقرنوا باسمه اسلوب قيادة الاستخبارات، الذي يطبعها بطابع عدواني. على هذا النحو بالضبط بدت العلاقة المتبادلة بين جون كينيدي وادارة المخابرات المركزية، والتي يمكن قراءتها في كتاب كولبي: "تتلخص القضية في ان إدارة المخابرات المركزية لم تجد صديقاً أفضل من جون كينيدي في منصب الرئيس. لقد فهم الإدارة تماماً واستخدمها بشكل فعال معتمداً على مواهبه في تحليل العالم المعقد. واستخدم كينيدي إمكانياته السياسية وشبه العسكرية السرية نفذ ذلك؟. وعلى أساس ان "إدارة المخابرات المركزية لم تجد صديقاً أفضل من جون كينيدي" تأكدت لدى الأمريكيين فكرة انه لم تكن هناك خلافات بين ج. كينيدي والدوائر الخاصة، ولذلك فلا يمكن ان تكون الأخيرة شريكة في مؤامرة ضده.

طبعاً كان جون وروبيرت كينيدي مؤيدين لاستخدام إدارة المخابرات المركزية في السياسة الخارجية، معتمدين على العمليات السرية التخريبية، وسعوا جهدهم لتعزيز التجمع الاستخباري "بحقنة دم جديد". وعمل كلاهما، وخاصة روبيرت، شخصياً في قيادة الاستخبارات وتدخل في الخطط العملياتية. إلا ان ذلك أثار التذمر في إدارة المخابرات المركزية، التي اعتادت على العمل باستقلالية أكبر ورقابة أقل.

وكذلك فإن التوجهات الجديدة لجون كينيدي في السياسة الخارجية لم ترُق للعناصر المتهورة في إدارة المخابرات المركزية. كل هذا وغيره ولد الخلافات والصراعات الخفية، التي لم تكن موجودة في إدارة المخابرات المركزية في عهد ترومان وإيزنهاور.

إذا أمعنت النظر في تقديرات كولبي، فستجد نفسك لا محالة أمام السؤال التالي: هل يعقل ان ابن تكساس ل. جونسون، الذي استلم منصب الرئاسة بعد مقتل ج. كينيدي كان صديقاً أقل اخلاصاً واستجابة لإدارة المخابرات المركزية من سابقه؟. حتى الآن لم يرد في المراجع الأمريكية اية دلائل على ان الرئيس السادس والثلاثين

للولايات المتحدة لم يناسب التجمع الاستخباري في أمر، بل على العكس، فقد كانت مطالب ورغبات البيت الأبيض والتجمع الاستخباري منسجمة تماماً، وكانت بمثابة عودة إلى عهود ترومان وإيزنهاور.

جبهات لينغلي الجنوبية والغربية والداخلية

لم يكد ينتشر خبر موت جون كينيدي، حتى توجهت أفكار ل. جونسون، وباعترافه، إلى استلام مقاليد الحكم وبسرعة، وانتقلت للرئيس الجديد الرقابة على أحد مراكز السلطة الرئيسية أي التجمع الاستخباري.

في صباح اليوم التالي لموت كينيدي، وبعد عودته من دالاس "نزل ل. جونسون إلى الطابق الأرضي في البيت الأبيض إلى مكتب م. باندي وسمع التقرير الاستخباري الدولي لجون ماكوون، الذي كان بمثابة جولة في أنحاء الكرة الارضية مع التوقف على المناطق المضطربة والنشاط التخريبي الدولي والأزمات الملتهبة"(1).

كتب ل. جونسون: "إلى جانب مكتب م. باندي كانت "غرفة المواقف" ـ المركز العصبي لكل نشاطاتنا الدبلوماسية والتجسيية" واعترف جونسون انه قبل ذلك كان في "غرفة المواقف" مرة واحدة أثناء أزمة الحوض الكاريبي عام 1962، ويذكر جونسون انه بعد ان أصبح رئيساً أصبح يقضي الساعات الطويلة في هذه الغرفة، المليئة جدرانها بالخرائط السرية جداً، والمجهزة بأحدث معدات الاتصال والتجهيزات الالكترونية. ورغم ان جونسون كان على حد قوله مطلعاً على الأحداث العالمية كونه نائباً للرئيس، واطلع على عدد كبير من الوثائق السرية أكثر من سابقيه في هذا المنصب، وعرف الكثير عما كان يقوم به التجمع الاستخباري، وفقط من خلال منصب وعرف الكثير عما كان يقوم به التجمع الاستخباري، وفقط من خلال منصب الرئيس اتضحت امامه آلية تأثر المخابرات الأمريكية بمقياسها الواسع وكذلك بنيتها التنظيمية وأسرارها، وهكذا فإن صورة بسيطة ولكن مميزة تعطي فكرة دقيقة عن الأذرع الحقيقية لإدارة التجمع الاستخباري. كان ل. جونسون عضواً في مجلس الأمن القومي ـــــ دائرة نخبة القادة، ومع ذلك لم يكن يعرف كل شيء عن التجمع الاستخباري، خاصة وانه لم يكن يملك سلطة رسمية عليه.

بدت الرقابة المستمرة والقيادة في إطار المخابرات كما يلي: اللجنة 5412 ـ مساعدة الرئيس لشؤون الأمن القومي ـ مجلس الأمن القومي ـ الرئيس. ورغم ان اللجنة 5412 كانت متضمنة رسمية في مجلس الأمن القومي، فكان يقودها الرئيس ومساعده

لشؤون الامن القومي. لقد عدل جونسون بعض الشيء في بنية المخابرات، وغالباً ما كان يعمل مع مدير المخابرات المركزية.

في عهد جونسون، تدخل مدير إدارة المخابرات المركزية ونائبه بشكل فعال في وضع واتخاذ اخطر القرارات السياسية. فبالاضافة للمشاركة في جلسات المجلس، حضر قادة إدارة المخابرات المركزية كافة لقاءات جونسون مع الوزراء والمتعلقة بقضايا السياسة الخارجية. اورد جونسون في مذكراته وبدقة أسماء مشاركي كل من الجلسات الكبيرة لمناقشة قضايا الهند الصينية والشرق الأوسط والحوض الكاريبي، ونجد في كافة هذه الجلسات مدير المخابرات المركزية أو نائبه. وكان مدير المخابرات المركزية القاسم المشترك لكافة جلسات البيت الأبيض مهما كانت محدودة.

يذكر كولبي ان مدير المخابرات المركزية كان يعرض ما يعرفه حول هذه القضية أو تلك، وكان يصيغ مقترحاته بشكل يساعد في اتخاذ القرار وكان يصرّ على وجهة نظره عندما يطرح الآخرون آراء مخالفة. وقد خصص العددي من الجلسات لمناقشة القضية الفييتنامية، وهنا وكما في كل المواقف الاخرى، كان هم إدارة المخابرات المركزية كما يشير كولبي، كيف ينبغي تصوير الموقف في بلد مجهول وبعيد، وكيف ينبغي ان يبالغ في صياغة المسائل دون النظر إلى جانبها المأساوي، بغية اسر عقول الناس وتشويه حقائق الموقف(2). يشيد كولبي بماكوون كمدير للمخابرات المركزية "مقدراً فيه دأبه ومثابرته وسماعه لأقوال كافة الأطراف قبل ان يتخذ أي موقف. وكان يرسل بانتظام المعلومات إلى الهيئات والوكالات الأخرى بغض النظر عن كونها تؤيد أفكاره أم لا"(3). يبدو ان هذا الأسلوب، الذي تكوّن في عهد ج.كينيدي لم يرض خليفته، فقد كان يهم هذا الأخير المعلومات المغربلة والمدروسة من زاوية نظر معينة. والحقيقة ان جونسون لم ينس اتباع أصول اللعبة حتى مع مخابراته الخاصة، وما عساه ان يكون أفضل لتوخي الموضوعية من وجهة نظر البيت الابيض، من إرسال أفضل العناصر إلى فييتنام الجنوبية؟ ذكر ماكوون أكثر من مرة: "يعتقد الرئيس ان فييتنام هي أهم مسألة أمام امتنا، ويريد ان يكون لنا فيها أفضل الرجال المؤهلين"(4).

كانت قضايا أوروبا وإفريقيا تهم جونسون في درجة أقل من إيزنهاور وجون كينيدي وليس من قبيل الصدفة تتحول فييتنام إلى القضية الأهم. فكان الرئيس الجديد يرى في فييتنام والهند الصينية رأس جسر لسيطرة الرأسمالية الأمريكية على

الشـرق الأقصـى وجنـوب شـرقي آسـيا وقـارة آسـيا بشـكل عـام. كانـت هـذه رغبـة المجموعـات الاحتكاريـة للولايـات الغربيـة الجنوبيـة والغربيـة مـن الـبلاد، والتي كـان جونسـون يمثل مصالحها. كان اهتمام هـذه المجموعات التي سـميت "كاوبوي" موجهاً بالدرجة الأولى إلى الغرب. آسيا، وإلى الجنوب. إلى امريكا اللاتينية.

أكد جونسون في مذكراته انه في الأيام والاسابيع الأولى لاستلامه السلطة، عندما اطلع على تقديرات إدارة المخابرات المركزية والهيئات الاخرى حول قضية فيتنام تبين لـه ان هـذه التقـديرات "مثاليـة جـداً" ونـوه جونسـون إلى انـه اسـتعرض قـرار سـابقه بإخراج ألف مستشار عسكري كنتيجة لهذه "المثالية المفرطة". في مطلع كانون الثاني 1963 قدم ككتب التحليل والتجسس في وزارة الخارجية عرضاً للوضع العسكري في فيتنـام الجنوبيـة والـذي جـاء فيـه، على حـد قـول جونسـون، ان الجهـود العسـكرية تضعضـعت منـذ عـدة أشـهر في العديـد مـن القطاعـات الهامـة"(5). وهكـذا يتضـح ان جـون كينيـدي ظل لعـدة أشـهر يسـتخدم معلومـات غير صحيحـة: أمـا جونسـون فبـدأ فوراً باتخاذ عدة اجراءات. اما مدير المخابرات المركزية ماكوون فقرر من جهته اعادة تنظيم العمـل بالشـكل الـذي يريـده جونسـون. ففـي منتصـف كانـون الأول 1963 قـدم مقترحـات لتحسـين وتـدقيق نوعيـة المعطيـات التجسسـية والتي وافـق جونسـون عليهـا مباشـرة. لا نـدري كـم مضـى مـن الوقـت بـين تقـديم المقترحـات وورود المعطيـات التجسسـية الاولى، الا ان جونسـون كتـب يقـول: "حسـنت إدارة المخـابرات المركزيـة طريقـة إعـدادها لتقـارير"(6). عـن إحـدى هـذه الطـرق المتبعـة يتحـدث كـولبي، الـذي ترأس مـن عـام 1962 حتى عـام 1967 قسـم الشـرق الأقصـى في فـرع التخطيط لـدى إدارة المخـابرات المركزيـة. أصـدر ماكوون أمـراً باسـتدعاء كافـة موظفي إدارة المخـابرات المركزية في دول افريقيا وأوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية، الذين سبق لهم ان عملوا في فيتنـام الجنوبيـة وكلـف هـؤلاء الخبـراء بـالتوجـه إلى فيتنـام الجنوبيـة واعـداد "عـرض خـاص".

يـذكر جونسـون في مذكراتـه أنـه عنـدما عـاد وزيـر الـدفاع ماكنامارا في آذار 1964 من فيتنام باقتراحاته حول توسيع نطاق العمليات العسكرية، حاولت لجنة رؤساء الأركان برهـان عـدم كفايـة هـذا الاقتراح، بـل اعتبرت اللجنـة انـه يتوجـب علينـا توجيـه الضربات للأهداف العسكرية في فيتنام الشمالية. واذكر ان ماكوون مدير المخابرات

المركزية وصف هذه الاقتراحات بأنها "طفيفة جداً ومتأخرة جداً". وقد وقف ماكوون بحزم إلى جانب توسيع العمليات في الجنوب، وفي نفس الوقت تصعيد العمليات من الجو والبحر ضد الشمال"(7). واقترح ماكوون اقتراحات مماثلة حول قصف جمهورية فييتنام الديموقراطية من الجو خلال عام 1964.

وتكليلاً لأمجاده "في إدارة المخابرات المركزية، وقبل استقالته بفترة قصيرة، قدم ماكوونه في نيسان 1965 مذكرتين حول فييتنام. كانت الأولى موجهة لوزير الخارجية راسك ووزير الدفاع ماكنامارا ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي باندي وسفير الولايات المتحدة في فييتنام الجنوبية الجنرال تايلور، والثانية للرئيس جونسون.

كتب ماكوون في المذكرة الاولى، انه درس برنامج الإثني عشر اسبوعاً من العمليات العسكرية، والذي صادق عليه رئيس لجنة رؤساء الأركان الجنرال ويلر، ويعتقد ان هذا المخطط "غير قاسٍ كما يجب على فييتنام الشمالية". وانتقد مدير إدارة المخابرات المركزية"بطء وتيرة تصاعد الهجمات الجوية" ضد جمهورية فييتنام الديموقراطية، وطالب "بهجمات لا متناهية" تهدد المطالب الحيوية لفييتنام الشمالية، وتضع سكانها في مواقف لا يستطيعون الحياة فيها"(8).

عندما كتب ماكوون مذكراته، كان البنتاغون يستعد لبدء أولى عملياته البرية الواسعة النطاق ضد فييتنام الجنوبية. لقد تكهن مدير المخابرات المركزية مسبقاً بأن هذه العمليات لن تلق النجاح مهما كبر الفيلق الأمريكي المرسل. وقد تحققت النبوءة فعلاً. والحقيقة ان ماكوون حدد في قوله: إذا قامت الحرب ضد فييتنام الديموقراطية فسيبدأ عندها تأثير العمليات في فييتنام الجنوبية. ولكن تكهن مدير المخابرات الامبريالية لم يتحقق، فالحرب الوحشية والجوية للبنتاغون ضد جمهورية فييتنام الديموقراطية لم تساعد الفيلق الممثل بتعداد 550 ألف رجل في فييتنام الجنوبية، حيث انه مني هناك بهزيمة ساحقة. في المذكرة الثانية كتب ماكوون للرئيس جونسون: "إنني قلق، وكما ذكرت لكم، لأن الضربات الجوية ضد فييتنام الشمالية والمخططة لعدة أشهر لاحقة ظلت محصورة في نطاق ضيق... لذلك اقترح وبإلحاح ان ترسل جنوداً آخرين الى فييتنام الجنوبية، والذين أعتقد انهم ضروريين هناك، ويمكنهم توجيه الضربات للشمال بشكل أقوى وتكبيده الخسائر الجسيمة"(9).

وقد علق جونسون على المذكرة قائلاً ان "ذلك كان أحد أقوى المبررات لتوسيع نطاق الحرب الجوية"(10).

وجدير بالقول انه لم يبق في موقف ماكوون شيء من الدور الذي حدد للمخابرات المركزية في قانون عام 1947 في جمع وتحليل المعلومات. لقد نصب مدير المخابرات المركزية نفسه محامياً لنهج معين، كان في البداية يشبه في عدوانيته نهج لجنة رؤساء الأركان، وبعد ذلك فاقه. فلم تكن لينغلي موافقة على خطة التصعيد البطيء للحرب، التي صادق عليها الجنرال ويلر، وطالبت المخابرات بتوسيع الحرب الجوية ضد جمهورية فييتنام الديموقراطية وتعزيز الفيلق الأمريكي في فييتنام الجنوبية وتصعيد العمليات ضد جبهة التحرير الوطنية في فييتنام الجنوبية، وفي ذات الوقت، وكما يتضح من وثائق عدة، صعدت إدارة المخابرات المركزية "الحرب السرية" في لاوس، وحاكت العديد من المؤامرات ضد كوبا. يؤكد بعض الباحثين الأمريكيين، انه لم يكن في إدارة المخابرات المركزية في ذلك الوقت وحدة في الرأي بالنسبة للاستراتيجية الفييتنامية، وظهر في لينغلي حول تلك القضية كتلتان "البواشق" و"اليساريون" (طبعاً كلمة "يساري" تحمل صفة اصطلاحية").

يبدو ان دور "اليساريين" كان "تسريب" معلومات إلى الصحافة في آب 1964 حول دراسة المجلس لتقديرات إدارة المخابرات المركزية، التي أعدها رجل الاستخبارات ماتياس.

وجاء في هذه الدراسة توقع "الحرب الطويلة" في فييتنام، وأشير إلى انه يمكن تجنبها عن طريق "المحادثات والتسوية القائمة على تطبيع فييتنام الجنوبية"(11).

كتب بيتر ديل سكوت: "قبلت فئة اليساريين في إدارة المخابرات المركزية بفكرة فصل القوات المتحاربة في فييتنام.... اما "البواشق" فقد أيدوا رأي ماكوون"(12).

يقول سكوت ان كل مرحلة كبيرة من مراحل تصعيد التوتر في الهند الصينية في الستينات والسبعينات سبقتها معركة "استخبارية" في واشنطن، ويبدو ان آراء ماكوون التي تضمنتها المذكرتان السابقتان كانت أحد مظاهر تلك "المعارك".

لم يكن لدى كافة المشاركين في لعبة إتخاذ المسؤولية، التي تؤدي في النهاية إلى اخفاق عسكري كبير للولايات المتحدة في الخارج، أدنى شك في أهداف التدخل في شؤون فييتنام الجنوبية ولاوس وكمبوديا. أرادت الامبريالية الأمريكية إخضاع شعوب

تلك الدول بإخماد نار حرب التحرير الوطنية. في إطار هذه الأهداف العامة (ونظراً لأن جون كينيدي، الذي قبل بإخراج المستشارين العسكريين الأمريكيين من فيتنام الجنوبية لم يعد حياً) فإن الشخصيات الرسمية في واشنطن تمسكوا بآراء مختلفة حول وسائل الصراع التكتيكية والاستراتيجية، التي تناسب مسرح الأحداث العسكرية في الهند الصينية.

يعتقد بعض المؤلفين انه من الأفضل، لفهم ما جرى، عرض وجهتي نظر في "المعركة الاستخبارية" الجارية عام 1964. كان وزير الدفاع ماكنامارا يتكلم من المواقف الاستراتيجية المعروفة "الحدود المتقدمة" و"التخلص من الشيوعية". حتى في عام 1962 أي منذ ظهور ماكوون على رأس إدارة المخابرات المركزية، ظهرت عنده خلافات في الرأي مع مكنامارا حول قضايا الهند الصينية والشرق الأقصى . يشير مدير مخابرات وزارة الخارجية الأسبق هيلسمان ان وزير الخارجية راسك وقف كذلك عام 1962 ضد اقتراح إدارة المخابرات المركزية تنظيم غزو واسع لقوات شنغهاي في الصين الشعبية، "كعملية غزو خليج الخنازير، ولكن على مقياس أوسع"(14).

أما ما يتعلق بالوضع في فيتنام، فإن الخلاف بين استراتيجية "التمهل" من جهة واستراتيجية "التخلص" من جهة أخرى كان محصوراً في ان الأخيرة تقتضي بدء حرب جوية ضد جمهورية فيتنام الديموقراطية، دون أخذ أي اعتبار للرأي العام العالمي. وقد أيد هذا النهج الجنرال ليمنتسير رئيس لجنة رؤساء الأركان، الذي حتى في عهد كينيدي قدم اقتراحاً باستخدام السلاح النووي ضد الهند الصينية وجمهورية الصين الشعبية(15). اما سياسة "التمهل" التي أخذ بها مكنامارا وبعض أعضاء الحكومة فتقتضي التصعيد التدريجي للحرب، ليعتاد عليها الرأي العام داخل الولايات المتحدة وخارجها.

أجبر الرئيس جونسون مساعديه عشرين مرة على اعادة كتابة الفصول المتعلقة بالقضية الفيتنامية في مذكراته، وهذا يعني انه ليس من السهل تحديد ان الاستراتيجيتين كانت الأفضل بالنسبة له. الا ان الواضح شيء آخر وهو ان جونسون رغم انه كان رئيساً وقائداً أعلى، إلا انه حاول اقناع القراء بأنه لم يتخذ اية قرارات بمفرده. كان يطلب من وزرائه وضباطه ومساعديه شرحاً خطياً لاقتراحاتهم ونصائحهم ومتطلباتهم. بالاضافة إلى ذلك فانه كان يلزم جونسون الحجج لتنفيذ هذه

العمليات أو تلك، الحجج اللازمة لمطالبة الكونغرس بوسائط جديدة "للحرب القذرة" ما يسمي الأمريكيون أنفسهم الحرب في فييتنام، والحجج التي تدعو الكونغرس لاتخاذ القرارات التي تطلق يدي جونسون إلى عمليات أكثر عدوانية. هذه الحجج التي كانت كما تبين فيما بعد استفزازاً خالصاً. في محاولة لتبرئة نفسه امام التاريخ، يتذرع جونسون بالتيار المتدفق من المعلومات التجسسية عن الهند الصينية، وعلى اقتراحات من نموذج ما قدمه ماكوون والتي اعتبرها مناسبة بالنسبة له لدرجة نشرها كاملة في مذكراته.

إذا أردنا الحديث عن الاستفزازات، فإن أهمها في عهد "المعركة الاستخبارية" في واشنطن عام 1964 كانت "حوادث تونكين". فقد قامت غواصتان امريكيتان ميدوكس وتيرنيزجوي وحسب مصادر رسمية بالسباحة العادية في النصف الأول من آب 1964 في المياه الدولية في خليج تونكين الذي يحد جمهورية فييتنام الديموقراطية وتعرضوا، على حد زعمهم، لهجوم الزوارق التوربيدية الفييتنامية الشمالية. عندها اعطى الرئيس جونسون، أمره بالانتقام، قامت مئات الطائرات الحربية بتوجيه الضربات الأولى لجمهورية فييتنام الديموقراطية. وأضاف الرئيس، عندما أعلن في التلفزيون عن هذه العملية، "ان بحوزته تأكيدات قادة الكونغرس حول اتخاذهم قرار لدعم تصرف الحكومة". وطبيعي ان جونسون اخفى ان مشروع القرار كان أعد من قبل البيت الأبيض في أيار 1964، وانه كان ينتظر الحوادث" لتقديمه الكونغرس. وفوراً اتخذ مجلس الشيوخ قرار تونكين، الذي يعطي جونسون الحق القانوني في تصعيد الحرب.

لم يبد أعضاء مجلس الشيوخ اية محاولة للتأكد من صحة الادعاءات المذكورة، الا انهم عندما فعلوا ذلك ـ والحقيقة ان هذا حصل بعد عدة سنوات ـ توصلوا إلى نتيجة مفادها ان "حوادث تونكين" كانت مفتعلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى هذا الأساس ألغى مجلس الشيوخ في بداية السبعينات "قرار تونكين".

وتبين فيما بعد ان "ميدوكس" و"تيرنيزجوي"لم تقوما بعوم عادي وإنما كانتا مكلفتين بمهمة "جس نبض منظومة الاستقبال اللاسلكي لقوات السواحل الفييتنامية الشمالية". وأشارت لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، ان الغواصتين كانتا مكلفتين بالقيام بالاستطلاع والتجسس في المياه الإقليمية

الفييتنامية الشمالية. كان في خدمة الاستخبارات العسكرية باخرتان تنفذان مهام خاصة بالاضافة إلى مهمة التجسس والاستطلاع، وكان أمام الغواصتين مهمة استفزاز أي عملية ضدهم لتكون حجة للرد والانتقام. وبما ان القوات المسلحة الفييتنامية الشمالية ابدت تماسكاً ولم تمنح واشنطن هذا المبرر، فقد أشيع نبأ الهجوم التوربيدي.

وفيما بعد اعترف بحارة وضباط الغواصتين انهم لم يروا أي زورق أو أي طوربيد. واكثر من ذلك فإن قبطان "ميدوكس" طلب في برقية موجهة إلى القيادة العامة بعدم اللجوء إلى عمليات متسرعة قبل التحليل التام والدقيق لما حدث. الا انه، وعلى ما يبدو، كان يعلب دور بيدق في لعبة "التجمع الاستخباري" ولم يؤخذ بكلماته إطلاقاً. اضافة إلى ذلك فإن التجمع الاستخباري حضر المعطيات تنفيذاً لأوامر السلطات العليا، بما في ذلك الأكاذيب التي من شأنها البرهان على "النوايا العدوانية" لدى "الشيوعيين الفييتناميين الشماليين".

وهكذا فإن "حوادث تونكين" كانت أكثر الامثلة إرضاء لرغبات البيت الأبيض في التحكم بالمعطيات التجسسية. وفي مواقف أخرى تم الأمر دون استفزازات، الا ان معطيات هيئات الاستخبارات لم تكن تثير الشك. كان عليهم ان يقدموا للرئيس ومستشاريه والكونغرس "وقائع دافعة" عن"تدخل فييتنام الشمالية في شؤون فييتنام الجنوبية" وعن "عدوانية وعنجهية هانوي" وغير ذلك كثير. كتب سكوت "كان سيناريو تونكين والقصص الأخرى المشابهة مبتكرة من قبل الهيئات الاستخبارية، لتسليح الحكومة الأمريكية ببراهين قاطعة للعدوان. وقد دعمت هذه البراهين بأوامر الخصم،التي شُوّهت لدرجة تدعو للتساؤل حول التدخل. كل هذا التزييف كان حجة لاتخاذ قرار غزو كمبوديا عام 1970"(16).

كانت المعلومات التجسسية عن فييتنام الشمالية "كمعتدي" الورقة الرئيسية في يد جونسون وخليفته نيكسون لتصعيد الحرب الجوية ضد جمهورية فييتنام الديموقراطية، ولتوسيع العمليات الحربية في كل الهند الصينية. وكان جونسون يدعو المشرعين والشخصيات الحزبية ورجال العمال إلى البيت الابيض، حيث استمعوا إلى تحليل قادة المخابرات. فيما يلي سنتوقف عند إحدى هذه المناسبات التي انعكست على جونسون بنتائج غير متوقعة. حدث ذلك بعد ان ترك ماكوون إدارة المخابرات

المركزية. وضعت عودته إلى النشاط التجاري (أحد مدراء شركة "انترناشيوال تيليفون إند تليغراف). البيت الأبيض أمام قضية الخلف. وفي النهاية توضح الأمر بأن المطلوب مرشح يقبل بشغل منصب مدير إدارة المخابرات المركزية لفترة مؤقتة.

وبشكل أو بآخر وقع الخيار على مواطن الرئيس. نائب رئيس المنشأة العسكرية "ايوجيت جينيرال كوربوريشين" (لوس أنجيلوس) الأدميرال المتقاعد ريبورن. لقد استحق ثناء جونسون أثناء الحملة الانتخابية عام 1964، فقد قام مع بعض الضباط المتقاعدين العاملين في المنشآت العسكرية. وعلماء الولايات الغربية بتأسيس منظمة محافظة لدعم جونسون، مما كان له عظيم الأثر، إذا اخذنا بعين الاعتبار الارضية المحافظة جداً التي كان يقف عليها مرشح الحزب الجمهوري غولدوتر.

تبريراً لترشيح الأدميرال المتقاعد، قدمت للمواطنين خدماته في قيادة برنامج "بولارسي" رغم انها لم تولد أي انطباع خاص لدى رجال الاستخبارات. كتب الموظف السابق في إدارة المخابرات المركزية فيليبس: "أثناء قيادته للبرنامج الصاروخي "بولارسي" للقوات البحرية الأمريكية، تميز ريبورن بدفعه قدماً في الكونغرس. وهذا النجاح بالذات اقنع ليندون جونسون لتنصيبه مديراً لنا. كان يعرف القليل عن عمل الاستخبارات اما عن السياسة الخارجية فكان يعرف الكثير. لقد كان سياسياً ساذجاً"(17).

عين الرئيس جونسون هيلمس أول نائب لريبورين، في سبيل اعداده لشغل المنصب الأعلى في المخابرات، وهذا ما حصل. فبعد عام تقريباً أعلن جونسون عن تنصيب هيلمس مديراً لإدارة المخابرات المركزية، واستقبل هذا القرار من قبل قادة المخابرات كأفضل هدية لهم. وهكذا بعد خمس سنوات من عزل ألان دالاس، قدم إلى رئاسة لينغلي رجل مخابرات متمرس. كتب كولبي مشيراً إلى الفرق بين ريبورن وهيلمس: "قامت شعبية الأدميرال المتقاعد ريبورن على تنظيم وقيادة بناء الغواصات "بولاريس". لقد أصرّ على إدخال بعض الأساليب في إدارة المخابرات المركزية، والتي أثرت عليّ شخصياً. إلا انه لم يكن مدركاً. وأثارت أساليبه الفظة السخرية في البداية، وفيما بعد المعارضة من طرف موظفي الإدارة الأكثر ذوقاً وتأنقاً، والذين أثاروا الشائعات حول مديرهم في اللقاءات والأمسيات في واشنطن. ثبت ريبورن قرابة السنة، بعدها استدعى جونسون في حزيران 1966 هيلمس إلى البيت الأبيض لأداء

القسم بحضور زملائه القديرين، الذين فاخروا به وكنت أحدهم، لقد كان أول رجل بعد دالاس يتربع على هرم سلطة الاستخبارات"(18).

وإذا عدنا إلى الفترة المؤقتة التي قضاها ريبورن في إدارة المخابرات المركزية، نجد انه بعد أربع عشرة ساعة من توليه المنصب الجديد، شبت أزمة الدومينيكان، وألقيت على إدارة المخابرات المركزية مهمة طالما اعتادت عليها، وهي تقديم المعلومات التي تثبت: "1) ان الشيوعيين كانوا وراء تمرد الضباط والجنود في الدومينيكان.2) ان انتقال السلطة المحتمل في الدومينيكان إلى ايدي الديموقراطيين من الجيش أو من الطبقات التي تدعمه يعني تهديداً للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية.

كان الحوض الكاريبي، وخاصة بعد انتصار الثورة الكوبية، محور اهتمام البيت الأبيض والتجمع الاستخباري. ليست معروفة المعلومات والتحليلات التي قدمتها إدارة المخابرات المركزية عن الحوض الكاريبي والدول المجاورة له، إلا ان ما علم منها من خلال مذكرات الشخصيات القيادية وموظفي المخابرات يؤكد شيئاً واحداً وهو ان الشعوب في هذه الدول تناضل من أجل الاستقلال. والتحويل الاقتصادي والاجتماعي الذي ينقذها من الفقر، وتؤكد ايضاً ان محاولات الاحزاب الاصلاحية البورجوازية لنهج سياسة خارجية مستقلة، وانتزاع السلطة من الأقليات المحلية والاحتكارات الامريكية، اعتبرتها إدارة المخابرات "دسائس شيوعية" و"تدخلاً من قبل هافانا وموسكو".

في مطلع عام 1964 هبت في بناما موجات احتجاج شعبية، سببها الشغب العسكري الأمريكي في منطقة قناة بناما. ماذا نجد في مذكرات الرئيس جونسون حول هذا؟ "منذ صيف عام 1963، حذرتنا إدارة المخابرات المركزية، بأن علينا توقع المتاعب في بناما في نهاية عام 1963 ومطلع عام 1964، وقد نسق فيديل كاسترو العمل مع الحزب الشيوعي البنامي وأرسل الأسلحة والنقود والرجال إلى بناما. كان احتمال المظاهرات واورد، ولم تستثن محاولة قلب الحكومة الشرعية، لو ان ذلك حصل لتوقعنا ان تصبح القناة والمنطقة المجاورة لها اهدافاً خاصة" (19). كل هذه التكهنات لا تستحق الاهتمام، لأنها عبارة عن ترهة اختلقتها اما إدارة المخابرات المركزية أو جونسون، الا انها كانت ضرورية للرئيس لتبرير الأمر الذي أصدره للجنود

الأمريكيين بإطلاق النار على "المتمردين الناميين" وكانت النتيجة قتل أكثر من مائتي مواطن بنامي وجرح العشرات الآخرين.

في نيسان 1964 وبعيداً عن الحوض الكاريبي،ولكن بسبب الأحداث الجارية فيه جرى انقلاب عسكري، كانت واضحة فيه بصمات التجمع الاستخباري. الحديث هنا عن قلب الضباط الرجعيين البرازيليين للرئيس جو جولارت، الذي ظنت الامبريالية الأمريكية انه يريد جر البرازيل إلى نفس طريق كوبا. كان الملحق العسكري الأمريكي في البرازيل في ذلك الوقت، رجل المخابرات العسكرية ولترس الذي اعتبر أكبر اخصائي في شؤون البرازيل ورفع إلى رتبة جنرال واصبح النائب الأول لمدير المخابرات المركزية. وأمّن لهم "على كل الأحوال" تغطية عسكرية بعمارة من السفن الحربية التي ظهرت قرب البرازيل لحظة تنفيذ الانقلاب. كتب روزيتسكي: "وكما في غواتيمالا، كذلك في برازيل جو جولارت، كان لعمليات ادارة المخابرات المركزية طابعاً تخريبياً.أما قرار تنفيذ العمليات التخريبية السرية فقد صدر عن البيت الأبيض(20). حملت عملية إدارة المخابرات المركزية ضد جولارت اسم "برات سيم" وتشير مجلة "بروغريسيف" انه شارك فيها إلى جانب إدارة المخابرات المركزية، البيت الأبيض والبنتاغون ووزارة الخارجية(21).

كانت إحدى عمليات إدارة المخابرات المركزية في الحوض الكاريبي، فتح مخبأ للأسلحة في فينزولا، والذي نسب إلى كوبا. وصف إيدجي عميل إدارة المخابرات المركزية هذه العملية بالتفصيل فقال: كانت الغاية من هذه العملية إثارة رد فعل معاد لكوبا في أمريكا اللاتينية، وبذلك يمكن ضمان طرد كوبا من مجموعة الدول الامريكية، وإجبار دول نصف الكرة الغربي على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع جزيرة الحرية. وقد تلقت كافة اقاسم إدارة المخابرات المركزية في نصف الكرة الغربي مهمة لنشر دعاية "الأسلحة الكوبية" في فينزويلا، رغم ان كافة الدلائل تشير إلى ان هذا المخبأ "اسسته الولايات المتحدة بهدف استفزازي بحت" (22) يختصر جونسون في مذكراته هذه المسيرة الطويلة والمعيبة بعبارة واحدة: "تمت أمام نظر العالم أجمع عملية إرسال رجال كاسترو والسلاح إلى فنزويلا"(23) ولجأت الدبلوماسية الأمريكية إلى نهج التلويح بالعملية المذكورة وقدمت مشروع قرار الدبلوماسية الامريكية إلى نهج التلويح بالعملية المذكورة وقدمت مشروع قرار لمنظمة الدول الاشتراكية بشأن طرد

كوبا من هذه المنطقة و"عزلها" عن طريق قطع العلاقات السياسية والاقتصادية وغيرها. في السبعينات قامت دول أمريكا اللاتينية واحدة تلو الأخرى برفض قرارات واشنطن واعادة العلاقات مع كوبا الاشتراكية. تحتل قضية جمهورية الدومينيكان مكانة خاصة في الخطط الكاريبية لإدارة المخابرات المركزية، فهي بلد صغير يحتل النصف الشرقي من الجزيرة التي تقع بين كوبا وبورتوريكو (النصف الغربي يتبع لجمهورية هاييتي) ولا تبعد أكثر من 75 كيلو متراً عن بورتوريكو المستعمرة الامريكية، حيث يجري النضال من أجل الاستقلال.

لعبت إدارة المخابرات المركزية في الدومينيكان لعبة دموية معقدة. في الخمسينات أيدت هناك الديكتاتور تروخيلو، الذي طغى في البلاد ثلاثة عقد من الزمن وبمساعدة الرؤساء الأمريكيين. وبعد ان وصل إلى درجة كبيرة من الاستقلالية قرروا التخلص منه، كما فعلوا بالاخوة ديم ونيو. كتب ليد يقول: "بدأت إدارة المخابرات المركزية بتقديم المساعدة المال لخوان بوش خصم تروخيلو، الذي عاش منذ عام 1937 في المهجر"(24).

في عام 1962 جرت في جمهورية الدومينيكان انتخابات عامة، فاز فيها بأغلبية الأصوات السياسي والشاعر خوان بوش، الذي كان على علاقات طيبة مع جون كينيدي الذي كان يحلم بدوره بتحويل جمهورية الدومينيكان إلى واجهة عرض لبرنامجه "الاتحاد من أجل التقدم" وعدم السماح بقيام ثورة من النمط الكوبي في البلاد.

وبعد فترة قصيرة قامت في الولايات المتحدة حملة عنيفة ضد بوش، وقدمت الاعتراضات المختلفة: إنه إداري سيء، ورئيس غير صالح، وحالم غير مأمول، وغير مؤهل لقيادة الحكومية. وبغض النظر عن ان هذه الملاحظات تعتبر تدخلاً في شؤون دولة أخرى، فإنها انتشرت بعد عدة أشهر فقط من توليه السلطة، أي عندما كان ما يزال مبكراً لحكم على صلاحية الرئيس الجديد.

على ما يبدو ان ما كان يقلق النقاد شيء آخر. كتب ليد قائلاً: "كان بوش مؤيداً لحرية الكلمة واستصلاح الأراضي وحق تأسيس الأحزاب السياسية، واتهم مباشرة بتشجيع الشيوعية. وشيئاً فشيئاً انتزع اعداؤه بعبع الشيوعية. كانوا يعتبرون كل من ينادي بالاصلاح الاجتماعي، أو لم يظهر الحماس في الاقرار للولايات المتحدة

شيوعياً(25). واتهم سيليدين رئيس اللجنة الفرعية لشؤون أمريكا المنبثقة عن مجلس النواب، اتهم بوش بتشجيع الاندفاع الشيوعي ذي الطابع التخريبي في جمهورية الدومينيكان. كان أحد ابرز عملاء إدارة المخابرات المركزية في وسائل الإعلام الامريكية، هيندريكس المراسل الدبلوماسي لنقابة الصحف اليومية "سكريبس غوفارد"، الذي تدرج في مقالاته من الادعاء بأن "بوش لا يستطيع ان يجابه الشيوعية" إلى الافتراء على علاقات الرئيس الدومينيكي مع كوبا. قبل يوم واحد من الانقلاب الذي قام في أيلول 1963 ضد بوش من قبل الجيش والرجعية الدومينيكة، كتب هيندريكس، ان أمر بوش قد انهى. وبناء على هذا، وعلى دلائل اخرى، يؤكد الصحفيون الغربيون ان إدارة المخابرات المركزية كانت وراء الانقلاب الذي أطاح ببوش.

في ربيع عام 1965 قامت القوى الوطنية والديموقراطية في جمهورية الدومينيكان، وخاصة مؤيدو بوش الذي كان في المنفى، بثورة ضد الطغمة الموالية لواشنطن التي ترأسها ريد كابرال، الذي امضى الشطر الأكبر من حياته في بيع منتجات شركة "اوستين موتورز" الأمريكية. وقد انزل الرئيس جونسون لإنقاذ هذه الطغمة، اثنين وعشرين ألف جندي من مشاة البحرية الأمريكية.

في البداية كانت حجة الغزو "انقاذ حياة الامريكيين" ولكن عندما اخرجوا من البلاد،أطلق الغزاة حجتهم القديمة حول "الخطر الشيوعي". وفي 28 نيسان 1965 وفي ساعة متأخرة من الليل، استدعي جونسون إلى البيت الأبيض أعضاء الحكومة ومجموعة من المشرعين وصرح شارحاً مبررات إرسال القوات إلى سانتو. دومينغو ان: "إدارة المخابرات المركزية تعرفت على ثلاثة شيوعيين في قيادة المتمردين"(26). بعد بضعة أيام وفي مؤتمر صحفي استثنائي وفي محاولة لتبرير موقف البيت الأبيض، صرح جونسون ان إدارة المخابرات المركزية ابلغته أسماء خمس وخمسين شيوعياً دومينيكياً في قيادة الانتفاضة. وقد تمكن المؤلف من حضور ذلك المؤتمر الصحفي وشاهد كيف ان جونسون أراد تأكيد اقواله هذه فمد يده إلى جيب سترته الداخلية وأخرج منها ورقة مطوية أربع مرات ففتحها ولوح بها للمراسلين ثم أعادها إلى جيبه، وكأنه يريد ان يقول ان هذه هي رسالة إدارة المخابرات المركزية التي استشهد بها. بعد فترة من الزمن أصر الصحفيون الأمريكيون على مشاهدة قائمة بالشيوعيين

المذكورين، وبدأ زملاؤهم بالتأكد في سانتو ــ دومينيغو. ولم يكن أي من المذكورين شيوعياً.

لعبت إدارة المخابرات المركزية دوراً هاماً في الأزمة الدومينيكية. فأصدر الأدميرال أمراً بتأسيس "الغرفة العسكرية" في لينغلي أو "مقر الأوركسترا" كما يسميها موظفو إدارة المخابرات المركزية. ومنذ ذلك الحين يوجد مركز ثابت للمواقف المتأزمة، والذي تصب فيه كافة تقارير الهيئات الاستخبارية الأخرى ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية، ومصادر التقارير الأخرى التي ترد إلى البيت الأبيض. كانت هذه التقارير خلال أيام الأزمة الدومينيكية تخرج مبرقة بشكل كتابي إلى البيت الأبيض كل ساعة وطوال اليوم. يذكر فيليبس الموظف السابق في إدارة المخابرات المركزية انه لأول مرة في تاريخ الإدارة يعمل في "الغرفة العسكرية" معاً رئيسا فرع المعلومات وفرع التخطيط(27). ولم يشرح فيليبس لماذا لم يعمل محللو فرع المعلومات والموظفون العملياتيون معاً قبل ذلك. إلا انه يتضح من خلال مراجع أخرى، ان الفرعين كانا محجوبين عن بعضهما بعضاً بحواجز غير نفوذة بغية تقليص عدد الأشخاص الذين يعرفون ماذا يفعل هذا الفرع أو ذاك إلى الحد الأدنى. ويدل خرق هذا النظام أثناء الأزمة الدومينيكة على الأهمية التي أولاها الأدميرال ريبورن ونائبه الأول هيلمس لموضوع الصراع ضد انتفاضة الوطنيين في الدومينيكان. وصرح فيليبس انه تم رفع عدد موظفي ممثلية إدارة المخابرات المركزية في سانتو ــ دومينغو من 12 إلى 83، وممثلية المخابرات العسكرية إلى 82 رجلاً وأرسل إلى هناك 25 عميلاً من مكتب التحقيق الفيدرالي. وقد افتتحت تسع مقرات فرعية في مختلف أنحاء جمهورية الدومينكان وبأمر من ريبورن، وتواجد في كل مقر فرعي عامل لاسلكي إلى جانب موظفي إدارة المخابرات المركزية. بتقديم هذه المعطيات يذكر فيليبس، الذي عين في ذروة الأزمة ممثلاً لإدارة المخابرات المركزية في سانتو ـ ومينغو ان "الشيوعيين الذين لم يكن لهم في البداية اية علاقة بالانتفاضة بدأوا بإيجاد نوع من الرقابة الخطرة عليها"(28). ثم يؤكد ان زعيم الثوار العقيد كامنيو كان يرحب بنصائح الماركسيين. وأخيراً يذكر الممثل السابق وضمن الدعاية "السوداء" الهادفة لإزالة الشكوك حول "المؤامرة الشيوعية" قائلاً: ان المعطيات التجسسية القادمة من المهجر إلى جمهورية الدومينيكان تؤكد ان خوان بوش عبّر عن ذهوله لشدة نفوذ الماركسيين في صفوف الثوار".

كان فيليبس في سانتو ـــ دومينغو وريبوردن في لينغلي يعلمان جيداً ماذا يريد البيت الأبيض منهما أي "إثبات التهديد الشيوعي" لجمهورية الدومينيكان، وقد قدما جونسون قراره بالتدخل العسكري. كتب جنسون في مذكراته عن قوات المتمردين المدنية بتعداد خمسة آلاف رجل. كان من بينهم "حسب أفضل تحليلاتنا التجسسية" 1500 إلى الأقل من الشيوعيين ولم يتطرق جونسون لقوات العقيد كامانيو. ان كان هذا السبب الذي اورده جونسون هو الدافع لدعم مشاة البحرية بالفرق المظلية الثانية والثمانين من فورت بريج في ولاية كارولينا الشمالية.

يتساءل الرئيس أكثر من مرة في مذكراته عما اذا كانت يبالغ في تقدير "الخطر الشيوعي" ويعترف ان غالبية الصحفيين الأمريكيين كتبوا عن هذه "المبالغة" وبشكل ادق كتبوا عن تكبير جونسون "للخطر الشيوعي"، إلا ان الرئيس يتمسك بموقفه ويؤكد انه لو تكررت القصة من أولها لكرر التدخل العسكري. كتب جونسون يقول: "كان يمكن للنظام الشيوعي في جمهورية الدومينيكان ان يكون خطراً على سلامة وأمن نصف الكرة الغربي والولايات المتحدة الأمريكية"(29).

كل الدلائل تشير إلى ان البعض في إدارة المخابرات المركزية نفسها لم يصدقان جمهورية الدومينيكان تتحول إلى "كوبا أخرى". فذكر مثلاً روزيتسكي ان المبررات التي قدمها جونسون لم تكن سوى "وريقات تين" لا جدوى منها، وانه أعلن الصراع ضد القوى اليسارية الدومينيكة في محاولة لتبسيط فرض السياسة الداخلية لجمهورية الدومينيكان(30). ويؤكد فيليبس في كتابه هذه الفكرة مبيناً بوضوح كيف تحكم بالضباط والسياسيين الدومينيكيين، وعين في السلطة الأشخاص المقربين لواشنطن ووجه نشاطهم وليس عبثاً تأكيد هيكتور غراسيا غودوي الذي استلم السلطة بعد إخماد الانتفاضة، الذي جاء بعد ان ترك منصب الرئيس، بعد عدة سنوات أنه كان مديناً لفيليبس والسفير الأمريكي بانكير"(31).

كان في نية جونسون تصعيد النشاط التخريبي لإدارة المخابرات المركزية ضد كوبا إلا ان الموقف سار على غير ما يرام حيث ان الحرب السرية التخريبية ضد جزيرة الحرية مالت للانحدار في الأشهر الأخيرة لحكم جون كينيدي. وبالاضافة إلى ذلك نشب خلاف بين مدير المخابرات المركزية ماكون ووزير الدفاع ماكنامارا حول جدوى غزو ثان لكوبا(32). ليست هناك معلومات دقيقة متى تم ذلك، ولكن على ما يبدو فوراً

بعد قتل كينيدي، على اعتبار ان قراراً مثل هذا لم يكن قابلاً للحل في حياة جون كينيدي.

في ذلك الوقت كانت الغلبة لاعتراضات ماكنامارا ضد الغزو، إلا ان ماكوون لم يلق السلاح. يذكر الصحفي شولتس انه في عام 1964ـ1965 تم الاعداد لغزو واسع جديد تحت اسم" جندي مشاة البحرية الثاني". وتواجدت في دول أمريكا الوسطى معسكرات أعداد الثورة الكوبيين، وساعدتهم في ذلك شركة الطيران التي أسستها إدارة المخابرات المركزية "كاريبيان مارين أيروك كربوريشين". ولكن هذه المعسكرات حُلّت في أيار 1956، لأن الأزمة الدومينيكة أقنعت واشنطن ان الوقت غير مناسب لغزو جديد لكوبا"(33). والجدير بالذكر كما يذكر شولتس، ان عملية "جندي مشاة البحرية الثاني" تمحورت حول تنظيم اغتيال فيديل كاسترو،والذي كان مكلفاً به عميل إدارة المخابرات المركزية الإنف الذكر كوبيلاس.

استخدمت المخابرات الأمريكية في الحوض الكاريبي وبشكل متزايد اعداء الثورة الكوبيين والقتلة المحترفين من المنظمات العسكرية الفاشية في دول أمريكا الوسطى ومجرمي المافيا وتجار المخدرات وشتى اصناف اللصوص من دول أمريكا اللاتينية. قبل وفاته بفترة قصيرة، وفي آخر مقالة صحفية أجريت معه، قال جونسون أنه عندما أصبح رئيساً، اكتشف على حد تعبيره اننا نحن "امتلكنا في الكاريبي نقابة ملعونة" "نقابة القتلة"(34). من "نحن"؟ كتب سولسبيري "تحدث جونسون بشكل مكشوف ان إدارة المخابرات المركزية أنشأت "نقابة القتلة" في حوض الكاريبي، ولعب دوراً في موت تروخيلو ونغودين ديم. واكتشفت لجنة تشورتش ان هيلمس اعد لجونسون تقريراً في مائة خمس وعشرين صفحة حول "نقابة القتلة" التي تملكها إدارة المخابرات المركزية في الحوض الكاريبي. وقد خصص هيلمس في نهاية الكتاب صفحة واحدة لـ "مذكرات للمناقشة" وهذه "المذكرات" فقط هي التي قدمت لجونسون وليس التقرير بالكامل"(35). وكان هذا التقرير سرياً ولم يستطع أحد الحصول عليه.

ونوه جونسون في لقائه الأخير انه من غير المستبعد ان يكون لهذه "النقابة" يد في مقتل جون كينيدي، وانه شخصياً كان حذراً منها. بعد وفاة جونسون، ذكر أحد المقربين منه، والنائب الأسبق لمدير مكتب التحقيق الفيدرالي كارتادولواتش لمراسل صحيفة "واشنطن بوست" ان جونسون عبر له في عام 1967 عن قناعته بأن إدارة

المخابرات المركزية "تدخلت بطريقة أو بأخرى في هذه المؤامرة" ضد جون كينيدي(36). إذا كان الأمر كذلك فكان لزاماً على جونسون التعامل بحذر مع إدارة المخابرات المركزية وتجنب الصدام معها.

يتبادر للذهب ان مخاوف جونسون إذا كانت موجودة، لم تكن تستند إلى أُسس معينة. كان مناسباً لإدارة المخابرات المركزية، وقد تطورت تطوراً كبيراً في عهده وظيفة المخابرات المركزية كمنظمة خارجية. وهنا نعود للمسرح الفييتنامي للعمليات العسكرية للامبريالية الأمريكية.

بغية قمع حركة التحرر الوطنية في فييتنام الجنوبية، أرسل البيت الأبيض إلى جانب قوات المشاة بتعداد 550 ألف جندي وأكثر من خمسة آلاف موظف من إدارة المخابرات المركزية بين عميل وعنصر مساعد. هذه الكثافة قبل وبعد الحرب في فييتنام لم تحدث في اية عملية للمخابرات المركزية.

قبضت إدارة المخابرات المركزية على ناصية الدوائر الخاصة ذات السبعة عشر موظفاً أي مخابرات سايغون وعلى الجيش الميداني للشرطة الوطنية بتعداد 15 ألف رجل، وفيلق من الدرك بعدة آلاف رجل. قامت إدارة المخابرات المركزية بجهودها الخاصة وبشكل رئيسي بأيدي الفييتناميين الجنوبيين بالعمليات التجسسية والسياسية والدعائية وشبه العسكرية، وقادت عملياً برامج تأسيس "القرى الاستراتيجية" و "التهدئة" بحيث يمكنها تحويل الريف الفييتنامي الجنوبي إلى مسرح للقتال ضد قوى التحرر الوطنية وغرسوا هناك طبقة من الكولاك "الفلاح الذي يستغل جهد غيره ـ المؤلف) التي تخدم الاستعمار الجديد باخلاص وصدق. وقد عين جونسون على رأس برنامج "التهدئة" أحد المحللين البارزين في إدارة المخابرات المركزية كومير وعين كولي رئيس قسم الشرق الأقصى نائباً له.

كان الجزء الأساسي من برنامج "التهدئة" عمليات إدارة المخابرات المركزية باسم "فينيكس" كانت القيادة بكاملها أمريكية، اما الأعمال القذرة فنفذها الفييتناميون الجنوبيون من موظفي مخابرات سايغون. كان هدف عملية "فينيكس" إبادة القادة السياسيين لجبهة التحرير الوطنية. وقد أسست إدارة المخابرات المركزية مقرات للاستجواب والإعدام في كل المناطق المائتين واثنين وأربعين والأربع وأربعين محافظة والدوائر العسكرية الأربع والمقاطعات الثلاث في سايغون. غالباً ما كانوا يلقون

بالمحكومين بالإعدام من الطائرات المروحية والطائرات النفاثة في المستنقعات وفي البحر وعلى مرأى من ضباط إدارة المخابرات المركزية. يعترف كولبي ان مجموع ما تم إبادته حوالي عشرين ألف رجل(38). جاء في معطيات سلطات سايغون ان "فينيكس" كانت "برنامجاً أمريكياً بحتاً" وان "مهدؤو" كومير وكولبي أبادوا (40994) رجلاً(39)... بعد نقل كومير إلى عمل آخر، ترأس برنامج "فينيكس" كولبي، الذي أهلته خدماته في فييتنام الجنوبية لاستلام مناصب رفيعة في لينغلي.

كان برنامج "التهدئة" (وخاصة القسم الأساسي منه "فينيكس") محور اهتمام الرئيس جونسون ومستشاريه المقربين. لقد أرادوا خنق نضال الوطنيين باستخدام النابالم والسلاح الكيميائي والإرهاب الفظيع. ولكن لم يكن بالإمكان ولا بأية وسيلة قهر الشعب البطل الذي عاشت على أرضه الإنسانية التقدمية. أحدثت حرب البنتاغون والبيت الأبيض في فييتنام شرخاً في المجتمع الأمريكي ومسّ كذلك السلطة الحاكمة ولم تبق إدارة المخابرات المركزية بعيدة عن الصراعات السياسية. عانى الرئيس جونسون كثيراً من "أزمة الثقة" بسياسته الداخلية والخارجية وبنفسه بالذات. وجاءت هذه الأزمة نتيجة خداع المجتمع، والذي سمح به الرئيس عن قصد وأحياناً بدون قصد في عملية "توجيه الأخبار". لم تتوقع قيادة المخابرات المركزية السقوط في أتون نقد الصحف الاحتكارية، التي حققت في أسباب "أزمة الثقة" التي أصبحت تهدد الطبقة الحاكمة. عندما بدأوا بتذكير إدارة المخابرات المركزية بتزوير جونسون للأحداث في الدومينيكان، جاءت من لينغلي الادعاءات ان سبب كل ذلك كان الأدميرال ريبورن، الذي كان يعد "وثائق مرتجلة ومتناقضة" ويؤلف "الشواهد الغامضة". وقد أهم ريبورن في ذلك نائبه، رئيس فرع المعلومات كلاين وعزله من منصبه.

في عهد هيلمس زادت مخاطر ضرب "أزمة الثقة" لإدارة المخابرات المركزية، وقد فضلت لينغلي الا يكون هناك "أزمة ثقة" وإذا كان لابد من وجودها فليكن المسؤول عنها البيت الأبيض أو اية جهة أخرى غير المخابرات المركزية، على اعتبار ان إدارة المخابرات المركزية رفعت من مستوى سمعتها في أعين الطبقة الحاكمة ولم ترد التضحية بهذه السمعة، حتى ولو لإنقاذ سمعة الرئيس جونسون.

رأت القيادة الجديدة للمخابرات المركزية عدم الرضى عن سياسة الحكومة في فييتنام، وحاولت ان تكون حذرة في التقديرات والاقتراحات، على عكس ما كان عليه ماكوون. على كل الأحوال لم نعد نجد في مذكرات جونسون اية اشارة إلى اسم كليفورد رئيس المجلس الاستشاري الرئاسي للاستخبارات الخارجية. يسميه جونسون المستشار الرئيسي له لشؤون المخابرات ، ويقول ان كليفورد كان ضد إيقاف قصف فييتنام الشمالية، وكان يؤيد تعزيز الفيلق الأمريكي في فييتنام الجنوبية من 525 ألف إلى مليون جندي. وهكذا ففي نهاية عام 1967 ومطلع عام 1968 برز كليفورد في عداد "البواشق" الرواد مما دعا جونسون لتقدير ذلك وتعيينه بدلاً من ماكنامارا وزيراً للدفاع.

اما مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي روستو (وهو من "البواشق") فطالب إدارة المخابرات المركزية بتقديم التقارير عن التقدم في عملية إخماد حركة التحرر الوطنية في فييتنام الجنوبية. ومع علمهم ان جونسون ينتظر أخباراً متفائلة كهذه فلم يستطع مساعدون تمزيق شرنقة طموحاته المتطلعة وأوهامه الفارغة التي كان يعيش فيها. يذكر باورس الذي كتب سيرة حياة هيلمس، ان مدير المخابرات المركزية لم يكن ليسمح بالخلاف مع البيت الأبيض أو البنتاغون.

وردت إلى لينغلي أنباء من فييتنام عن تعاظم قوة الجيش الوطني،وعن الصعوبات في التغلب على مقاومته وعن الهوة التي وقع فيها برنامج "التهدئة" وغيره.

بعض هذه الوثائق اتلفها هيلمس وبعضها الآخر زوّر وحرّف على أساس "التقدم" الذي تعطش إليه جونسون وروستو. وفي النتيجة برر هيلمس موقفه أمام محلليه وموظفيه بالسؤال التالي: "هل يمكنني ان أعاكس كافة العسكريين؟"(40).

ومع كل ذلك فلم تخط إدارة المخابرات المركزية برضى جونسون، وقد أعيبت في مذكراته، حيث كتب في أحد فصولها عن التقدير القائم الذي صدر عن لينغلي حول الوضع في فييتنام(41). في كانون الثاني 1968، قامت قوى التحرر الوطنية في فييتنام الجنوبية بهجوم شامل وناجح على امتداد البلاد كلها. تزامن مع رأس السنة الفييتنامية الجديدة . تيت.

باغت هذا الهجوم إدارة المخابرات المركزية والمخابرات العسكرية، واسقط كافة المخططات الاستراتيجية للقيادة الأمريكية، وبدد اسطورة "التقدم" في الحرب. وعلى

الفور شكل جونسون لجنة من "الحكماء" لدراسة الوضع القائم، ودخل في قوامها الشخصيات الحكومية السابقة: د. أتشيوسون، ج. بول، س. فينس، م. باندي، أ. دين، د. ديلون، ج.ك. لودج، ر.ميرفي والجنرالات: أو. بريلدلي وم. تالور. في نهاية عام 1968 استمعوا بحضور جونسون لشرح هيلمس وروستو ورئيس لجنة رؤساء الأركان الجنرال ويلر ومساعد وزير الخارجية أو. باندي.

بعد ذلك بقيت القيادة على انفراد مع ف. حبيب (وزارة الخارجية) والجنرال أو. ديبوي (البنتاغون) وج. كافير (إدارة المخابرات المركزية)، وقدم كل منهم تحليلاً مسهباً للوضع في فييتنام. وفي اليوم التالي التقوا من جديد باسمهم جميعاً انهم ضد تصعيد الحرب ويقترحون على البيت الأبيض سياسة "الفصل" والخروج من الحرب. كان هذا مفاجأة كبيرة لجونسون، فقد كان يعرف فقط موقف النائب السابق لوزير الخارجية ج. بول الذي كان كالحمامة حيال فييتنام. كان أول سؤال طرحه جونسون على مقربيه بعد مغادرة السياسيين للبيت الأبيض "من سمم الجب؟"... واستثنى حبيب وديبوي.

ثم استدعى جونسون إلى البيت الأبيض هيلمس والمساعد الخاص لمدير المخابرات المركزية لشؤون فييتنام وكبير محللي الإدارة كارفير. وخلال ساعة وخمس عشرة دقيقة وبمساعدة المعلومات المتوفرة ليقدم كارفير ما كان قد أخبر به "الحكماء". كتب باورس حول هذا: "جلس هيلمس طيلة الوقت صامتاً وقد لاحظ كارفي الابتسامة التي بدت على محيا هيلمس، ولكن جونسون لم يكن هادئاً بل كان متوتراً مما سلى هيلمس"(42). ويشير باورس ان هذا كان اجتماعاً سرياً للغاية حيث لم يبق بعده لدى جونسون اية شكوك فيمن "سمم الجب". ولكن ما هو مبعث غرور وشماتة هيلمس، والتي قرر تدوينها في سيرته الذاتية؟.

كان هيلمس مديناً في تقدمه لجونسون الذي أيد سياسته في الهند الصينية.

والتي كانت مواتية جداً لإدارة المخابرات المركزية،وخاصة ما يتعلق بفرع التخطيط، الذي نظم في فييتنام ولاوس وكبوديا الحروب المضادة للثورات. كانت إدارة المخابرات المركزية متعطشة للنصر في الهند الصينية. وقد طرد هيلمس الملل الذي دب في صفوف محللي فرع المعلومات التجسسية، الذي بدأ بالتمزق عندما رأى آلة الحرب الأمريكية تتهاوى في فييتنام الجنوبية، وفقط في نهاية خريف عام1967

علم هيلمس من جونسون انه لا ينوي اعادة ترشيح نفسه في العام المقبل. هدمت "أزمة الثقة" كل أمجاد جونسون السياسية والداخلية، وأحسست الشخصيات الرسمية في واشنطن ان من واجبها حماية نفسها. واخيراً تمسك هيلمس بالأمر الأسهل وهو الابتعاد عن البيت الأبيض. اما كارفير فقد غامر على مسؤوليته، ولأنه رفع من سمعة إدارة المخابرات المركزية في أعين "الحكماء"، وعزز مواقف هيلمس وسط التجمعات الحاكمة، التي بدأت تنظر لسياسة جونسون في فييتنام كعبء ثقيل غير لازم. كانت حملة التأييد لهذه السياسة ما تزال قوية، وستبقى ادارة المخابرات المركزية لفترة طويلة تعمل لها. الا ان التجمع الاستخباري اعتبر ان من صالحه اتخاذ مختلف الاجراءات لبرهان منطقيته وعدم محاباته خلال فترة الصراع في الهند الصينية. وسنتوقف فيما يلي عند أحد هذه الاجراءات.

قبل استقالته في نهاية شباط 1968 أمر وزير الدفاع ماكنامارا بتأسيس ارشيف سري للوثائق المتعلقة بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الهند الصينية، وسمي هذا الأرشيف "تاريخ عملية اتخاذ القرارات حول فييتنام من قبل الولايات المتحدة" وقد ضم هذا الارشيف سبعة آلاف صفحة من الأوامر والمذكرات والبرقيات المتعلقة بالبنتاغون ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، والتي تعود للفترة من عام 1945 حتى عام 1968. وخلافاً لممارساتها السابقة، فقد دفعت إدارة المخابرات المركزية الضريبة. فقد اختارت وثائق التجسس وقدمتها لواضع الأرشيف، الذي كلفت به مجموعة شركات البنتاغون. كان أحد المشاركين في وضع الأرشيف د. إيلسبيرغ الموظف السابق في البنتاغون، اوالذي عمل في فييتنام الجنوبية بقيادة أحد مديري برنامج "التهدئة" الجنرال لينسديل، الذي كان يخدم في إدارة المخابرات المركزية،واعتبر الاستراتيجي الرئيسي في عمليات الاستخبارات شبه العسكرية. وقد قدم إيلسبيرغ الأرشيف لطباعته مدفوعاً بقناعات سلمية ورغبة في الوصول إلى وقف سريع للحرب في فييتنام. حدث هذا في مطلع عام 1971 وأثار رد فعل حازم من قبل البيت الابيض، كما ان إدارة ر. نيكسون لم تفلح في منع نشر وثائق البنتاغون لأن الأرشيف أصبح حديث الجميع.

ورغم انه وبدون وثائق البنتاغون، كان معروفاً جيداً ان ادارات واشنطن المتعاقبة كانت توسع التدخل في شؤون شعوب الهند الصينية، ونظمت الاعتداءات

المباشرة، ان صدق وقوة هذه الوثائق لا تثير الشك ولكن رغم ذلك تتضح أمور مدهشة.

في افتتاحية المختارات من الوثائق، التي أصدرتها صحيفة نيويورك تايمز، كتب مراقب الصحيفة سميث يقول: "لقد هدف الباحثون، الذين أعدوا وثائق البنتاغون إلى إعطاء أفصح تأويل للأحداث، فهم لم يتعرضوا فقط لسياسة وحجج الإدارة الأمريكية بل وكذلك لنشاط الاستخبارات... ويشير المؤلفون على سبيل المثال ان التجمع الاستخباري الأمريكي كان يزود مبدعي السياسة بتحذيرات دقيقة كما تبين فيما بعد، فقد أبلغهم ان الأهداف المرجوة لم تتحقق، أو ان محاولات بلوغ هذه الأهداف على ما يبدو قوبلت برد فعل كبير من قبل الخصم كلفنا غالياً. ويسوق واضعوا الوثائق أمثلة على إهمال الاستخبارات في إعطاء معطيات غير دقيقة وفي وقتها، ولكنها بشكل عام تقدر إيجابياً إدارة المخابرات المركزية والهيئات الاستخبارية الأخرى"(43).

وتجدر الاشارة الى أن أول نسخة من وثائق البنتاغون تلقاها أحد أكبر نقاد سياسة الحكومة في فييتنام ورئيس لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الخارجية اوفولبرايت. إلا انه ولأسباب يعرفها هو وحده اعتبر من غير المجدي نشر هذا الأرشيف السري. وتحدث كذلك أمام الكونغرس نقاد آخرون للسياسة في فييتنام والذين كان إيلسبيرغ قد اقترح عليهم وثائق البنتاغون. وقد سارت على هذا الخطط صحيفة نيويورك تايمز ومن بعده االعديد من الصحف الاخرى، وبعد ذلك فقط قرر السيناتورم. جريفل إصدار مؤلف من خمس مجلدات يحوي وثائق البنتاغون، واستدعى لوضعه وتحريره البروفيسور ديل سكوت الآنف الذكر ان انطباعه عن إدارة المخابرات المركزية التجمع الاستخباري في هذا لسفر الرسمي يثير الدهشة، خاصة وان الذين قرؤوا هذا الأرشيف ليسوا بالكثيرين.

كتب سكوت يقول: "تدعو كيفية تدوين وثائق البنتاغون والمأساة التي رافقت نشرها للشك انه حتى هنا لم يتم الأمر دون تلاعب بالمعطيات التجسسية... ولا يجب النفي انه كان في التجمع الاستخباري بعض الأشخاص الذين حاولوا لعب دور المستشارين المنطقيين للادارة، وقد أمكنهم ذلك بسبب المعلومات التي كانت لديهم. ولكن حتى لو انطلقنا من هذا الافتراض، فإن الصورة ستكون مشوهة تماماً، لأننا إذا

تناولنا ماكوون على سبيل المثال، فإن هذا الباشق طالب بتصعيد الحرب بشكل حاد"(44).

يشارك سكوت في هذا الرأي حول تلاعب التجمع الاستخباري بوثائق البنتاغون الساسة تشومسكي وزين وغيرهم ويلجأ سكوت إلى جمع الوثائق التي أصدرتها صحيفة نيويورك تايمز، فهو يرفض المبدأ الذي استند إليه هذا المرجع وكأنه يجب تحليل الحرب الهندية الصينية على انها نتيجة لقرارات الشخصيات السياسية التي أخطأت أو تاهت في تحدي الأهداف القومية للولايات المتحدة الأمريكية. لم تظهر في هذا النموذج من أسباب ونتائج الحرب، العمليات الموجهة والمخططة الهيئات وخاصة إدارة المخابرات المركزية، وظهر قادة الاستخبارات في هذا النموذج أكثر الشخصيات واقعية ومنطقية. ويشير سكوت أنه "من خلال المختارات لوثائق البنتاغون، التي أصدرتها "نيويورك تايمز" يتبين انه في فترة ما كانت هناك معلومات تجسسية حسنة النوعية ولكن للأسف أهملوها مما أدى إلى اتخاذ سلسلة من القرارات السيئة، وهكذا يمكنكم الاستنتاج بأنفسكم انه سيكون للتجمع الاستخباري في المستقبل أثر كبير"(45). يفترض سكوت وبعض المراقبين الآخرين، ان التجمع الاستخباري كان ذا مصلحة في نشر وثائق البنتاغون. ومن هنا نشأ السؤال: الم تتدخل المخابرات في عملية إيلسبيرغ لسرقة الوثائق،أم انها دفعت إليه بهذه الوثائق معتمدة على طيبته ورغبته في نشر الأرشيف السري. يؤكد براوتي في كتابه "الإيعاز السري" ان الحرب في الهند الصينية موصوفة بشكل دقيق في وثائق البنتاغون، وقد أسقطت فيها نهائياً عمليات المخابرات الأمريكية في سنوات الحرب(46).

أما الرئيس جونسون فقد رفض التعليق علناً على وثائق البنتاغون، رغم ان الرئيس نيكسون طلب منه استنكار نشر الأرشيف السري. وفي مقابلة مع هارلو مستشار الرئيس نيكسون. اتهم الرئيس السابق معدي الوثائق في سعيهم للحكم عليه بالاعدام بإظهار كافة خطط العمليات المكنة على أنها قرارات رئاسية. وأكد الرئيس السابق انه لم يتخذ أي خطوة تتعلق بالهند الصينية دون موافقة الشخصيات الحكومية(47). كانت هذه الفكرة موجهة أيضاً للاستخبارات التي كانت سعيدة في براءتها على صفحات التاريخ الرسمي. وأدلى ليرد وزير الدفاع في إدارة نيكسون بتصريح مفاده ان 95% من الأرشيف المتعدد الأجزاء يمكن ان ينشر بسهولة. الا ان نيكسون

كان ضد ذلك واعتبر ان عملية إيلسبيرغ ضرب من "المؤامرة"(48). وتراءى انه يريد عزله. ولكن مكتب التحقيق الفيدرالي الذي كلف بهذا العمل، بدأ وكأنه غير مستعجل على ذلك، ومرد هذا حسب رأي نيكسون هو العلاقة الطيبة بين مدير المكتب جوفير وإيلسبيرغ. عند ذاك أسند الرئيس هذه المهمة لقسم التحقيقات الخاصة، الذي أقيم في البيت الأبيض. وقد نفذ أعضاء هذا القسم الذين سموا أنفسهم "المصلحين" وفيما بعد برزوا كأبطال فضحية ووترغيت، نفذوا أمر الرئيس على نحو طريف. لقد اهموا بشكل أساسي بشخصية إيلسبيرغ وميوله للانحرافات النفسية، وبالمساعدة الفنية لادارة المخابرات المركزية تمكنوا خلافاً للقانون، من النفوذ إلى عيادة طبيب نفساني أنه قد أجرى جلسات تحليل نفساني لإيلسبيرغ. مما أدى في النتيجة عام 1973 إلى ايقاف محاكمة إيلسبيرغ. ووضع البيت الأبيض في مأزق خرج، وهو بدون ذلك كان يعاني من أزمات حقيقية بسبب فضيحة ووترغيت.

هنا يتراءى سؤال: لماذا لم يسند البيت الأبيض لإدارة المخابرات المركزية قضية التحقيق ضد ايلسبيرغ والمؤامرة المشبوهة؟ خاصة وان إدارة المخابرات المركزية أبدت عدم الرضى من نشر وثائق البنتاغون، التي عرضت بعض مصادر المعلومات للخطر. من الممكن ان يكون هو معارة القانون (عام 1947) لاستخدام إدارة المخابرات المركزية داخل البلاد، حيث حدد القانون المذكور مهمتها خارج البلاد. الا ان إدارة المخابرات المركزية كانت نشيطة حتى على المسرح الداخلي، وأعدت لذلك آلية خاصة. إلا ان نيكسون ومساعده لشؤون الامن القومي هنري كيسينجر لم يعلما، على حد قولهما، بوجود هذا الجهاز السري للغاية، ولا يمكن التأكد من صحة تصريحاتهما ولكن سنستعرض تاريخ هذا الجهاز، الذي اسندت إليه مهمة مقارعة أصحاب الآراء المخالفة من الأمريكيين من نوعية المسالم إيلسبيرغ.

في عام 1967 أوعز الرئيس جونسون لمدير إدارة المخابرات المركزية هيلمس لملاحقة الحركات الطلابية والزنجية غير المسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هذا الايعاز بالذات، ولد البرنامج المأساوي "هاوس" الذي نفذته دائرة مكافحة الجاسوسية الخارجية التابعة لإدارة المخابرات المركزية وبسرعة تامة عن كامل الإدارة. وقد أنشأ في الإدارة قسم للصراع مع ذوي الآراء المخالفة والذي ترأسه اوبير. كان شعار عملياته غير الشرعية واضحاً: "إظهر التأثير الشيوعي الأجنبي في حركة

التمرد،التي بدأت بالتصاعد في تلك السنوات في أمريكا، وقوضت سياسة الحكومة في فييتنام وعمقت "أزمة الثقة" في البيت الأبيض". إذا صدقت أقوال الموظفين السابقين في إدارة المخابرات المركزية فإن العمليات ضد مشاركي هذه الحركات تلخصت في مراقبة مراسلاتهم، وفتح ملفات للنشيطين من الأشخاص والمجموعات والمنظمات والائتلافات، والتنصت لحديثهم وملاحقاتهم. وقام مكافحو الجاسوسية بتجنيد المخبرين في المنظمات غير العسكرية، وأرسلوا من جديد الجواسيس إلى الخارج للنفوذ إلى المنظمات الدولية للقوى المحبة للسلام. ولكن على ما يبدو ليس هذا كل قائمة "الأعمال القذرة" لأن الهدف الأساسي من البرنامج تلخص في تسميته "هاوس": إثارة الشقاق والاضطراب والتذمر في الائتلافات المدنية وتضليلها وتوجيهها وجهة معادية للشيوعية. وقد تسربت للصحافة الأمريكية وقائع مماثلة الا انها تحتاج إلى كشف وتحقيق، رغم ان كشف جزء من اهداف وخرق "هاوس" والبرامج التي تلتقي معه اثار ضجة كبيرة في أمريكا في نهاية عام 1974 وادى إلى تحقيقات في الكونغرس.

في عام 1967 اسقطت الأقنعة عن استخدام الاستخبارات لمختلف المنظمات النقابية والشعبية والجمعيات الخيرية في الولايات المتحدة لخدمة اهدافها. وبدأت بفضح ذلك المجلة الراديكالية "ريمبارتس"، التي كشفت العلاقات بين إدارة المخابرات المركزية والرابطة الطلابية القومية، التي كانت تنفذ العمليات الموجهة ضد الشيوعية في الخارج مقابل أموال من الاستخبارات. واكتشف كذلك عشرات المنظمات الأخرى والصناديق الخيرية التي كانت تلبي طلبات إدارة المخابرات المركزية. ويشير ما ذكر إلى مخالفة قانون عام 1947، على اعتبار ان معظم العمليات كانت داخلية أمريكية. ونفى الرئيس جونسون أي علم بالجهة الداخلية لإدارة المخابرات المركزية، باستخدام المنظمات الأمريكية الخاصة في أعمال التجسس.

وتجدر الاشارة إلى ان السيناتور روبيرت كينيدي خف لمساعدة إدارة المخابرات المركزية، فقد صرح انه وافق مع أخيه الراحل على استخدام الاستخبارات للمنظمات الهامة، وان نفس الموقف اتخذه إيزنهاور ويتخذه جونسون.، إلا انه كان من المستحيل كتمان الفضيحة. وكما صرح أحد مسؤولي إدارة المخابرات المركزية والذي فضل عدم ذكر اسمه، "كانت هذه الفضائح فاجعة أكبر من الافاق في خليج الخنازير، وجرّت على الولايات المتحدة خسائر أكبر من فوائدها" (49).

بغية كتم الفضيحة وعدم السماح بالتحريات في الكونغرس، شكل الرئيس جونسون لجنة خاصة مؤلفة من ثلاثة أشخاص: نائب وزير الخارجية كاتسينباخ (رئيساً) ومدير إدارة المخابرات المركزية هيلمس، ووزير الصحة والتعليم والتأمين الاجتماعي جارديز. أكدت هذه اللجنة استخدام المنظمات الأمريكية غير الحكومية في الحرب السرية لإدارة المخابرات المركزية بحجة ضرورة الوقوف في وجه الحركة الشيوعية. بالاضافة إلى ذلك وعلى ضوء الاحتجاجات في أمريكيا وخارجها جراء فضح الأعمال القذرة للجواسيس المحترفين والهواة، اضطرت اللجنة لتقديم اقتراح في تقريرها إلى الرئيس جونسون تطلب فيه "من كافة الهيئات الفيدرالية عدم تقديم أية مساعدة سرية مادية أو غيرها للمنظمات التعليمية والمنظمات الطوعية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية"(50). غير ان لجنة كاتسيباخ سمحت لإدارة المخابرات المركزية بالاستمرار في تمويل بعض المنظمات ريثما يتم اعداد نظام لإعانتها من ميزانية الدولة والأموال الخاصة. وبما ان هذا النظام لم يجهز حتى الان، فهذا يدعو للشك انه لم تقطع كافة العلاقات بين إدارة المخابرات المركزية والمنظمات الشعبية الأمريكية. على كل حال عندما اقترحت لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بدراسة نشاط المنظمات الاستخبارية (لجنة تشورتش) في منتصف السبعينات إجراء محاكمات مفتوحة وبثها عبر التلفزة عارضت إدارة المخابرات المركزية وبشدة، معلنة ان ذلك يمكن ان "يمس بعض المواطنين الأمريكيين". من وجهة نظر العلاقة بين البيت الأبيض وادارة المخابرات المركزية، كانت فترة رئاسة جونسون بسنواتها الخمس واحدة من الفترات الرئاسية "النقية" الخالية من الخلافات. لقد قدم جونسون مسرحاً أكبر لعمليات إدارة المخابرات المركزية والتجمع الاستخباري، واضعف الرقابة عليها، والتي حاول جون كينيدي تشديدها. في عهد جونسون نفذت إدارة المخابرات المركزية في الهند الصينية أكبر العمليات السرية التخريبية في تاريخها.

لم يكن لدى جونسون، السياسي الأصيل، اية اعتراضات على إدارة المخابرات المركزية، التي عندما رأت الانهيار الفاجع لنفوذ رئيس الادارة، قامت بخطوات جدية للعودة إلى الطريق التي رسمها لها القانون، والذي يقضي بتزويد السلطة بالمعلومات الاستخبارية الصحيحة. وفي النهاية كان هذا أكثر الخطوات منطقية بالنسبة لقادة المخابرات المركزية ـ الانتقال من استرضاء نيكسون وجماعته إلى خدمة أكثر فاعلية

للسلطة الاحتكارية بالكامل. الا ان الشكوك التي أثيرت في واشنطن حول هيلمس لم تكن أمراً سهلاً أبدا.

إذا أخذنا بعين الاعتبار ان الرئيس يقرأ يومياً نشرة الإستخبارات، أو يتلقى تقريراً اخبارياً شفهياً وأنه يتعرف يومياً على كمية وافرة من المعلومات السرية ونتائج التحليلات التي تقدمها إدارة المخابرات المركزية باسمها وباسم التجمع الاستخباري، فيتضح لنا ان إدارة المخابرات المركزية تحتل مركز الصدارة بين مختلف هيئات المخابرات المركزية في علاقاتها مع البيت الأبيض. الواقعان بعض هذه العلاقات يمكن ان يكلف الرئيس بها مساعده لشؤون الأمن القومي أو أي مساعد أو مستشار آخر في البيت الابيض، وأحياناً يأخذ نقل الصلاحيات والإلتزامات طابعاً قسرياً نوعاً ما. فقد وقع ريتشارد نيكسون الرئيس السابع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية في السنتين الأخيرتين من فترة رئاسته في أزمة ووترغيت. تشير المعطيات المتوفرة ان من كان يقوم برقابة الإستخبارات في ذلك الوقت مساعده لشؤون الأمن القومي هنري كيسنجر وإلى درجة ما مدير جهاز الموظفين الرئاسي الجنرال أ. هيغ.

أولى كيسنجر وهيغ الإستخبارات اهتماماً خاصاً وفي مرحلة مبكرة. كان هيغ آنذاك نائباً لمساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، وحل محل كيسنجر أثناء جولاته الكثيرة، التي كان يكلفه بها الرئيس في الخارج. فيما بعد، كما هو معروف، شغل كلاهما منصب وزير الخارجية: كيسنجر من عام 1973 ـ 1977 وهيغ من 1981 ـ 1982. قرر نيكسون وكما يبدو من مذكراته، ان يكون مقر إدارة السياسة الخارجية في البيت الأبيض وليس في وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع أو إدارة المخابرات المركزية. وأراد الرئيس متابعة عدة قضايا دولية، مولياً اهتماماً خاصاً للعلاقات بين الشرق والغرب. فبرأيه، كانت السياسة الخارجية في عهد جون كينيدي اسيرة "الحرب الباردة" وفي عهد جونسون أسيرة "الحرب الفيتنامية". ولتحقيق افكاره رأى من الضروري إجراء تعديل في عملية اتخاذ القرارات في إطار الأمن القومي.

تلخصت فحوى تعليمات نيكسون في نقل مركز الثقل إلى البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي. ومراقب من مصالح السياسة الخارجية معلومات ومقترحات واقعية حول العمليات الممكن تنفيذها، ووضع التوقعات حول نتائج هذا النهج أو ذاك. ومن

الواضح انه عندما تكونت لدى الرئيس ومقربيه آراء وتقديرات وتشكلت مواقف تجاه القضايا، لعبت معلومات المخابرات السرية دوراً هاماً. كتب هنري كيسينجر في مذكراته: "ان مركزي كمساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي يلتجأ في الدرجة الأولى لمدير إدارة المخابرات المركزية لمعرفة الوقائع حول القضايا المتأزمة والحصول على تحليل للأحداث. وبما ان القرارات تتعلق بتقبل عواقب الأحداث، فإن تقديرات إدارة المخابرات المركزية تعتبر بمثابة المطالب السياسية(1)".

غير ان هذا الوضع، ولعدة أسباب لم يرض نيكسون، فكتب في مذكراته انه كان بحاجة للمعلومات والنصائح وليس أكثر من ذلك. وقد نضج سعيه الحثيث في تحديد دور الاستخبارات خاصة بعد فوزه في الانتخابات في تشرين الثاني 1968.

وحتى قبل ان يستلم مهام الرئيس، تبادل الآراء مع مساعده القادم لشؤون الأمن القومي. كتب كيسينجر يقول: "اعتبر نيكسون أنه من الضروري استبعاد إدارة المخابرات المركزية عن التحكم بالسياسة"(2).

كان الرئيس القادم ينظر بتشكك إلى الأمزجة السياسية لموظفي إدارة المخابرات المركزية. كان يعتقد أن الأغلبية العظمى منها تقف في مواقع الليبرالية التقليدية "للمؤسسات الشرقية" والذين استقبلوه بعدم الرضى وكانوا مستعدين في اللحظة المناسبة لوضع العثرات في طريقه. شرح نيسكون في اللقاء المذكور مع كيسينجر وجهة نظر بشكل واضح، وقد ذكر فيها أسماء منافسيه السياسيين من الليبراليين والمفكرين من "زمرة عشاق اللبلاب". كتب كيسينجر عن لسان نيكسون: "كانت إدارة المخابرات المركزية مزورة بالليبراليين من "زمرة عشاق اللبلاب"، الذين كانوا يدفعون بخططهم المفضلة بحجة المنطق التحليلي. كانوا دائماً ضد نيكسون سياسياً، وكان نيكسون بدوره يعتبر إدارة المخابرات المركزية موئلاً لمفكري "زمرة عشاق اللبلاب" الذين كانوا موجهين ضده. لقد ذهل بعد ان اجتمع مع مدير إدارة المخابرات المركزية هيلمس، فقد كان يظنان يلمس يحظى بإعجاب ليبرالي جورج تاون (أقدم منطقة في واشنطن . المؤلف)، والذين كان يرى فيهم نيكسون مصدر المتاعب(3)".

كانت استجابة كيسينجر لأقوال رئيسه حذرة للغاية، فذكر يقول: "لقد عرفت القليل جداً من إدارة المخابرات المركزية، لذلك ليس لي طرحي الخاص". الا انه يمكن التكهن ان كيسينجر الذي كان على علاقة بمفكري "زمرة عشاق اللبلاب" لم يشاطر

نيكسون شكوكه لأنه كان يعلم ان ليبرالية هؤلاء المفكرين شكلية. ومن جهة أخرى يوجد شواهد على أن نيسكون لم يعتبر مخاطرة مبالغ فيها، وأنه يأسف لعدم متابعة غرائزه السياسية بداية توليه السلطة ولم ينظف جهاز الحكومة من الأعداء السريين. لقد حاول تطبيق ذلك فقط بعد فوزه في الحملة الإنتخابية الثانية عام 1972،حيث أزاح في الدرجة الأولى مدير إدارة المخابرات المركزية هيلمس.

انطلاقاً من أهدافه وقناعاته السياسية، قام نيكسون بحرب شديدة ضد المعارضين الليبراليين، الذين يتمتعون بتأييد نائب الرئيس أغنيو. لقد سمى نيكسون ليبرالياً كل من كان شبيه "زمرة عشاق اللبلاب" وتعاطى الليبرالية. ولكن في تلك الفترة تحت تأثير "أمة الثقة" تجاه البيت الابيض، وقف بحزم حيال آفاق السياسة في الهند الصينية. إلا انه لم يكن هناك كما ذكرنا اية براهين على طرح نيسكون بأن إدارة المخابرات المركزية كانت موئلاً لليبراليين. كان ذلك على الأرجح لعباً بالليبرالية. هل أمكن لإدارة المخابرات المركزية ان تكون ملجأً لليبراليين في عهد دالاس وماكوون وربورن وهيلمس الذي عينه جونسون؟ الجواب على هذا السؤال وحيد ومحدد.

كان أكثر ما يقلق نيكسون وجود طبقة من أنصار الحزب الديمقراطي في إدارة المخابرات المركزية. كتب حول ذلك نائب مدير المخابرات المركزية الجنرال وولترس، الذي عينه نيكسون في هذا المنصب عام 1972: "كنت أعلم ان موظفي إدارة المخابرات المركزية يمثلون مختلف الطبقات في الولايات المتحدة، ولكن هناك احتمال ان يكون الديمقراطيين أكثر من الجمهوريين(4)" وهنا حري بنا ان نبحث عن فحوى نوايا نيكسون" باستثناء إدارة المخابرات المركزية عن التحكم بالسياسة". هذه النوايا التي لم يتسن له إنجازها حتى النهاية. فكر الرئيس بتغيير هيلمس في عام 1969 ولكن كيسينجر أقنعه بالعدول عن ذلك على أساس "انه من الخطورة بمكان تحويل إدارة المخابرات المركزية إلى هيئة سياسية يتغير مديرها مع كل رئيس جديد.

وتجدر الاشارة إلى ان شكوك نيكسون تجاه إدارة المخابرات المركزية لم تكن تحمل طابعاً حزبياً سياسياً فحسب. فكتب الموظف السابق في إدارة المخابرات المركزية أي. ست. جورج: "في عام 1968 اكتشف نيكسونو رجاله ان الهيئة الاستخبارية اقتنت عتاداً ضخماً وتحولت إلى معهد دون فائدة وللجمع ما عدا الهيئة نفسها. غير ان جوهر أي عتاد هو المراقبة ومن وجهة نظر الإدارة، لم تعد الآلة

الاستخبارية مقودة بل أصبحت تقريباً فوضوية. كان على آلة التجسس الجديدة ان تكون مطبقة ومتصلة مع جهاز التحكم الوحيد الذي سمحت به الإدارة أي إلى البيت الأبيض(5)" كان الرئيس نيكسون يعتقد، على حد قول مساعده إيرلخمان، ان التجمع الاستخباري وسع ملاكاته مما يشكل عبئاً كبيراً على الميزانية ويزيد صعوبة المراقبة.

في عام 1970 ـ 1971وبتكليف من نيسكون وكيسنجر، قام معاون مدير مكتب الإدارة والمالية،الذي لم يكن مشهوراً في ذلك الوقت، الاقتصادي شليسنجر بدراية لإدارة المخابرات المركزية. وقد أعلم البيت الأبيض، ان المنظمات الاستخبارية وبفضل بعض الحيل والخدعات المالية والفنية تستهلك أكثر مما يعرفه الكونغرس بمرتين(6). وأشار شليسينجر كذلك إلى ان إدارة المخابرات المركزية تحولت في السنوات الأخيرة، في عهد جونسون ونيكسون، إلى ما يشبه "الجوزة غير النفوذة" وأوقفت تعيين الموظفين الجدد. وفي تقرير شفهي أضاف شليسينجر لنيكسون ان من يدير الأمور في لينغلي هم جماعة هيلمس.

أسس هيلمس حرسه من "شبكة المسنين" كما كانوا يسمون المحاربي القدماء في لينغلي، والذين تتلمذوا في مدرسة دالاس. كان طريق هيلمس إلى السلطة غير سهل: كان عليه تحمل عدة جولات مع منافسين أشداء. كان يفتخر بأنه بعد دالاس أمضى أطول فترة في رئاسة المخابرات المركزية، ولم ترق له خطط البيت الأبيض الأولى في عهد نيكسون الرامية الى تقليص دور هيلمس مستقبلاً في مجلس الأمن القومي. في التخطيط الإستراتيجي، واستبعاد إدارة المخابرات المركزية من المشاركة الفعالة في صيغة السياسة الخارجية والعسكرية حتى في بداية فترة رئاسته الأولى، وانسجاماً مع ذلك اتخذت عدة إجراءات. فقدم أحد مساعدي كيسينجر والموظف في مجلس الأمن القومي م. غالبيرين، الذي كان مكلفاً بتقديم مقترحات لتحقيق تعليمات نيكسون بالنسبة لإدارة المخابرات المركزية، قدم الفكرة التالية: درجت العادة أنه في بداية جلسة ملس الأمن القومي يقدم مدير إدارة المخابرات المركزية تقريره وعرضه حول قضية معينة. هذه العادة ستبقى سائدة، في ولكن بدلاً من استمرار مدير إدارة المخابرات المركزية في التواجد في الجلسة والمشاركة في المناقشات، فبعد تقديمه

للتقرير سيغادر الجلسة. أعجبت هذه الفكرة كيسينجر فوافق عليها وأخبر هيلمس بذلك.

وكما كان متوقعاً، فإن زعيم لينغلي قابل هذا القرار بعدوانية، واستأنف إلى عضو الكونغرس ليرد، الذي كان نيكسون ينوي تعيينه وزيراً للدفاع. ووقف ليرد إلى جانب هيلمس حتى انه طار خصيصاً إلى بوسطن لمقابلة كسينجر لإقناعه بالعدول عن مشروعه هذا. وفي النهاية تمكن من إلغاء عملية ترك الإجتماع المذكور.

أجرى الرئيس نيكسون استعراضاً أولياً لنتائج حملته لإستبعاد إدارة المخابرات المركزية من اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، وتبين له أنه ليس من السهل الوصول إلى هدفه. فقد وجدت إدارة المخابرات المركزية مباشرة لغة للتفاهم مع الوراء الهامّين والمستشارين والمساعدين. أما ما يتعلق بإجراءات الحد من تأثير إدارة المخابرات المركزية فإن لينغلي تمكنت من تجاوزها أو التكيف معها.

واستباقاً للأمور نقدم تقديرات نيكسون لعلاقاته مع لينغلي: "احتجت إدارة المخابرات المركزية حتى عن الرؤساء... كانت هذه الإدارة غير نفوذة كالخزانة الحديدة، ولم نجد أحداً يستطيع إعطاءنا مفتاح فك قفلها المرمّز(7)". اختلطت الأمور كثيراً في هذا القول، إلا ان فكرة نيكسون لا تدع مجالاً للشك: لم يكن بإمكانه دائماً الحصول على ما يريد من لينغلي أي تحديد تأثير الإستخبارات على السياسة، وكشف كافة المعلومات السرية التي بحوزتها للرئيس.

وكما ورد في الفصول السابقة، فإن أحد أهم الأسئلة في العلاقات المتبادلة بين البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي من جهة وادارة المخابرات المركزية والتجمع الاستخباري من جهة أخرى هو طابع المعلومات والتحليلات والتقديرات المتقدمة للسلطة العليا، فبعض الرؤساء كان يهتم بالنتيجة، وبعضهم كان يفضل المعلومات والتحليلات "الخام" ليرتب على أساسها أفكاره اللازمة لإتخاذ القرارات. وكان نيكسون وكيسينجر من الفريق الثاني.

أصبح يرد إلى البيت الأبيض في عهد نيكسون معلومات أكثر. فمثلاً "المذكرة رقم (1) حول دراسة في مجال الأمن القومي، أجبرت إدارة المخابرات المركزية على توسيع المعلومات المقدمة عن الحرب في فيتنام. وبعد ذلك توالت الطلبات حول التقديرات والمعلومات المتعلقة بإسرائيل وجمهورية الصين الشعبية وجنوبي إفريقيا وغيرها. كان

الإستعراض السنوي للنوايا والإمكانيات السوفيتية عبارة عن "كنيب صغير ووحيد" وبعد تغيير النظام أصبح "ثلاثة مجلدات ضخمة(8)".

لم يكن نيكسون وكيسينجر راضين عن نشاط الإستخبارات لعدة أسباب. وقد أوكلا مهمة دراسة هذه الهيئة لمارشال، الذي كان لعدة سنوات مستشاراً لإدارة المخابرات المركزية والمحلل العسكري المحنك. عمل مارشال طيلة خريف عام 1969، وفي الفترة بين كانون الأول 1969 ونيسان 1970 أعد تقريرين لكيسينجر حول اعادة تنظيم سيل المعلومات التجسسية الواردة سنوياً إلى البيت الأبيض وتقدير نوعيتها. ولفت مارشال الإنتباه إلى ان أعضاء مجلس الأمن القومي، لم يكونوا كذلك راضين عن المواد التجسسية المقدمة فيعهد كينيدي وجونسون. كان سبب ذلك الحشو الزائد بالمترادفات والصفات والصيغ الاصطلاحية. ويشير مارشال ان حجر الأساس في ميتافيزيقيا إدارة المخابرات المركزية كان استخدام عبارة "أو من الممكن" بدلاً من "إما كذا وإما كذا" مما آثار سخط مبدعي الساسة من ترومان إلى نيكسون. كما واغضبهم كذلك إسقاط أسماء المراجع التي اقتبست منها هذه المعلومات أو تلك(9)".

تعود هذه الملاحظات إلى أحد أهم مبادئ البنية الوظيفية ونشاط إدارة المخابرات المركزية أي تقليص عدد الشخصيات العارفة بمصادر المعلومات السرية إلى الحد الأدنى وليس خارج خدود لينغلي فحسب بل وداخلها.

من خلال أقوال نيكسون وكيسينجر يتضح انهما كانا بشكل خاص غير راضين عن الغموض في وثائق الإستخبارات، غياب الموقف الواضح فيها، وطريقة عرض التوقعات بصورة شرطية اعتبر نيكسون وكيسنجر ان هذا شاهد على غياب المعطيات لدى الإستخبارات، وعلى عدم رغبة قادتها في تحمل مسؤولية التقديرات الموضوعية. ألاّ أنه وفي حالات عديدة كان البيت الأبيض نفسه يقتل الرغبة لدى المحللين في اعطاء تقديرات موضوعية، باتخاذه لموقف أصبح معروفاً تماماً في لينغلي من خلال الإدارات السابقة.

في نهاية عام 1969 تلقى كيسينجر من مجلس التقدير القومي[12] التابع لإدارة المخابرات المركزية مشروع التقدير الإستخباري القومي للإمكانيات والبرامج

[12] تألف مجلس التقدير القومي من 12 شخصاً من كبار محللي الإستخبارات وطليعيي السفراء والضباط الكبار المتقاعدين. كانت مهمته الدراسة النهائية للتقديرات الإستخبارية القومية وإرسالها إلى البيت الأبيض

الاستراتيجية السوفيتية خلال العام 1969،وجاء فيه، حسب ما يذكر باورس: "إستنتاج أكيد أن السوفييت لا يسعون لبلوغ التفوق الاستراتيجي". وجاء في التقدير أنه لا توجد الأدلة الدامغة على ان الإتحاد السوفييتي يخطط لتغيير كفة التوازن الاستراتيجي لجهته، وانتزاع امكانية توجيه الضربة النووية الأولى أو إمكانية القيام بهجوم مباغت وغير ذلك. وأول من اقترح استبعاد هذا الإستنتاج من مشروع التقدير ووزير الدفاع ليرد ووافقه على الفور كيسينجر. كان لديهم في ذلك الوقت خطة الحصول على موافقة مجلس الشيوخ على منظومة الدفاع الصاروخي، ولذلك كان عليهم ان يقدموا للمشروعين معطيات خاصة أنهم توقعوا من التجمع الإستخباري تقديم الشواهد على نوايا الإتحاد السوفييتي لامتلاك القدرة على توجيه الضربة الصاروخية النووية الأولى ضد الولايات المتحدة الاميركية(10). وانتهى الأمر باستبعاد استنتاج التقدير القومي من التقرير السياسي بناء على اقتراح مكتب الدراسات والإستخبارات لدى وزارة الخارجية وأدخل في حيثيات هذه الوثيقة.

كان لفقدان علاقات الثقة والاخلاص بين نيكسون وهيلمس أثره السيء في العلاقات بين نيكسون وادارة المخابرات المركزية. كان ما يثيره ان هيلمس كان يقدم التقارير الخطابية في جلسات مجلس الأمن القومي، التي كانت تحوي القليل جداً من المعلومات الجديدة والمحددة. ففي أحد الجلسات المخصصة لقضية جمهورية الصين الشعبية اكتفى هيلمس بالحديث الموسع عن الوضع الجغرافي للصين وسكانها وما شابه ذلك. وقد صرح الرئيس فيما بعد أنه كان يعرف ذلك أو بإمكانه معرفته من المراجع العادية. وقال ذات مرة لمساعدة إيرليخمان:"ما الفائدة من إدارة المخابرات المركزية؟ كل ما لديها اربعون شخصاً من قراء الصحف" وغالباً ما كان يشكو نيكسون من ان إدارة المخابرات المركزية غير قادرة على إنذاره عن أي شيء قبل حدوثه لدرجة أنه لم يعد يجاري وكالات الأنباء. وبناء على اقتراحات مارشال وشليسينجر، أعلن البيت الأبيض في تشرين الثاني 1971 عن اتخاذ عدد من الإجراءات لتحسين نوعية وحيوية المعلومات الإستخبارية للتجمع الإستخباري، فاسست لجنة لشؤون الإستخبارات برئاسة هنري كيسينجر ودخل في قوامها مدير إدارة المخابرات ونواب

ومجلس الأمن القومي. وقد أعدت مشاريع التقديرات الإستخبارية من قبل إدارة التقديرات الإستخبارية لدى إدارة المخابرات المركزية ــ المؤلف.

وزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس لجنة رؤساء الأركان ووزير العدل، وكانت مهمة اللجنة: "إعطاء التعليمات والقيادة في مجال تحديد مطالب الإستخبارات القومية، وتقدير المعلومات التي تجمعها الدوائر الإستخبارية من وجهة نظر المستفيدين من المعطيات الإستخبارية(11)".

وانبثقت عن اللجنة مجموعة خاصة من أعضاء مجلس الأمن القومي برئاسة مارال، اسندت إليها وظائف ذات طابع تحليلي وخاصة تقدير عواقب هذه الحلول أو تلك في حدود واشنطن وعلى النطاق العسكري.

كانت هذه الخطوات وغيرها لتغيير قيادة الهيئات الإستخبارية مجهزة في مطلع عام 1971، إلا انها عززت تحت تأثير الأحداث في الهند الصينية. كان نعت نيكسون لأعضاء إدارة المخابرات المركزية قاسياً، عندما أضاعت لينغلي في عام 1970، إذا صدق قوله، انقلاباً في كمبوديا قام به الجنرال لون نول، لقد سأل وزير خارجيته وليم روجرز "يا للعنة، ماذا يفعل هؤلاء البهاليل في لينغلي؟(12)".وهنا يبرز السؤال: هل أضاع فعلاً بهاليل إدارة المخابرات المركزية هذا الإنقلاب؟ كان لممثلية إدارة المخابرات المركزية في بنوم بنه رجلها في السلطة وهو رئيس الوزراء ووزير الدفاع الجنرال لون نول، ولم يضيق إدارة المخابرات المركزية بل كان يناسبها ان لون نول كان يخضع لعلاج نفسي دوري. ويذكر الباحث الإنكليزي شو كروس انه في نهاية عام 1966،عندما كان لون نول في باريش للعلاج، احتك مع إدارة المخابرات المركزية وخططاً معاً للإنقلاب الذي كان من شأنه ان يضع حداً ليحاد كمبوديا(13).

ويذكر كبير محللي إدارة المخابرات المركزية ستيب ان ممثلية الإدارة في سايغون أقامت قسماً خاصاً لكمبوديا، وجهزت للإنقلاب جيشاً من اعداء الشيوعية الكمبوديين، تواجد في فييتنام الجنوبية بقيادة سونه نغوك تان. أما في كمبوديا نفسها فيذكر ستيب ان إدارة المخابرات المركزية "كانت تشجع لون نول ومواليه للقيام بالانقلاب(14)". ويؤكد ذلك كولبي الذي صرح ان"مساندة الولايات المتحدة لسون نغوك تان شجع لون نول". وتفيد دراسات البروفيسور شلوت، ان أحد قادة الإنقلاب العسكري كان الأمير سيريك ماتاك، الذي وصل طوكيو واستخدم نشاط الدوائر الخاصة الاميركية واليابانية والتايلاندية والفيتنامية الجنوبية(15). تذكر المجلة الشهرية الفرنسية "موند دبلوماتيك" ان جهداً كبيراً بذلته مع قادة الإنقلاب "الدوائر

السرية اليابانية" الموجهة من قبل إدارة المخابرات المركزية(16)". ويقدم سكوت طرحاً مفاده ان مشاركة الدوائر الخاصة اليابانية في التحضير للإنقلاب تفسر بسعي الشركات النفطية اليابانية لتكون منافساً كبيراً للشركات النفطية الأميركية في اقتسام نفط الهند الصينية. تفيد مجلة "وورلد أويل" انه في نهاية عام 1968 وحتى مع عام 1970 تضاعفت حملات التنقيب عن النفط في سواحل دول جنوب شرق آسيا، وكانت أكثر الآمال موجهة إلى فيتنام الجنوبية وكمبوديا(17).

اعتمدت إدارة المخابرات المركزية في اعدادها للإنقلاب في بنوم بن على الضباط بقيادة لون نول. ويضيف شوكروس ان الإدارة كانت على علم بتاريخ الإنقلاب، إلا انه وقبل وقوعه بست ساعات أخبر هيلمس نيكسون وكيسينجر بمختلف المسائل العالمية، واعتبر ان من الضروري السكوت على حدث عام كهذا(18).

كانت عمليات إدارة المخابرات المركزية موضوع بحث المجلس الرئاسي الإستشاري لشؤون الإستخبارات الخارجية، وكان المبرر الأساسي لذلك عدم إنذار المخابرات من انقلاب لون نول العسكري. إلا ان إدارة المخابرات المركزية ادعت انها أخبرت باحتمال وقوع الإنقلاب مستشهدة على ذلك بنشرة إنبائية وزعت في واشنطن في ويمن الانقلاب 18 آذار 1970، والتي جاء فيها ان "نار الفتنة التي أشعلها لون نول ستستمر إذا لم يتخذ سيهارنوك سياسة معادية لهانوي(19).

يبدو أن نيكسون وكيسينجر وليرد وغيرهم كانوا بانتظار حليف لهم في كمبوديا مثل لون نول،والذي سيكون بمثابة متنفس لسياستهم التي عانت الإختناق في الهند الصينية، وتمكنهم عن طريق الحرب في كمبوديا من إنقاذ مواقعهم في فيتنام الجنوبية ولاوس. وهكذا بدأت المخابرات بإمطار السلطة في الولايات المتحدة بالمعلومات مدعية انه يوجد في كمبوديا مقر للقيادة المركزية لقوى التحرر الوطنية الفيتنامية الجنوبية وفروعها الكبرى. وكل ذلك من أجل بدء الهجوم الواسع للقوات الأمريكية في فييتنام الجنوبية. ان مناورات ادارة المخابرات المركزية، حسب كلمات البروفيسور سكوت، صبّت في أتون الإستفزاز الاستراتيجي في كمبوديا و"المعركة الإستخبارية" في واشنطن، والتي تكونت من خلالها واستناداً إلى معطيات حقيقية، وفي واقع الأمر مزوّرة، قدمت للبيت الأبيض تكونت فكرة محددة: من أجل النصر في

فيتنام لابد من تدخل الولايات المتحدة الاميركية في كمبوديا، لضرب ملاذ قوى التحرر الوطنية الفيتنامية الجنوبية وقيادتها المركزية بالدرجة الأولى(20).

أما من حيث "المعركة ـ الإستخبارية" فيؤكد باورس: "جرت المعركة في واشنطن عبر الوثائق والأوراق المختلفة: دراسات إدارة المخابرات المركزية ومذكرات وزارة الخارجية ووزارة الدفاع البرقيات القادمة من سايغون(21)". إلا ان باورس يحاول خلق انطباع بأن "ادارة المخابرات المركزية كانت محشورة في هذه الحرب الورقية" وهذا واضح أنها رواية اصطنعتها لينغلي التي كانت تفضل العمل بصمت.

ويظهر من منشورات مختلفة في جلسات البيت الابيض، التي نوقش فيها الغزو الاميركي المسلح لكمبوديا، التزم هيلمس بالصمت ولم يصوّت "مع" أو "ضد" النظام الجديد في بنوم بن. التأني (بالمقارنة مثلاً مع البنتاغون) في خطط بدء الحرب العدوانية ضد كمبوديا. الا ان التأني غير هيلمس في لقاءاته مع الصحفيين في واشنطن فأبدى رأياً خاصاً عن سبب فشل نيكسون في كمبوديا، بأنه قلة الحزم في القرارات واتباع النهج الوسط. وعن أقواله كتب أولسوب من مجلة نيوزويك: وكأن الرئيس "خاف من قراره الشخصي" واكتفى بتكتيك "شبه عنيف".

لم يكن هيلمس بحاجة للإصرار في جلسات البيت الأبيض على غزو كمبوديا، لأن قادة البنتاغون قاموا بذلك بدونه. وقد رأى هيلمس ان نيكسون وكيسينجر صادقاً بحماس على خطط التدخل العسكري. لذلك لم يرغب في معارضتهما. وكان على حق في إخفاء المعطيات التجسسية حول الهند الصينية، التي جاء فيها أنه لا القصف الشامل لكمبوديا ولا ادخال القوات الاميركية والفيتنامية الجنوبية لن تمكّن الولايات المتحدة من "تصحيح الوضع الإستراتيجي في الهند الصينية(22)".

كتب شوكروس: "خلال صيف عام 1970 طالب قادة إدارة المخابرات المركزية بتسليم الإدارة مراقبة كمبوديا، كما سبق ان سلمت مراقبة لاوس". وقد فصَّل كولبي فيما بعد، ان الإستراتيجية التي اقترحها على لون نول تلخصت فيما يلي: "تسليح السكان، احتلال البلاد شيئاً فشيئاً دون التفكير في ابادة الخصم، انشاء قاعدة سياسية في الأوساط المستعدة للدفاع عن نفسها. وقد رفض البيت الأبيض هذه الفكرة في سبيل حل القضية بالطريق العسكرية(23)".

وهكذا حاولت إدارة المخابرات المركزية تكرار ما كانت قد قامت به في فيتنام الجنوبية. فأقامت نظام لون نول الذي أظهر للبيت الأبيض كل الحب، ووجد خصم الشيوعية المستعد لبيع وطنه وتحوله إلى مسرح لحرب عنيفة. وفيما بعد بدأت إدارة المخابرات المركزية بتحويل كمبوديا إلى رأس جسر احتياطي في حالة خسارة فيتنام الجنوبية.

آثار التدخل في كمبوديا أول صراع داخلي كبير في إدارة المخابرات المركزية. جاء ذلك إثر إستقالة ثلاثة من الشخصيات المسؤولة في مجلس الأمن القومي برئاسة آنف الذكر غالبيرين. لقد غادروا البيت الأبيض تعبيراً عن احتجاجهم على توسيع الحرب في الهند الصينية والغزو الأمريكي المسلح لكمبوديا. ومن غير المعلوم أكان لتصرفات مجموعة من محللي إدارة المخابرات المركزية علاقة بالإحتجاج أم لا، الا انه من الثابت انهم في ذلك الوقت قدموا عريضة لقيادة الادارة، جاء فيها خلاصة عن عدم جدوى محاولة إقامة نظام موال لأميركا في كمبوديا، واعتمادها كرأس جسر استراتيجي مأمول للولايات المتحدة الأميركية. كتب باورس يقول: "احتج محللو إدارة المخابرات المركزية في عريضتهم على رفض هيلمس تسليم البيت الأبيض ما سمي بمذكرة الهند الصينية. وقد أعاد هذه الوثيقة في التاسع والعشرين من نيسان عام 1970 إلى إدارة التقديرات الإستخبارية القومية التابعة لإدارة المخابرات المركزية. وقد قدم زعيم "المحتجين" توماس ركفورد استقالته من الإدارة، وقبل للعمل في لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية(24)".

بيّن غزو القوات الأميركية والفيتنامية الجنوبية للكمبوديا عدم دقة معطيات الإستخبارات حول وجود القيادة المركزية لقوى التحرر الوطنية الفيتنامية الجنوبية في هذه الدولة. ولا يثير دهشة الباحثين الاميركيين ان التقديرات الاستخبارية الوطنية حول لاوس كانت قائمة على ارضية هشة. وانطلاقاً من توقعات النصر الوردية، أرسل البنتاغون في مطلع عام 1971 الجنود الفيتناميين الجنوبيين بقيادة ضباط اميركيين إلى لاوس، والذين باؤوا بفشل ذريع من قبل قوى التحرر الوطنية في لاوس. وقد عوّل هذا الإخفاق في الولايات المتحدة الاميركية بقلة خبرة الإستخبارات المركزية.

تقع مسؤولية التدخل في كمبوديا كلياً على عاتق الرئيس نيكسون ومساعده لشؤون الأمن القومي كسيسنجر. إلا ان الصلاة بين إدارة المخابرات المركزية والإنقلاب

العسكري والتي أشار إليها شوكروس وسكوت وسنيب والتمرد في لينغلي الذي سببه إخفاء المعطيات التجسسية، وغير ذلك من الوقائع يدل على الخلافات السرية بين البيت الأبيض والمخابرات المركزية حول أحد أهم قضايا السياسة الخارجية الأمريكية في مطلع السبعينات.

وانسجاماً مع الإتفاقية الموقعة في باريس في كانون الثاني 1973 حول وقف الحرب وإحلال السلام في فيتنام، أخرجت من فيتنام الجنوبية التشكيلات الأخيرة للقوات الاميركية حتى نهاية آذار من ذلك العام، وفي النتيجة، وكما يشير سنيب، ازداد دور المخابرات الأميركية في الجهود التي دامت أكثر من عامين بعد ذلك لإنقاذ النظام الزائف في سايغون، الذي سقط وإلى الابد في ربيع عام 1975 عندما كان يتزعم البيت الأبيض جيرالد فورد. وحتى في عهد نيكسون وفي مطلع عام 1974 أوقفت نشاطها شركة طيران إدارة المخابرات المركزية (إير أمريكا)، التي لعبت دوراً هاماً في تأمين "الجيش السري" لإدارة المخابرات المركزية في لاوس بقيادة الجنرال اليميني فانغ باو.

بلغ تعداد هذا الجيش المؤلف من قبيلة ميو اللاوسية الجبلية من 30 إلى 40 ألف رجل، حسب معطيات كلاين، وقد استخدم ضد القوى الوطنية اللاوسية وكذلك في الغزو وضد فيتنام الجنوبية. في حزيران 1974 غادر كافة المستشارين العسكريين الأميركيين البلاد، وحل "الجيش السري" بينما فر فانغ باو إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ويتأسف كولبي في مذكراته لأنه عندما كان مديراً لإدارة المخابرات المركزية. ويكرر ذلك سنيب، الذي تساءل في مذكراته عمّن يتحمل مسؤولية "اضاعة فيتنام الجنوبية ومعها كامل الهند الصينية"، هل هو البيت الأبيض أم إدارة المخابرات المركزية أم البنتاغون أم وزارة الخارجية.

عقب الفشل الذريع للإمبريالية الاميركية، وفي السنوات اللاحقة جرى "شرح للعلاقات" بين كافة مشاركي العدوان، الذي كانت بدايته إعداد ونشر وثائق البنتاغون. وبعد شهر من فرار عشرة آلاف أمريكي من فيتنام الجنوبية كتبت مجلة الأوساط العملية "فورتشون": "إذا عدنا إلى الوراء، فإن ماكوون يأسف لعدم لجوء الولايات المتحدة إلى أساليب إدارة المخابرات المركزية في فيتنام. فعندما كان مديراً لإدارة المخابرات المركزية نشط أخصائيوها في محاربة الفدائيين في فيتنام(25)". وبعد ذلك تورد المجلة

صريح ماكوون لمراسلها: "كان هدف العمليات السرية التخريبية التي قامت بها الولايات المتحدة إعفاءها من إرسال دفعة من القوات البرية إلى فيتنام. أنا واثق تماماً لو أن إدارة المخابرات المركزية قدمت إمكانية تطوير هذه الإستراتيجية بمساعدة البنتاغون لما تطورت الحرب إلى درجة التدخل العسكري المباشر. كان يمكن ان تستمر الحرب على نطاق أضيق في المناطق الريفية، إلا ان الولايات المتحدة كانت تتجنب الخسارة الشاملة".

والغريب، أن من يقول ذلك هو نفسه ماكوون الذي كان "الباسق" الرئيس في إدارة جونسون وايد بحزم تصعيد الحرب على كافة الإتجاهات. وعلى هذا فهو إما لم يصدق الرئيس جونسون في تقاريره وتقديراته وإما أنه كان يريد إنقاذ سمعة إدارة المخابرات المركزية أو أنه كان يهيب بقيادة إدارة المخابرات المركزية بعدم السماح مستقبلاً بسوء التقدير في الحروب المقبلة.

في عام 1968 غادر فيتنام الجنوبية الجنرال لينسديل، الذي كان الساعد الأيمن لماكوون في اعداد استراتيجية استخدام أعداد الثورة مع التوظيف الواسع للعمليات السرية التخريبية. سافر دون ان يعمل مع العسكريين أبداً، وفي نفس العام حذّر على صفحات مجلة "فورين أفيرس" ان الولايات المتحدة لن تنتشر في فيتنام إذا اعتمدت فقط على الإبادة الفيزيائية للخصم واستندت إلى القوة العضلية والمادية(26)". ولم يكن لي لينسديل،وكما هو ماكوون، ضد سياسة "الأرض المحروقة" في فيتنام، ولكن دعا إلى ربطها مع القوة العقلية. فيما يتعلق بدروس الحرب الثانية في الهند الصينية، عبر كلاين عن أسفه في مطلع الثمانينات لعسكرية العمليات التخريبية السرية، التي ابتدعها الأدميرال ريبورن، وقد تحولت شبكة التجسس وعمليات التخريب الضيقة، تحولت إلى جيوش لتنفيذ الحروب المركزية ووزارة الدفاع "غالباً ما كانوا يتنازعون مع بعضهم بعض" "وكانوا يكررون برامج بعضهم دون تنسيق(27)". كان أحد أهم أسباب الخلاف بين إدارة المخابرات المركزية ووزارة الدفاع، كما يعتقد غالبيرين أحد الأعضاء السابقين في مجلس الأمن القومي، هو معارضة البنتاغون لجهود إدارة المخابرات المركزية في مراقبة العمليات الحربية في فيتنام ولاوي وكمبوديا(28)".

وهكذا يعزي غالبيرين الفشل الإستراتيجي لواشنطن في الهند الصينية، بالخلاف التكتيكي، الذي برز بين مختلف الهيئات في مرحلة تصعيد "الحروب القذرة. ورغم

أنه من الصعب إهمال هذه الخلافات الا ان الأهم شيء آخر. ان اللجوء إلى استخدام القوى البرية وبشكل خاص الطائرات القاذفة في الهدن الصينية، لم تحقق للأمبريالية الأمريكية. النتائج المرجوة. الا ان هذا المنطلق كان ينتظر العمليات الواسعة لإدارة المخابرات المركزية فيما لو أعطيت لها الأولوية في استراتيجية واشنطن. لم يكن بوسع البنتاغون ولا إدارة المخابرات المركزية إيقاف حركة التحرر الوطنية لشعوب الهند الصينية، التي كان إلى كان جانبها تضامن ومساندة بلدان المنظومة الاشتراكية وكل الإنسانية التقدمية.

في حزيران 1964 تغير اسم اللجنة 5412 التابعة لمجلس الأمن القومي والتي صادقت على تنفيذ العمليات التخريبية لإدارة المخابرات المركزية وأصبح اسمها اللجنة 303، ومنذ شباط 1970 أصبحت تدعى اللجنة 40. وكان سبب التغيير في الحالتين هو تسريب بعض المعلومات عن هذه الهيئات السرية إلى الصحافة. تكونت اللجنة 40 من وزير العدل ونواب وزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس لجنة رؤساء الأركان ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، الذي كان يعتبر رئيساً للجنة 40. وحسب موقع المنطقة التي كان يخطط للعمليات السرية فيها، كان يشارك في أعمال اللجنة مساعد وزير الخارجية لشؤون المنطقة المعينة.

جاء في تعليمات إدارة المخابرات المركزية لعام 1972 لعملية "كوفيرت إكستين" **CIAS 1972 Manual for cover Action** "أن أهم النقاط السياسية في اللجنة (40) إلا أن لجان الكونغرس، الذي قاموا في منتصف السبعينات بدراسة نشاط المنظمات الإستخبارية اعطوا رقماً مغايراً. فبدءاً من عام 1961 في عهود كينيدي وجونسون ونيكسون، قدم فقط 14% من عدة آلاف من العمليات السرية التخريبية لمصادقة اللجنة (5412) واللجنة (303) واللجنة (40) "30".

تفتح تعليمات عام 1972 وما سبقها من أوامر ادارية أمام مجلس الأمن القومي وادارة المخابرات المركزية أفقاً واسعاً "للأعمال القذرة" للاستخبارات. كتب أدلير الدكتور في العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا: "أسس البنية التحتية لإدارة المخابرات المركزية انسجاماً مع الأوامر السنوية لمجلس الأمن القومي المتعلقة بالاستخبارات والتي تعطي الأولوية للعمليات السرية. هذه البنية التحتية يمكن ان تستخدم حسب ما تراه إدارة المخابرات المركزية....أما القرارات العملياتية فتتخذ في

إدارة المخابرات المركزية ونادراً ما يعرف بها أحد خارج جدرانها. وأما المشاريع الحقيقية للعمليات السرية التي تنفذها البنية التحتية فقلما تصل إلى اللجنة 40 للمصادقة عليها، وكانت نتائج ذلك:

1- إغراء الحكومة لاستخدام العمليات السرية التخريبية على اعتبار أنه يوجد بنية تحتية وهذا ما كان يؤكده كيسينجر.

2. عدم إمكانية وصول المعلومات عن العمليات إلى البيت الأبيض(31)".

صرح كولبي المدير الأسبق لإدارة المخابرات المركزية، ان العمليات السياسية وشبه العسكرية الواسعة لإدارة المخابرات المركزية في عهد نيكسون كانت "نتيجة لضغط خارجي إما من طرف السفير أو من طرف البيت الأبيض(32)".

أما كيسينجر فيدحض إدعاء كولبي فيما يتعلق بالبيت الابيض، فكتب يقول ان خطة عمل جلسات اللجنة 40 كانت إدارة المخابرات المركزية التي كانت تقوم مسبقاً بالتشاور حول تلك القضية مع أعضاء اللجنة 40 والأقسام المعنية في وزارة الخارجية. وقد قدم التقارير والأخبار ممثلو إدارة المخابرات المركزية وهم نفسهم كانوا يعدون محاضر الجلسات. يذكر كيسينجر ان"الغالبية العظمى من العمليات السرية اقترحتها إدارة المخابرات المركزية أو سفراؤنا في الخارج. وخلال وجودي في الحكومة نادراً ما كان يقترح البيت الأبيض موضوعاً للبحث في الجلسات. كان أحد المواضيع التي اقترحها موضوع تشيلي، وحتى هنا فإن الرئيس أكد على ما كانت قد اقرته اللجنة 40 من ذاتها(33)". كان إذا صادقت اللجنة 40 على عملية سرية تخريبية ما وأقرت لها الإعتماد، فبعد مصادقة الرئيس عليها تتحمل إدارة المخابرات المركزية مسؤولية تنفيذها. كما أن اللجنة لم تقم بمراقبة سير العملية، وكانت تبلغ فقط بعد إنتهائها وفي حال الحاجة لدعم مالي جديد لاستمرار تنفيذ العملية.

ويعترف كيسينجر "ان نقطة الضعف الأساسية في عملياتنا السرية التخريبية أن اللجنة 40 سمحت بهذه العمليات ولكنها لم تراقب تنفيذها، كما أن هذه العمليات لم تحظ بالإهتمام اللازم المعهود لحكومتنا(34). وهكذا فإن ربع التعليمات السرية "الكبيرة والمصيرية" صدق من قبل اللجنة 40، والبقية نفذت بمصادقة مدير إدارة المخابرات المركزية بشكل مستقل بما يتوافق مع البرامج الواسعة للحكومة ومجلس الأمن القومي. وفي حالات عديدة كان يصدر الرئيس شخصياً الأوامر لتنفيذ العمليات

الخطيرة، الشيء الذي كان يشجع "فرسان الدرع والخنجر" للقيام بمغامرات أكبر وبمبادرة شخصية.

كان أحد هذه الأوامر إيعاز نيكسون لهيلمس بعدم السماح بانتخاب سلفادور الليندي رئيساً لتشيلي. أصدر هذا الأمر في 15 أيلول 1970 في القاعة البيضاوية في البيت الأبيض بحضور كيسينجر ووزير العدل في الولايات المتحدة ج. ميتشيل. ويصف كيسينجر الأمر بقوله:"قال نيكسون لهيلمس أنه كان من المفروض بذل الجهود الكبيرة لتحديد ما يجب عمله لعرقلة وصول الليندي إلى السلطة. إذا كان هناك احتمال واحد من عشرة للتخلص من الليندي فعلينا سلوكه، وإذا كان هيلمس بحاجة إلى عشرة ملايين دولار فسيحصل عليها. كما ويجب قطع برامج المساعدة عن تشيلي، ويجب الضغط على الاقتصاد التشيلي حتى "لتصرخ من الألم(35)". يقول هيلمس أنه لو غادر يوماً من القاعة البيضاوية ولد شعور بأنه حصل على الصولجان المارشيالي فإن هذا اليوم هو حين تلقى أمر نيكسون حول تشيلي. وأضاف هيلمس ان ما كتبه كيسينجر أثناء تحقيقات لجنة مجلس الشيوخ (لجنة تشورتش) ان نيكسون مانع في إبلاغ اللجنة 40 بقراره هذا، وكذلك سفارة الولايات المتحدة في تشيلي ووزارة الخارجية والبنتاغون. هكذا كانت بداية العملية التي سميت "الطريق2"، والتي أعدت لها آلية خاصة بقيادة نائب مدير المخابرات المركزية ورئيس فرع التخطيط ت. كاراميسيون. وبشكل مستقل عن هذه العملية تطورت عملية "الطريق1" بمشاركة اللجنة 40 ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع وعدد من دوائر ادارة المخابرات المركزية، التي لم تشارك في عملية "الطريق2)".

قبل الدخول في الحديث عن عملية "الطريق 2" التي بدأت بامر من نيكسون، تعرف على أهم مؤشرات عملية "الطريق1". في عام 1969 استعدت إدارة المخابرات المركزية وبمبادرة ذاتية لإنتخابات الرئاسة في تشيلي عام 1970. في 15 نيسان 1969 اقترح هيلمس في جلسة اللجنة 303 عدداً من الإجراءات لمجابهة تكتل القوى اليسارية. وقد كلف سفير الولايات المتحدة في تشيلي كوري وممثل إدارة المخابرات المركزية هيكشير بإعداد خطة موحدة للعمل، وقد نوقشت هذه الخطة في كانون الأول عام 1969 في اللجنة 303 وبعد تعديلها صدقت في آذار 1970 من قبل اللجنة 40. وقد سميت هذه العملية في أوساط مجلس الأمن القومي والمخابرات "بعملية

الإفساد (Spoiling operation) تبعاً لفكرتها الأساسية ــ "إفساد" الجو السياسي لإلليندي(36)".

قدمت شركة "أناكوند" بغية تعزيز الصراع ضد اليساريين مبلغ خمسمائة ألف دولار لوزارة الخارجية، وقدمت "إنترناشيونال تيليفون إند تيليغراف" (شركة البرق والهاتف) لإدارة المخابرات المركزية مليون دولار لإعانة الأحزاب البورجوازية في تشيلي. ورغم ان كيسينجر رفض خطة شركة البرق والهاتف، الا ان إدارة المخابرات المركزية ساعدت الشركة في نقل الوسائط لليساريين الرجعيين في تشيلي. على اية حال لم يكن في ذلك أي "إثم" على اعتبار ان نيكسون شخصياً أصر على تقديم كافة أنواع المساعدة والتأييد لمرشح الحزب الوطني اليميني أليساندري.

وحسب معطيات مخفضة بشكل واضح، بلغ مجموع ما أنفقه على "عملية الإفساد" نصف مليون دولار. ولم تعط العملية المرجوة منها. فقد جمع الليندي 36.3% من الأصوات، وأليساندري 34.9% ومرشح الحزب الديمقراطي المسيحي توميتش 27.8%. وقد نقل انتخاب الرئيس إلى البرلمان. وأعدت إدارة المخابرات المركزية خطة جديدة صدقت في 14 أيلول 1970 من اللجنة 40. وحسب الدستور التشيلي لم يكن يحق للرئيس فري ترشيح نفسه مرة ثانية مباشرة، إلا أن إدارة المخابرات المركزية أقنعته بالخروج لقضاء الفترة اللازمة ونقل السلطة لنائب الرئيس ومن ثم الضغط على البرلمان لإعادة انتخاب فري مرة أخرى.

قامت دوائر إدارة المخابرات المركزية بنشاط دعائي صاخب، ونشير هنا أنها أرسلت فقط في أيلول إلى تشيلي ثمانية عشر عميلاً صحفياً، كانوا يمثلون صحافة خمس عشرة دولة، مع ان صاحبها الحقيقي هو إدارة المخابرات المركزية(37). كان هدف مجموعة الصحفيين إثارة "موجة دعائية عالمية" من شأنها التأثير على فري والعسكريين التشيليين. وقدمت المقالات التي كتبوها بناء على طلب إدارة المخابرات المركزية والتي نشرت في صحف بلادهم، إلى فري والشخصيات السياسية التشيلية والأهم من ذلك إلى هيئة تحرير الصحف التشيلية، التي نقلت "اصداء" الأحداث التشيلية إلى الصحافة العالمية. إلى جانب عمليات خطة "الطريق 1" بدأت في أيلول العمليات في إطار خطة "الطريق2" التي كان هدفها، كما ذكرنا آنفاً، تنظيم الإنقلاب العسكري بغية عدم السماح بانتخاب الليندي رئيساً، وكذلك إجراءات الضغط

الاقتصادي، في الفترة من 5 إلى 21 مرة مع الشخصيات العسكرية التشيلية "وقدمت لهم التأكيدات على التأييد الحثيث من قبل الحكومة الأميركية قبل وبعد الإنقلاب(38)".

كان هيكشير ممثل إدارة المخابرات المركزية في سانتياغو يؤيد الجنرال التشيلي مارشال الذي نظم في نهاية أيلول عدداً من التفجيرات. لكن هيكشر أولى اهتمامه الأساسي لجنرال آخر هو روبيرتوفومارامبيو، الذي كان يرأس مجموعة، من الضباط الرجعيين، والتي كانت تضم مارشال. وقبل ذلك في تشرين الأول 1969 كان الجنرال فيو قد أعلن التمرد العسكري، ولكن محاولة الرجعية لإنجاز الإنقلاب قوبلت بالصد من جهة الكادحين والمنظمات الشعبية. بعد تصديق خطة "الطريق2" بدأت إدارة المخابرات المركزية بالعمل سراً مع فيو.

كان قائد الجيش التشيلي الجنرال شنيدر ضد فكرة الإنقلاب العسكري أو عملياً الإحتفاظ غير القانوني بالرئيس فزي. لذلك اقترحت إدارة المخابرات المركزية الجانب المالي للإقتراح فكان كما يلي: يخصص خمسون ألف دولار لتنفيذ العملية ومكافأة شخصية للضباط بمعدل 250 ألف دولار للجنرال فيوو 50 ألف دولار للجنرال فالينسويلا. ونقلت الأسلحة لقيادة فيووفالينسويلا: "لم يكن بإمكانهما عمل شيء دون تشجيع الجهة الامريكية، وإذا لم تقم إدارة المخابرات المركزية بقتل شنيدر مباشرة فمن المؤكد أنه لم يكن ليقتل دون مشاركتها(39)".

وهكذا، ففي تاريخ إدارة المخابرات المركزية في تشيلي العديد من "البقع البيضاء" والتي لم تفسر حتى هذا اليوم. فكتب نيكسون مثلاً في مذكراته: "في منتصف تشرين الاول، علمت ان جهودنا ستكون دون طائل ولذلك اصدرت تعليماتي لإدارة المخابرات المركزية لوقف العملية. وفي 3 تشرين الثاني أصبح الليندي رئيساً(40). ويؤكد هذا الأمر كيسينجر ونائبه الجنرال أ. هيغ.

صرح بعض القادة السابقين لإدارة المخابرات المركزية (هيلمسن كاراميسيون وميير وغيرهم) أن تأكيدات نيكسون وكيسينجرهيغ عبارة عن محاولة للتملص من مسؤولية قتل الجنرال شنيد. وذكر كاراميسينس في جلسة لجنة تشورتش، أنه بعد يومين من حديثه مع نيكسون، أصدر له الرئيس أمراً "بإيجاد مبرر عسكري" لفيو غير المأمول، وهذا يعني برأيه شيئاً واحداً فقط، وهو أن البيت الأبيض مصرّ على

الإنقلاب. قطعت إدارة المخابرات المركزية علاقتها رسمياً مع فيو، وركزت اهتمامها بالجنرال فالينسويلا. ولكن عملياً كان ذلك مخالفة لتعليمات نيكسون، إذا كانت قد صدرت مثل هذه التعليمات، حيث ان فالينسويلا يدخل في مجموعة فيو.

يؤكد كيسينجر وهيغ في بياناتهما أنه بعد 15 تشرين الأول لم يبلغا بشيء عن العملية ضد الجنرال شنيدر. ولكن بما أن نيكسون وكيسينجر أصدر أوامر شفهية لإدارة المخابرات المركزية لإيقاف عملية "الطريق 2" فلم يبق أمام أعضاء مجلس الشيوخ إلا الإستناد إلى أقوالهما. ويشير ادلير ان الصيغة الشفهية في اصدار الأوامر كانت عادية جداً، ولذلك فمن غير المعقول الشك في تأكيدات نيكسون وكيسينجر وهيغ. ويورد إدلير مقطعاً من تقرير لجنة تشورتش: "إن النهج المتبع للقيام بالعمليات السرية للولايات المتحدة في تشيلي غير سليم. لقد كانت درجة تدخل إدارة المخابرات المركزية في تشيلي غير عادية، ولكن في كل الأحوال لم تكن الأولى من نوعها(42)". لم يكن عدم إصدار الرئيس ومساعديه المقربين أمراً خطياً لا في بداية عملية "الطريق2" ولا في اللحظة التي ادعوا أنهم أوقفوا، لم يكن هذا هو لعملية "الطريق2" والتي علم بها عدد محدود من الشخصيات حتى ضمن إدارة المخابرات المركزية. ثانياً ــ منح الرئيس لإدارة المخابرات المركزية صلاحيات غير محدودة، عبر عنها بالشيك الأبيض (**Blank Chek**) حيث يمكن للاستخبارات الحصول على شيكات نظيفة وأملاؤها بأي مبلغ من المال. جاء في تقرير لجنة تشورتش: "لم يعتقد أي من مصدري البيانات ان إدارة المخابرات المركزية كانت بحاجة لملاحقة السماح بعملياتها خطوة خطوة... لم تر إدارة المخابرات المركزية انه كان يلزمها موافقة البيت الأبيض لتوريد السلاح إلى الضباط التشيليين(43). وتتكشف الوقائع الطريفة لدى استعراض كيفية استخدام البنية التحتية لإدارة المخابرات المركزية في تشيلي في نطاق عملية "الطريق2". وقد شكلت في لينغلي مجموعة خاصة سرية للغاية لشؤون تشيلي لم تكتف هذه المجموعة باستدراج ممثلية الإدارة في تشيلي للمشاركة في العملية، بل استعدت أكثر العملاء حنكة من الدول الأخرى وتحت راية مزورة **False flagger** ممن كان بحوزتهم جوازات سفر أمريكية لاتينية وبأسماء مستعارة. وكان هؤلاء يعملون دون علم الممثلية.

والطريف أيضاً ان اللجنة الخاصة لشؤون تشيلي كانت على علم بالعلاقات المتينة التي تربط الملحق العسكري الاميركي العقيد وايميريت مع الضباط التشيليين في سانياغو، واستخدمت اللجنة للإتصال مع فيو وبعض الضباط الرجعيين الآخرين. إلا انه ورغم عدم رغبة إطلاع حتى استخبارات وزارة الدفاع على خطة عملية "الطريق2"، إلا أن اللجنة الخاصة لشؤون تشيلي قدمت لوايميرت كل التعليمات بتوقيع مدير استخبارات وزارة الدفاع الجنرال د. بينيت ورئيس لجنة رؤساء الأركان الأدميرال ت. مورير، رغم انهما وكما وايميرت، لم يشكا في كل هذا في التدخل المباشر لإدارة المخابرات المركزية. في أول برقية مزورة صدر أمر لوايميرت للإلتحاق بادارة المخابرات والبقاء تحت تصرفها حتى صدور أوامر مغايرة. وكان وايميرت يرسل معطياته أحياناً إلى المخابرات العسكرية(44).

إنطلاقاً من هذا، ومن وقائع السرية غير العادية وتحليلاً للقاءاته مع العملاء السريين تحت الراية المزورة، المشاركين في عمليات تشيلي في خريف عام 1970، يطرح الصحفي الأمريكي هيرش رأياً انه يحتمل أن يكون قد خطط لقتل الليندي في تلك الفترة بالذات. وكتب يقول: "لن يعثر أبداً على أية وثيقة أو شاهد يشرح خطط إدارة المخابرات المركزية أو تعليمات البيت الأبيض لقتل الليندي...(45). في نهاية عام 1980 قال وايميرت لهيرش انه تهيأ له أن عملاء الراية المزورة كانوا موجودين في سانتياغو للتحضير لقتل الليندي. ويتساءل وايميرت "إذن ما هو الهدف من قدومهم إلى سانتياغو؟ كان هذا دائماً هو الحل الذي عول عليه الجميع. كاد هذا ان يكون منطلقاً مثالياً".

وتعبيراً عن رأيه، يؤكد هيرش انه "لا توجد اية معطيات محددة حول مشاركة حكومة نيكسون في مقتل الليندي". الا ان ما يلفت النظر ان الأعضاء السابقين في إدارة المخابرات المركزية ومشاركي عملية تشيلي، يريدون خلق انطباع بأنه في خريف 1970 دفع نيكسون وكيسينجر إدارة المخابرات المركزية إلى قتل زعيم الثورة التشيلية. ويحتمل ان يكونوا قد فهموا هكذا الأمر الصادر حول عدم السماح بانتخاب الليندي رئيساً، ولكن يحتمل شيء آخر انهم بعملهم هذا يدفعون عن أنفسهم تهمة محاولة قتل الليندي بمادرة شخصية.

وصلت لجنة تشورتش إلى نتيجة مفادها ان الرئيس لم يصدر أمر قتل الجنرال شنيدر. ويصعب الشك في رغبة هذه اللجنة في مداراة نيكسون لأنها كانت ميالة دون تحبب.

قبل أعضاء مجلس الشيوخ بحقيقة إصدار نيكسون في 15 تشرين الأول 1970 أمراً بوقف عملية "الطريق2"، وأبدت اللجنة رأيها، أنه ورغم ذلك تابعت إدارة المخابرات المركزية عملياتها، معتمدة على أنها ستكون مبررة بالعداء الكبير للبيت الأبيض تجاه القوى اليسارية التشيلية.

يعتبر التدخل السري للولايات المتحدة الأمريكية في شؤون تشيلي فعام 1962 وعام 1973 مثالاً صارخاً لخط الامبريالية الأمريكية في السيطرة على العالم أجمع وخاصة نصف الكرة الأرضية الغربي. كان يلبي البيت الأبيض وهيئات الحكومة الأخرى رغبات الإحتكارات الاميركية، العاملة في تشيلي ودول أميركا اللاتينية. منذ عام 1963 تكونت مجموعة ملاكي المصانع في أميركيا اللاتينية، والتي تغير اسمها فيما بعد بغية إخفاء جوهرها إلى "مجلس أميركا". كان أوسع نشاط للمجلس المذكور في تشيلي هو ما قامت به شركة البرق والهاتف، التي كانت تتحكم في استخراج ومعالجة وتسويق النحاس التشيلي في الأسواق العالمية، والذي يمثل 80% من نحاس العالم الرأسمالي كافة. كان أحد مدراء شركة البرق والهاتف المدير الأسبق لإدارة المخابرات المركزية ج. ماكوون، وكانت زوجته تملك أكبر مجموعة من اسهم "انا كوندا".

لم يكن لشركة البرق والهاتف علاقات متينة فقط مع إدارة المخابرات المركزية، بل كانت تحمل سلاحاً فعالاً للضغط على البت الأبيض وهو المساهمة الكبيرة في ميزانية الحزب الجمهوري لصالح الحملة التي سبقت الإنتخابات. عندما قامت اللجنة الفرعية للشركات الوطنية المنبثقة عن لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية بدراسة دور شركة البرق والهاتف في الأحداث التشيلية في خريف عام 1970، لم يخن هيلمس صديقه ماكوون، الذي خصص مبلغ مليون دولار لإدارة المخابرات المركزية. إلا أن هيلمس أشار إلى أن إدارة المخابرات المركزية تقيم العلاقات مع مختلف الشركات الأميركية(46)".

كان إنقاذ مواقع الشركات الوطنية في تشيلي حجة هامة لقرار نيكسون في استخدام إدارة المخابرات المركزية ضد الليندي. لقد خاف مالكو هذه الشركات من ان حكومة

الوحدة الوطنية ستقوم بتأميم الملكية الأمريكية في تشيلي، مما سيثير رد فعل متوالي في دول أميركيا اللاتينية كافة.

كانت إدارة المخابرات المركزية والشركات الإحتكارية واثقة من أن عدوى "تشيلي الاشتراكية والشيوعية" ستنتقل إلى كافة بلدان أميركيا الجنوبية المجاورة: الأرجنتين والبيرو ووبوليفيا، التي كانت تقوم فيها في ذلك الوقت نشاطات معادية للأمبريالية. كل ذلك دفع بالإستخبارات الاميركية للقيام بالعمليات السرية المتعددة الأغراض ضد حكومة الليندي.

علم الشعب الأميركي بدور إدارة المخابرات المركزية في زعزعة حكومة الليندي في أيلول 1974، عندما تسربت إلى الصحافة الامريكية، من الكونغرس معلومات عن ان مدير المخابرات كولبي اعترف بمشاركة هيئته في الأعمال القذرة المنفذة ضد الحكومة الشرعية في تشيلي. لقد أصبح استخدام كولبي لعبارة "زعزعة" مرادفاً لنشاط إدارة المخابرات المركزية.

إن كذب قادة المخابرات المركزية هو القاعدة الطبيعية التي يعللها مبدأ "النفي المتبادل" وعلى طريق الكذب وقف هيلمس كذلك. ففي مطلع عام 1973 نفى في رده على أعضاء مجلس الشيوخ تعاون إدارة المخابرات المركزية مع شركة البرق والهاتف ضد تشيلي، حتى نفى مشاركتها نهائياً في أحداث خريف عام 1970 في تلك البلاد. لقد اقدم هيلمس على خداع لا أعضاء لجنة مجلس الشيوخ الفرعية لشؤون الشركات الوطنية، بل لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية كاملة، عندما صادقت في جلسة مغلقة على تعيينه سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في إيران بعد ان جرده نيكسون من منصب مدير المخابرات المركزية. فيما بعد كان هذا الكذب مبرراً لوزارة العدل لرفع القضية إلى المحكمة، التي أدانت هيلمس في تكذيب الحقائق وحكمت عليه بالسجن (شرطياً) لمدة عامية غرامة مقدارها ألفي دولار. إلا ان خدمات هيلمس لرجال الأعمال لم تنس. ففي مطلع الثمانينات حصل على مركز جيد في شركة "بيتشيل" التي خرج منها وزير الخارجية جورج شولتز ووزير الدفاع كاسبار واينبرغر، والتي تبين فيما بعد أنها على صلة وثقة بأوساط الرئيس ريغان. في عام 1983 عين الرئيس ريغان هيلمس عضواً في اللجنة الرئاسية للقوى الاستراتيجية. وإذا عدت إلى الأدلة الرسمية لهيلمس في تكذيب الحقائق حول القضية التشيلية والخداع الذي

مارس ليس ضد أي شخص كان وإنما ضد أعضاء مجلس الشيوخ، فستصل حتماً إلى نتيجة واحدة وهي أن التصريحات الأخرى للمثلي إدارة المخابرات المركزية (وهم جميعاً متفقون في الآراء مع هيلمس ومعينون من قبله) تخدم تقديرات مزيفة. وينسحب هذا بالدرجة الأولى على نفيهم مشاركة إدارة المخابرات المركزية في الإنقلاب العسكري في 12 أيلول 1973 في تشيلي. يصف م. هاوسمان مراسل وكالة "وكالة بر أنترناشيونال" في تشيلي هذه الظاهرة بقول: "كانت العمليات مموّهة بشكل جيد، بحيث لا يمكن اكتشافها ظاهرياً دون فضح واشنطن لها. كما كان لإدارة المخابرات المركزية عدة أقنية للتمويل غير المشروع. أنا لا أعتقد أن أعمال حكومة الولايات المتحدة في تنظيم الإنقلاب ستكشف يوماً ما(47)". وانسجاماً مع وجهة نظر هاوسمان يورد مراسل سي. ي. إس في تشيلي سألني كلمات أحد أعضاء إدارة المخابرات المركزية، الذي استخدم هذه العبارة: غرست الإستخبارات البذور، التي أنبتت انقلاب عام 1973(48).

كتب روزيتسكي عضو إدارة المخابرات المركزية السابق: "كانت الأوضاع السرية الحقيقية لتدخل إدارة المخابرات المركزية في الأشهر الحرجة، التي سبقت الإنقلاب العسكري عام 1973 حجر عثرة بالنسبة للجنة مجلس الشيوخ لدراسة نشاط الهيئات الإستخبارية الأمريكية....... على كل حال، تكللت الجهود الأمريكية لعرقلة "الشيوعية" في تشيلي بالنجاح، على الأقل من حيث الهدف المباشر "الإطاحة بالليندي" ولكن مقابل استبدالها بطغمة عسكرية دموية، تتمتع بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية"(49). وفي مكان آخر يضيف روزيتسكي ان عمليات إدارة المخابرات المركزية "أودت بالإئتلاف الماركسي في تشيلي". ودعا روزيتسكي، مطلقاً بعض العبارات المكشوفة حول طغمة بينوشيت العميلة، إلى ادراجها في تاريخ إدارة المخابرات المركزية في عداد "المنجزات".

وقد وجد بعض من الساسة الامريكيين، رغم قلة عددهم، الذين تطرقوا لهذه "المنجزات" بأسلوب آخر. لقد حاول تحديد الطابع الحقيقي لما يجري.

أول محاولة، وكما ذكرنا آنفاً، قامت بها اللجنة الفرعية للشركات الوطنية المنبثقة عن مجلس الشيوخ، التي لم يتمكن رئيسها تشوربش من الحصول على شيء من هيلمس. وتهرب كذلك من أسئلة ج. شليسينجر الذي حل مكان يلمس مديراً لإدارة المخابرات المركزية عام 1973. إلا أنه سمح لمساعديه بإطلاع اللجنة الفرعية لإدارة

المخابرات المركزية وشركة البرق والهاتف في نطاق برنامج "الطريق1". وفوراً وبعد تواجده لخمسة أشهر في منصب مدير المخابرات المركزية عين شليسينجر وزيراً للدفاع، وحل مكانه كولبي.

وباصرار من عضو الكونغرس م. هارينغتون (ديمقراطي من ولاية ميساتشوسيتس) دعت اللجنة الفرعية للشؤون الأمريكية، التابعة للجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية، في تشرين أول عام 1973 كولبي للإستجواب بعد مضي شهر على الإنقلاب العسكري في تشيلي.

حاول عضو الكونغرس هارينغتون وعالم الإجتماع والمؤرخ الذي يحمل نظرة ليبرالية، والذي أدان النهج الفاشي في تشيلي، حاول الحصول على شرح لدور إدارة المخابرات المركزية في الحرب السرية الأمريكية ضد الليندي. إلا ان كولب رفض قطعياً الإجابة على أسئلة المشرعين، مستشهداً بالإتفاق بين الإستخبارات والهيئات التشريعية العليا، بأن كافة الأسئلة المتعلقة بعمليات إدارة المخابرات المركزية، تناقش فقط في اللجان الفرعية للإستخبارات المنبثقة عن كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب.س

غير أن هارينغتون أصر في الأشهر الأخيرة على أن يعطيه كولبي البيانات التي تهمه، وأخيراً وافق كولبي على التحدث في نيسان 1974 في جلسة مغلقة للجنة "الطريق1" وبعد الجلسة انفرد برئيس اللجنة الفرعية نيدزي وأخبره بما لم يرد في محضر الجلسة عن عملية "الطريق2".

ووفقاً لنظام عمل لجنة الكونغرس،أخذ كارينغتون يطالب بمحاضر الجلسات، وبعد ممانعة طويلة من إدارة المخابرات المركزية ونيدزي حصل عليها. وعلى أساس ما قراه كارينغتون أعد رسالة موجهة إلى رئيس لجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية، والتي تسرب محتواها إلى الصحافة في أيلول 1974 بعد استقالة نيكسون.

بعد فضح أمرها، حاولت إدارة المخابرات المركزية تصوير عمليات تشيلي أعوام 1970 و1973 على شكل لا يضربها، ونقلت طوعياً للصحافة معلوما عن عملية "الطريق2" محملة الإثم في كل ذلك لنيكسون. كان تقدير عمليات الرئيس لتنظيم حملة معادية لتشيلي من قبل التجمع الإستخباري غريباً، غبياً، غير مسؤول وغير منطقي. يبدو أنهم قد نسوا كلمات هيلمس عندما قال أنه يعشر بنفسه قائداً كبيراً عندما يخرج من القاعة البيضاوية وفي يده قرار بدء الحرب السرية ضد الليندي.

ورغم معارضة إدارة الرئيس الجديد فورد وبعد مداولات طويلة في آخر اجتماع للكونغرس في 30 كانون الأول 1974، فقد أضيف للقانون تعديل جديداً عده السناتور هيوز وعضو مجلس النواب راين. يمنع هذا التعديل إدارة المخابرات المركزية من استخدام أية وسائط في تنفيذ العمليات ضرورية للأمن القومي للولايات المتحدة وقبل أن يحدد في حينه غرضها وحجمها للجان الكونغرس المختصة، بما في ذلك لجنة الشؤون الخارجية لمجلسي الشيوخ والنواب(50)". كان تعديل هيوز. راين، وقد وصفها ماير النائب الأسبق لرئيس فرع التخطيط في إدارة المخابرات المركزية بأنها "رد فعل على تدخل الرئيس في تشيلي(51)". ويردد كولبي لماير أن تصرفات الكونغرس كانت "نتيجة للعاصفة التشيلية" وبالإضافة إلى ذلك فإن كولبي يشير بصدق إلى ان تعديل هيوز ـ راين جعل العمليات السرية التخريبية ولأول مرة شرعية، حيث كان وجودها قبل ذلك مرفوضاً.

وسنعود إلى تحليل أعمق لقرار الكونغرس هذا، ولكن نود أن نشير هنا أن اتخاذ ذلك القرار كان متعلقاً بالوضع العام في واشنطن، الذي تكون نتيجة "فضيحة ووترغيت" عام 1972. 1974 والتي كانت سبباً في استقالة نيكسون.

وكما في قضية تشيلي، كذلك في "فضيحة ووترغيت" فقد عملت إدارة المخابرات المركزية جاهدة للظهور بمظهر الطفل البريء، الذي حاول نيكسون استخدامه التحقيق. وبالفعل فقد كان لدى الرئيس وحاشيته خطة لكتم الفضيحة بمساعدة إدارة المخابرات المركزية. هذه الفضيحة التي نتجت عن النفوذ غير الشرعي لبعض الشخصيات من "عمال الإصلاح" و"عمال التمديد" إلى مقر اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي في التجمع السكني "ووترغيت" في واشنطن، بهدف التجسس التحقيق الفيدرالي خمسة من المشاركين في عملية النفوذ غير الشرعي، الذين كان من بينهم أربعة من الأعضاء العاملين أو العملاء في إدارة المخابرات المركزية، وكفالة قادتهم وخاصة هانت، العضو البارز السابق في الإدارة والتي أوردنا آنفاً دعوته السلبية لسياسة ج. كينيدي.

في البداية رفضت إدارة المخابرات المركزية قطعياً ان تكون قد عرفت شيئاً مسبقاً عن العملية. وفيما بعد تبين ان مارتينيس، أحد مشاركي التغلغل، أصبح في ذلك الوقت مخبراً مأجوراً لإدارة المخابرات المركزية تحت اسم مستعار هو رولاند وكان يبلغ لينغلي

عن الخطط المحضرة، وقبل مغادرته لينغلي شتاء عام 1973 أتلف هيلمس وثائق مختلفة من بينها مئات الصفحات من ملخصات لقاءاته وإتصالاته الهاتفية في الفترة التي سبقت ووترغيت. في البداية وافقت إدارة المخابرات المركزية على تأجيل تحقيقات مكتب التحقيق الفيدرالي، ولكن فيما بعد اكتفت بتأخير ملاحقة هانت فقط، وفي النهاية ابتعدت كلياً عن البيت الأبيض. كان هنالك عدة أسباب لشكوك المخابرات المركزية وأهمها، كما يذكر ممثلو الدوائر الإستخبارية، المحافظة على الوحدة التنظيمية لإدارة المخابرات المركزية، والتي تنعكس مخالفتها سلبياً على عمليات "فرسان الدرع والخنجر"، وكذلك عدم الرغبة في التدخل في الصراع بين الحزب الجمهوري والديمقراطي وبين البيت الأبيض والكونغرس. وأخيراً لم يكن لدى إدارة المخابرات المركزية وبهاليل لينغلي حافز على مساعدة زعيم البيت الأبيض الذي كان حذراً معهم إلى هذه الدرجة.

يرى مؤيدو فرضية نيات التخريب من قبل لينغلي في التغلغل الى ووترغيت، ان التخريب لم يهدف إلى دق إسفين عار التجسس السياسي في حبين البيت الأبيض والحزب الجمهوري وإنما لتمنح البيت الأبيض إمكانية التحصن ضده بالدلائل والشعور بثقة أكبر في علاقته بالرئيس، كان بإمكان مبادري "التجسس البسيط" عدم إفتراض أن الفضيحة ستغطى بفضائح نيكسون الأخرى والعديدة، التي لا علاقة لها بووترغيت والتي من شأنها أن تؤدي إلى استقالته. وفوراً عقب استقالة هيلمس، انطلقت ألسنة جماعة ووترغيت وبدؤوا بمحاصرة البيت الأبيض بالمحاكمات ولجان الكونغرس وفي مقدمتها لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بملاحقة "الخدعات السياسية" للحزب الجمهوري برئاسة إيرفين.

ولإعطاء البيت الأبيض ومجموعة المشرعين الجمهوريين، الذين يعتقدون بمشاركة إدارة المخابرات المركزية في "قضية ووترغيت"، الإمكانية للتأكد من ظنونهم، شكلت لجنة فرعية منبثقة عن لجنة إيرفين في مطلع عام 1974 لتوضيح دور المخابرات المركزية في هذه القضية. لم يكن هناك شواهد مباشرة باستثناء وثيقة مشبوهة لإدارة المخابرات المركزية، فإما أن اللجنة لم تتمكن من تأكيد الدلائل أو أنها لم تعط الإمكانية لذلك. ومع هذا فبعد ثمانية أشهر من العمل صاغ رئيس اللجنة الفرعية السيناتور بيكر عملية تغلغل أشباح لنغلي الى عالم البيت الأبيض على الشكل التالي:

"غابة مليئة بالأدغال، تحطمها الوحوش الذين أسمع أصواتهم ولكني لا استطيع رؤيتهم(52)".

وبعد أن أصبح ممثلاً لأغلبية الجمهوريين في مجلس الشيوخ قال بيكر: "لم أرد فتح الجرح القديم ولكن ليس هناك أدنى شك في مشاركة أعضاء إدارة المخابرات المركزية في قضية ووترغيت. ولكن السؤال: لماذا كانت مشاركتهم؟(53).

لم يرد بيكر طرح التقارير عن سبب مشاركة إدارة المخابرات المركزية. ويجيب المدير الأسبق لجهاز موظفي البيت الأبيض هولدمان عن هذا السؤال، فكتب في مذكراته "غروب السلطة" أن إدارة المخابرات المركزية كهيئة، كانت معادية لنيكسون الذي كان يبادلها كراهية مشبوبة لا تقل عنها(54)". تصاعد عداء لينغلي صيف عام 1970 عندما حاول الرئيس تشكيل مجموعة تنسيق برئاسة هيوسطن، أحد أعضاء البيت الأبيض لتعزيز تفاعل الدوائر الإستخبارية في الصراع ضد الحركات غير العسكرية وقوى المعارضة الأخرى ولكن محاولته هذه باءت بالفشل. كتب هولدمان حول ذلك: "كانت خطة التنسيق التي وضعها هيوسطن رغم عدم تحقيقها تهديداً مباشراً للهيئات الإستخبارية، الذين خشوا أن يؤدي تدخل البيت الأبيض إلى ضياع السلطة من أيديهم. أنا أعتقد منذ ذلك الوقت بدأت إدارة المخابرات المركزية بملاحقة البيت الأبيض بانتباه مستخدمة في ذلك عملائها(55)".

وتأكيداً لفكرته يستشهد هولدمان برئيس اللجنة الفرعية لشؤون الإستخبارات التابعة لمجلس النواب نيدزي، الذي نشر عام 1975 تقرير المفتش العام لإدارة المخابرات المركزية والذي جاء فيه اعتراف بأن إدارة المخابرات المركزية كانت تملك العملاء في "أكثر الأقسام سرية في مقر الرئاسة".

وتعليقاً على اعترافات إدارة المخابرات المركزية، كتب هولدمان: "ويظل السؤال التالي الجزء الأساسي من السر الكبير، والذي يمكن ان تؤدي معرفته إلى حجب "قضية ووترغيت": ما الهدف من تحكم أعضاء إدارة المخابرات بالأمة الأمريكية؟(56)".

ويتفق الذين يعتقدون أن "قضية ووترغيت" يمكن أن تكون انتقاماً لإدارة المخابرات المركزية من البيت الأبيض. كتب جورج يقول "طبعاً لم يقدر جهاز نيكسون خداع ومكر إدارة المخابرات المركزية، ولا يستبعد أبداً ان تكون إدارة المخابرات المركزية قد اقامت له مصيدة في ووترغيت(57)". وكتب نيكوس نفسه في مذكراته أن احتمال

مشاركة إدارة المخابرات المركزية في "فضحية ووترغيت" يثير الكثير من التساؤلات المزعجة. ومن غير المستبعد أنه في حال هدوء "فضيحة ووترغيت" لقام نيكسون بحملة تحريك جذرية في إدارة المخابرات المركزية. وهذه النقطة بالذات كانت كفيلة بإقناع لينغلي لتصعيد حملاتها في التشهير بنيكسون، وجعل استقالته محتمة. عندما بحث نيكسون في مطلع عام 1973 عن بديل لهيلمس، وقع خياره على مساعد مدير مكتب الإدارة والمالية شليسينجر، الذي أجرى عام 1970.1971 وبتكليف من البيت الأبيض دراسة لنشاط إدارة المخابرات المركزية.

اعتبر شليسينجر من حاشية نيكسون وكيسينجر. ويؤكد كلاين أنه في عهدهما بلغت أوجها عملية استثناء الشخصيات الحكومية الرسمية من قائمة "المستفيدين" من المعلومات التجسسية الهامة. ومضاعفة رقابة البيت الأبيض على إدارة المخابرات المركزية أداة عملياتية سرية".

واحتجاجاً على إبعاد هيلمس من إدارة المخابرات المركزية استقال نائبه راميسينس. ويبدو أن شليسينجر تلقى تعليمات لتغير تكوين "الحرس البريتوري[13]" وقد سرح عدة مئات من الموظفين.

كان كولبي الذي حل محل شليسينجر[14] خريف عام 1973 عضواً في "الحرس البرتووري" الذي أتهمه فيما بعد بعدد من الأخطاء إنتهازية. يعتبر "الحرس البريتوري" النواة المهيمنة للينغلي، والتي لعبت دوراً لا يقل عن دور ماكوون وشليسينجر إذا لم يكن أكبر منه. لم يكن "الحرس البريتوري" راض عن استراتيجية ج. كينيدي في كوبا وسياسته في الهند الصينية، وخطواته لتهدئة التوتر في العلاقات مع الإتحاد السوفييتي. كذلك لم يوافق على إخراج القوات الأمريكية من فيتنام الجنوبية في السبعينات، ورفض محاولا نيكسون لتطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الإشتراكية الاخرى، على اعتبار أن هذه الدول كانت رداً على التجمع الإستخباري. يؤكد كولبي أن إدارة المخابرات المركزية خفضت عملياتها السياسية وشبه العسكرية إلى درجة انخفضت معها ميزانية هذه العمليات من 50% إلى 5% من

---

[13] طليعة المغامرين والمجرمين في إدارة المخابرات المركزية. المترجم.

[14] خلف شليسينجر لإدارة المخابرات المركزية تركه، هي الاسم الجديد لقسم "الألاعيب القذرة": غيّر اسم فرع التخطيط إلى فرع العمليات الإستخبارية. المؤلف.

الميزانية العامة لإدارة المخابرات المركزية"58". ويتابع كولبي: "... ولم يظهر في ردهات لينغلي وممثلياتها في الخارج أية مبادرة أو حماس لتنفيذ العمليات السرية الكبيرة".
إذن بماذا تفسر كولبي تقهقر هذا الحماس لدى لينغلي حيال الهواية المفضلة ــــ العمليات السرية التخريبية؟ يورد كولبي عدة أسباب في مقدمتها" التحول من "الحرب الباردة" إلى تهدئة العلاقات الدولية" وبعد ذلك "الأمجاد الجنونية التي ترافق العمليات السرية" أي اخفاق فيها، والذي تؤكده لجان الكونغرس.
نال رأي كولبي في أسباب خمول إدارة المخابرات المركزية تأييد أعضاء سابقين في الإدارة وكذلك تأييد الصحافة. فكتبت مجلة "فورتشون": "كانت إدارة المخابرات المركزية ضحية الإستخبارات، فعلى امتداد ست سنوات ونصف، حيث كان كيسينجر يوجه السياسة الخارجية، كان هدفها إقناع الروس، وكذلك الصينيين ان الولايات المتحدة الأمريكية أنهت "الحرب الباردة"..... لقد تمكن كيسينجر من تقليص التدخل السري لإدارة المخابرات المركزية لكونه رئيس اللجنة 40، التي تحدد نطاق العمليات السرية لإدارة المخابرات المركزية(59)".
وطبيعي أنه لا يمكن التأكد من خفض ميزانية العمليات السرية، الذي أشار الي كولبي، الا ان العديد من الباحثين الأمريكيين لم يصدق المدير السابق لإدارة المخابرات المركزية، معتبر من كلماته لعبة دعائية لا أكثر. لم تتوقف العمليات السرية في عهد نيكسون لا من حيث حجمها ولا من حيث حيويتها، وهذا ما يؤكده كيسينجر بالذات، حيث كتب يقول: من الطريف ان التدخل الأمريكي في شؤون الدول الأخرى تضاعف وأصبح أقل إثارة للشكوك، منذ ان أصبحت العمليات السرية لإدارة المخابرات السرية موضع الإتهام. وفي وقت مبكر، زمن "الحرب الباردة"، نفذت إدارة المخابرات المركزية عملياتها مقيدة بحدود معينة. أما السلطة الجديد فتؤكد على التدخل غير المحدود لإحداث التغييرات الداخلية في الدول الصديقة والمعادية للولايات المتحدة على سواء. هذا التدخل موجه ضد الدول التي لا تهدد أمننا القومي، ويمكن ان تكون حليفاً حقيقاً للولايات المتحدة الأمريكية(60)".
يعتبر هذا الاعتراف الفريد في صراحته لكيسينجر تكذيباً لكلمات كولبي ومجلة "فورتشون". لم تكن فترة السنوات الخمس لإدارة نيكسون استثناء في تاريخ العمليات التخريبية السرية للولايات المتحدة الأمريكية ضد الدول الأخرى. كان من يصدر الأوامر

لتنفيذ العمليات غير المشروعة هم نيكسون وكيسينجر باعترافهما في كتبهما التي أعدوهما فيما بعد. لقد تأكدت علاقاتهما الحميمة تجاه العمليات التخريبية السرية أيضاً في مطلع عام 1984، عندما صادقت اللجنة الوطنية لشؤون أمريكا الوسطى برئاسة كيسينجر على عمليات إدارة المخابرات المركزية ضد نيكاراغوا، والتي تنفذ بأيدي اعداء الثورة من نيكاراغوا. كان أول من أيد هذا الطلب الرئيس نيكسون(61). ومع كل هذا، فلم يكن هناك اتفاق تام بين البيت الأبيض في عهد نيكسون والتجمع الاستخباري. في مطلع السبعينات حاولت السلطة إجراء بعض التغييرات في عمل جهاز الاستخبارات الضخم وغير المعتاد على الخضوع للرقابة، والذي كان يطمح لصلاحيات أوسع، إلا أنها اصطدمت بصعوبات معينة.

وعموماً لم يكن رأي نيكسون بادارة المخابرات المركزية مشجعاً فقد كان يعتبر أنها غير قادرة على تنفيذ واجباتها كمنسق للتجمع الاستخباري. وتوصل الرئيس إلى نتيجة أكيدة عن قلة جدوى الدوائر الخاصة في الصراع مع حركات التحرر الوطنية في الهند الصينية وعن فقدان المعطيات التجسسية الدقيقة لديها. لقد أتهم إدارة المخابرات المركزية والمخابرات العسكرية في تخريب سياسة تهدئة التوتر التي كان ينتهجها. وتستمر جذور كراهية نيكسون في مذكرات ومقالات أعضاء لينغلي حتى يومنا هذا. يتلخص جوهر هذه المقالات والمذكرات بالتالي: لن تغفر لينغلي للرئيس السابع والثلاثين سعيه لإيقاف تصاعد تأثير وعظمة إدارة المخابرات المركزية، والشك في أجنحة "الحرس البروتوري".

حاول خليفة يكسون جيرالد فورد اقامة تفاهم تام مع لينغلي معتبراً من تجارب سابقيه ومطالب الطبقة الحاكمة، التي لم يناسبها ابداً أي خلاف بين البيت الأبيض والمخابرات المركزية، وكذلك سعي مجموعة معينة في الكونغرس لإخضاع التجمع الإستخباري لرقابة أوسع.

فـاز ر. نيكسـون في انتخابـات الرئاسـة عـام 1972 على منافسـة ج. مـاكغفرن بأرجحيـة سـاحقة بلغـت 18 مليـون صـوتاً، ولـو قـال أحـدهم آنـذاك لممثـل ولايـة ميتشيغان في الكونغرس جيرالد فورد أنه بعد أقل من عامين سيصبح الرئيس الثامن والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية، لأعتبر فورد ذلك تخريفاً، ولكن في خريـف عـام 1973 ونتيجـة لفسـاد نائـب الـرئيس س. إنيـوني جهـاز الدولـة أصـبح مكانـه شـاغراً. وبـاقتراح مـن نيكسـون انتخـب الكـونغرس ج. فـورد نائبـاً للـرئيس، وفي آب مـن العـام التـالي حـل فـورد محـل نيكسـون الـذي اضـطر للإسـتقالة عقـب "فضـيحة ووترغيـت". وبعـد ذلـك وبـاقتراح مـن فـورد انتخـب الكـونغرس نيلسـون روكفيلـر نائبـاً لـه. لـم تكـن تحلم إدارة المخابرات المركزية أبداً بوجود شخصين في رئاسة الحكومة شديدي الميل للنشاط الاستخباري. قبل ذلك بثمانية عشر عاماً كان فورد عضواً في اللجنة الفرعية للإسـتخبارات التابعـة للجنـة مجلـس النـواب للنفقـات. ويقـول فـورد في مذكراتـه أن اللجنة راقبت

أموال إدارة المخـابرات المركزيـة وقامـت " بـدور الكلـب الحـارس للإسـتخبارات"(1). وكان فـورد عضـواً في لجنـة وورين التي حققـت في مقتـل ج. كينيـدي، والتي بـرأت إدارة المخابرات المركزية كلياً.

شارك ن. روكفلير، الذي كان المساعد الخاص لعدد من الرؤساء، في دراسة وتصديق العمليات التخريبية السرية للإستخبارات. وعندما شغل فيما بعد منصب المخابرات المركزية غير الشرعي "م.ك ـ كلترا" والتي استحضرت في نطاقه في الخمسينات أكثر من 150 مستحضراً من المخدرات لمراقبة النشاط العقلي والنفسي للأشخاص. ومنذ عام 1969 أصـبح روكفلير عضـواً في لجنـة الـرئيس الاستشـارية لشـؤون الإسـتخبارات الخارجية، وشارك في اجتماع المجلس المنعقد في 3 كانون الأول 1969، والذي قدمت فيـه إدارة المخـابرات المركزيـة خطـة عمليـة "الطريـق1" في تشـيلي(2). إلا أن الأمـور تطـورت على نحـو لـم يسـتطع معـه فـورد وروكفيلـر تجـاوز "أزمـة الثقـة" في إدارة المخابرات المركزيـة، التي ولـدتها "فضـيحة ووترغيـت"، ولـم يتمكنـا مـن الإبتعـاد عـن

الكشف المثير للعمليات الإجرائية للهيئات الإستخبارية، التي جاوزت إلى حد الإتهام في تجاوزات القانون والإخلاق، حيال البيت الأبيض في عهد نيكسون.

بدأ تاريخ انتشار عدد من "الألاعيب القذرة" التي نفذتها إدارة المخابرات الأمريكية في سني نشاطها، عندما قدم لينغلي شليسينجر، وعندما علم من الصحافة ان إدارة المخابرات الامريكية ساعدت مشاركي التغلغل إلى ووترغيت لتنفيذ عمليات أخرى سياسية وغير قانونية، أصدر أمراً بإجراء تحقيق "داخلي" في الإدارة وإبراز "أي نشاط للاستخبارات غير لائق بالنظام". وقد تقدمت مجموعة من الأعضاء المبتدئين في إدارة المخابرات المركزية إلى شليسينجر بطلب إنهاء العمليات غير الشرعية التي يقوم بها بشكل خاص أعضاء فرع التخطيط وقسم مكافحة التجسس الخارجي التابع له. وفي الأمر الإداري الذي أعده كولبي في 9 أيار 1973 وصدقه شليسينجر، طلب إلى كافة الأعضاء إبلاغ القيادة عن "المخالفات" التي يعرفونها. وعلى أساس البلاغات الكتابية هذه أعد ملف في 683 صفحة يحوي 700 "مخالفة" يبدو أنها تعلقت أيضاً بنشاط الإدارة في الخارج. وبسبب سرية هذه الأعمال الإجرامية، فقد أسماها كولبي "مجوهرات عائلية" أو "هياكل في الخزانة(3)". لقد منع شليسينجر تنفيذ العلميات "المشكوكة"، أمر بإيقاف كل البرامج الجارية من نوع "المجوهرات العائلية". وفوراً بعد ذلك نقل نيسكون شليسينجر إلى البنتاغون. أما البديل كولبي فلم يطلع أياً من نيكسون أو كيسينجر أو فورد على "المجوهرات العائلية" على حد زعمه.

احتلت الحيز الأكبر في الملف عمليات إدارة المخابرات المركزية في مكافحة التجسس الخارجي داخل الولايات المتحدة، والتي كان قد صدق عليها جونسون، والتي يؤكد هولدمان أن نيكسون لم يبلغ بها خلال سنواته الخمس التي قضاها في السلطة. وإذا صدقنا نيكسون ومستشاريه، فقد عرفوا بها فقط من خلال مقالة هيريش مراسل "نيويورك تايمز" بتاريخ 22 كانون الأول 1974، ومنشورات الصحف والإذاعة والتلفزيون.

كان هدف أحد برامج مكافحة التجسس "هاوس" إثارة البلبلة والتشتت في الحركة ضد الحرب في فيتنام. وتعبيراً عن إتساعية العملية نسوق الوقائق التالية: من عام 1963 حتى عام 1967 جمعت إدارة المخابرات المركزية معلومات شخصية عن 300 ألف أمريكي، وملفات كاملة عن 7200 مواطن وأكثر من مائة منظمة. وفي إطار عملية

الضاغط الكهربائي" سجلت أسماء الأمريكيين في الأضابير دون إشارة محددة إلى سبب تسجيلها.
كان عملاء إدارة المخابرات المركزية يفتحون رسائل الاميركيين وبوقاحة.
وإلى جانب ذلك نشط مكتب التحقيق الفيدرالي ومكافحة التجسس العكسرية ومديرية إدارة الضريبة وغيرهم من الهيئات الاخرى، وسلّموا مخبري وجواسيس مكتب التحقيق الفيدرالي وادارة المخابرات المركزية والدوائر الخاصة الأخرى في المنظمات المدنية والزنجية والشبيبة والنقابية والانشائية. وقد أورد هيرش وقائع اخرى، فقامت مثلاً إدارة المخابرات المركزية بالتصنت على المكالمات الهاتفية، وبمساعدة "اللواقط الإلكترونية" لوكالة الأمن القومي إلتقطت ملايين اللقاءات الخاصة وقامت بملاحقة ومراقبة المواطنين الأمريكيين العاديين، الذين لم يخالفوا أي قانون ولم يقوموا بأية جريمة ولم يتجسسوا ولم ينتموا لأية منظمة تخريبية إلا انهم كانوا مقتنعين ان السياسة والقادة في واشنطن يقودون البلاد إلى الحضيض".
في خريف عام 1974، عندما كان هيرش يعدّ مؤلفه المثير، نظم لقاء بين رئيس تحرير جريدته روزنيتال وكولبي. ويبدو ان روزينتال لم يقتنع بالمواد التي جمعها مراسله وأراد ان يتأكد منها بنفسه. وطرح رئيس التحرير على محدثه السؤال التالي: "في كل مرة أحتك مع إدارة المخابرات المركزية أشعر أنك مع الجلادين الذين يقتلعون أظافر ضحاياهم. فما الأمر؟، فأجاب كولبي بهدوء ان إدارة المخابرات المركزية تنفذ المهام التي يكلفها بها الرئيس وتعمل ما يمليه عليها(4).
لم يقل كولبي الحقيقة لأنه على الأقل بالنسبة لعملية "هاوس" داخل الولايات المتحدة فأن لينغلي لم تتلق أمراً من نيكسون ولم تخبره بها. وهنا يبرز السؤال: لماذا لم تطلع لينغلي نيكسون على نشاطها داخل البلاد؟ لا نظن ان ذلك بسبب كون هذه البرامج غير شرعية، والأرجح ان إدارة المخابرات المركزية كانت تتجنب الصدام مع مدير مكتب التحقيق الفيدرالي غوفير، الذي كان يعتبر أن مكافحة التجسس داخل البلاد من صلب عمله هو، والذي كانت تربطه بلينغلي صلة الغيرة والمنافسة، وكانت علاقة غير طيبة كعلاقة نيكسون.
كان نيكسون يعرف غوفير جيداً من خلال العمل سنوات طويلة في الكونغرس وفي منصب نائب الرئيس، وعندما أصبح رئيساً صارت له مع غوفير علاقات ثقة أكبر منها

مع هيلمس. وكانوا في إدارة المخابرات المركزية يعرفون ذلك جيداً، وكانوا يخشون أن يعلم نيكسون برامج "هاوس" و"الضاغط الكهربائي" وغيرها، لأنه في هذه الحالة سيسأل مجلس غوفير فوراً عن تأثير هذه العمليات ونتائجها. وكان بإمكان غوفير الوقوف ضدهم من منطلق الشعور بالمنافسة والسعي للمحافظة على احتكار عمليات التجسس الداخلية.

كتبت مجلة "هاربيرس" في وصف الجو العام في واشنطن، مشوهة الأمور أحياناً "أصبح النشاط الإستخباري داخل الولايات المتحدة حالياً السلاح الأساسي الذي يستخدمه المتنافسون للتشهير بعضهم ببعض. ان مؤامرات إدارة المخابرات المركزية تطغى على كل شيء، وكذلك مكتب التحقيق الفيدرالي. ويدس مكتب التحقيق الفيدرالي ضد البيت الابيض،أما وزارة الدفاع فتناور ضد القوى الجوية والجيش(5)". وتعليقاً على برامج "هاوس" و"الضاغط الكهربائي" كتب مراقب نيويورك تايمز" سولسبيري بعد مضي عدة سنوات على اكتشاف أمها: "ظهرت إدارة المخابرات المركزية كأكبر كاسر ومتصنت في العالم والذي تفوق على منافسه في نشاط مماثل ــ مكتب التحقيق الفيدرالي(6)".

قام مراسل نيويورك تايمز هيرش وزملاؤه بجمع المعلومات عن العمليات غير الشرعية للاستخبارات داخل الولايات المتحدة من رجال الإستخبارات المتقاعدين ومجموعة الأعضاء الجدد في إدارة المخابرات المركزية وأعضاء الهيئات المنافسة بغية نشرها في كانون الأول 1974. إلا أن الذنب الأساسي في نظر إدارة المخابرات المركزية يتحمله كولبي وحده، الذي لم يكذب كافة الوقائع التي قدمت له للتعليق عليها من قبل هيرش وذلك لعدة اعتبارات. كتب باورس وآخرون ان كولبي كان عدواً لمدير مكافحة التجسس الخارجي في إدارة المخابرات المركزية ج. إينغلتون واعتبر أن نشر المقالات الصريحة خير سبيل للتخلص من الخصم. وحتى قبل ذلك، ودون الحديث عن البيت الأبيض لم يشك الكثيرون في إدارة المخابرات المركزية في فعالية وجدوى العمليات التي نفذها "السمكة الكبيرة"، كما كانوا يسمون إينغلون لولعه بصيد السمك.

نبهت المواد المنشورة في نيويورك تايمز وغيرها من الصحف، والتي أوردت أكثر فأكثر وقائع فاضحة نبهت الرئيس ج. فورد لإتخاذ إجراءات فورية لإخماد الحريق. كان أحد هذه الإجراءات تشكيل لجنة خاصة، بعد أن أطلع كولبي في 3 كانون الثاني 1975

فورد على "المجوهرات العائلية". كتب فورد حول ذلك يقول: "كانت وثائق سرية للغاية، تشهد وبالتفصيل على الممارسة غير الشرعية لإدارة المخابرات المركزية(7)". واضح الرئيس قدر ذلك بشكل لطيف. ولكن مراسل نيويورك تايمز سولسبيري كان اقرب للحقيقة عندما كتب "إن المجوهرات العائلية عبارة عن ملف سري للوحشية والهمجية لدى إدارة المخابرات المركزية، وبعبارة أخرى، ملف تلك الممارسة التي تعتبر مخالفة لميثاق إدارة المخابرات المركزية ولقوانين البلاد، وهي تضم المؤامرات بهدف القتل والأعمال السياسية والعمليات غير المصدقة داخل الولايات المتحدة(8)". وواضح طبعاً ان محتوى كهذا، ومن وجهة نظر الرئيس يجب أن يكون محجوباً عن المجتمع، فكتب فورد: "كنت مدركاً أنه من غير الضروري فضح كافة الوثائق لأن من شأن ذلك أن يغير بادارة المخابرات المركزية ويحبط الروح المعنوية لديها ويحمل الحكومات الأجنبية على التفكير بجدار تنافي تبادل المعلومات معها... وطبعاً كان ممكن جداً أن يحدث هذا العمل غير المبرر لو أنني أعطيت الكونغرس الدور الأساسي في التحقيق، فقررت ان أخذ بزمام المبادرة بنفسي فأعلنت في 4 كانون الثاني عن تشكيل لجنة كاملة الصلاحيات للتحقيق في نشاط إدارة المخابرات المركزية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ولتنظر في التأكيدات غير المثبتة وتقرر إلى أي درجة رفعت الإدارة من صلاحياتها وتقدم اقتراحاتها لتلافي الاستهتار في المستقبل"(9).

ترأس هذه اللجنة نائب الرئيس روكفيلر (ولهذا سميت لجنة روكفيلر) وكان أعضاؤها من أصدقاء ومحبي إدارة المخابرات المركزية وهم في معظمهم من الوزراء السابقين والضباط والرئيس اللاحق ر. ريغان وغيرهم. ولكن في هذه المرة لم يشأ الكونغرس إعطاء المبادرة للبيت الأبيض. ففي 15 كانون الثاني 1975 أي بعد يومين من أول جلسة للجنة روكفيلر، بدأت مسموعات جديدة في اللجان الفرعية لشؤون الاستخبارات التابعة للجان مجلس الشيوخ لشؤون القوات المسلحة والإعتمادات. تلا ذلك مسموعات مماثلة في مجلس النواب. وفي 256 كانون الثاني صوّت مجلس الشيوخ على تشكيل لجنة خاصة لدراسة نشاط الهيئات الإستخبارية برئاسة تشورتش، وفي شباط 1975 شكلت لجنة مماثلة في مجلس النواب برئاسة بايك.

كان أول المتحدثين في لجنة روكفيلر مدير إدارة المخابرات المركزية كولبي. وحسب ما جاء في مذكراته فقد اختار استراتيجية جديدة في علاقاته مع لجان روكفيلر

وتشورتش وبايك، وهي نفس الإستراتيجية التي اتبعتها إدارة المخابرات المركزية في "قضية ووترغيت". ولكن في حينها ابتعدت الإدارة عن القضية تاركة إياها تتقد، أما الآن فلجأ كلبي إلى الوضوح إلى أقصى درجة ممكنة، وذلك لفضح "الأسرار السيئة" والإحتفاظ "بالأسرار الجيدة"، أي إعطاء اللجان معلومات، لا يسيء فضحها لعمليات إدارة المخابرات المركزية، وحجب كل ما يسبب للينغلي المتاعب. لم يرد كولبي من ذلك فقط إطفاء الحريق وإنما تكوين "استخبارات جديدة" تكون "أقل سرية" وتنسجم مع الدستور وتحظى بفهم وتأييد المجتمع الاميريكي،ومن أجل ذلك فهو يرى أنه لابد من التنظيف الذاتي".

تبدو هذه المؤامرة غير مقنعة، ولكن كولبي كان مضطراً للإعتراف بشيء ما، وقد بحث المراسلون عن سبيل إلى مجموعة الأعضاء الجدد في إدارة المخابرات المركزية، وفتشوا عن الأعضاء القدماء الذين وافقوا على سرد ما يعرفونه عن "المجوهرات العائلية". وصدر العديد من الكتب للأعضاء السابقين في الإستخبارات إيدجي، ماركيني وج. فاركس، التي فتحت آفاقاً جديدة لعمليات مجهولة بالنسبة للمشرعين قام بها" فرسان الدرع والخنجر". إذن لهذا كان على كولبي اللجوء إلى بعض الإعترافات، إلا أنه قام بلعبة حذقة في محاولة لتطبيع العلاقة المشبوهة تجاه إدارة المخابرات المركزية من قبل الكونغرس والصحافة والمجتمع، فأعطى لنفسه هيئة الرجل الصريح والمستعد للإعتراف بالأخطاء ومن كل قلبه. إلا أنهم لم يغفروا له ذلك، فبعد أحد خطاباته أمام لجنة روكفيلر، انفرد رئيس اللجنة بكولبي جانباً وقال له: "لا أظن أنه من الضروري بالنسبة لك تقديم كل هذه المواد لنا. نحن نفهم جيداً أنه يوجد أسرار عليكم الإحتفاظ بها لأنفسكم، ولذلك هنا لن يدينكم أحد إذا لم تتمكنوا من الاجابة على بعض الأسئلة على الشكل الذي يدفعونكم للإجابة عليه"(10).

تقدم كلمات نائب الرئيس المفتاح لفهم المهة التي وضعها البيت الأبيض أمام اللجنة أي اعاقة سير التحقيق. في البداية لم يدخل في خطط منظمي رد اعتبار لينغلي التحقيق في محاولات الإستخبارات الأمريكية في قتل رؤساء الدول الأخرى والشخصيات السياسية البارزة فيها. كانت هذه الصفحات من ملف "المجوهرات العائلية" هي سر الأسرار بالنسبة لواشنطن. ولكن في شباط 1975 وعلى مأدبة غذاء في

البيت الأبيض اقامها فورد على شرف محرري نيويورك تايمز نوه الرئيس دون قصد إلى الوقائع القائمة، وتسرب اعترافه أولاً إلى التلفزيون وبعد ذلك إلى الصحافة.
وعلى اعتبار ان لجنة روكفيلر كانت مفوضة للتحقيق في النشاط الداخلي للإستخبارات، فلم تتطرق إلى المؤامرات الإرهابية الخارجية لإدارة المخابرات المركزية. لا أنا كانت مضطرة لملاحقة قضية مقتل الرئيس جون كينيدي. وسبب ذلك ان أحد أهم منظمي النفوذ غير المشروع في ووترغيت والمسؤول السابق في إدارة المخابرات المركزية ج. هانت كان متهماً بتواجده في مكان الجريمة في دالاس في 22 تشرين الثاني 1963، وكان معه آنذاك كما تدل الصور الوثائقية وتصريحات الشهود اثنان من ووترغيت هما فر. ستيرجيس . فيوريني . وب. باركر. وطبيعي لو ان لجنة روكفيلر وجدت ما يثبت التهمة على جماعة ووتعرغيت لما نشرته أبداً، إلا انها لم تبحث عن هذه الدلائل واكتفت بأن ضمنت تقريرها 23 صفحة من التفنيد غير المبرهن والساذج لدرجة تمنع أخذه على محمل الجد.
وعلى هذا الخط صيغ تقرير "لجنة المواطنين البارزين" كما يسمون لجنة نائب الرئيس، وإلى جانب ذلك كانت لجنة تشورتش فتقوم بتحقيق أكثر حزماً، ولذلك كان على "المواطنين البارزين" إلى جانب مدير إدارة المخابرات المركزية، إطلاق بعض الكلمات النابية. وقد خلص تقرير اللجنة إلى ما يلي: "...... كانت الغالبية العظمى من عمليات إدارة المخابرات المركزية داخل البلاد، منسجمةً مع نظامها الأساسي. ومع ذلك فعلى مدى 28 سنة من وجودها، نفذت إدارة المخابرات المركزية عدة عمليات تستحق النقد، وغير قابلة للتكرار في المستقبل. بعض العمليات نفذت بمبادرة أوامر من الرؤساء، أعطيت بشكل مباشر أو غير مباشر. كان بعضها ذا طابع إرتيابي لوجوده على الحد بين صلاحيات إدارة المخابرات المركزية والعمليات المحرمة على الإدارة،وكان بعضها علناً غير قانوني"(11).
وهكذا فإن بعض العمليات كانت ذات طابع "مشكوك" "غير شرعي"، ولكن نظر إليه فقط بعتاب ناقد. وطالبت اللجنة بوقف عمليات "فرسان الدرع والخنجر" داخل الولايات المتحدة تاركة ذلك لمكتب التحقيق الفيدرالي. وبعد مرور نصف عام على نشر التقرير، أصدر الرئيس فرد في 18 شباط 1976 على اساسه أمراً تنفيذياً برقم

11905 حول قضايا الإستخبارات، والذي ضم الفصول المتعلقة بنشاط إدارة المخابرات المركزية في الداخل.

كان محظوراً على الإستخبارات المركزية التصنت على المكالمات الهاتفية الاميركية، باستثناء الحالات التي يسمح بها القضاء، وكذلك حظر عليها التجسس على المواطنين الأمريكيين ومنع اختبار المستحضرات المخدّرة بغية التأثير على النشاط العقلي والنفسي.

أعطى الأمر التنفيذي المذكور الإمكانية لنشاط إدارة المخابرات المركزية داخل الولايات المتحدة إذا كان ذلك ضرورياً للصراع ضد المنظمات والأشخاص، في حال وجود "أسباب تدعو للتكهن بعمالتهم لصالح دولة أجنبية، أو تدخلهم في الإرهاب الدولي، أو المشاركة في تجارة المخدّرات". وتعليقاً على الإمكانيات المقدمة لإدارة المخابرات المركزية، والمشار إليها آنفاً، أشارة مجلة "نيوزويك" أن"نفس الحجة عملياً كانت سنداً في الصراع الذي بدأته إدارة المخابرات المركزية في نهاية الستينات ضد الحركات المضادة للحرب(12)".

تعتبر لجنة روكفيلر ظاهرة فريدة في العلاقات بين البيت الابيض وادارة المخابرات المركزية.كانت المهمة الصعبة المسندة إليها هي تهدئة الأمريكيين وإقناعهم ان إدارة المخابرات المركزية لم تتحول إلى غيستابو، كما كتب حول ذلك علناً بعض الصحفيين الأمريكيين. لم تشرح اللجنة كيف حدث ان نيكسون وفورد لم يعرفا شيئاً عن "المجوهرات العائلية" الناجمة عن نشاط إدارة المخابرات المركزية داخل أمريكا. ولكن يبدو أن سولسبيري كان محقاً عندما كتب: "لقد اعتبرت إدارة المخابرات المركزية ذلك التقرير "المجوهرات العائلية" سرياً لدرجة أنه لم يقدم لنيكسون أو فورد، وطبعاً يعني هذا أنهم إلى جانب إخفاء الأسرار المحلية عن الرئيسين، قرروا اخفاء أسرار أخرى خارجية.

كتب بروفيسور جامعة نيويورك فولف في مجلة "نيشين" أن مجمل تحليل تقرير لجنة روكفيلر يشبه ثلاث مسائل رياضية مع حلولها: "1. اصطدمت إدارة المخابرات المركزية ببعض العقبات بسبب الأعضاء السيئين. الحل: أوجدوا أعضاء جيدين.

2. وسبب صعوبات إدارة المخابرات المركزية القواعد المشوشة وغير المخططة والحل: أعدوا قواعد جديدة. 3 ـ خالفت إدارة المخابرات المركزية القانون. الحل: ذكّروا إدارة

المخابرات المركزية أن القانون يجب أن يراعى(13)". واضاف مؤلف في لهجة تهكمية ان لجنة روكفيلر أدانت المجتمع الأمريكي بأنه تجرأ وعرف بجرائم إدارة المخابرات المركزية، إذا لم يسبب "المواطنون البارزون" متاعب خاصة للبيت الأبيض وادارة المخابرات المركزية، فلم تكن لجان تشوتش وبايك كذلك. لقد أثارت رد فعل سلبي لدى قادة السلطة التنفيذية،هذا ما كتب عنه علناً ج. فورد، مقتنعاً أن بعض المشرعين ارادوا الحط من قيمة "عملية الشفاء" التي بدأها ن. روكفلر: "كان تحقيق السناتور تشورتش مدعاة للإثارة وكان غير مسؤول لأنه أثر سلبياً على الروح المعنوية لإدارة المخابرات المركزية(14)". أخذ يتهم فورد المشرعين في خطة الشغب: "أصبح واضحاً بالنسبة لي ان بعض أعضاء الكونغرس ارادوا حل إدارة المخابرات المركزية".هنا مؤكد أن الرئيس يشوه الحقيقة. إذن على أي أساس يقيم فورد اتهامه؟ "لقد ارادوا ايقاف العمليات التخريبية السرية نهائياً، وإذا لم يتح لهم ذلك فسيكتفوا بتحديد هذه العمليات إلى درجة بسيطة جداً(15)".

كان فورد يعي جيداً ايقاف العمليات التخريبية السرية أو الحد منها لا يعني نهاية إدارة المخابرات المركزية. في هذه الحالة سيبقى لها جمع وتحليل المعلومات،أي ما كان قد حدده قانون عام 1947. لقد طالب المشرعون حصراً بالعودة إلى الدور الأساسي لإدارة المخابرات المركزية (وليس حل مركز التجسس الأساسي للولايات المتحدة) الذي أثار غضب فورد.

يتراءى ان هناك أسباب أخرى لغضب الرئيس من زملائه السابقين أعضاء الكونغرس ويذكر أن المناقشات التي دارت عام 1975 ـ 1976 حول قضايا الإستخبارات أضاعت الفرصة أمام فورد ومنعت من صيد جيمي كارتر ـ منافسه في الحملة الانتخابية عام 1976.

كشف نقد "استهتار" الإستخبارات المركزية الوجه الآخر للسياسة الخارجية الأمريكية وقيد إلى حد ما دبلوماسية واشنطن. وفي قمة فضائح إدارة المخابرات المركزية اضطر الكونغرس لايقاف عملية الإدارة في أنغولا.

علمت لجنة تشورتش ان إدارة المخابرات المركزية نفذت منذ لحظة تأسيسها آلاف العمليات التخريبية السرية، من بينها تسعمائة عملية كبيرة. وقد جرت عملية إطلاع

"أعضاء الكونغرس على الجانب المجهول بالنسبة لهم من نشاط إدارة المخابرات المركزية في جو خاص للغاية. على كل حال أخذ الحقوقيون الأمور على عاتقهم.
استدعت إدارة المخابرات المركزية خصيصاً للعمل محامي الشركات الشهير في واشنطن ز. روغوفين الذي أعد مع الفريق له "قواعد اللعبة" مع محامي البيت الابيض وولد يرويتر وديوفال، وكذلك مع المستشارين الحقوقيين الرئيسيين للجان الكونغرس الخاصة، في ذلك الوقت كتب مراسل صحيفة نيويورك تايمز ن. جوروك: "ان ملاحقة مجلس الشيوخ والنواب للإستخبارات الأمريكية، كانت هبة من السماء بالنسبة للمحامين... وكان ذلك على الأرجح ليس ملاحقة وإنما مزاودات دامت أكثر من عام. لقد حاول الكونغرس إيجاد السبيل القصير الى شواهد العمليات السرية للإستخبارات(16).
نعتقد أن هذا الإقتباس عكس بدقة جوهر ما يجري. فلم يعط البيت الأبيض وادارة المخابرات المركزية للمشرعين شيئاً بمحض ارادتهما. لقد اشترطوا تقديم الكثير من المعطيات بما في ذلك الإستخبارية، مقابل تعهدات خطية بعدم نشرها خارج الكونغرس. وفي النهاية رفضوا اطلاع أعضاء اللجان الخاصة على أي من الوثائق. لم يستسلم تشورتش رئيس لجنة مجلس الشيوخ الخاصة لضغط البيت الأبيض والكثير من المشرعين وقدم شرحاً عن العمليات الإرهابية لإدارة المخابرات المركزية ضد القادة الأجانب. كان مؤكداً في الإرهاب في أعلى مستوى له بدأ في عهد إيزنهاور بطلب من دالاس. كانت هناك مخططات لاغتيال كاسترو وسوكارنو وتشوإن لاي، كما أعطى دالاس شخصياً أمراً بقتل باتريس لومومبا. لقد أبادت ادارة المخابرات المركزية من المسرح السياسي الديكتاتور الدومينيكي تروخيلو وكذلك القادة الفيتناميين الجنوبيين الأخوين ديم وينو. كما اكتشفت لجنة تشورتس وعدد من الصحفيين الأمريكيين والأجانب، الذين سمحوا للمحققين المستقلين، مشاركة إدارة المخابرات المركزية في مقتل المناضل الأمريكي الجنوبي تشي غيفارا والقائد الإفريقي البراز أ.كابرال والجنرال التشيلي شنيدر ورئيس بناما رامون والنائب اليوناني اليساري لامبراكيس ورئيس شركة النفط الإيطالية ماتين وغيرهم.
يبدو من خلال مواد لجان الكونغرس ان كل الوثائق التي قدمتها إستخبارات وتصريحات أعضائها تلقي المسؤولية في "الإستهتار والأخطاء" على البيت الأبيض

ومجلس الأمن القومي. كان ذلك تكراراً للتكتيك الذي اتبعته لينغلي أثناء الجلسات في لجان روكفيلر. وعندها عمدت إدارة المخابرات المركزية وبعناد أكبر لإظهار نفسها بمظهر من ينفذ الأوامر الصادرة من الأعلى. وقد قبل المشرعون طروحات كهذه، رغم أنهما المبادرة الكبيرة "لفرسان الدرع والخنجر".

في تشرين الثاني 1975 ظهر أول تقرير للجنة تشورتش "إتهامات التآمر بغية قتل قادة الدول الأجنبية". وفوراً بعد ذلك صدر التقرير الذي أعده جهاز تشورتش باسم "العمليات السرية في تشيلي في الفترة من 1963-1973". كما نشرت كذلك محاضر جلسات اللجنة في 4,5 كانون الأول 1974 تحت اسم واحد "كوفيرت أكشين". ومقابل نشر المواد المذكورة آنفاً أخفقت لجنة تشورتش التقارير المتعلقة بعمليات إدارة المخابرات المركزية في زائير (كونغو سابقاً) وإندونيسيا واليونان ولاوس وفيتنام وكذلك الفصول الكبيرة من التقارير التي تحمل عنوان "تقنيات كوفيرت أكشين" و"مشاريع كوفيرت أكشين.: المنشأ، والعرض والتأييد(17)".

تأكدت في إطار التحقيقات علاقة إدارة المخابرات المركزية مع المافيا الامريكية، التي استخدمت لتنظيم الإنقلابات وعمليات الإغتيال ضد الشخصيات السياسية. وإلى جانب الإثباتات المكتشفة التي تؤكد تجارب إدارة المخابرات المركزية لتغيير النشاط العقلي والنفسي للإفراد، فقد شكل فضح عمل الإستخبارت والمافيا ضربة ثانية للمجتمع الأمريكي (كانت الضربة الاولى، المعلومات عن الارهاب في أعلى مستوى). وقد أسند لعضوين من لجنة تشورتش هما ر.شفيكر، وج. هرات دراسة رد فعل إدارة المخابرات المركزية ومكتب التحقيق الفدرالي حول قضية مقتل ج. كينيدي، وقد عملا في هذا الموضوع قرابة السنة. وكما يبدو من تصريحاتهما فقد حاولت المخابرات المركزية اقناعهما ان أوسفالد المتهم بقتل ج. كينيدي، "هو عميل للمخابرات الكوبية". وعندما أبلغا اللجنة بذلك أبدى أثنان من أعضاء مجلس الشيوخ رأيهما بأن "اوسفالد كان صنيعة التجمع الإستخباري". كما وصرح شفيكر في لقاء مع الصحفي الانكليزي ساميرس: "تظاهر أوسفالد بالولاء لكاسترو ولكنه كان على صلة بالكوبيين المعادين لكاسترو ولتنفيذ مهمة استخبارية معينة(18)". واستدعي للمثول أمام لجنة تشورتش عضوا المافيا جانكان وروسليلي، اللذان شاركا في مؤامرات إدارة المخابرات المركزية ضد فيديل كاسترو، وبأعجوبة قتل الإثنان الواحد تلو الآخر قبل المثول أمام

اللجنة. ويذكر ساميرس في كتابه هذه الواقعة المدهشة ويؤكد: "ان روسيللي أخبر حكومة الولايات المتحدة قبل موته أن شركاءه في التآمر ضد كاسترو وتآمروا على قتل الرئيس كينيدي(19)".

اقترح شفيكر وبعض أعضاء مجلس الشيوخ البدء من جديد بالتحقيق في مقتل الرئيس كينيدي، وأكدوا ان إدارة المخابرات المركزية تخفي الكثير مما تعرفه عن مقتل الرئيس كينيدي، وأكدوا أن إدارة المخابرات المركزية تخفي الكثير مما تعرفه عن "جريمة العصر". إلا أن مجلس الشيوخ لم يجد في نفسه القدرة لملاحقة مثل هذا العمل الخطير. وفي نهاية عام 1976 اتخذ مجلس النواب وتحت تأثير عدة عوامل، قراراً بتشكيل لجنة خاصة للتحقيق في مقتل جون كينيدي ومارتن لوثركينغ.

يبدو من الإيعازات الصادرة لقادة لينغلي، ان إدارة المخابرات المركزية غير راضية لأن الرئيس فورد يحاول إطفاء نار هذه التحقيقات ببرود حماس. هذا الانطباع الذي ولده "فرسان الدرع والخنجر" كاذب من وجهة نظرنا. التقى فورد مع تشورتش وعقد معه "صفقة" كمساعديه ومحاميه. ولم ينج كذلك من اهتمام بايك، فعندما طلب عضو مجلس الشيوخ وثائق وزارة الخارجية، والتي يمكن من خلالها وضع تصور عن العمليات التخريبية السرية التي نفذتها إدارة المخابرات المركزية بطلب من هيئات السياسة الخارجية.آنذاك أبدى فورد موافقته على ما يلي: إطار وثائق فترته في السلطة على اعتبار أنه لم يكن فيها مطالب مماثلة(20). أما وثائق وزارة الخارجية التي تعود إلى السنوات السابقة فتبقى سرية. وقد وافق بايك على مالا يناسبه بضغط من فورد، وفيما بعد تراجع عن مطالبه الملحة في استدعاء وزير الخارجية كيسينجر للمثول أمام اللجنة. واتخذت الإدارة خطوات سرية لتقليص أضرار إدارة المخابرات المركزية الناجمة عن نشر تقارير اللجان الأساسية. كان أكثر ما يخشاه البيت الأبيض وادارة المخابرات المركزية هو اطلاع لجان الكونغرس مسبقاً على العمليات السرية المخططة والحصول على موافقتها على ذلك. كان فورد يعلم ان طلباً كهذا سيتضمنه تقرير لجنة تشورتش، لذلك طلب من المشرعين الامتناع عن ذلك، وفي حال عدم التقيد بذلك فسيهمل الرئيس اللجنة نهائياً. واعتبرت لجنة تشورتش ان قانون هيوز . راين غامض ولذلك ارادت تدقيقه. وقد وقف البيت الأبيض ضد هذا التدقيق وصرح انه سيسعى لإلغاء قانون هيوز . راين.

عند نهاية عام 1975 ومطلع عام 1976 لم يكن في نية إدارة فورد تقديم أية تنازلات للكونغرس فيما يتعلق بإطلاع المشرعين مسبقاً على العمليات السرية السياسية والإقتصادية والعسكرية والإيديولوجية. وفي محاولة للتشهير بالمطالب المنتظرة للمشرعين وتعطيل اصدار القانون المناسب، اختارت إدارة المخابرات المركزية لجنة بايك هدفاً لانتقاداتها. وقد وصف كولبي في مؤتمر صحفي تقرير اللجنة بأنه "خدمة سيئة لأمتنا وتعطي انطباعاً خاطئاً عن الاستخبارات الأمريكية".
قام البيت الأبيض بحملة واسعة بين أعضاء مجلس النواب وتمكن من اصدار قرار في كانون الثاني 1976 وبأغلبية 246 صوتاً مقابل 124 قضي بعدم نشر تقرير لجنة بايك، قبل أن يخضع للرقابة من قبل إدارة المخابرات المركزية والبيت الأبيض.
في ذلك الوقت قدم بايك لمختلف الهيئات الحكومية حوالي 20 نسخة من التقرير للإطلاع، ومن هنا كانت البداية. انتشر بسرعة نادرة وباء "تسرب المعلومات" (**Leaks**)، فقد كتبت مجلة التايم : "شيئاً فشيئاً، بدأت المعلومات السرية التي حجمها أعضاء لجنة بايك بالظهور على صدر الصفحات الأولى للصحف الأمريكية.... وقد أدى تسرب المعلومات على حد قول كولبي مدير المخابرات المركزية المستقيل إلى "خرق السد" فقد قدم النص الكامل لتقرير اللجنة إلى الصحفيين(21)". قدم النص ولكن ليس للجميع . وتقصد التايم هنا ان مراسلي صحيفة نيويورك تايمز تمكنوا من الحصول على نسخة وكذلك شور مراسل شبكة الإذاعة والتلفزيون سي. بي. إس. وقد نشرت نيويورك تايمز التقرير على صفحاتها وبثه شو ـ عبر التلفزيون، واتهم البيت الأبيض وادارة المخابرات المركزية بايك بإعطاء التقرير للصحيفة والتلفزيون، الا ان بايك أكد أن لجنته لا تمت بصلة "لتسرب المعلومات" وقد أوردت إحدى الصحف التقرير الكامل، ففي نيويورك يوجد منطقة تدعى غرينفيتش فيليدج، حث تصدر صحيفة صغيرة القطع متعددة الصفحات "وفيليدج فويسي"، وهي التي نشرت النص الكامل لتقرير لجنة بايك، مشيرة بذلك سخط واشنطن. وهل كانت واشنطن تبدي حسن نية إذا اعتبرت ان النقاط الأساسية للتقرير كانت قد نشرت في الصحف؟
تحمل شور مسؤولية تقديم التقرير لصحيفة "فيليجدج فويسي". وقد اضطروه فوراً لترك سي. بي. إس . ولكن مجلة نيوزويك أشارت في عددها الصادر في 23 شباط 1976 أنه يروج في واشنطن ان عملية النشر قد أعدت من قبل إدارة المخابرات المركزية

نفسها. كانت تخشى بشكل خاص تلك المطالب التي رفعتها اللجان، والتي نصت على أنشاء نظام أشد للرقابة من قبل الكونغرس على نشاط الإستخبارات. وبغية تعطيل تحقيق مثل هذه الخطط، كان يهم البعض ان يظهروا للكونغرس أنه غير قادر على حفظ الوثائق في سرية تامة

في ربيع عام 1967 صدر مجلدات من تقرير لجنة تشورتش: "الاستخبارات الخارجية والعسكرية" و"النشاط الاستخباري وحقوق الأمريكيين". وقد خضع هذان المجلدان لرقابة مشددة قبل صدورهما واقتطعت إدارة المخابرات المركزية منهما حوالي مائتي صفحة.

وجدير بالذكر أن من بين أحد عشر عضواً في اللجنة الخاصة، كان تشورتش الوحيد الذي وقف إلى جانب منع العمليات التخريبية السرية(22). إلا ان احداً لم يأخذ برأيه وحصلت "الألاعيب القذرة" بالتالي على تأييد معظم أعضاء مجلس الشيوخ. وقد جاء في التقرير أن "التحقيق في العمليات شبه العسكرية، الذي قامت به اللجنة بيّنَ أن هذه العمليات تشكل شذوذاً، إذا لم تكن انحرافاً عن العمليات السرية التخريبية". لم يتناول نقد جرائم إدارة المخابرات المركزية طابع القرصنة الذي تحمله،وإنما تناول عدم جدوى هذه العمليات. وجاء في التقرير أن: "واحدة فقط من العمليات الخمسة التي درستها اللجنة حققت أهدافها" ولم يحدد التقرير هذه العمليات، إلا أن صحيفة نيويورك تايمز أشارت تعليقاً على التقرير،ان أعضاء مجلس الشيوخ تدارسوا العمليات شبه العسكرية لإدارة المخابرات المركزية في اليونان وكوريا ولاوس وفيتنام الجنوبية وكوبا، ويمكن اعتبار العملية التي "حققت أهدافها" عملية إدارة المخابرات المركزية في اليونان في النصف الثاني من الأربعينات. وسمحت لجنتا تشورتش وبايك لنفسهما عدداً من الملاحظات الصريحة بخصوص تدخل إدارة المخابرات المركزية في الحياة السياسية في ايطاليا، والتمويل السري للاحزاب البرجوازية في تلك البلاد، التي حصلت على ما يقرب من 100 مليون دولار.

كما انتقدت التقارير بشدة استخدام الصحفيين الأمريكيين والعلماء ورجال الدين في أغراض تجسسية. وقد أثار ضجة كبيرة فضح النشاط الدعائي التخريبي لإدارة المخابرات المركزية في توجيه الرأي العام الأمريكي.

نصادف في المراجع الأمريكية تقديرات متباينة جداً لنتائج أعمال لجان تشورتش بوايك. فقد أتهمهما فورد، كما رأينا سابقاً، بالسلوك غير المسؤول، ونفس الآراء يطلقها أصدقاء لينغلي حتى يومنا هذا. أن هذا تأكيد على الضرر الكبير الذي لحق بالاستخبارات. وبالمقابل هناك من يقدر عمل اللجنتين بأنه قليل الجدوى، ويكاد يكون عديم النفع، من بين هؤلاء بعض ممثلي "الصحافة الكبرى". الذين كتبوا أن هذه اللجان كررت فقط ما كان قد نشره أعضاء إدارة المخابرات المركزية امثال هيرش وغيره من ممثلي "الصحافة الحرة"

أكد الصحفي برانتش في مقالة تحمل تهكماً "الحكم على إدارة المخابرات المركزية" أن الإستخبارت المركزية خدعت لجن الكونغرس بعدم سماعها لهم التغلغل في جوهر آلية العمليات التخريبية وأسرار "المجوهرات العائلية". أما بالنسبة للنشاط الإستخباري فلم تتطرق الية اللجان أبداً. وكتب برانتش في ختام مقالته: "رغم أن لجنتي تشورتش وبايك أعطتا نتائج معقولة، فإن إدارة المخابرات الامريكية، ظهرت مظهر المحرك للجو السياسي، بدأت لينغلي التحقيقات في وضع صعب مثلها في ذلك مثل الملاكم المحاصر في زاوية الحلبة، الا انها أنهتها وخرجت منها منتصرة، وبقيت سلطتها السرية سليمة ولا يقدر أحد في واشنطن على تحديها(23)". ويضيف كين متذكراً برضى تام ظهور تقرير لجنة بايك على صفحات "فيليدج فويسي" وليس في قاعات الكونغرس، يضيف بصراحة أنه بهذه الطريقة تحبط وثيقة هامة كهذه ذاتياً". يختلف رأي و. مونديل عضو لجنة تشورتش ونائب الرئيس الأمريكي (1977ـ1981) ومرشح الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية عام 1984، عن طروحات "عدم مسؤولية" اللجان من جهة وعدم جدوى عملها من جهة أخرى فكتب مثلاً: "استمعت لجنة تشورتش لمسؤولينا السابقين والمحترمين، الذين تحدثوا عن مواهب إدارة المخابرات المركزية في تنظيم عمليات القتل كمن يتحدث عن ظاهرة طبيعية تقريباً في كافة أرجاء الكرة الأرضية، وقد رأينا كيف استهدف التجسس أعداءنا وأصدقاءنا. وأوضحت اللجنة كيف استخدمت المعاهد الأكاديمية والصحافية والمعاهد الدينية لأهداف تخريبية دون النظر إلى مكانة هذه المعاهد في مجتمعنا الديمقراطي. يتهيأ لي أننا دفعنا غالياً ثمن ذلك، لقد أساء التدخل السري الأمريكي لأكثر المعاهد ديمقراطية والتي نسعى دائماً لرفع مكانتها، وللأسف فمن جراء عمليات سرية

أصبحت النظرة إلى الولايات المتحدة كمثال، للديمقراطية تتراجع شيئاً فشيئاً.. وفي داخل البلاد تضعف ثقة الأمريكيين بحكومتهم، لأن قادتنا يستخدمون العمليات السرية لتشويه معلومات المجتمع والخروج على الديموقراطية. لقد وصلت إلى قناعة أنه لابد من تغييرات جذرية في النشاط الاستخباري الأمريكي، وإلا لغيّر هذا النشاط أمريكا جذرياً(24)".

ورغم أن هذا القول، والتصريحات المماثلة يعكس الصراع بين الاحزاب، الذي كان سائداً في تلك الحقبة، الا أن قيمتها باقية على اعتبار ان التقديرات تكونت على أثر الجرائم والإستهتار الفاضح، في الوقت الذي لم تكد تستساغ فيه الوقائع المتعددة.

واتخذت مجلة تايم نفس موقف مونديل عندما أكدت ان لجنتي الكونغرس الخاصتين "فضحتا عيوب الاستهتار، الذي أبدته الدوائر الاستخبارية(25)". وبعد مرور بعض الوقت طرحت التايم ما ملخصه ان "تقرير لجنة تشورتش بقسميه وصحافته الـ 815 والذي أعد على مدى خمسة عشر شهراً، يعتبر إدانة كبيرة للدوائر الاستخبارية الأمريكية ولستة رؤساء لأنهم خرقوا لمثل الديموقراطية والحقوق الشخصية في عملية جمع المعلومات داخل البلاد، وتنفيذ العمليات السرية التخريبية خارجها(26)". وأشارت مجلة نيوزويك أن الهياكل العظيمة أخرجت من خزائن إدارة المخابرات المركزية والهيئات الاستخبارية لتعرض على مرأى من المجتمع الأمريكي(27)". نعتقد أنه يجب تجنب التطرف في التقديرات البرجوازية الأمريكية لأعمال اللجان. لم تهمل هذه اللجان الظواهر الممقوتة التي خلقت برأيهم تهديداً للديموقراطية البورجوازية الأمريكية. لقد صدمها أنه بينما كان "فرسان الدرع والخنجر" ينفذون العمليات غير القانونية والمخالفة للدستور، كانوا يلاحقون المشرعين، محاولين التأثير بل والتهويل عليهم. إلا أن كلتا اللجنتين لم تفكرا بخلق أية "أزمة" لإدارة المخابرات المركزية وتعكير سير الحياة الإعتيادية للينغلي. فقط تمكنتا من كشف قسم من العمليات السرية التخريبية. وفي معظم الأحيان كان ممثلوا إدارة المخابرات المركزية الذين "تعاونوا" مع لجنة تشورتش يقدمون معلومات ناقصة ومناقضة ومزورة.

قوبلت كافة التحولات التي اقترحتها اللجان، والمتعلقة بالسلطة التنفيذية بالرفض، رغم أنها كانت تحمل طابعاً أصطلاحياً غير مزعج. وهكذا، لم تنضج التغيرات الجذرية التي دعا إليها مونديل في النشاط الاستخباري الأمريكي، بينما اجرى فورد اعادة تنظيم

بنية قيادة التجمع الاستخباري وعلى نطاق واسع لم تشهده إدارة المخابرات المركزية منذ تأسيسها، وترافقت هذه العملية بتغييرات هامة في الكوادر.

اضطر فورد لسماع شكاوى ممثلي التجمع الاستخباري بأن كيسينجر باعتباره مساعد للرئيس لشؤون الأمن القومي ووزيراً للخارجية، كان يقوم بالمراقبة الشخصية على الاستخبارات عموماً وهذا "غير منطقي وخاطئ". وقد اقترحت اللجنة الحكومية لتنظيم النشاط الخارجي،والتي عملت قبل ذلك لمدة ثلاثة أعوام برئاسة النائب السابق لوزير الخارجية الثري ر. ميرفي، اقترحت عدم إسناد أية مهام أخرى لمساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي.

واعتماداً على ضمان لجنة ميرفي، أعفى فورد كيسينجر من منصب المساعد لشؤون الأمن القومي، دون النظر إلى معارضته، وأبقاه في منصب وزير الخارجية. "إيكونوميست" التي كتبت أن" السيد كيسينجر جعل من نفسه مسؤول الإدارة الأساسي عن الاستخبارات، والمستهلك الأكبر للمعلومات الأستخبارية(28)". كان كيسينجر،وكما رئيس اللجنة(40)، المحرك الرئيسي لغالبية العمليات التخريبية السرية. وقد أصبح المساعد الجديد للرئيس لشؤون الأمن القومي الجنرال ب. سكوكرومت، الذي كان قبل ذلك نائباً لكيسينجر. وقد عزل فورد مدير المخابرات المركزية كولبي وعين مكانه عضو الكونغرس وممثل اللجنة القومية للحزب الجمهوري المليونير ج. بوش وبدلاً من اللجنة(40) ذات الامجاد الكئيبة شكل فورد مجموعة استشارية لعملياته برئاسة سكوكروفت، ورفع المستوى الوظيفي لأعضائها، فقد ضمت مدير إدارة المخابرات المركزية ووزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس لجنة رؤساء الأركان وضمت كأعضاء مراقبين وزير العدل ومدير المكتب الإدبي والمالي. وقد اسندت لوزير العدل مهمة مراقبة "تطبيق القانون" أثناء تنفيذ العمليات السرية، ولمدير المكتب الاداري والمالي مهمة التأكد من قانونية الطلبات المالية للهيئات الاستخبارية، وقد أبقت المجموعة الاستشارية العملياتية على مهام اللجنة(40) فكان عليها أن تعد المقترحات للرئيس لتنفيذ العمليات السرية التخريبية و"المهام الخاصة جداً في جمع المعطيات الاستخبارية". ولقيادة التجمع الاستخباري بالكامل شكلت لجنة جديدة للاستخبارات الخارجية برئاسة ج. بوش، ضمت في عضويتها مساعد وزير الدفاع لشؤون الاستخبارات إيلسوروت ونائب مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي هايليند.

وتحتم على لجنة الاستخبارات الخارجية مراقبة نفقات كافة أعضاء التجمع الاستخباري. كان الجدي في البنية التحتية للاستخبارات، ظهور مجلس الرقابة المستقل بعضوية عدو الشيوعية ورجل الأعمال المرتبط قديماً بإدارة المخابرات المركزية ل. تشيريني رئيساً للمجلس ور. يرفي ووزير الجيش الاسبق المحامي س. كان التنظيم المذكور بمثابة رمز لعزم البيت الأبيض على حماية حقوق المواطنين الأمريكيين من تطاول الاستخبارات وعدم السماح بالعنف في الخارج. وقد احتفظ بمجلس الرئيس الاستشاري للاستخبارات الخارجية كرابطة وصل بين التجمع الاستخباري والأوساط العملية، واعتبر مجلس الرقابة الاستشاري الحلقة العضوية المكونة له. يؤكد فورد في مذكراته، دون اية اشارة ولو بكلمة واحدة لمقترحات لجني تشورتش وبايك، أنه قام باعادة التنظيم والتغيير في الاستخبارات على أساس نصائح لجنة روكفيلر واستخلاصاتها المتميزة(29)".

كان فورد يعرج دائماً في تصريحاته ومؤتمراته الصحفية خلال 1976 على قضية الاستخبارات، وقد أصدر أمراً تنفيذياً بخصوصها. وأكد فورد انه سيتحمل شخصياً مسؤولية قيادة التجمع الاستخباري ولن يسمح بالإستهتار، كما أكد أن تغييراته تقوم على أساس الطرق التي استخدمها رجال الأعمال في الدوائر والرقابة. ويعتقد فورد أن لا شيء يجب أن يسر الأمريكيين كالتأكيد على أن الإستخبارات الأمريكية ستعمل على ترسيخ طرق الإدارة وأنظمة التحليل المستخدمة في تسليح الاتحادات الاحتكارية والتكتلات والمؤسسات النقدية. وقد ايد فورد هذه الوقائع التشريعية، التي توصف كجرائم قتل الشخصيات الأجنبية في زمن السلم أو المؤامرات. ومنع الرئيس إجراء التجارب التي كانت تقوم بها إدارة المخابرات المركزية والبنتاغون على الأشخاص بغية إيجاد مستحضر للتأثير على النشاط العقلي والنفسي.

وكجزء من خطة التغيير، اقترح فورد بشكل قانوني تشديد اجراءات المسؤولية القضائية على إفشاء المعلومات السرية من قبل أعضاء الإستخبارات وكل من له صلة بهم. وقد أشاع فورد هذه الإجراءات بشكل دعا المؤرخ شليسينجر للقول: "إن فورد مستاء من تسرب المعلومات من الكونغرس أكثر من استهتار إدارة المخابرات المركزية(30)". وفي مقالة بعنوان "إصلاح إدارة المخابرات المركزية" أبدى شليسينجر شكوكه من أن التغييرات الجارية ستنهي استهتار لينغلي. ويشير المؤرخ أن أول ما يجب

فعله هو تقليص اعتمادات إدارة المخابرات المركزية إلى النصف وبدلاً من التخطيط لتنفيذ العمليات السرية، العمل بما حدده القانون للإدارة أي جمع وتحليل المعلومات الاستخبارية.

غير أن فورد لم يقدم اية تنازلات فيما يتعلق بالعمليات السرية التخريبية، وبرر موقفه بحجة "الخطر السوفييتي" وما شابه ذلك. وقد صرح الرئيس في أحد المؤتمرات الصحفية: "جب علينا المحافظة على قوة استخبارية فعالة، وأنا لا أنوي المشاركة في حل إدارة المخابرات المركزية أو اية وكالة استخبارية أخرى(31)". كان فوردج يعتقد أن الموقف الثابت في هذه القضية سيسهل عليه الترشيح في الإنتخابات عام 1976، ومع هذا فلم ينس ما جاء في تقارير لجان تشورتش وبايك، التي أظهرت للأمريكيين مجموعة من الأمور الخفية في الإستخبارات. ومن هنا جاءت تأكيداته: "آمل أن ينتخب الشعب الأمريكي الرئيس الذي لن يستهتر في مسؤوليته في قيادة الاستخبارات، وأنا لا أريد الإستهتار بذلك(32)".

لم ينتظر فورد إلى التدخل في شؤون الدول الأخرى على أنه استهتار، ورغم أنه يشكل خرقاً فاضحاً لسيادة الشعوب الاخرى، وقد بينت عملياً إدارة المخابرات المركزية عملية فاشلة في انغولا وأخرى ناجحة في استراليا، بينتا للعالم أجمع أنه وبغض النظر عن مناقشات الكونغرس ومنشورات الصحافة فإن آلة الاستخبارات الأمريكية كانت تعمل جاهدة لتنفيذ أعمالها السوداء بأمر من الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

كانت إدارة المخابرات المركزية على علاقة قديمة مع المجموعة المنشقة في حركة التحرير الأنغولية عام 1954 ومع قائدها روبيرتو. وفي عام 1966 انشقت مجموعة إنتهازية أخرى (أونيت) عن حركة التحرر الأنغولية بقيادة سافيمبي، وقد أحتضنتها أيضاً إدارة المخابرات المركزية. واستخدمت كلتا المجموعتان من قبل الإستخبارات الامريكية في الصراع ضد الحركة الوطنية.

بعد سقوط النظام الاستعماري البرتغالي في افريقيا، فكرت واشنطن بتسليم السلطة في أنغولا للمجموعتين المنشقتين. وقد ناقشت اللجنة 40 قضية أنغولا في كانون الثاني وحزيران 1975 وفي 14 تموز أصدرت اللجنة 40 تعليمات لإدارة المخابرات المركزية لإعداد خطة للعمليات السرية في أنغولا وتقديمها اللجنة للنظر فيها. وبعد يومين فقط

قدمت الخطة وصادق عليها فورد في نفس اليوم. وقد خصص لإدارة المخابرات المركزية ستة ملايين دولار للعملية، وفي 27 تموز أضاف الرئيس على ذلك مبلغ ثمانية ملايين دولار(33). وفي 29 تموز أرسلت أول صفقة أسلحة أمريكية إلى المنشقين في نغولا عبر كينشاسا.

كان قائد المجموعة العملياتية في أنغولا ج. ستوكويل، الذي ترك الإستخبارات فيما بعد احتجاجاً على الأساليب العدوانية للولايات المتحدة في انغولا، ونشر كتابه "تاريخ إدارة المخابرات المركزية. البحث عن الأعداء". كانت الفكرة الرئيسية لهذا العمل مطبوعة على الغلاف وتتلخص بما يلي: "في ربيع 1975، وبعد خسارة سايغون، قامت إدارة المخابرات المركزية بإثارة القلق في أنغولا، استعداداً لحرب جديدة". ويؤكد ستوكويل ان إدارة المخابرات المركزية أنفقت علىعملية التدخل في أنغولا عام 1975 مبلغ 32 مليون دولار وكانت مستعدة أن تنفق أكثر من ذلك لولا توافق الأحداث. فحسب قانون هيوز ــ راين، بلغ أعضاء لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية معلومات خاطئة عن تطور العملية في أنغولا. وفي آب 1975 توجه ر. كلارك رئيس اللجنة الفرعية لشؤون افريقيا التابعة للجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية في رحلة إطلاعية طويلة في دول جنوبي افريقيا وصدرت من لينغلي الأوامر لمثليات إدارة المخابرات المركزية في هذه الدول بعدم اطلاع كلارك على الأهداف الحقيقية للعملية في أنغولا وأساليبها ونتائجها. ومع ذلك فقد عاد كلارك من جولته وهو غير واثق من صحة المعلومات التي حصل عليها من كولبي، والتي قدمتها له الممثليات، كتب ستوكويل: "كان كلارك قلقاً لأننا قمنا سراً بجر الولايات المتحدة إلى صراع ذي نتائج خطيرة، وتحديداً كان قلقاً من: 1. إرسال الأسلحة مباشرة إلى أنغولا، 2 ــ مشاركة الأمريكيين في النزاع و3. التعاون غير المشروع بين إدارة المخابرات المركزية وجمهورية جنوبي افريقيا(34)".

فهمت إدارة المخابرات المركزية ما أراده مجلس الشيوخ، فأُعدّ في لينغلي ملف خاص لكلارك ويذكر ستوكويل أن الملف ضم التقديرات السرية والآراء التي تكونت لديه من خلال جولته في دول جنوبي افريقيا وما تلاها. تعتبر هذه القصة تصويراً حقيقياً لأمر شليسينجر وكولبي بإيقاف عملية "هاوس" أي ملاحقة المواطنين الأمريكيين وما ينسجم

مع تأكيدات لجنة روكفيلر، التي نشرتتقريرها في الوقت الذي كانوا يحلاقون فيه السناتور كلارك.
لم تكتف لينغلي بملاحظة قلق كلارك، وإنما قررت اتخاذ العديد من الاجراءات كي لا ينتقل ذلك القلق إلى زملائه وإلى المجتمع الأمريكي. وقد أعطيت إدارة المخابرات المركزية الضوء الأخضر للبدء بحملة واسعة لتبرير التدخل الأمريكي في أنغولا. حملت العمليات في انغولا اسم "ياكادينس" وكان هدفها الأساسي القضاء على الحركة الشعبية في أنغولا، والتشهير بسياسة الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى في ينظر الأفارقة وتسليم السلطة للمجموعات المنشقة. يؤكد ستوكويل: "لقد اثرنا إعلامياً وبشكل واسع على المجتمع الامريكي، مما أدى إلى نتائج غير سارة، حيث أقدم بعض الأمريكيين المزودين بمعلوماتنا المزورة والمرسلين للقتال في أنغولا على الإنتحار. كان الهدف من إخفائنا للتدخل في شؤون أنغولا، إبقاء الصحافة والمجتمع الأمريكي في جهل لما يجري هناك ولما قمنا بتنفيذه(35)". صرح الباحث الانغولي م. ر. أ. مونتير وفي جلسة للمحكمة الدولية تحت شعار "الشبيبة تدين الامبريالية" أثناء المهرجان العالمي السادس للشبيبة والطلبة في هافانا صيف عام 1978: "كان من ضمن أهداف إدارة المخابرات المركزية إبادة طليعة الشعب الانغولي وتسليم السلطة لعملائهم، مما يسهل على الامبريالية استغلال الخيرات الاقتصادية الوفيرة في أنغولا... ولتنفيذ الحرب ضد الشعب الانغولي، جندت إدارة المخابرات المركزية إلى جانب المنشقين، مجموعات استعمارية برتغالية، متحدة في تنظيم فاشي" وأضاف المتحدث أنه بدأ يظهر في أنغولا المرتزقة والجنود من جمهورية جنوب افريقيا". وأمام هذه المعطيات، لجأت الحركة الوطنية إلى طلب المساعدة من المقاتلين الكوبيين ومن الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية والإفريقية الاخرى، ومن المنظمات التقدمية في مختلف الدول". يجدر بالقارئ أن ينتبه إلى تسلسل الأحداث: كانت الحركة الوطنية مضطرة لطلب المساعدة في وجه أعداء الثورة من الداخل ومن التدخل الأجنبي. أما فورد في مذكراته وكذلك إدارة المخابرات المركزية، كما يظهر من كتاب ستوكويل، فيقدمون كل شيء على عكس الحقيقة، وورد على وجه التحديد ما يلي: بدأ التدخل الأمريكي بعد حصول الحركة الوطنية على مساعدة أصدقائها. وأكد المحامي الأنغولي ر. الفيش في هافانا: "بدأت إدارة المخابرات المركزية حملة تشويه المعلومات محرّفة وبوقاحة

التسلسل الزمني للأحداث ومبررة وتدخلها في شؤون أنغولا بالحضور السوفيتي والكوبي فيها.

وقد أثار تدخل نظام بريتوريا السافر في شؤون إنغولا احتجاجات صاخبة لا في افريقيا وحدها بل وفي العالم اجمع. وبالمناسبة فإن ستوكويل وغيره من المؤلفين يشيرون إلى العلاقات الحميمة التي كانت تجمع إدارة المخابرات المركزية واستخبارات جنوبي افريقيا. كما أن التدخل في حرب مكشوفة إلى جانب جنوبي افريقيا ضد دولة افريقية لم يشجع غالبية أعضاء الكونغرس الأمريكي.

كان آخر ما أفرغ صبر المشرعين ما حدث في الخامس من كانون الأول 1975 في جلسة لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية. تحدث في هذه الجلسة نائب مدير إدارة المخابرات المركزية ورئيس فرع العمليات فيها أو. نيلسون، واعترف لأول مرة ان إدارة المخابرات المركزية كانت ترسل الأسلحة إلى أنغولا مباشرة. كان يخشى نيلسون أن يقول غير الحقيقة لأنه كان يعي تماماً العواقب الوخيمة التي وصل إليها هيلمس نتيجة خداعه لأعضاء اللجنة في قضية تشيلي. وبعد ذلك حدث ما يلي: بعد اعتراف نيسلون انضم إلى الجلية نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون الافريقية مالكاكسي، ودون ان يدري بما قاله نيلسون،أخذ يكذب على أعضاء مجلس الشيوخ حول عدم تدخل حكومة الولايات المتحدة في النزاع في أنغولا. وقد استاء أعضاء المجلس واعتمدت اللجنة مشروع قانون كلارك، الذي يمنع صرف الأموال للعمليات في أنغولا، واستثنيت من ذلك عمليات جمع المعلومات الإستخبارية.

وعلى اعتبار ان اعتمادات إدارة المخابرات المركزية مضمنة بشكل رئيسي في نفقات وزارة الدفاع، فقد أدخلت لجنة مجلس الشيوخ تصحيحاً على ميزانية هذه الوزارة للعام المالي 1976 يمنع تمويل العمليات في أنغولا. وقد صوت على هذا التصحيح معظم أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب. كتب فورد تعليقاً على قرار كابيتولي أن"الكونغرس الذي روعته ويلات الحرب في فيتنام وقضية ووترغيت، اتخذ قانوناً أثر آخر، يحدد سلطة الرئيس في السياسة الخارجية(36)".

إلا أن قانون الكونغرس لم يردع إدارة المخابرات المركزية عن التدخل في شؤون أنغولا. وحتى في عهد كارتر وريغان استمرت الاستخبارات الأمريكية في تقديم المساعدات للمنشقين بموافقة وعلم الحكومة.

إذا كانت سياسة التشويش في أنغولا لم تعط النتائج التي عولت عليها لينغلي، فإن الوضع في استراليا كان مختلفاً، بدأت العمليات التخريبية السرية ضد حكومة ويتليم الليبرالية عام 1972 وبلغت ذروتها عام 1975، وبالاضافة إلى آفاق السياسية الخارجية لليبراليين، لم يناسب إدارة المخابرات المركزية وأعضاء التجمع الاستخباري ان حكومة ويتليم ارادت الحد من الاستقلالية التامة التي كانت تتمتع بها القواعد الاستخبارية الأمريكية على الأرض الأسترالية.

درس هذه القضية بالتفصيل بروفيسور العلوم السياسية في جامعة ديلافرج ناتان أوبين في مجلة "فورين بوليسي" كيف تمكنت إدارة المخابرات المركزية في تشرين الثاني 1975 من استبدال ويتليم بمحافظ استراليا الجنرال ج. كير المرتبط بالاستخبارات الأمريكية(37). حدث ذلك قبل يوم واحد فقط من الموعد الذي كان مقرراً ان يقدم فيه رئيس الوزراء للبرلمان مشروع قانون يقضي بتحديد قواعد التجسس في استراليا. إن الصحافة والمجتمع الاسترالي لازالوا حتى يومنا هذا يبدون سخطهم جراء تدخل لينغلي السافر في شؤون القارة الخامسة.

يسقط النشاط الخارجي لإدارة المخابرات المركزية في "عام الإستخبارات" (مراجعات لجنة روكفيلر وتشورتش وبايك) الأرض تحت أقدام إدارة فورد، الذين اشتكوا من ان التحقيقات تضر بالاستخبارات وتحط من أخلاقها. وباستلام. بوش منصب المدير، لم يجر في التجمع الاستخباري الاصلاحات التي أعلن عنها البيت الأبيض فقط، بل وتغييرات اعمق من ذلك. لقد عمل فورد وبوش معاً في مجلس النواب وكانا يعرفان بعضهما البعض جيداً، ولذلك قامت بين البيت الأبيض ولينغلي أطيب علاقات الثقة المتبادلة الأمر الذي افتقد منذ عام 1969 (بتسلم نيكسون للسلطة) وحتى مطلع عام 1976 (استقالة كولبي) . ويعتقد ك. ميير أن العلاقات الطيبة من فورد وبوش عززت موقف الأخير في السلطة. واستباقاً للأمور نشير ان بوش عندما أثار صراعاً عام 1980 لترشيحه ممثلاً للحزب الجمهوري في انتخابات الرئاسة، أكد على نقطتين أولهما ان تجربته في إدارة المخابرات المركزية كانت عبارة عن "انتداب خيالي" على السلطة. وثانيهما أنه وعد في حال انتخابه رئيساً بنهج أكثر حزماً تجاه الاتحاد السوفييتي وزيادة نفقات العمليات الحربية بشكل كبير(38).

من المؤكد أن النقطة الثانية نفذها بوش وهو في منصب مدير المخابرات المركزية ورئيس لجنة الاستخبارات الخارجية. بدء بوش من وصف نفقات الدفاع السوفييتية بأنها "أقل" مما هي عليه في الوقع، ولذلك استنتج أن محللي إدارة المخابرات المركزية لم يقدروا "الخطر السوفييتي" حق التقدير، وشكل مجموعة من الباحثين المحايدين فيها.

لازال الباحثون الأمريكيون يتساءلون عن سبب اتخاذ بوش لهذه الخطوة حيال "المحللين الأباة"، الذين كانوا بدونه يبالغون في المعطيات عن النفقات العسكرية السوفييتية. وهل يعقل أن بوش استطاع وبهذه السرعة أن يستشعر "أخطار" عدم صحة التقديرات على الولايات المتحدة الامريكية؟ أم أن فورد وبوش استجابا لمطالب مجلس الرئيس الإستشاري لشؤون الإستخبارات الخارجية،الذي "تولدت فيه قناعة أن التقديرات السنوية للأهداف والإمكانيات السوفييتية يمكن أن تكون لينة للغاية (39)؟. أما أن ذلك كان خطوة من سياسي أحس أن الإنفراج يفقد تأييد واشنطن ويتحتم التلاعب بامزجة المتطلعين إلى السلطة؟

وبغض النظر عن أن فورد أعلن استعداده للفوز في الانتخابات عام 1976، إلا أن جمهورياً آخر هو محافظ كاليفورنيا الأسبق وممثل الناخبين المحافظين ر.ريغان دخل في تحد رسمي. جاء في مذكرات فورد مفصلاً بعنوان "التحدي من اليمين" ذكر فيه أنه حاول منع ريغان من ترشيح نفسه في الإنتخابات الأولية إلا أن ريغلان قام بحملته تحت شعارات ايقاف الإنفراج وتوسيع سباق التسلح ومنع الرقابة على إدارة المخابرات المركزية وغيرها.

لا يستبعد أبداً أن يكون أحد حجج بوش في توبيخ إدارة المخابرات المركزية، والذي دفعه إليه فورد، كان السعي لتأليف مسرحيات سياسية لتعديل "التحدي من اليمني" وأبقى لفورد قسماً من الدوائر المحافظة وكان من شأن ذلك ايضاً مساعدة فورد في الإبتعاد عن سياسة الإنفراج. ويعتبر السبب الثاني لهذا الإبتعاد قضية أنغولا، التي كانت أحداثها خرقاً "لقواعد الانفراد" من قبل الاتحاد السوفييتي.

كتب فورد حول تلك الحقبة" "طرحنا على أنفسنا تساؤلات جديدة: هل الإنفراج مفيد؟ وتؤكد عملية "إيعاز. ب" أن الانفراج لم يكن "مفيداً".

دخل في قوام تلك المجموعة بروفيسور جامعة هارفارد في التاريخ الروسي ر. بايبس قائداً للمجموعة، عضو مجلس الشركات الاحتكارية ت. وولفي، المدير الاسبق لإستخبارات وزارة الدفاع اللواء المتقاعد د. غريهيم، عضو وكالة رقابة التسليح ونزع السلاح ب. وولفيتيتس، النائب الأسبق لوزير الدفاع ب. ينتسي، لواء القوى الجوية المتقاعد ج. فوغت والمشارك الأسبق في مباحثات الحد من الأسلحة النووية بروفيسور جامعة كاليفورنيا الجنوبية أو. فإن كليف. كان الحكم في اختيار أعضاء المجموعة هو قبولهم لدى بوش ومجلس الرئيس الإستشاري للاستخبارات الخارجية، والأهم من ذلك، كما تشير صحيفة نيويورك تايمز نظرتهم المتشائمة حيال الخطط السوفييتية، بخلاف غيرهم ممن كانوا يرون أن الاتحاد السوفييتي ينتهج سياسة التوازن مع الولايات المتحد الأمريكية في المجال العسكري".

كان المستشار السري لعملية "إيعاز. ب" والأصح الملهم لها هو مدير استخبارات القوى الجوية الأمريكية العميد ج. كيغان، الذي وقف عام 1972 ضد الاتفاق الأمريكي السوفييتي حول الحد من الدفاع المضاد للصواريخ والاتفاق الأمريكي السوفييتي المؤقت حول الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. لقد أقنع كيغان "إيعاز ـ ب" أن الإتحاد السوفييتي حصل بذلك على "تفوق عسكري" على الولايات المتحدة الأمريكية.

أبدى أحد المحللين (مجهول الاسم) رأيه أثناء سير المناقشات بين محللي إدارة المخابرات المركزية والمتطرفين قائلاً أن تنظيم هذه العملية ككل كان من طرف وحيد. لقد كان المتطرفون يتمتعون بنفوذ أكبر وقد استفادوا من ذلك. حملت المناقشات في البداية طابع المجزرة الدموية، وكان سند المتطرفين ربع قرن من الخبرة. لقد تجاوز الخلاف حدود الوقائع(40)".

في الحقيقة كانت "إيعاز ب" هي الأقوى. لقد كمنت إدارة المخابرات المركزية من تقديم تقرير جديد لسياسة الإتحاد السوفييتي للبيت الأبيض والكونغرس وصحافة وسائط الإعلام الأمريكية "إيعاز. آ"، كانت خلاصتها الأساسية أن الاتحاد السوفييتي ينفق على الأهداف العسكرية أكثر بكثير مما تنفقه الولايات المتحدة سعياً للوصول إلى "التفوق". ومع ذلك فقط كانت المجزرة الدموية أشبه باللعب بالمتطرفين والمثاليين، وبلعبة تحمل طابعاً مشبوهاً إن لم يكن مزوراً، وسنعرض هنا لتاريخها.

في نهاية الستينات ومطلع السبعينات تصاعدت في الولايات المتحدة توجهات غير عسكرية في المجتمع. فطالب الإقتصاديون والفيزئيون والكيميائيون والبيولوجيون والأطباء والمحافظون بتغيير الأولويات القومية: تقليص النفقات الحربية وتخصيص نفقات أكثر للأمور الداخلية.

في تشرين الأول 1974 صرح 44% من الأمريكيين الذين سئلوا عن النفقات الحربية الامريكية، ان هذه النفقات عالية جداً، و12% فقط قالوا أنها غير كافية(41). تناقض هذه التوجهات الأهداف القريبة والبعيدة للتجمع الاستخباري العسكري الاميركي. في هذه الظروف، بدأت الحملة الإعلامية الواسعة، التي هدفت إلى إثبات أن ما تصرفه الولايات المتحدة على الدفاع قليل جداً. وعمل في البنتاغون أكثر من ثلاثة آلاف موظف على ابتداع الخزعبلات حول تصاعد "العدوان السوفييتي"، وبدا للبعض ان هذه الآلاف الثلاثة من الموظفين غير كافية، بانضمام إدارة المخابرات المركزية إلى الحملة المعادية للسوفيت. في منتصف عام 1975 أدلى مدير إدارة المخابرات المركزية كولبي ومدير استخبارات وزارة الدفاع د.غريهيم ببيانات عن نفقات الاتحاد السوفييتي على الدفاع. ومن الصعب تحديد فحوى شليسينجر بتصريحات كولبي وغريهيم مؤكداً أن الاتحاد السوفييتي ينفق على الدفاع 50% من الولايات المتحدة، ويستمر في زيادة هذه النفقات في الوقت الذي تنخفض فيه إعتمادات الدفاع الأمريكية. كتب ج. فيني مراسل صحيفة نيويورك تايمز: "بنى شليسينجر أقواله على أساس تحليل إمكانيات الإتحاد السوفييتي الدفاعية، والذي قدمته إدارة المخابرات المركزية(42)". وأوضح فيني علناً ان هذه التأكيدات كانت ضرورية لشليسنيجر لزيادة ميزانية البنتاغون العسكرية.

إلا أنه وجد في الكونغرس من لم يصدق كولبي أو غريهيم أو شليسينجر، فكتب فيني يقول: "عارض عضو مجلس الشيوخ وليام بروكسماير (ديموقراطي من ولاية ويسكونسين) أقوال وزير الدفاع شليسينجر، فصرح أن وزارة الدفاع حرفت وبالغت في التقديرات عن حجم البرنامج العسكري السوفييتي(43)"، ووصف بروكسماير بدع الاستخبارات والبنتاغون بأنها "هراء".

وبدأت إدارة المخابرات المركزية على الفور باختلاق "تحليل" جديد منها هو فيني نفسه يكتب في شباط 1976 بمجرد وصول بوش إلى السلطة: "توصلت إدارة المخابرات

المركزية إلى نتيجة بأنها لم تقدر نسبة الموارد الإقتصادية السوفييتية المخصصة للدفاع والبالغة أكثر من 50% سابقاً كانت إدارة المخابرات المركزية تقدر أن الإتحاد السوفييتي يخصص 8.6 من الإنتاج الوطني الإجمالي للدفاع...ورغم أن الإدارة لا زالت منشغلة حتى الآن بدراسة هذه التقديرات، إلا أن المسؤولين المشاركين في الأبحاث صرحوا أن إدارة المخابرات المركزية ستخلص إلى نتيجة أن 15.10% من النتاج الوطني الإجمالي في الإتحاد السوفييتي ينفق على الدفاع(44)". وأوضح فيني علناً أن هذه التأكيدات كانت ضرورية لشليسينجر لزيادة ميزانية البنتاغون العسكرية.

إلا أنه وجد في الكونغرس من لم يصدق كولبي أو غيريهم أو شليسينجر، فكتب فيني يقول: "عارض عضو مجلس الشيوخ وليام بروكسماير (ديموقراطي من ولاية ويسكونسين) أقوال وزير الدفاع شليسينجر، فصرح ان وزارة الدفاع حرفت وبالغت في التقديرات عن حكم البرنامج العسكريالسوفييتي(43)".ووصف بروكسماير بدع الاستخبارات والبنتاغون بأنها "هراء".

وبدأت إدارة المخابرات المركزية على الفور باختلاق "تحليل" جديد منها هو فيني نفسه يكتب في شباط 1976 بمجرد وصول بوش إلى السلطة" "توصلت إدارة المخابرات المركزية إلى نتيجة بأنها لم تقدر نسبة الموارد الإقتصادية السوفييتية المخصصة للدفاع والبالغة أكثر من 50% سابقاً كانت إدارة المخابرات المركزية تقدر ان الاتحاد السوفييتي يخصص 6ـ8% من الإنتاج الوطني الإجمالي للدفاع.. ورغم ان الإدارة لا زالت منشغلة حتى الآن بدراسة هذه التقديرات، إلا ان المسؤولين المشاركين في الابحاث صرحوا ان إدارة المخابرات المركزية ستخلص إلى نتيجة ان 10ـ15% من النتاج الوطني الإجمالي في الاتحاد السوفييتي ينفق على الدفاع (44)". أنها لم تصل بعدن وإنما "ستصل"؟! غير أن الصحافة كانت قد بدأت بالتهويل من الخطر السوفييتي. على أي أساس استندت دراسة تقدير إدارة المخابرات المركزية؟ الحقيقة أنها ظهرت لدى الإدارة معلومات "طازجة" عن حجم ومستوى القوات المسلحة السوفييتية، وعداً عن ذلك ظهرت طرق جديدة لدى الإدارة لحساب وتقدير تكلفه البرنامج العسكري السوفييتي(45)". حسب تحليلات الاستخبارات المركزية وبعد التحويل إلى الدولار فإن الاتحاد السوفييتي يصرف على الدفاع أكثر من الولايات المتحدة بـ 35%.

في ذلك الوقت قدمت المخابرات المركزية لوزير الدفاع الجديد. رامسفيلد معلومات مزورة بأن النفقات العسكرية للاتحاد السوفييتي تبلغ 200 مليار دولار سنوياً وتتزايد باستمرار بمقدار 3ـ5% في السنة. وكان الوزير يعلم قبل ذلك أن الدخل القومي للإتحاد السوفييتي بلغ عام 1975 حوالي 362 مليار روبل علماً أنه يستخدم 80% من هذا المبلغ لتحسين مستوى المعيشة. لقد كان البنتاغون بحاجة إلى أموال لتسريع سباق التسلح، وحتى يوافق الكونغرس على منحها يجب خداعه ومن أجل ذلك كانت مفيدة معطيات خبراء التحليل في إدارة المخابرات المركزية.

ولسبب ما لم يفكر وزير دفاع الولايات المتحدة الأمريكية في بطلان حسابات إدارة المخابرات المركزية، الذين اختلقوا الأرقام، التي كان من شأنها أن تفيد الولايات المتحدة بالدولار وبالأسعار الأمريكية عن محتوى وتجهيز القوات المسلحة السوفييتية. باختصار لم يدركوا الفروق بين المنظومتين الاقتصاديتين ومبادئ تحويل الأسعار، كما أنهم لم يلحظوا التضخم المالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

لم تكتف إدارة المخابرات المركزية بالمعطيات، بل رسمت الخطوط التي أعلنها رامستفيلد في قاعة مؤتمرات البنتاغون الصحفية التي كانت مليئة بالصحفيين. وزع رامسفيلد على الصحفيين كتيبات صغيرة وقال شارحاً خطوطه: "تختلف هذه الخطوط عما هو ملخص في كتيباتكم، والسبب أن إدارة المخابرات المركزية وضعت هذا الأسبوع نشرة غير سرية حول تقديراتها الجديدة فوراً وبمباركة رامسفيلد في الصحافة الأمريكية والأجنبية وعبر موجات الأثير.

في مطلع عام 1976 صرح السيناتور أو.بروكسماير وعضو الكونغرس ل. إيسبين أن الأسلوب الذي تتبعه إدارة المخابرات المركزية في تقدير نفقات الإتحاد السوفييتي على الدفاع اسلوب متحيز وهي تبالغ بذلك كثيراً. وأكد إيسبين في مقالة كتبها في مجلة "فورين بوليسي": "أن الكثير من الإحصائيات تشوه عندنا، عندما يتعلق الأمر بالقوات المسلحة السوفييتية(47)".

كذلك كانت نتائج نشاط "المحللين المتفائلين" من إدارة المخابرات المركزية. ففي نهاية آب 1976، عندما أعلن بجهودهم "تخلف" الولايات المتحدة الأمريكية عن الاتحاد السوفييتي بدأت عملها "إيعاز. ب" حيث أعطيت سلطة أكبر في انشاء التقديرات، التي تبين التخلف المزعوم، وبالتالي إضرام الجنون الحربي. لم تنفع فورد أبداً مناورات

بوش فقدمني بالهزيمة في الانتخابات وعندها بدأت لينغلي فوراً بإعداد الرئيس الديموقراطي القادم.

في نهاية كانون الأول 1976، سربت إدارة المخابرات المركزية معلومات تفيد بأنها ستقدم للرئيس الجديد ج. كارتر تقريراً استخبارياً حول الأهداف الاستراتيجية للإتحاد السوفييتي خلال السنوات العشر القادمة. وتفيد صحيفة نيويورك تايمز أن التقرير المذكور سيكون "كئيباً للغاية". فسيدعي أن الاتحاد السوفييتي "سيسعى للوصول إلى تفوق عسكري "على الولايات المتحدة الأمريكية(48)". ومن جديد تسرعت إدارة المخابرات المركزية، ففي حين لم يتلق كارتر بعد التقديرات الاستخبارية، بدأت بترديدها الصحافة الاحتكارية والإذاعة والتلفزيون. من الواضح أن إدارة المخابرات المركزية كانت تهيء الرأي العام لتعقيد عمليات البيت الأبيض.

في كانون الثاني 1977، وقبل تسليم كارتر السلطة بعشرة أيام، نشرت إدارة المخابرات المركزية تقريراً جاء فيه ان الاتحاد السوفييتي ينفق على الأهداف العسكرية أكثر من الولايات المتحدة بثلاثين مليار دولار. كان هدف هذه الضجة الإعلامية عدم السماح بما كان قد أعلنه كارتر في الحملة الانتخابية عن تقليص ميزانية الولايات المتحدة العسكرية بمقدار 7.5 مليار دولار، وتعطيل الانطلاقة الموفقة للمحادثات الأمريكية ـ السوفييتية حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية.

في نهاية خدمته في البنتاغون، قدم رامسفيلد للكونغرس مشروع موازنة عسكرية قياسية للولايات المتحدة مقدارها 123.1 مليار دولار. ترافق ذلك مع الحديث الكئيب عن الخطط السوفييتية في الثمانينات. وصرح رامسفيلد ان ذلك هو المخرج الوحيد للولايات المتحدة شريطة ان لا يتوقف الكونغرس خلال الثمانينات عند هذا المبلغ، بل يعمل على زيادته باستمرار.

تلخيصاً لنتائج العامين اللذين حكم فيهما فورد، تجدر الاشارة إلى انه كان نصيراً فعالاً لاستراتيجية التدخل السري للتجمع الاستخباري في شؤون الدول الاخرى، ومؤيداً لتعزيز موقع إدارة المخابرات المركزية في السلطة. لقد استخدم الرئيس الاستخبارات دون تردد كأداة للسياسة الخارجية، وحافظ عليها بكافة الوسائل من نقد الكونغرس والمجتمع. وبهدف تقوية إدارة المخابرات المركزية وتحويلها إلى أداة فعالة للامبريالية الأمريكية اجرى تغييراً في البنية القيادية للتجمع الاستخباري، وعزز

صلة الإدارة بالدوائر الاحتكارية، وسمح للقوى الرجعية من خلال "إيعاز- ب" بتوجيه كوادر لينغلي والهيئات المجاورة وجهة أكثر عداء للشيوعية.

في نطاق الحملة الانتخابية ابتعد محافظ ولاية جورجيا جيمي كارتر عن "استهتار" الاستخبارات، ففي جلسة المناقشة الثالثة مع فورد عبر التلفزيون، صرح كارتر: "بعد فيتنام وكمبوديا ووترغيت، وغيرها من النصائح التي تتعلق بادارة المخابرات المركزية، أصبح الشعب الأمريكي يشعر أن الشخصيات الرسمية تخونه(1)". وبتحقيق الفوز في الانتخابات، رشح كارتر ليشغل منصب مدير المخابرات المركزية مستشار الرئيس كينيدي السابق المحامي ت. سورنيسن، وردت سابقاً مقتطفات من مذكرات سورينسن، تضمنت آراء غير مرضية عن إدارة المخابرات المركزية، ولذلك من غير المستغرب المعارضة التي قامت في لينغلي ضد آراء كارتر وقد قامت المخابرات المركزية بالضغط على أعضاء مجلس الشيوخ، ساعدها في ذلك بعض المحافظين. فسر سونيسن الهجمات ضده على أنها معارضة من طرف التجمع الاستخباري الذي لن يسمح بأن يصبح قائده شخص يؤيد السياسة الخارجية التي تفضّل السلام على الحرب(2)". وقد أعلن سورينسن أمام لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات[15] التي درست تكليفه، عن سحب ترشيحه. وجاء في هذا الإعلان: "الآن أصبح واضحاً تماماً ان غالبية أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة وكذلك التجمع الاستخباري غير مستعدين لتقبل رجل متطرف يحمل أفكاري وقناعاتي كمدير للاستخبارات المركزية(3)".

يعتبر رفض مجلس الشيوخ مرشح الرئيس لمنصب حكومي ظاهرة نادرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ـــ كتبت مجلة تايم تعليقاً على هذه الواقعة: "لم يكن سورينسن مناسباً لأنه كان خلفاً عنيفاً لكينيدي، ولأنه طالب بالحد من دور إدارة المخابرات المركزية وتقليص عملياتها السرية التخريبية(4)". نعتقد ان مجلة تايم

[15] أسست عام 1976 حسب مقترحات لجنة تشوتش. تتألف من أربع لجان فرعية: الاستخبارت وحقوق الامريكيين، مصادقة الميزانية، جمع وإصدار المعلومات الاستخبارية، المواثيق والتعليمات القيادية. وتوجد لجنة مماثلة في مجلس النواب. أسندت لهذه اللجان مهام اللجان الفرعية للاستخبارات التابعة للجان التسليح والنفقات. (المؤلف).

اصابت كبد الحقيقة، لم تكن لينغلي لتتصور ان يتم التحقيق في دور إدارة المخابرات المركزية في مقتل ج.ور. كينيدي، من قبل الخلف المخلص لكينيدي، لأنه إذا اكتشف شيئاً من هذا، فإن كل "المجوهرات العائلية" ستبدو ضئيلة أمام هذه المفاجأة المثيرة. وهكذا اظهر سورينسن كمتطرف غير مقبول بالنسبة لإدارة المخابرات المركزية التي عرضت مرة أخرى قوة تأثيرها وقدرتها على المناورة. لقد نشرت لينغلي المقالات مقترحة مرشحيها لمنصب مدير إدارة المخابرات المركزية، وبرز من بينهم بشكل خاص ر.كلاين النائب الأسبق لمدير إدارة المخابرات المركزية لشؤون الاستخبارات، والذي نشر عام 1976 كتابه "أسرار"، جواسيس وعلماء" بغية لفت الانتباه إليه...

غير ان كارتر عين في منصب مدير المخابرات المركزية الجنرال ست. تيريز الذي أنهى معه الأكاديمية العسكرية البحرية عام 1946 في أنا بوليسي. كان هذا رجلاً محافظاً في آرائه ولا يعرف خفايا الأمور في إدارة المخابرات المركزية. في آذار 1977 نال موافقة مجلس الشيوخ وبدأ بتنفيذ مهامه الجديدة.

كان الخلاف في الرأي حول تعيين المدير لإدارة المخابرات المركزية ذا طابع غير معزول فلم يكن من الصعب رؤية الظاهرة العرضية لتلك الأعوام أي الصراع حول السياسية الخارجية للولايات المتحدة فبدءاً من النصف الثاني من السبعينات بدأ يتعاظم دور القوى المناهضة للإنفراج. وقد لعبت دوراً كبيراً الحملة التي بدأتها القوى الرجعية حول تلك التغيرات في العالم، التي يصعب على القسم الأعظم من البورجوازية الأمريكية التسليم بها، وخاصة عدم تحقق التفوق العسكري الأمريكي وظهور التوازن العسكري مع الاتحاد السوفييتي.

كانت كل المناقشات حول السياسة الخارجية تؤكد علناً على ضرورة استخدام كل إمكانيات الاستخبارات لتحقيق أهداف الإمبريالية الأمريكية. فطيلة ربيع عام 1977، قام الرئيس ج.كارتر ونائبه و. مونديل بإجراء مباحثات مع زعماء الكونغرس لإعداد خط استراتيجي للتجمع الاستخباري. وقد الت جهود المشرعين والبيت الأبيض إلى نتيجتين: إخفاء كافة العمليات التخريبية السرية عن الغرباء. وإعطاء دفع جديد علمية الحصول على المعلومات الاستخبارية.

خلال عام 1975 ــ 1976 لم تبرح عبارة "كوفيرت إكشين" الصحف الأمريكية، فقد ارتبط بها النشاط الإجرامي لإدارة المخابرات المركزية. لقد غير البيت الأبيض رسمياً

التسمية التي كانت تستخدم سابقاً "العمليات الخاصة" وظهرت وعود بتقليصها وزيادة الرقابة عليها. لقد ظن كارتر ان الأساليب الخفية لتنفيذ "الالاعيب القذرة" ستسهل عليه البدء بحملة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان"، ترافقت بتيار من الديماغوجية الأخلاقية والإستجداء المزيف والتي لم تبعد عن الخرق الواضح لقوانين وحقوق الدول الأخرى، حيث جند "فرسان الدرع والخنجر" ومرتزقتهم، لذلك تعين على كارتر ان ينفذ العمليات السرية لإدارة المخابرات المركزية من نقد المجتمع الأمريكي والدولي.

أما ما يتعلق بالهدف الاخير، أي تعزيز الدور التجسسي للدوائر الخاصة، فهنا يلفت النظر عدد من المستجدات التنظيمية، فقد اتخذت إجراءات لجعل قيادة عملية جمع وتحليل المعلومات مركزية. كان ما يقلق كارتر وتيريز وغيرهم، أن هيئات التجمع الاستخباري اختارت لنفسها مجال نشاطها، وعملياً لم يتم التنسيق بين برامجها المختلفة، وعندما طرح موضوع تتويج تيريز "قيصراً للإستخبارات" اعترض على ذلك وزير الدفاع ج. براون، ولذلك اتخذ قراراً بأن لا يقود تيريز الاستخبارات العسكرية وإنما يشرف عليها فقط. في إطار هذه الصيغة تقرر الفصل بين "منتجي" و"مستهلكي" المعلومات الإستخبارية.

أنبثقت عن مجلس الأمن القومي هيئة استشارية لشؤون السياسة الخارجية، كان يرأسها عادة وزير الخارجية ب. فانس أو براون سميت لجنة العرض السياسية، وكانت تعد المقترحات العامة والأوليات في جمع المعلومات السرية الخارجية وقد حددت هذه المهام من قبل المركز الوطني لتوزيع المهام الاستخبارية برئاسة اللواء المتقاعد ف. كام، الذي كان يتبع مباشرة لنائب مدير إدارة المخابرات المركزية لتوزيع المهام الإستخبارية، هذه الوظيفة التي لم تكن موجودة في لينغلي سابقاً.

كانت المعلومات ترد من "المنتجين" إلى المستهلكين في المركز الوطني للتحليل الدولي برئاسة نائب مدير إدارة المخابرات المركزية لشؤون تقدير المعلومات الأجنبية.

كان المركز الوطني للتحليل الدولي بالنسبة للمجتمع الاستخباري، اشبه بفرع المعلومات بالنسبة لإدارة المخابرات المركزية وكان يعمل في هذا المركز حوالي 1200 محلل(5). ويذكر ل. ميرأنه كان يتألف من الأقسام التالية: قسم المعلومات الآنية، قسم المعلومات العملية والفنية، استخبارات التسليح، والبحوث الاقتصادية،

البحوث الجغرافية، التحليل السياسي والإقليمي، البحوث الإستراتيجية، التحليل التخيلي المنشورات والتقارير وغير ذلك(6) كما شكل تيريز في إدارة المخابرات المركزية مركز التحليل الاقتصادي والعسكري، الذي كان أعضاؤه من الإقتصاديين وأخصائي التسليح والخبراء العسكريين وقد استقطب هذان المركزان كافة الأوساط الأكاديمية في الولايات المتحدة، وكانت مشاركة أعضاء الإستخبارات واسعة في مختلف المؤتمرات والجلسات.

كانت التقارير والوثائق والتحليلات تخرج من المركز الوطني للتحليل الدولي إلى المحطة "المستهلكة" التالية وهي لجنة التحليل السياسي التابعة لمجلس الأمن القومي، التي كان يرأسها تيريز وتضم في عضويتها وزير الخارجية ووزراء الدفاع.

والمالية ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي. كان هذا هو المخطط التقريبي لتنظيم العلاقات بين "منتجي ومستهلكي"المعلومات الإستخبارية، والذي قيل عنه أنه كان بمثابة نقل لمركز ثقل القوى الإستخبارية في إدارة كارتر من العمليات السرية التخريبية إلى جمع وتحليل المعلومات، كما هدفت هذه التغييرات إلى عدم السماح بتكرار المواقف المخجلة "لإدارة المخابرات المركزية، التي نجمت عن تنفيذ عملية "إيعاز. ب". وبذلك أمّن البيت الأبيض على نفسه من إتهام القوى اليمينية بعدم تقدير أو المغالاة في تقدير الوقائع، وخاصة ما يتعلق بالإتحاد السوفييتي. ويتضح ذلك جلياً من خلال سيل من المعلومات المتعلقة بالتنقيب عن النفط في الاتحاد السوفييتي والذي صدر عن إدارة المخابرات المركزية.

بعد مرور شهر بالضبط على قدوم تيريز إلى إدارة المخابرات المركزية في نيسان 1977، كشف النقاب عن عدد من أحكام القرار المتعلق بقضايا النفط. وتبين ان التقديرات المسبقة للإحتياطي العالمي من النفط والغاز كان مبالغاً فيها، وأن منابع هذه القدرة تنضب بسرعة فائقة وستجف في الثمانينات إذا لم تتغير السياسة الأمريكية في هذا المجال. لقد جاء هذا التقرير في وقته، على اعتبار ان الحكومة كانت قد أرسلت مقترحاتها إلى الكونغرس حول تعديل سياستها في مجال الطاقة. ويذكر أن رئيس هيئات الطاقة آنذاك كان المدير الأسبق لإدارة المخابرات المركزية ج. شليسينجر. وفي نيسان 1977 أيضاً اصدرت إدارة المخابرات المركزية كتيباً بعنوان "آفاق استخراج النفط السوفييتي" جاء فيه ان استخراج النفط في الإتحاد السوفييتي سيبلغ ذروته

عام 1971. وفي العام التالي سيبدأ بالإنخفاض وسيتحول الإتحاد السوفييتي إلى مستورد للنفط. وحسب توقعات إدارة المخابرات المركزية. دراسة بعنوان "الآفاق والمشكلات الإقتصادية والسوفييتية" صححت فيه تكهنات نيسان 1977 التي انتقدها العديد من الاخصائيين الأمريكيين فجاء فيها: في عام 1985 سيورد الاتحاد السوفييتي ودول أوربا الشرقية 2.7 مليون برميل من النفط في اليوم. وعلى ضوء توقعات نيسان وتموز استخلصت إدارة المخابرات المركزية أن الحاجة لاستيراد النفط ستؤدي إلى إتساع التدخل السوفييتي في الشرق الأوسط".

استناداً إلى تحليلات إدارة المخابرات المركزية وتجنباً للأزمة القومية، طلب، الرئيس جيمي كارتر من الشعب التضحية ودعاه إلى تأييد اقتراحه للكونغرس حول تقليص استهلاك القدرة إلى معدلات زمن الحرب، وقد أسمى كارتر سياسته في مجال الطاقة "بالمكافئ الخلقي للحرب" واستخدم كارتر استنتاجات إدارة المخابرات المركزية في مؤتمر صحفي، مما جعلها تحتل صدر الصفحة الرئيسية في الصحف. وبغية توليد شعور غير محزن لدى الامريكيين جراء رفع أسعار البنزين والغاز وتقليص استهلاك الطاقة، بادرت إدارة المخابرات المركزية تقديراتها الموحدة والتي جرت في نهاية عام 1970 ومطلع عام 1978. كتبت وكالة يو. بي. ي. حول هذه المناقشات: "إن ممثلي هيئة استخبارات وزارة الدفاع لا يوافقون على توقعات إدارة المخابرات المركزية ولا يعتقدون استخراج النفط في الاتحاد السوفييتي سينخفض في الثمانينات".

في ربيع عام 1978، قامت لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات بدراسة الاساليب والوسائل التي اتبعتها إدارة المخابرات المركزية. لدى تحديدها لحجم الإنتاج السوفييتي من النفط. وقد انتقد أعضاء اللجنة في عرضهم التحليلي، تقديرات إدارة المخابرات المركزية وصرحوا أن اعتبارات سياسية(7) "دخلت في نظام الحسابات التي قامت في الإدارة". وقد أوعزت اللجنة لإدارة المخابرات المركزية لإعداد وثائق أكثر موضوعية. "وحرة من القيود(8)". ومع كل هذا فقد نفذ تيريز فعلته، ودخلت تقديراته في برنامج الطاقة الحكومي وفي تقرير اللجنة الموحدة بصفحاته المائتين. وقد تابع نهج كارتر منذراً "بأزمة الطاقة" في الاتحاد السوفييتي.

في تشرين الثاني 1978 كتب مراسل صحيفة نيويورك تايمز د. بايندر: "لقد فضل تيريز إعطاء التوقع الأشد سواداً بالنسبة للطاقة السوفييتية والبرهان أنه يمكن

للولايات المتحدة أن تضغط على الاتحاد السوفييتي بالامتناع عن بيعه المعدات الحديثة. في صيف عام 1978 استخدم الرئيس كارتر بعض هذه التقديرات أثناء اتخاذ "قرار يقضي بإعادة النظر في علاقات التصدير إلى الاتحاد السوفييتي وتأخير إصدار سماح ببيع معدات الحفر للإتحاد السوفييتي(9)".

وجاء الرد الحاسم عن نوايا الساسة الأمبرياليين على لسان رئيس أكاديمية العلوم السوفييتية الكسندروف الذي كتب يقول: "......ان إحتياطات النفط في بلادنا لا زالت كبيرة لدرجة كافية، وليس هناك حاجة للاستيراد، ولن يكون كذلك في المستقبل(10)". وتجدر الاشارة إلى ان محاولات تيريز لبث الشائعات حول النفط السوفييتي لم تتوقف طيلة السنوات الأربع التي قضاها في لينغلي. فمثلاً تحدث في عام 1980 أمام إحدى لجان الكونغرس متوقعاً للإتحاد السوفييتي استيراد الوقود السائل من الخارج وتوقع كذلك "أزمة نفطية" وذلك بغية التنويه إلى "النتائج الخطيرة" الناجمة عن ذلك بالنسبة للخليج العربي. حتى أن مجلة "فرتشون" الناطقة باسم الأوساط التجارية الأمريكية أبدت ذهولها لتوقعات لينغلي. فكتبت المجلة في عدد شباط 1980 "ان تقديرات إدارة المخابرات المركزية للإمكانيات والاحتياطات النفطية السوفييتية فريدة من نوعها. إنها تدل فقط على أنه بسبب نضوب الاحتياطات النفطية في النصف الثاني من الثمانينات يوسع الاتحاد السوفييتي الآن تدخله في شؤون دول الخليج العربي النفطية".

تهدف مثل هذه الافتراءات إلى البرهان على وجود "الخطر السوفييتي" بالنسبة لدول الخليج العربي المنتجة للنفط وإجبارها على اللجوء إلى الامبريالية الأمريكية بغية المساعدة". وقد أدخل مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي ر. بجيزنيسكي الخليج العربي ضمن "قوس الأزمة" الممتد من جنوب آسيا حتى القرن الافريقي. قدم بجيزنيسكي وتيريز العديد جداً من الإقتراحات إلى الرئيس لإعلان "مبدأ كاتر" حول الخليج العربي (تشبهاً بمبدأ ترومان حول اليونان وتركيا) والحصول على قواعد للقوى الجوية والبحرية الأمريكية في عمان والصومال وكينيا ومصر. وقد أعلن كارتر عن مبدئه المزعوم، الذي تمثلت النقطة الأساسية منه في رفع مقام الخليج العربي إلى درجة المنطقة "الحيوية الهامة" بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وشكل البيت

الأبيض "قوات التدخل السريع" المعدة بشكل رئيسي للعمل في منطقة "قوس الأزمة" الا انه جرد التقديرات الاستخبارية لهذا النهج لم يقتصر على الخليج العربي.

صرح مدير إدارة المخابرات المركزية لمراسل نيويورك تايمز. بايندر: "إنني أؤخر التقديرات أسبوعاً أو اسبوعين، شهراً أو شهرين.. أنا أعمل دون خجل يحتاج إلى تنقيح... أنا أحكم من خلال الطابع العام للمعلومات ومن الموجز الوارد في البداية وأشير مثلاً إلى الطرح غير السليم للاسئلة". وجاء في المقالة بعد ذلك أمثلة على التزوير. في عام 1977 أثير جدال حول تقديرات "النوايا السوفييتية" في المحيط الهندي، فأعادها تيريز للتنقيح، وفي النهاية صيغت بعبارات تعكس الآفاق السوداوية" ونسوق مثلاً آخر. أثناء الحملة الانتخابية، وعد كارتر بحسب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية ولتبرير رفض تنفيذ ذلك، أوعز تيريز وبتعليمات من البيت الأبيض لوضع تقديرات جديدة، تؤكد اختلال التوازن في شبه الجزيرة الكورية في حال انسحاب القوات الأمريكية. ونفذت هذه اللعبة ثانية عام 1979، قبيل سفر كارتر إلى سيؤول، وصف وزير الخارجية الأسبق ب. فانس ذلك في مذكراته قائلاً:

وقدمت إدارة المخابرات المركزية مستخدمة وسائل جديدة، تقديرات مصححة عن القوة العسكرية لكوريا الشمالية. مؤكدة أنها كانت قد خفضتها بمقدار 30%. لم يكن هناك ما يثير دهشة منظر السياسة الامريكية، من أن هذا التقدير الاستخباري الجديد الذي أعد سراً قبيل سفر الرئيس، وجد طريقه إلى الصحافة فوراً وبعد عدة ساعات من نشره في الحكومة "الكونغرس(11)". كان قسم الصحافة في إدارة المخابرات المركزية يعمل مع المراسلين الأمريكيين مخفياً التواقيع والاسماء. أما الآن فأصبح رئيس القسم النقيب في القوى البحرية ج. جيتو وموظفيه الثمانية عشر يصدرون كتيباً صحفياً كغيرهم من الهيئات الأمريكية. في عام 1977 أجرى قسم جيتو 148 مؤتمراً صحفياً وفي العام التالي 979 وفي عام 1979ـ 198. لقد عملت إدارة المخابرات المركزية على تطويق تأثير الصحافة والحصول من خلالها على نشر تقديراتها على صفحات الجرائد والمجلات وعبر الإذاعة والتلفزيون.

يدل الدور المتعاظم للينغلي في الخطط الإعلامية الداخلية في عمليات إدارة كارتر على محاولة إدارة المخابرات المركزية ذر الرماد في عيون المجتمع الامريكي مؤكدة أن التجمع الاستخباري أصبح "أكثر انفتاحاً وديموقراطية". غير ان الكثيرين في واشنطن اعتبروا

أن "غيرة المخابرات غير الطبيعية" التي سعت إدارة المخابرات المركزية عبرها للظهور على صفحات المجلات مرفوضة.يقول تيريز مبرراً نهجه: "تقع الفائدة الأساسية من نر المعلومات في إطار الاستخبارت الاقتصادية. ان الأوساط التجارية الأمريكية التي تواجه منافسة شديدة من طرف المنتجين الأجانب، يمكن ان تحصل على كسب كبير من المعلومات الاستخبارية حول بعض القضايا كالنزعات في البحوث والإعداد والإنتاج ونظام الأسعار وغيرها.. لم تكن الولايات المتحدة بعيدة النظر في عدم استخدامها لثرواتها الاستخبارية في دعم تدابيرها الاقتصادية الخارجية(12)". لا شك ان تيريز أراد ارضاء الاوساط الاحتكارية في الولايات المتحدة الأمريكية بتزويدهم بالمعطيات التي تفيدهم في تنفيذ حملاتهم المالية والاقتصادية والتجارية. كان تيريز متجاوباً تماماً مع البيت الأبيض الذي كان يحول السياسة الخارجية باتجاه اليمني. كان أحد نتائج هذا التحويل استخدام البيت الأبيض. لإدارة المخابرات المركزية كأداة للسياسة الخارجية. في حزيران 1978كتب مراسل صحيفة تايم في البيت الأبيض هـ. سايدي:"فقط قبل بضعة أشهر أصبحت إدارة المخابرات المركزية أقل تواضعاً. أما الآن فقد تغيرت الميول، واصبح الجواسيس يشعرو بأنفسهم ابطالاً". في آب 1987 قام كارتر بزيارة إلى مقر قيادة المخابرات المركزية في لينغلي حيث القى هناك خطاباً، ثم التقى بمجموعة من رجال الاستخبارات، وقد وضع الرئيس أمام إدارة المخابرات المركزية مهمة تنظيم شبكة تجسس واسعة موجهة بالدرجة الأولى ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى. وأشار الرئيس ان دائرة المخابرات المركزية ستتسع أكثر في المستقبل حتى لتشغل "العالم أجمع بما في ذلك حلفاءنا وأصدقاءنا القريبين".

كان من الصعب إلى كارتر ان يجد رجلاً مناسباً أكثر من ر. بجيزينسيكي لتنفيذ خطط عدوانية. وقد كان هذا الأخير يرأس لجنة التنسيق الخاصة التابعة لمجلس الأمن القومي، عندما كان مساعداً للرئيس لشؤون الأمن القومي. كانت هذه اللجنة تدير العمليات التخريبية السرية لإدارة المخابرات المركزية الا أنه إذا كانت اللجان السابقة (اللجنة 303 واللجنة 40) تهتم فقط بامور إدارة المخابرات المركزية في إطار مباحثات الانفراج، كما درست العديد من القضايا الدولية وكانت تعقد جلساتها في غرفة المواقف في البيت الابيض، واستخدام بجيزنسكي العدو اللدود للشيوعية والسوفيتية. كل سلطته لاعطاء السياسة الخارجية الأمريكية صفة العدوانية

المتميزة. كتب فنس في مذكراته علناً، ان بجيزنيسكي عرقل كل جهوده لتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، ويدعم ذلك بمثال المباحثات حول الحد من اسلحة الاستراتيجية التي عرفت باسم سالت ـ2 ـ ويتضح من مذكرات بجيزنيسكي نفسه ان تيريز كان يسانده في ذلك. مقدماً كل الاعتراضات الممكنة ضده هذه الاوضاع أو تلك من الاتفاق متذرعاً بعدم إمكانية مراقبة تنفيذ اتفاق سالت 2.

ويذكر بجيزنيسكي في مذكراته أنه لديه ميل خاص للاستخبارات فاق حدود كيسينجر في إدارة التجمع الاستخباري. تحمل مذكرات بجيزنيسكي طابعاً شخصياً، يتحول غالباً إلى مباهات بالنفس، ومع ذلك يجدر التوقف عند موقفه من الاستخبارات.

كتب بجيزنيسكي ان كارتر كان يجتمع في البداية مع تيريز اسبوعياً، وفيما بعد فقط مرتين في الشهر. وكان مسموحاً لنائب الرئيس بحضور هذه الجلسات الاستخبارية. وتدريجياً، توقف مونديل عن حضورها لاعتقاده انها "كانت أقل من مقيدة". الا ان بجيزنيسكي يؤكد انه حضر شخصياً كافة هذه الجلسات مؤكداً ان "كارتر لم يلق تيريز ابداً وجهاً لوجه خلال السنوات الاربع" الا ان مؤلف المذكرات يؤكد للقارئ ان الرئيس كان من وقت لآخر يستخف بزميل دراسته مدير المخابرات المركزية. وكان كارتر يلتقي في البيت الأبيض يوم الجمعة من كل إسبوع على مائدة الفطور مع الوزراء المقربين والمستشارين لمناقشة القضايا الدولية ولم يدع تيريز إلى هذه اللقاءات خلال السنوات الاربع سوى مرة واحدة. أما هيلمس، كما ورد سابقاً فكان يشارك في كل موائد جونسون الصباحية كل ثلاثاء.

لم يأل بجيزينسكي جهداً في الاختلاق ليبرهن ان تيريز كان خاضعاً له كل الخضوع، فتقرأ في مذكراته: "كل ما كانت تريد إدارة المخابرات المركزية ابلاغه للرئيس، كان يمر عن طريقي".

وأكثر من ذلك فإن كل القرارات الحاسمة التي تخص إدارة المخابرات المركزية كانت تدرس وتناقش من قبل لجنة التنسيق الخاصة او في لقاء بيني وبين تيريز وجهاً لوجه. لقد ناقشنا خلال اللقاءات الاسبوعية وجهاً لوجه أكثر القضايا سرية بالنسبة لإدارة المخابرات المركزية. وكنت ابلغ الرئيس عنها عندما كان يرى ذلك ضرورياً ومختصر القول ان مجلس الأمن القومي قام بمراقبة فعالة لادارة المخابرات المركزية بما يتلاءم مع قانون الأمن القومي، اما بالنسبة لتيريز فقد قامت بيني وبينه علاقات عمل جيدة

بعد سلسلة من الخلافات وطبعاً أيدت جهوده لبعث حياة جديدة في إدارة المخابرات المركزية(3)". لن يفهم القارئ من خلال مذكرات بجيزنيسكي، كيف تمت الرقابة الفعليةمن قبل مجلس الأمن القومي على إدارة المخابرات المركزية، والتي يركز عليها كثيراً مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي يبدو ان بجيزنيسكي يقصد برقابة مجلس الأمن القومي نشاط لجنة التنسيق الخاصة التابعة لمجلس الأمن القومي، التي استنفذ بجيزنيسكي لترأسها بضع مئات من الساعات.

يعطي بجيزنيسكي فكرة مفادها انه لم يكن هناك اتفاق تام بين أعضاء مجلس الأمن القومي من وجهة النظر إلى الاستخبارات فقد كان ج. براون وزير الدفاع مؤدياً بجيزنيسكي وتيريز في توسيع العدوان والدوائر التجسسية و(التخريبية) بينما كان مونديل ميالاً لحصر نشاط إدارة المخابرات المركزية، بينما اتخذ كارتر وفانس موقفاً وسطاً بين وجهتي النظر.

يذكر كارتر ان بجيزنيسكي كان يعد له كل صباح تقريراً استخبارياً سرياً للغاية ويرسل نسخة منه كذلك لمونديل وفانس وبراون، يقول "ناقشنا بجيزنيسكي وأنا التقرير وبعض الاوضاع العسكرية والسياسية الخارجية. كنت غالباً ما اتصل أمام بجيزنيسكي بالهاتف السري مع وزير الخارجية أو وزير الدفاع للحصول على معلومات اضافية أو الاستماع لرأيهما(14)". يفصّل بجيزنيسكي الطقوس الاستخبارية الصباحية بشكل اعمق، فيؤكد انه أحبط كل محاولات تيريز لقيامه شخصياً بتقديم تقرير إدارة المخابرات المركزية للرئيس أو أي شخص آخر من الإدارة. كان بجيزنيسكي يأخذ التقرير فيقرأه ويضيف إليه شيئاً ما من نشرة استخبارات وزارة الخارجية وبعض برقيات السفراء ومقتطفات من مقالات الصحف والمجلات، والتي يكتبها المراسلون في الخارج. وكان مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي يقدم للرئيس في السابعة والاربعين دقيقة صباحاً أكثر من عشرين صفحة، فيقرأها كارتر بسرعة ثم يناقشها مع بجيزنيسكي. حمل غلاف مذكرات بجيزنيسكي صورة للمؤلف مع كارتر جالسين مقابل بعضهما البعض خلف طاولة اللقاء الاستخباري الصباحي. إذا أخذنا بعين الاعتبار ان فانس وبراون لم يسمحا لمساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي بدخول مملكاتهم (والحقيقة انه حاول التسلل إليها) فإن بجيزنيسكي بحث عن مخرج لطاقته في دائرة الاستخبارات وكان له ذلك بتشجيع من الرئيس واسترضاء من تيريز.

كتبت صحيفة "واشنطن إيفنينغ ستار" في عددها الصادر في 20 حزيران 1980 "يعتقد بعض الشخصيات الرسمية ان بجيزنيسكي اثر تأثيراً كبيراً في صياغة السياسة أثناء الأزمة الإيرانية والإفغانية باعتبار أنه كان يرأس اجتماعات اللجنة يومياً خلال الاسابيع الأخيرة من عام 1979، وبعد ذلك أصبحت تجتمع عدة مرات في الأسبوع". إن اجتماع لجنة التنسيق الخاصة يومياً خلال الاسابيع الأخيرة من عام 1979، دليل اكيد على زيادة حدة توتر الحرب التي قامت بها إدارة المخبارات المركزية في إفغانستان. إنسجاماً مع مبدأ "النفي المتبادل" فن هذه العملية كانت خفية بغية اعطاء واشنطن إمكانية تأكيد عدم مشاركتها الا ان افاق مشاركتها تتكشف تدريجياً، فقد أشار مراسلا مجلة نيوزيو ر.وطسون ود. مارتين ان العملية الافغانية تدخل ضمن العمليات شبه العسكرية، التي تقوم بها حالياً فقط حفنة من عملاء إدارة المخابرات المركزية، الا ان ما انفق عليها بلغ مئات الملايين من الدولارات، صرفت بشكل رئيسي على السلاح الذي كان ينقل للمتمردين عبر دول العالم الثالث(15)".

يصعب التصديق ان الأمر ينحصر "بحفنة من عملاء إدارة المخابرات المركزية". ان وقائع الحرب غير المعلنة ضد الشعب الافغاني تتحدث عن نفسها، كما يتضح بشكل جلي تطابق خط إدارة المخابرات المركزية في افغانستان مع العمليات التي سبقتها بما في ذلك العملية ضد كوبا عام 1961 وضد انغولا عام 1975- 1976. في كل هذه الأحوال كان مبرر التدخل يصطنع خارج حدود الدولة التي اختيرت مسرحاً للعمليات. لقد أصبح مركز تحشد المتمردين ضد افغانستان مع الباكستان، وضد كوبا في غواتيمالا ونيكاراغوا، وضد انغولا في جمهورية جنوب افريقيا وناميبيا وزائير. وكانت قواعد استناد قوى التدخل تموه بشكل أو بآخر. ففي باكستان كان غطاؤهم "معسكرات اللاجئين". التي طرد إليها بالقوة والخديعة مئات الآلاف من الافغان.

كما كانت جيوش الغزو ترفد بعناصر من جنسية سكان البلاد التي اختيرت هدفنا للعدوان الامبريالي. ويذكر بجيزنيسكي في مذكراته في ربيع عام 1979 أنه صادر أمراً إلى تيرنر لزيادة نشاط شبكة عملاء إدارة المخابرات المركزية في افغانستان وجوارها.

وذكرت مجلة تايم ان بجيزنسكي اعترف منذ تموز عام 1979 في لقاءاته مع الصحفيين الأمريكيين انه يعلق امال كبيرة على نجاح نضال الثوار المسلمين "ضد الثورة الافغانية" ونوه بوضوح إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية ستقدم مساعدات

سرية لهؤلاء الثوار(16). تحاول الدوائر الإعلامية في إدارة المخابرات المركزية دائماً اخفاء القوى المحركة الرئيسية للعدوان المسلح الذي تقوم به الدول الامبريالية. فقد أبرزت العمليات العسكرية ضد كوبا وانغولا وكأنها نفذت من البداية إلى النهاية على يد المغتربين الكوبيين والانغوليين. ونفس القصة جرت في افغانستان. أثناء ذلك ترددت الصيحات تستثير التعاطف مع الثوار المسلمين" المرتدين الذين يحملون السلاح ضد شعوبهم محاولين ترسيخ الدعائم الاقطاعية. ان أزلامهم يحرقون القرى ويقتلون ويعذبون الآمنين، في محاولة لربط الشعب الافغاني بحكم دوي كالذي آلت إليه انقلابات إدارة المخابرات المركزية في غواتيمالا وتشيلي وغيرها من الدول وتذكر الصحافة الامريكية ان لجان مجلس الشورى والنواب لشؤون الاستخبارات تصادق تماماً على الحرب السرية لإدارة المخابرات المركزية ضد افغانستان ولم تقتصد أبداً في رصد الاعتمادات اللازمة لذلك.

في إيران راهنت إدارة المخابرات المركزية، وكذلك الحكومة الاميريكية على نظام الشاه، الذي قرر كارتر ان يحتفل معه بعيد رأس السنة 1978، لدى وصوله إلى طهران خطب الرئيس الأمريكي في المأدبة وسمى إيران فيها (بجزيرة الاستقرار) . يذكر فانس في كتابه انه تتركز في هذا التعريف التقديرات الاسخبارية لذلك الوقت وللسنوات السابقة.

ويذكر جيمي كارتر ان"استطلاعات إدارة المخابرات المركزية خلال عام 1978 لم تنحو ما يدعو إلى القلق الجدي. وحسب تقديرات شهر آب، التي قامت بها إدارة المخابرات المركزية فإن إيران لم تكن في حالة الثورة أو في حالة تحضير للثورة "وأضاف التقرير ان العسكريين ظلوا موالين للحكم. أما المعارضة فلم يكن لديها القدرة لعمل أي شيء جديد في كل الأحوال فيما لو بدأ الانتقال إلى نظام جديد(17)".

وعندما اجتاحت "جزيرة الاستقرار" بعد ذلك موجات الغضب الديني والاجتماعي، برر تيريز تقديراته السابقة الخاطئة امام لجنة التنسيق الخاصة بعدم وجود معلومات استخبارية كافية بسبب الخطر المفروض على التعامل مع المعارضة". وتوضيحاً لهذه المقولة صرح مسؤولون سابقون في إدارة المخابرات المركزية انه لم يكن للإدارة عملاؤها في اوساط المعارضة. حتى لا تثير سخط الشاه، لذلك فقد اعتمدت إدارة المخابرات المركزية على المعلومات الصادرة عن مباحث الشاه. كانت هذه الإدارة تخشى

انها لو حرّفت ذلك ان تخسر قاعدتي التجسس الالكتروني في إيران الموجهة ضد الاتحاد السوفييتي (بالمناسبة عندما فقدت هاتان القاعدتان، بسقوط نظام الشاه، اتخذ تيريز على حد قول فانس، اجراءات جديدة رغم أنف براون لعرقلة اتفاق سالت 2)... الا ان المشكلة ليست هنا فكان من الأفضل لادارة المخابرات المركزية التعاون الوثيق مع ربيبتها استخبارات الشاه. فقد ابتدعوا في مجال معاداة الشيوعية والسوفييتية الصراع بين استخبارات الشاه والمعارضة واختلقوا تقديرات هذه الاستخبارات للمعارضة التي انطلقت من استحالة تغيير الحكم ووجوب الدفاع عنه بكافة الوسائل.

وفي ظل الظروف المتغيرة وعندما أصبح انصار المعارضة امراً محتوماً، اعطى تيريز البطاقة البيضاء في إيران. الا ان بجيزينسكي أكد من جديد ان المعلومات الاستخبارية السياسية حول إيران لم تعجبه واعتبرها غامضة وغبية".

وقف كارتر إلى جانب مساعده لشؤون الأمن القومي الذي أعد مشروع مذكرة لمدير إدارة المخابرات المركزية، وجاءت هذه المذكرة في شكلها النهائي الذي وقعه كارتر على النحو التالي: "انا لست راض عن نوعية معلوماتنا السياسية الاستخبارية.

اطلب إجراء تقدير لقدرات عملائنا وتقديم تقرير اليَّ بأسرع وقت ممكن حول امكانيتنا في أكثر مناطق العالم اهمية. كما طالب تقديم مقترحات مشتركة (مع فانس وبجيزينسكي المؤلف) حول ما يجب علينا اتخاذه لتحسين امكانياتكم في تزويدي بمعلومات استخبارية سياسية(18). حاولت ادارة المخابرات المركزية انقاذ الشاه بكل ما أوتيت من قوة، حتى عندما استنفذ كل قوة للبقاء في السلطة ولم يعد لديه اية رغبة في المجابهة استمرت إدارة المخابرات الامريكية في المراهنة عليه، وفي النصف الثاني من عام 1978، وحسب انقلاب عام 1953 العسكري بهدف تدمير المعارضة السياسية، والدينية للنظام واعادة السلطة للعرش في تشرين الأول عام 1980 كتب س. أرمسترونغ في صحيفة واشنطن بوست. سلسلة من المقالات بعنوان "سقوط الشاه" ذكر ان أعضاء إدارة المخابرات المركزية، اشاروا في تقرير سري في تشرين الثاني 1978 إلى ان العسكريين الايرانيين يلعبون دوراً حاسماً في تطور الأحداث في إيران مستقبلاً". الا انه حدثت تغيرات كثيرة خلال ربع قرن بعد الانقلاب الأول في ايران، وتعاظمت نقمة مختلف طبقات الشعب على الامبريالية الأمريكية. لقد أحبطت

الاحداث الثورية كل خطط لينغلي، ويذكر ارمسترونغ ان تيريز اقترح آنذاك برنامجاً للعمليات السرية واقرتح حملة الدعاية "السوداء"،التي من شأنها ان تثير ايدي القوى اليسارية، التي تتبنى أهدافاً معادية للإسلام". الا ان إدارة المخابرات المركزية لم تتمكن في هذه المرة من انقاذ الشاه.

في مطلع عام 1980 وبأمر من كارتر كلف رئيس لجنة رؤساء الأركان د. جونس ومدير إدارة المخابرات المركزية س. تيرنير بتشكيل "بعثة انقاذ" لإثنين وخمسين دبلوماسياً احتجزوا كرهائن في طهران. ورغم ان العملية باءت بالفشل الا ان كارتر وبجيزنيسكي أثنوا على تيرنير على نشاط عملاء إدارة المخابرات المركزية في ايران، فقسم منهم قام بالتجسس، بينما كلف القسم الآخر (وهم بشكل رئيسي ممكن دخلوا إيران سرياً من دول أخرى) بتغطية وصول "التشكيل الاستخباري المساعد" الذي شكل بأمر من كارتر، إلى طهران وكذلك تغطية عمليات القرصنة التي سينفذها فيها.

ويذكر بجيزينسكي انه في جلسة سرية للغاية لمجلس الأمن القومي في 15 نيسان 1980 اقترح البدء بحرب واسعة في العاصمة الايرانية، دون النظر إلى الضحايا المدنية التي يمكن ان تقع فيما لو تعرض المخربون من "التشكيل الاستخباري المساعد للمقاومة(19). عندها أيده تيريز وبراون بحماس. لم يتمكن الطيارون القتلة من الوصول إلى إيران كما هو معروف، وجوبهوا بمواقف غير متوقعة في الصحراء الايرانية، ولكن كان واضحاً اية عملية خطط لها البيت الأبيض ضد سيادة إيران. كان من شأن هذه الاستفزازات التي صادق عليها كارتر ان تؤدي إلى مأساة دموية وعواقب وخيمة لا تقدر بالنسبة للمنطقة وللعالم أجمع. واحتجاجاً على هذه العملية قدم فانس استقالته.

كان الاخفاق الكبير الثاني لسياسة واشنطن العدوانية وسقوط نظام الديكتاتور سوموزا في نيكاراغوا. لقد عملت إدارة المخابرات المركزية ما بوسعها لانقاذ عميلها القديم الذي قدم لها خدمات جلى، وفور انتصار الثورة الساندينية في صيف عام 1979 بدأت إدارة المخابرات المركزية الصراع ضدها. ففي أيلول من العام نفسه صرح ت. بورفي وزير خارجية نيكاراغوا ان إدارة المخابرات المركزية أرسلت عملاءها إلى مختلف مناطق البلاد بغية غرسهم في صفوف الثوار، كما عملت الاستخبارات الأمريكية على استخدام المجموعات اليسارية المتطرفة.

صعدت إدارة المخابرات المركزية نشاطها في منطقة أمريكا الوسطى والحوض الكاريبي وزادت من استفزازاتها لكوبها، كما أن حملة قلق وشغب كبيرة عمت جامايكا في 24 أيار 1980، أعلن ممثل الولايات المتحدة الأسبق في منظمة الأمم المتحدة أي. يانغ وعضو الكونغرس ج. ديكسون ان مجلس الأمن القومي بقيادة بجيزينسكي اعد خطة للإطاحة بحكومة رئيس وزراء جامايكا م.منيلي. ونصت الخطة على تصعيد التوتر في جامايكا. وضرب الاقتصاد وقطع القروض عن البلاد واغلاق المصانع الأمريكية في البلاد.

في أواخر عهد كارتر قام بجيزينسكي وتيريز بحملة ضد بولونيا، مختلقين الاكاذيب حول ما أسموه "بالنوايا السوفييتية"، واستناداً إلى معطيات تيريز التجسسية وبشكل ادق التشويش الاستراتيجي أثار كارتر وبجيزينسيكي ضجة كبيرة حول العدوان السوفييتي ضد "حماة الشعب البولوني".

نقل بجيزينسكي تعليماته لزعماء التضامن عن طريق وزارة الخارجية وادارة المخابرات المركزية وبعض القنوات الخاصة لتصعيد الانتفاضات المعادية للثورة في الوقت الذي لاح فيه تخفيف التوتر في بولونيا. ثم ويفخر بجيزينسكي ان عملياته المشتركة مع تيريز لعبت دوراً هاماً في اعداد التضامن ضد "المقاومة الوطنية" لماذا إذن أعدوا "النقابة الحرة"؟ وأغرقوا المناجم وأخمدوا الأفران العالية وقطعوا وسائل الاتصال واحتلوا المصانع وغير ذلك.

قام مرؤوس بجيزينسكي في قسم تنسيق النشاط الاستخباري في مجلس الأمن القومي ب. هنيت بادارة اذاعة "اوربا الحرة" التي كانت أحد أهم أبواق "الحرب النفسية". لقد نفذ هينت برنامج بجيزنيسكي، والذي تلخص حسب أقوال مؤلفه فيما يلي: "أنا واثق من ان اذاعة "أوربا الحرة" كانت أفضل الوسائل لبلوغ التحول السياسي الداخلي في المجتمعات الاشتراكية...يجب ان تكون الاذاعة اداة للتشجيع المبرمج لأوربا الشرقية للقيام بالتغيرات السياسية... واعتقاد مني بضرورة استخدام هذه الأداة الهامة بشكل أوسع استخدمت مركزي في البيت الأبيض لزيادة نفقات الإذاعة(20)". وهكذا فإن بجيزنيسكي استخدم إدارة المخابرات المركزية وقنواته الخاصة واذاعة اوربا الحرة

للتدخل في شؤون بولونيا[16] يتأكد خطر هذه المناورات الاستفزازية في نقطتين: 1ـ المراقبة الشديدة على التجمع الاستخباري من قبل مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، 2. اقتراب فترة حكم كارتر مما زاد من مغامرات البيت الأبيض دون الحديث عن إدارة المخابرات المركزية، وما أدل على ذلك من "بعثة الانقاذ" التي أرسلت إلى إيران.

أوردنا فقط كمثال العمليات التخريبية السرية لإدارة المخابرات المركزية في افغانستان وايران وبولونيا والحوض الكاريبي، الا ان هذه العمليات بالمقارنة مع سابقيه، كما أننا نعتقد ان احتجاجات بعض كبار موظفي قسم العمليات الاستخبارية ضد الادميرال بسوء تقدير للعمليات التخريبية لا أساس لها من الصحة. وأبدى ك. ماير النائب الاسبق لرئيس فرع العمليات الاستخبارية الذي ترك إدارة المخابرات المركزية احتجاجاً على اساليب قيادة الادميرال، أبدى رأياً سلبياً في بعض آفاق نشاط تيريز، الا أن ماير نفسه يعترف تيريز بقدرته على التفاهم مع الكونغرس وتمكنه من تعديل المقترحات القانونية المتعلقة بميثاق المخابرات التي لم تكن مطبقة في لينغلي. لكن ما المقصود بذلك؟.

عمل الكونغرس الأمريكي في دراسة مشروع الاستخبارات حوالي ثلاث سنوات (1978ـ1980). أعدت هذا المشروع لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات التي بدأت بدارسة هذه الوثيقة ذات الـ 263 صفحة في نيسان 1978. وقد قابلت إدارة المخابرات المركزية الكثير من مواد هذا الميثاق مقابلة عدائية وخاصة ما تعلق بمنع الاعتقادات السياسية والارهاب والتعذيب والتدمير الجماعي وحرمان الناس القوت والماء وانتشار الامراض والأوبئة، واستخدام السلاح الكيميائي والجرثومي. وقلب الحكومات الديموقراطية، وتأييد خرق حقوق الإنسان من قبل الاستخبارات الأجنبية أو البوليس أو قوى الأمن الداخلي في الدول الأجنبية.

وقد اعتبر حضور جلسات لجان الكونغرس شهوراً. كان أول شاهد على مشروع قرار ميثاق الاستخبارات المحامي المليونير ك. كليفورد، أحد "مبدعي" قانون عام 1947 حول الأمن القومي، رئيس لمجلس الرئاسي الاستشاري لشؤون الاستخبارات الخارجية

---

[16] انظر بتفصيل أكثر حول هذا الموضوع في كتاب فشل "عمليات بولونيا" 1980ـــ1981 المؤلفة ف. ترووبنيكوف. مسكو 1983. المؤلف.

ووزير الدفاع الاسبق. تحدث كليفورد كمحام لإدارة المخابرات المركزية وساق الأدلة على ضرورة استبعاد الممنوعات المذكورة من مشروع الميثاق. لقد استند إلى ان هذه القائمة من الممنوعات تعتبر أمراً مهيناً لإدارة المخابرات المركزية(22)". واضاف كليفورد انه يوجد هناك طرق أخرى للعمل غير لائقة، وفي حال عدم ادراجها في الميثاق فإن إدارة المخابرات المركزية ستعتبران من حقها اللجوء إليها. كل هذه المغالطات هدفت لشيء واحد . إلغاء أية قيود يصيغها الميثاق.

خلف كواليس اللجة طبق كارتر وموندل وبجيزينسكي ضغطاً كبيراً لتنظيف مشروع الميثاق وفوراً أصبح يتألف فقط من 173 صفحة، الا ان كل شيء في اللاحق، فقد استمر الضغط القوي "وخدمت التعديلات التي تحدث عنها مايز وفي مطلع 1980 بقي من مشروع الميثاق فقط.. ثلاث صفحات. تعليقاً على هذا الأمر، كتب في مجلة "فورين بوليسي": يا للمعجزة، لقد تحول الضفدع إلى فرخ ضفدع. وبقي من 263 صفحة ثلاث صفحات فقط حملت اسم قانون رقابة الاستخبارات لعام 1980. ان الفكرة مما يحدث واضحة يدور الحديث في المناقشات حول إضعاف الرقابة على الاستخبارات خلافاً لمقترحات لجان تشورتش وبايك. لقد فضحت هذه اللجان وقائع مأساوية وكوارث تلقي ظلالاً قائمة على الاستخبارات بالكامل. ولا يجر السماح لها بالتكرار ثانية. الا ان الأحوال ستستمر إذاً بتشييد مواقف من يطالبون بالأمانات القليلة الموجودة (23)". قانون هيوز ــ راين لعام 1974، الذي أصبح مضغة في فم إدارة كارتر. لقد تمكن البيت الأبيض من الغائه، مبرراً ذلك بأنه لم يعد هناك حاجة إليه بسبب تقرير ميثاق الاستخبارات الجديد. وفيما بعد ارادوا، الغاء قانون هيوز ــ راين بحجة مراقبة الاستخبارات لعام 1980. الا ان ل. جونسون يؤكد ان القوى الفعالة التي كانت تقف خلف إدارة المخابرات المركزية فضحت بسبب ميل إدارة كارتر حياله مشروع قانون عام 1980، لقد قرروا دفن ميثاق الاستخبارات وكذلك قانون عام 1980 وقانون هيوز ــ راين. كان منطقهم سهلاً للغاية أي لا قيود شرعية على لينغلي.

وبالمناسبة فإن ل. جونسون يبين بشكل منطقي ان القوة المانعة في قانون 1980 لم تكن كبيرة فقد وضع فيه بعض "الأعمدة الحاجزة التي تستطيع هيئات الاستخبارات اجتيازها بسهولة(24)".

ومع ذلك فقط استبعد قانون 1980 ومشروع ميثاق الاستخبارات عملياً جدول أعمال الكونغرس، اما قانون هيوز ـ راين فقد ألغي عندما وافق الكونغرس في نهاية عام 1980 على تعديل نقطتين من القانون تتعلقان باعتمادات الاستخبارات. في هذه التعديلات تقلص عدد اللجان المطلعة على العمليات السرية الكبرى للغاية إلى اثنتين. كانت لغة هذه التعديلات مهمة جداً فهي تترك للرئيس حق تقرير: 1ـ أي العمليات تعتبر كبرى للغاية؟2ـ في أي وقت يتم ابلاغ اللجان قبل العملية أم أثناءها أم بعد تنفيذها؟ لقد تمكن التجمع الاستخباري من جعل الرقابة على نشاطه من قبل الكونغرس وظيفة اسمية مما جعل إدارة المخابرات المركزية، كما تذكر إحدى المجلات الأمريكية في بداية الثمانينات أكثر قوة وبأساً.

جاء في كتيب "السلام والحرية" والصادر عن المنظمة الأمريكية "اتحاد النساء العالمي من أجل السلام والحرية. جاء تقدير مبدئي لمعالجة كارتر لقضايا الاستخبارات بشكل عام والألاعيب السياسية على ميثاق الاستخبارات بشكل خاص: "إننا نرى تحول رجل العصر جيمي كارتر، الذي بدأ لنا رجل الأساليب المعتدلة إلى باسق من الدرجة الأولى. مستعد للطيران متى يشاء وأنى يشاء للدفاع عن طابع الحياة الأمريكية..... لقد طلب من الكونغرس منظومة استخبارات قوية لا تقيدها في نشاطها اية قيود... وعمل ما وسعه لتبرير جرائم إدارة المخابرات المركزية وحجمها على الشعب الأمريكي. لقد عرض كارتر بإصراره مستقبلاً على الجرائم التي تنفذها استخباراتنا، أبشع آفاق حبه للحرب(25)".

ومع ذلك فقد أعلن مؤتمر الحزب الجمهوري صيف عام 1980 خطة سياسية تعكس آراء مرشحه رونالد ريغان ومرشحه لنائب الرئيس ج. بوش،وانتقدت هذه الخطة إدارة كارتر في اضاعة جزء من قدراتها في تزويد الرئيس والشخصيات الرسمية والكونغرس بالتحليلات الاستخبارية في الوقت المناسب حول أهم الأخطاء التي تهدد أمننا القومي". كانت إيران في رأس قائمة الأمثلة التي أكدت النقد، حيث أخطأت المخابرات الأمريكية في تقدير الاحداث. والأسباب ان إدارة المخابرات المركزية كانت ضعيفة العزيمة أما تحقيقات الكونغرس والصحافة حتى أنر. كلاين الموالي لريغان وبوش والبعيد كل البعد عن كارتر وتيريز والذي كان نائباً لمدير إدارة المخابرات المركزية قرر الدفاع عن لينغلي يعترف كلاين ان إدارة المخابرات المركزية لم "تتوقع الثورة في إيران" ولم تزود

مجلس الأمن القومي بالمعلومات الاستراتيجية الدقيقة وغير ذلك. الا ان كلاين يؤكد أنه في تلك الظروف لم يكن واضحاً كيف يمكن لإدارة المخابرات المركزية ان تؤدي عملها بشكل أفضل(26)".

أثارت قضية إيران مرض إدارة المخابرات المركزية القديم، أي ازاحة العمليات السرية التخريبية للنشاط المعلوماتي التحليلي وبينت هذه القضية ان العمل التحليلي كان خاضعاً لاهداف معادية للشيوعية. إن العلاقات التي كانت قائمة بين إدارة المخابرات المركزية واستخبارات الشاه قائمة في الدول النامية الأخرى التي تحكمها أنظمة ديكتاتورية يمينية انطلاقاً من مبدأ" لا عسر بدون عسر" يعتبر فشل إدارة المخابرات المركزية في إيران أمراً نافعاً ويساعد في اجتياز أزمة المعلومات الاستخبارية السياسية.

واقتنع المواطنون الأمريكيون الواعون بضرورة "وجود استخبارات استراتيجية فعالة في الولايات المتحدة في الثمانينات.

كل ما ذكر يجب ألا يحجب عنا ان كارتر وبيزينسكي وادارة المخابرات المركزية كانوا يعملون لإرضاء رغبات الدوائر الامبريالية الأمريكية، الذين لم يكونوا راضين عن المجموعات الليبرالية في الكونغرس ووسائل الإعلام الجماهيري التي لفتت الانظار في منتصف السبعينات إلى جرائم واستهتار الاستخبارات. كان كارتر وحاشيته يطمعون في قضايا الاستخبارات والسياسة الداخلية والخارجية إلى نيل رضى الطبقة السائدة والناخبين الذين انحرفوا لليمين تحت تأثير الداعية الرجعية. الا أن الرئيس لم يستطع منافسة ر. ريغان الذي تخطى كارتر من اليمين وفي كافة القضايا بما في ذلك الاستخبارات، لقد خسر كارتر ولكن إذا كان لابد من الحديث عن الآثار التي تركها. فلا يجوز نسيان تعزيزه لمواقع إدارة المخابرات المركزية كأحد أهم أسلحة "الحرب الباردة" التي تحولت بجهود البيت الأبيض بعد فترة الإنفراج إلى المقام الأول في قائمة أوليات واشنطن في السياسة الخارجية.

كان المحور الاساسي لطروحات ر. ريغان حول قضايا الاستخبارات في الحملة الانتخابية عام 1980 وعوده في حال انتخابه رئيساً إعطاء الاستخبارات حريتها في "تنفيذ مهامها " دون اية عوائق وندد كذلك بشكل ديماغوجي بالديموقراطيين لمحاولتهم تخريب الهيئات التجسسية. في 28 أيار 1980 نشرت صحيفة "جورنالي" الإيطالية مقابلة مع ر. ريغان والتي جاء فيها " إن الإدارة الديموقراطية والكونغرس الديمقراطي قيدا إدارة المخابرات المركزية وأحكما الخناق حولها لدرجة شلها كلياً. وسط كل الأخطار العسكرية والإرهابية التي تحيق بنا. نحن بلا شك في حاجة ماسة لإدارة استخبارات من الطراز الممتاز.

كانت الاتهامات تحمل طابع الاختلاق واتباع هدف محدد. ان فشل السياسة الأمريكية في إيران ونيكاراغوا ومناطق أخرى من الكرة الأرض وخوف الشركات الاحتكارية الامريكية على مواقعها في الدول النامية، سمح لريغان إحياء رأس المال السياسي المتميز وسط المجموعات الاحتكارية المختلفة، وإثارة قضية قلة استخدام الهيئات الاستخبارية بشكل مجدي.

حازت أفكارنا مرشح الحزب الجمهوري على تأييد المجموعات الرجعية المتعددة التي كان يحتل مكانة خاصة فيها بعض المنظمات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتجمع الاستخباري، يذكر منها رابطة رجال الاستخبارات السابقين، التي تضم أكثر من الفي عضو كان أول رئيس لهذه الرابطة د. ي. فيليبس آنف الذكر الذي قاد المجموعة العملياتية في تشلي وأصبح فيما بعد مدير قسم اميركيا اللاتينية لدى فرع العمليات في إدارة المخابرات المركزية والخبير في مجال الدعاية السوداء".

لقد تحولت رابطة رجال الاستخبارات القدماء إلى لوبي كبير، قام بنشاط فعال عام 1978 ــ 1980 في صراع ضد ميثاق الاستخبارات.الا ان الرابطة لم تكتف بالضغط على الكونغرس في قضايا الاستخبارات التي تهمها "بل حاول ممثلوها استغلال اية فرصة لحضور مختلف جلسات الكونغرس والتحدث فيها حول قضايا السياسة

الخارجية. لقد زودت رابطة رجال الاستخبارات القدماء المشرعين باختلاقات شتى حول "الخطر السوفييتي".

إلى جانب رابطة رجال الاستخبارات القدماء برز في واشنطن المركز الوطني لدراسة النشاط الاستخباري، الذي كان يرأس مجلسه الاستشاري النائب الاسبق لمدير إدارة المخابرات المركزية ر. كلاين. لقد أطلق هذا المركز على نفسه اسم "المعهد التثقيفي" الذي يسعي "لتحسين التأييد الشعبي لجهاز الاستخبارات في الولايات المتحدة، وكان من بين أعضاء المركز العلماء والعسكريين ورجال الحكومة السابقين الإخصائيين في مجال الاستخبارات والامن القومي والدفاع والسياسة الخارجية". ولعب دوراً هاماً في المجلس الاستشاري للمركز أو. كيسي الذي عينه ريغان مدير الحملة الانتخابية وفيما بعد مديراً للمخابرات المركزية.

يعتبر كيسي ايضاً مؤسس منظمة أخرى تملك مقرين لها في نيويورك وواشنطن ألا وهي المركز المعلوماتي للاستراتيجية القومية. في الستينات والسبعينات عندما كان كيسي مديراً للمركز المعلوماتي استقطب إليه العديد من أصحاب البنوك والمصانع والشخصيات الحكومية البارزة، الذين يحملون أفكاراً متطرفة. بجهود هؤلاء افتتح أكثر من مائتي جامعة أمريكية ومعهد وظائف وأحياناً أقساماً مختصة بموضوع "الاستخبارات والامن القومي" وقد ساعد المركز المعلوماتي للاستراتيجية القومية في اصدار دار النشر "كلاين، روساك اندكومباني" مراجع معادية للشيوعية وللاتحاد السوفييتي قدمتها إدارة المخابرات المركزية والبنتاغون(1).

عمل المركز المعلوماتي للاستراتيجية القومية جنباً إلى جنب مع مركز البحوث الاستراتيجية والدولية التابع لجامعة جورج تاون في واشنطن، الذي كان بكبير مستشاريه ر. كلاين والذي كان يشغل في نفس الوقت منصب مستشار ريغان وبوش لشؤون الاستخبارات والسياسة الخارجية. وعمل كذلك مع صندوق واشنطن "هيريتاج" الذي كان يطمح للقيام بدور "المؤسسة الكبرى في الجناح اليميني للحزب الجمهوري. أثناء تسلم ريغان السلطة أصدر هذا الصندوق تقريراً، برز فيه ضرورة توسيع وتدعيم الهيئات الاستخبارية. والأهم من ذلك إعادة الحرية لها في إطار "الأمن الداخلي" وهذا ما قام به ريغان، الذي أصدر في كانون الأول 1981 قراراً تنفيذياً عمم على الهيئات الاستخبارية حول ذلك.

نعود إلى أعمال أخصائيي الاستخبارات من مختلف المنظمات المذكورة أثناء الحملة الانتخابية نورد كلمات الصحفي الأمريكي الذي عمل في البيت الأبيض في عهد كارتر والذي قام بدراسة هذه القضية. يقول أ. ورز "لقد انضموا جميعاً إلى معسكر ريغان(2)".

حمل نشاط هؤلاء طابعاً متعدد الخطط فقط حاولوا إيجاد أفكار جديدة في خطابات مرشح الحزب الجمهوري قبل الانتخابات. يعتقد روز أن ضغوطهم بالذات كانت السبب في زيادة الانتباه المفاجئ نحو الارهاب والتشويش(3). كتبت مجلة "كوفيرت إكشين" ان مئات المقالات كتبت حول الجواسيس السابقين بغية خلق جو متأزم على أساس بعض الاخطار كالخطة السوفييتية لبدء الحرب العالمية الثانية والدعم السوفييتي للارهابيين العالميين والتغلغل السوفييتي في وسائل الإعلام الأمريكية بهدف تضليل المجتمع الأمريكي(4). لقد طالبت خطة الحزب الجمهورية السياسية المتحدة عام 1980 من قبل المؤتمر الوطني بإنهاء استخفاف التجمع الاستخباري الأمريكي" بحجم وأهداف التعزيزات العسكرية السوفييتية" من أجل كل ذلك دافع ريغان عن صعيد النشاط الاستخباري معتمداً قبل كل شيء على العملاء. كتب ر. غيفانس ور. نوفال في كتاب "ثورة ريغان": من الهام تعزيز شبكة العملاء في إدارة المخابرات المركزية وتحليل المعطيات الاستخبارية من وجهة نظر المحافظين. خلافاً لذلك، لم يقدر الجنرال تيريز مدير إدارة المخابرات المركزية اعطاء التجسس حق تقديره وأولى أهمية خاصة للوسائل الفنية في الحصول على المعلومات كالمركبات الفضائية التجسسية والتنصت على وسائل الإتصال(5).

أما الاتجاه الآخر لنشاط أعضاء الاستخبارات السابقين فهو تشهير بالبيت الأبيض في عهد كارتر. وكان هدف التشهير الرئيس ونائبه مونديل وغيرهما. وأخيراً قرر ارضاء التجمع الاستخباري الخلاص ممن تجرأ في السبعينات على توبيخ إدارة المخابرات المركزية وقام في الكونغرس بتحقيقات لم تكن مناسبة للدوائر الخاصة. لقد أدوا دورهم في جملة الدوائر الرجعية، التي عملت ما في وسعها في انتخابات 1980 لتشويه سمعة رئيس لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية تشورتش، وسمعة رئيس لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات ل. بيخ والسيناتورج. ماكغفرن وغيرهم من المشرعين الذين يحملون آراء معتدلة أو ليبرالية (كل أعضاء مجلس الشيوخ

المذكورين خسروا في الانتخابات) استطاع معسكر ريغان زحزحة القسم الأكبر من الناخبين الأمريكيين نحو اليمين، معتمدة على أسباب ذاتية وموضوعية ذات طابع اجتماعي واقتصادي وسياسي وإيديولوجي، ولم يؤد هذا فقط الفوز الحزب الجمهوري في الانتخابات بل كفل له معظم مقاعد مجلس الشيوخ. لقد ظهرت فعاليات المنظمات المرتبطة في الاستخبارات ضمن حملة الحزب الجمهورية كأحد ضغوط الأوساط المحافظة فقط الا ان هذا لا يخفض من أهميتها أبداً إذا أخذنا بعين الاعتبار ان هذا التدخل في الصراع بين الاحزاب من قبل القوى التي تمثل مطالب التجمع الاستخباري لم تعرضه اية حملة انتخابية قبل ذلك. لقد أدى عدم ديبلوماسية إدارة المخابرات المركزية والدوائر المجاورة لها في تجاهلها لواجباتها الوظيفية في علاقاتها مع الأحزاب، أدى إلى شرخ كبير، لقد اكتشفت سابقة، يمكن ان تتكرر في أية حملة أخرى وخاصة ان أعضاء التجمع الاستخباري اكتسبوا خبرة كبيرة عام 1980 وذاقوا طعم النصر ولقد اعاد كيسي الكثير من أعضاء إدارة المخابرات المركزية الذين سرحهم شليسينجر وكولبي وتيرنز.

كتبت مجلة "كوفيرت أكشين" أمنت الحملة الانتخابية لممثلي الدوائر الاستخبارية قيادة مجموعات ريغان الانتقالية الأربع في نطاق السياسة الخارجية. وفيما بعد شغل أعضاء هذه المجموعات وانصارهم مناصب مختلفة في إدارة ريغان لعبت الحركة التي دفعها قدماً رجال الإعلام، الذين كانوا أبطال عمليات إدارة المخابرات المركزية في الإعلام الجماهيري، بعثت هذه الحركة "الحرب الباردة" من جديد عن طريق نشر أخبار وتزوير وخداع ومعلومات مخصصة لبث الرعب. كانت هذه المواضيع تتصدر دائماً قائمة الأعمال ولا شك أنها ستحتل مكانة بارزة في الأعلام خلال السنوات القادمة(6)". وقفت مجموعة ريغان الانتقالية في مجال الاستخبارات التي تزعمها وزير البحرية الأسبق ج. فيندينـدروف إلى جانب زيادة الاعتماد على العمليات السرية التخريبية في الخارج "ورفع كافة العوائق من طريق الاستخبارات فوراً لقد أستندت في ذلك على تقرير صندوق "هيريتاج"، وعلى المقترحات التي أعدها معهد غوفير لشؤون الحرب والثورة والسلام التابع لجامعة ستيفوزو، والمقرب جداً من ريغان.

قدرت جهود أو. كيسي في الحملة الانتخابية تقديراً عالياً، فقد طرح عليه العديد من المناصب في الإدارة الجديدة.ولكن كيسي فضل أن يصبح مديراً لإدارة المخابرات

المركزية. أثناء الحرب العالمية الثانية ترأس كيسي العمليات لإدارة المصالح التجسسية في مسرح العمليات الحربية في اوربا، وشارك مع مدير إدارة المصالح التجسسية أو. دونوفان في إعداد خطط تأسيس الاستخبارات المركزية وعمل سنوات طويلة في المحاماة في وولستريت. وقد عينه نيكسون نائباً لوزير الخارجية للشؤون الإقتصادية ومديراً لبنك الاستيراد والتصدير، في عام 1969 ضمه نيكسون إلى المجلس الاستشاري للرئيس لشؤون الاستخبارات الخارجية.

وقد اختار كيسي كنائب أول له الأدميرال ب. إنيمان، الذي ترك من أجل ذلك منصب مدير هيئة الأمن القومي. فيما بعد ترأس إنيمان استخبارات القوى البحرية وادارة استخبارات وزارة الدفاع. وقد رحب ب. غولدووتر رئيس لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات بتعيين انيمان واصفاً إياه بالخبير البارز في مجال الاستخبارات.

إذا أخذنا بعين الاعتبار ان نائب الرئيس ج.بوش ترك في لينغلي انطباعات جيدة فانه لم يكن هناك ما ينذر بخلاف وسوء فهم بين البيت الأبيض ومجلس الشيوخ وادارة المخابرات المركزية. الا ان أول فضيحة بعد استلام الحزب الجمهوري السلطة أثيرت حول إدارة المخابرات المركزية. لقد أظهرت هذه الفضيحة ان القيادة الجديدة بالغت في تقدير قواها واستهترت باصرار "الحرس البريتوري" على حماية التقاليد لمدير إدارة المخابرات المركزية ورئيساً لفرع العمليات الاستخبارية. كانت هذه الوظيفة مقتصرة على رجال الاستخبارات المتمكنين فقد شغلها أ. دالاس ور. بيسيل ور. هيلمس و أو.كولبي وغيرهم. كتبت الصحافة الأمريكية ان هيود جيل خطط للعديد من الانقلابات في دول العالم الثالث ونظم محاولة لإغتيال قائد الثورة الليبية معمر القذافي وعدد من القادة الأجانب.

من حيث المبدأ كان هيود جيل ملائماً لبلاط إدارة المخابرات المركزية ولكنهم لم يقبلوه، وأكثر من هذا فلم يحبه انيمان وغولدووتر. ان يداً خفية أزالت المكائد المالية التي نفذها هيود جيل في السابق.

إلا انه بعد استقالة هيود جيل، انبرى عدد من الصحف والمجالات لنشر كل مخالفات تبسي السابق للقوانين وكذلك عمله كمستشار حقوقي لدى إحدى الشركات التي تملك علاقات سرية مع عالم المغامرات. كان في نية السيناتور ب. غولدووتر تقيم استقالته لكيسي ولكن دخل ريغان منعه من ذلك. وفي صيف عام 1981 كتبت

الصحافة الأمريكية عن فضيحة "بوابة إدارة المخابرات المركزية" تشبها لـ "ووترغيت" بوابة الماء. وقد اعتبرت المجلة الإنكليزية المحافظة "إيكونومسيت" ان من المنطقي التوجه للمشرعين والمجلات بعدوة "الصحو" وترك كيسي وشأنه وعدم ضرب النهج الذي وصفه لإدارة المخابرات المركزية(7).

من غير الممكن تفسير الصراع المندلع في واشنطن فقط باعتبارات سلوكية. فيما بعد أصبحت المجموعات في معسكر المحافظين بعضها بعضاً بغية الاحتفاظ بالقرار في أمور السياسة الخارجية بين مجلس الأمن القومي وادارة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية والبنتاغون كانت جوهر الصراع حول عقلية رونالد ريغان(8).

في هذه الحرب الداخلية لم يعط ريغان الأفضلية لأي طرف ولكن تقديره لكيسي معروف تماماً من خلال مقابلة أجرتها معه "فيغارو ـ ملغيزين" في شباط 1981: "ان كيسي رجل موهوب ومجرب لا يجاريه في ذلك أحد إنه مناسب تماماً لشغل منصب حساس كهذا في هذا الزمن الحرج". الا ان رياحاً معاكسة هبت من جهة القوى المنافسة على السلطة فمثلاً أطلقت مجلة تايم على كيسي لقب "الشخصية الخبيثة والقاسية، التي تتمتع بصلاحيات غير محدودة منحه إياها الرئيس" "والمستعد دائماً لاستخدامه آلة الاستخبارات حسب ما يراه مناسباً(9)".

طبعاً كانت مجلة التايم مستعدة لتأييد كل ما تنفذه إدارة المخابرات المركزية في الخارج الا انها تذكرت الحملة الانتخابية والدور لعبه كيسي وجماعته الذين أظهروا قدرة فائقة في التأثير على المنافسين السياسيين. في صيف عام 1983 افتضحت عملية مئات الصفحات من الوثائق العملية "للرئيس كارتر أثناء الانتخابات عام 1980. لقد آلت هذه الوثائق إلى مرشح الحزب الجمهوري وساعدته أثناء المناقشات على شاشة التلفزيون في محاصرة كارتر، مما زاد حسب رأى المختصين في تراجع شعبية الرئيس.

أسندت مهمة دراسة السرقة والتجسس السياسي إلى إحدى اللجان الفرعية في مجلس نواب الكونغرس. كتب ج. بيكر مدير جهاز موظفي البيت الأبيض في رسالة وليم كيسي، المدير الحالي لإدارة المخابرات المركزية حصل على وثائق كارتر قبل المناقشات التلفزيونية(10)". وقد رد كيسي أنه لا يذكر شيئاً ولا يعرف شيئاً، وأطلقت الصحافة الأمريكية على ماحدث اسم ديباة غيت (تشبهاً بـ ووترغيت). وتبين فيما بعد ان

السرقة بمجلس الأمن القومي الذي عاصر كارتر والتي تتعلق قبل كل شيء بالأزمة التي تفصل بين ووترغيت وديباة غيت تغيرت اهداف التجسس السياسي جذرياً فقد أصبحت أهدافه المباشرة الرئيس وحكومته.

أثارت هذه الفضيحة من جديد الاهتمام حول الشؤون المالية لكيسي. ففي السنوات الأولى لقدومه إلى لينغلي تضاعفت ميزانيته من 6 إلى 12 مليون دولار. لقد قدم كيسي عقد إدارة المخابرات المركزية للشركات التي كان مساهماً بها أو على علاقات معها مخالفاً بذلك القوانين، واستخدم معلومات إدارة المخابرات المركزية وخاصة ما تعلق منها بحالة أسواق النفط في الألاعيب البورصة. وعودة إلى صيف عام 1981، نذكر أنه عندما تكشفت الوقائع الخفية في حياة كيسي، طالبت الصحافة البيت الأبيض بعزله والحاقه بهيود جيل، ولكن الرئيس أبقى على مدير ادارة المخابرات المركزية عام 1981 وعام 1983. وليس هذا هو سبب الصفح عن أخطائه المالية بل لأنه المحرك الاساسي لسياسة واشنطن الخارجية، ولعب دوراً حاسماً في تنفيذها، وللعلم فإن كيسي قضى أكثر منتصف فترة عمله في جولات تفتيشية في الخارج. أحد هذه الزيارات السرية إلى جمهورية جنوب افريقيا (خريف عام 1982) أصبحت مكشوفة نتيجة الأخبار التي أوردتها الصحافة الافريقية الجنوبية.

خلافاً لبدايات كارتر التنظيمية مع التجمع الاستخباري التي نفذها بجيزنيسكي فإن عدداً من شخصيات الحزب الجمهوري أراد ان يكون في مركز الرقابة على الاستخبارات ظهرت هذه الامكانيات نتيجة المستجدات التي بدت في عمل البيت الأبيض كان القاسم المشترك لكافة الجلسات الاستخبارية الصباحية للرئيس التي كان يعقدها مساعده لشؤون الأمن القومي ر. ألين. كان مستشار الرئيس إي. ميز. عندما أصبح ميز محل ثقة الرئيس وباعتبار مدير برامج السياسة الداخلية، حصل على الصلاحيات في التصرف بجاز دالين وأصبح عضواً نظامياً في مجلس الأمن القومي. وفجأة أصبح وزير الخارجية الكسندر هيغ يحضر جلسات الرئيس الاستخبارية الصباحية وأحياناً نائبه ر. كلارك، وأخيراً قرر الإنضمام إليهم وزير الدفاع كاسبار واينرغر. لقد تحولت الجلسة الاستخبارية إلى جلسة مناقشة بل إلى مجلس مصغر للأمن القومي. كانت المواد الرئيسية في الجلسة الاستخبارية تصدر عن إدارة المخابرات المركزية التي لم يبعث انتقادها من قبل كبار المعلقين السرور في نفس كيسي.

بعد مضي سنة على هذا قرر ريغان الغاء الجلسات الصباحية وقرر ان تقدم إليه نشرة إخبارية مكتوبة أو قرر كذلك إعفاء ميز من وظيفته كوصي على مجلس الأمن القومي الذي كان يقبض الرشاوي (1000 دولار من صحيفة يابانية) وحل محله و. كلارك من وزارة الخارجية. تشير الصحافة الأمريكية أنه سرعان ما تبدت عقيدة و. كلارك بسهولة فهو يعتقد أنه يجب الا تكون هنا اية عراقيل ما في إدارة المخابرات المركزية والتجمع الاستخباري. بعد انتقال كلارك إلى وظيفة وزير الداخلية حل مكانه مساعداً للرئيس لشؤون الأمن القومي ونائب كلارك السابق ر. ماكفرلين عضو الأمن القومي في عهد نيكسون وفورد.

يعتقد كلاين ان ريغان وكيسي لم يحدثا تغيرات جذرية في منظومة قيادة الهيئات الاستخبارية التي تكونت في عهد فورد وكارتر، والحقيقة أنه اسست ثلاث مجموعات تابعة لمجلس الأمن القومي (**Senior niter - Departmental groups**) مجموعة السياسة الخارجية برئاسة وزارة الخارجية وزير الخارجية ومجموعة السياسة العسكرية برئاسة وزير الدفاع ومجموعة الاستخبارات برئاسة مدير إدارة المخابرات المركزية، وكانت تتبع كلاً من هذه المجموعات بمجموعات أصغر منها. الا انه يجب الأخذ بعين الاعتبار انه في الستينات قامت محاولات لتشكيل مثل هذه المجموعات وكانت في معظمها مؤقتة، لدراسة الأزمات والقضايا الدولية إلا انه لم يكتب لها النجاح.

في كانون الأول 1981 صدر عن الرئيس ريغان الأمر التنفيذي المتعلق بالاستخبارات الذي خصص القسم الأكبر منه لتعداد مهام إدارة المخابرات المركزية. مما يؤكد أهمية كيسي في إدارة ريغان. لقد سما أكثر وأكثر بعد استقالة اينمان في منتصف عام 1982.

رداً على سؤال وجهته صحيفة نيويورك تايمز حول ما لم يراه مناسباً في إدارة المخابرات المركزية، صرح إينمان: "لقد اصبت بخيبة أمل من المكائد البيروقراطية لبعض الشخصيات سواءاً في الحكومة أو في الكونغرس الذين كانت كل نشاطاتهم تلبية لاعتبارات حزبية سياسية(11)" كان هذا سهماً موجهاً ليكسي. في عدد من المقابلات الصحفية مع مختلف الصحف الأمريكية وضح انيمان الفوارق بينه وبين كيسي. كان يؤيد تركيز جهود إدارة المخابرات

المركزية لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة قبل كل شيء بالاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية دون إهمال الدول النامية وطليعة الدول الرأسمالية. من المعلوم أن كيسي ووانبرغر طالبا الرئيس بإلحاح لإتحاد كافة الاجراءات التي من شأنها عرقلة مد خط الغاز السيبري إلى اوربا الغربية (12). وقد أدت هذه التصرفات إلى معارضة دول أوربا الغربية. صرح انيمان تعليقاً على هذا: "لم يكن التجمع الاستخباري على اطلاع حول الوضع الاقتصادي لفرنسا والمانيا الغربية وانكلترا، ولكن الوضع الاقتصادي في هذه الدول بالذات هو الذي كان يملي رد فعلها على عقوبات واشنطن، أما ما كان يعرفه التجمع الاستخباري فلم يحاول إيصاله إلى مهندسي السياسة، الذين كانوا بحاجة إلى معلومات مفصلة ليتمكنوا من اتخاذ قرار في هذا مسؤولية كيسي عن الخلافات بين الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية. لقد أكد كيسي متذرعاً ان تقديرات إدارة المخابرات المركزية أفادته ان هذه العقوبات لا تعرقل مد خط الغاز السيبري.

ومما يلفت الانتباه انتقادات إنيمان، فقد صرح: "ان أهم المشاكل التي ستتعرض لها بلادنا في نهاية الثمانينات والتسعينات هي مشاكل المنافسة على الثروات والخيرات الطبيعية وأسواق الترويج في العالم غير المستقر، حيث من الممكن نشوء الخلافات البسيطة في تلك المناطق والعالم التي لا يوجد فيها الآن عملياً أي نشاط استخباري.... ان نشاطنا يجب ان يكون واسعاً لدرجة التبؤ بالأزمات قبل وقوعها(14)".

كان انيمان يؤيد زيادة موازنة الاستخبارات للتمكن من تنفيذ المهام المنوطة بها. وبالاضافة الى ذلك فقد انتقد انيمان ومؤيدوه ولع كيسي غير الطبيعي بعمليات "كوفيرت إكشين". إنهم يعتقدون ان هذه الاستراتيجية من وجهة نظر الاهتمامات البعيدة المدى بالنسبة لأميركيا تعوض في درجة أقل من الواسع ويتفق مع انيمان في هذا ار. تيريز. وإلى حد ما ر. كلاين وغيرهم من الأعضاء السابقين في إدارة المخابرات المركزية، وهم يؤيدون تأمين المعلومات الاقتصادية السرية لا لهيئات الحكومة فحسب، بل وللأوساط المالية والتجارية التي تعاني من منافسة الدول الرأسمالية الأخرى. هل يمكن تحديد مكانة مثل هذه الآراء في ظروف سرعة تبدل الآراء المحافظة التي ألحت عليها تجمعات مختلفة في بداية الثمانينات ... برأينا ان ذلك ممكن ولكن

مع الاخذ بعين الاعتبار التجرد الذي اقترحته الصحافة الأمريكية. ففي عدد 2شباط 1981 أوردت مجلة نيوزويك لوحة تخطيطية تحت عنوان "من في اليمين" كان في وسطها صورة ريغان وحوله رسوم رمزية لأهم ميزات خمس مجموعات.

كان أربعة منهم وهم "غير المحافظين" و"اليمين القديم" "اليمين الجديد" و"اليمين الديني" يتمسكون بآراء موحدة في قضايا العالمية كالتفوق العسكري للولايات المتحدة، الاستراتيجية العسكرية الواسعة السياسة الخارجية المعادية للشيوعية وغير ذلك.أما المجموعة الخامسة التي أسمتها نيوزويك" "مؤسسة الحزب الجمهوري" فقد كانت تعتبر ان الأفضلية "لتحسين جو الأحتكار ودعم الشركات الأمريكية في الخارج والانفراج المراقب" يمثل القوى المحركة لهذه المجموعة مجلس التجارة الأمريكي والرابطة القومية لرجال الصناعة ويمثلها في الكونغرس زعيم أغلبية الحزب الجمهوري في مجلس الشيوخ ج. بيكير. يمكن القول بشيء من التحفظ ان آراء انيمان تعكس مطالب ما سمي بالمؤسسة الجمهورية، في نفس الوقت كانت استراتيجية كيسي تلبي رغبات أخرى وخاصة "اليمين الجديد" الذي كان صندوق "هيريتاج" بمثابة بوقهم الفكري والذين يلتف حولهم منظمات التجمع الاستخباري اللوبية. كان اليمنيون الجدد "دائماً في طليعة القوى الرجعية التي عملت لمنع الولايات المتحدة الأمريكية من توقيع معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي قامت هذه المجموعات بنضال فكري من أجل عقلانية ريغان وبشكل أدق من أجل التأثير على صياغة سياسة البيت الأبيض أما ما يتعلق بادارة المخابرات المركزية فإن كل المجموعات اليمينية، مع بعض الفوارق في تقدير أهمية هذه الأمور أو تلك بالنسبة لنشاط إدارة المخابرات المركزية كانت راضية عن تعزيز دور التجمع الاستخباري في تحقيق السياسة الامريكية، وكانت العلامة الدالة على ذلك خطاب الرئيس ريغان في لينغلي في 24 حزيران 1982.

سبق هذا الخطاب جولة للرئيس ريغان في دول أوربا الغربية. وقد تحدث الرئيس الأمريكي في البرلمان البريطاني أثناء وجوده في لندن ودعا الحلفاء الغربيين للإشتراك في الحملة الصليبية من أجل الحرية "والتي ستكون موجهة ضد الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية. وقد قوبل الرئيس ريغان استقبالاً بارداً من قبل الأوساط الشعبية والسياسية في الدول الغربية".

أما في لينغلي فكان الوضع مختلفاً حيث قرر ريغان وطور أفكار "الحملة الصليبية" ضد الشيوعية. وتضمن خطاب ريغان برنامج الحرب السرية ضد الاتحاد السوفييتي في الإطار السياسي والاقتصادي والفكري والتي بررت بأكاذيب حول السياسة الخارجية السوفييتية. وقال ريغان متوجهاً إلى "فرسان الرداء والخنجر": أنتم موجودون على الحد الأمامي لهذه الحرب... وعليكم خدمة وطنكم سرياً وتنفيذ مهمتكم الخاصة. وأكد الرئيس ريغان أنه ظهرت لدى إدارة المخابرات المركزية في عهده إمكانيات جديدة لإثبات ذاتها على صعيد النشاط السري وأضاف: "اليوم وبعد انقضاء حوالي عشر سنوات من الاستخفاف والانتقاد استطعت اعادة بناء هيئاتنا الاستخبارية، وهذا يوافق تماماً التقاليد الأمريكية ان هذا العمل ضروري للمحافظة على بقائنا كأمة".

كل ما ذكر آنفاً يقودنا إلى شيء واحد هو أن ريغان يجعل من نفسه منقذ الاستخبارات الأمريكية. التي يزعم أنه حررها من الإزدراء والاحتقار والنقد اللاذع ولم يبخل ريغان بالمديح لإبطال الحرب الخفية رجالاً ونساء ممن يعملون هنا في إدارة المخابرات المركزية، ولتنفيذ المهام التي أسندها الرئيس أستدعيت مختلف الهيئات الفيدرالية وأعدت وزارة الخارجية ووكالة الانباء الأمريكية "برنامج الديموقراطية والديبلوماسية الشعبية" وساعدهم في ذلك مجموعة من أعضاء إدارة المخابرات المركزية برئاسة كيسي. وجدير بالذكر أن أحد الشخصيات الهامة في إدارة ريغان وطلب عدم ذكر اسمه صرح في أيلول 1982 لوكالة يو. بي. ي أنه خصص لمجموعة من المشاريع في إطار الحملة الصليبية مئات الملايين من الدولارات" وأضاف يقول: "إننا ندرس الآن ما كانت تقوم به إدارة المخابرات المركزية في السابق سرياً".

وكمواجهة شعبية للحملة الصليبية شكلت فوراً منظمة من ممثلي الحزب الجمهوري والديموقراطي والنقابات ورجال الأعمال والعلماء تحت اسم الصندوق السياسي الأمريكي". وفي إطار البرنامج الدعائي "إيستين" روجت أبواق الحرب النفسية: محطات "وصوت أمريكا" و"أوربا الحرة" "والحرية[17]" للعدوانية على الأثير ضد دول المنظومة الاشتراكية.

---

[17] أسست المحطات التخريبية "اوربا الحرة" و"الحرية" من قبل إدارة المخابرات المركزية في مطلع الخمسينات وكانت دائماً تبث لنائب رئيس فرع العمليات الاستخبارية الآنف الذكر ل. مبير، وفي مطلع الستينات نقلت هذه المحطات إلى مجلس الاذاعات العالمي الذي أسس خصيصاً لذلك من قبل كونغرس الولايات المتحدة

ذكرت الصحافة الأمريكية أنه يقام يومياً في مقر "إيشين" العديد من اللقاءات لموظفي يو. ار. ي. آ. ووزارة المخابرات المركزية والبنتاغون. ويناقش في هذه اللقاءات المعطيات المقدمة من قبل كافة الهيئات الفيدرالية حول نشاط الاتحاد السوفييتي في الخارج والأحداث داخل الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى. وبعد ذلك تتحول المعطيات بعد عدادها واضافة بيانات الشهود العيان تتحول إلى وثيقة أساسية لبرنامج إذاعي.

لقد نشطت بشكل خاص الحملة المعادية لبولونيا، فقد تلقت الدوائر الخاصة الأمريكية امراً بتصعيد نشاطها بعد إعلان الطوارئ في بولونيا في كانون الأول 1981. وبسبب اجراءات السلطات البولونية. صرح ممثل البيت الأبيض ان التجمع الاستخباري وضع في حالة جاهزية عاليه وانسجاماً مع أهداف الحملة الصليبية، قام البيت الأبيض شتاء عام 1983 بإعادة آلية الدعاية السياسية الخارجية، وتحديداً شكلت مجموعة مؤقتة للتخطيط الخاص بمشاركة ممثلي إدارة المخابرات المركزية(15)" كان الهدف الأساسي الصراع ضد الحركة غير العسكرية في أوربا الغربية والولايات المتحدة وتكوين رأي عام في أوربا الغربية يؤكد نشر الصواريخ النووية الاميريكية المتوسطة المدى في ألمانيا وانكلترا وإيطاليا وغيرها من الدول الاوربية الغربية.

صرح ف. تاويمان في مجلة "نيويورك تايمس ماغزين" استناداً إلى اقوال شخصيات رسمية في المكتب الاداري والمالي أن "إدارة المخابرات المركزية تعتبر أسرع الهيئات الفيدرالية نمواً (16)". وتأكيداً لذلك يورد الصحفي بعض المعطيات. ففي العام المالي 1983 وبسبب التضخم المالي في ميزانية إدارة المخابرات المركزية رفعت هذه الموازنة بمقدار 25% حتى اقتربت من 2 مليار دولار. وبهذا تفوق إدارة المخابرات المركزية ووزارة الدفاع التي ارتفعت ميزانيتها بمقدار 18% وكما إدارة المخابرات المركزية فإن الهيئات الاستخبارية الأخرى تعاني من الطلب، وتوسع هذه الهيئات كوادرها وتعتني بالتقنيات الحديثة وزيادة حجم الإنتاج الصادر.

الأمريكية يعتقد الصحفيون الأمريكيون والاوربيون الغربيون ان العلاقات بين إدارة المخابرات ومربيها لم ولن تنقطع.(المؤلف).

في عهد كارتر كانت إدارة المخابرات المركزية تصدر سنوياً 12 تقريراً استخبارياً قومياً في مختلف القضايا. في عام 1981 صدر عن لينغلي 36 تقريراً منها وفي عام 1982 ـ 60 (17). كانت هذه التقديرات ترد إلى الرئيس ومجلس الأمن القومي ورؤساء الهيئات الحكومية وكانت تهدف إلى تكوين قاعدة متينة لنهج ريغان في مجال السياسة الخارجية[18] ويؤكد ف. ناويمان ان العديد من الديبلوماسيين في وزارة الخارجية يعتقدون ان السيد كيسي وهيئته يذهبون بعيداً في تبرير حملة إدارة ريغان السياسية حيال الاتحاد السوفييتي. من أجل هذا كله يصوغون التقديرات الاستخبارية ويتخذون المواقف الآنية في مختلف القضايا السياسية(18)".ويذكر ان المراقبين في واشنطن يؤكدون ان كيسي فاق كثيراً الأدميرال تيريز في التزوير السياسي للوثائق الاستخبارية لخدمة السياسة الخارجية والعسكرية للبيت الأبيض. فمثلاً جذب كيسي إلى قيادته من فرع المعلومات. الجهاز الذي يعد التقديرات الاستخبارية الوطنية والمرتبط عادة بآلية المعلومات والتحليل مما جعل أكثر طاعة للبيت الأبيض.

وقد شكل في إدارة المخابرات المركزية المجلس الوطني للمعلومات الاستخبارية. مما شكل عملياً ولادة جديدة لإدارة التقديرات الاستخبارية الوطنية (كان وليم كولبي قد استبدل هذه الإدارة باثني عشر محللاً محنكاً وكان كل منهم مسؤولاً عن اقليم أو وظيفة معينة). وقد قدم ممثل المجلس الوطني للمعلومات الاستخبارية ج. روين ورئيس قسم تحليل الاتحاد السوفييتي ب. ولش ورئيس قسم الاقتصاد السوفييتي ج. هورين وغيرهم من ممثلي إدارة المخابرات المركزية قدموا للكونغرس تخمينات عن الاقتصاد السوفييتي ونفقات الدفاع السوفييتية واقترحوا في نفس الوقت مبررات لتصعيد القوة العسكرية الأمريكية. وللمقارنة فقد طلب وزير الدفاع الأمريكي شتاء 1984 تخصيص ميزانية قدرها 331 مليار دولار بينما طلب مثيله د. رامسفيلد شتاء 1977 مبلغ 123.1 مليار دولار.

---

[18] يورد ناويمان عن اقوال كيسي موضوعات بعض التقديرات الاستخبارية القومية. الامكانيات السوفييتية الاستراتيجية والدفاعية. احتمالات تأثير وجدوى التحالفات التجارية ضد الاتحاد السوفييتي. الحركة الاوربية من أجل السلام. توازن القوى في الشرق الأوسط، الأزمة المالية في المكسيك. الحرب الإيرانية ــ العراقية، آفاق النزاع في جنوبي افريقيا وغيرها. (المؤلف).

خلال العامين الاولين في إدارة ريغان، كان كبير الإخصائيين في شؤون الشرق الأوسط لدى مجلس الأمن القومي ر. بايبس، الي قاد عملية "ايعازـــ ب" عام 1976 كتب الصحفي ر. شير في كتابه "لوتفي مجارف ريغان وبوش والحرب النووية": "بمبادرة بايبس انتشر مبدأ ان الروس يرفضون التوازن الاستراتيجي ومصرين على بدء الحرب النووية. هذا الذي روج له فيما بعد ريغان وبوش والمعتمد في التسليح.. ان التقدير القائم للنوايا السوفييتية، المتضمنة في ابحاث "ايعاز- ب" وباصرار بوش والذي اعتبر كاكتشاف للاستخبارات كان من شأنه تغيير الجو الاستخباري والرقابة على التسليح....(19)".

لقد حددت نزعة فرض التشاؤم النشاط التحليلي لإدارة المخابرات المركزية. ويؤكد ذلك ت.باورس الذي يتمتع باحترام أوساط الاستخبارات الامريكية والذي اعترف ان تقديرات إدارة المخابرات المركزية والذي اعترف ان تقديرات إدارة المخابرات المركزية ليست موعية. كتب باورس في عام 1982: "ان حدسي يقول ان المتشائمين غير محقين. فالروس يؤيدون الانفراج وهم لا يستعملونه ستاراً للإعداد للحرب. انهم ينظرون إلى الانفراج كأفضل وسيلة لتجنب الحرب. إن مجرد التفكير بأن الروس مستعدون لبذل كل شيء مقابل ان يحملونا خسائر أكبر يعتبر ضرب من الجنون أعتقد أننا نشهد عودة للخمسينات من حيث ان المتشائمين يعززون قواهم لإعادة جو "الحرب الباردة"، التي أبعدت منها الهيئات العسكرية والاستخبارية الرقابة عن نفسها(20)".

كان التجمع الاستخباري وخاصة إدارة المخابرات المركزية يحاولون عرقلة انفراج التوتر الدولي. ونسوق مثلاً فقط على ذلك. أثناء فترة رئاسة نيكسون نشرت إدارة المخابرات المركزية الانكليزية، اعتبر هذا التقرير الانفراج إجراء تكتيكياً يستخدمه الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية لخداع الغرب واستخدام هذا الظرف لمد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية لخداع الغرب واستخدام هذا الظرف لمد هيمنته. ولم يكن معدو هذا التقرير راضين عن عدم اهتمام نيكسون وفورد وكارتر به ولكنه أعجب ريغان الذي وافق على تقديرات إدارة المخابرات المركزية هذه على حد قول إيفاش ونوفاك(21).

وجدير بالذكر ان إدارة ريغان قامت بحملة واسعة حول "الارهاب الدولي" الموجه ضد الديموقراطيات الغربية "والذي تشجعه موسكو وهافانا وبرلين وغيرها. أعدت هذه الافتراءات من قبل إدارة المخابرات المركزية[19] وأخرج هذه المسرحية ر. بايبس وزير الخارجية الكسندر هيغ. كان أحد أهداف هذه الحملة التي وصفت حركات التحرر الوطنية بالإرهابية. وكما ذكرت المجلة الايطالية "لو تاتابير لابانشي" هو صرف الأنظار عن أن "الامبريالية الأمريكية تنهج وعلى امتداد عشر سنوات استراتيجية الارهاب مستخدمة في ذلك إدارة المخابرات المركزية ووسائل أخرى(22)".

يميز باحثو الاستخبارات الأمريكية بين شكلين من الارهاب الذي تنظمه الدوائر الخاصة الغربية وفي مقدمتها إدارة المخابرات المركزية. أولاً ـــ الإرهاب الجماعي، كما يحدث حالياً في سلفادور وغواتيمالا، حيث تقوم المجموعات الفاشية بتغطية من واشنطن بنهج سياسة الاجرام ضد شعوب هذه الدول.

وثانياً الارهاب الفردي، تفجير الطائرات في الفضاء، والسفن في عرض البحر والقطارات والباصات والسيارات. واغتيال وقتل الشخصيات الاجتماعية والسياسية البارزة واختطاف الشخصيات المعروفة، وغير ذلك يموه منظمو الارهاب الفردي نشاطهم تحت ستار إظهار غيرتهم الدينية والوطنية أو الحرب الأهلية أو زيادة الفوضوية وسط الشباب! وولادة الخلايا اليمينية المتطرفة أو اليسارية المتطرفة في المجتمعات البورجوازية "الهادئة" أو إدخال بذور الارهاب إلى الدول الاشتراكية. الا انه مهما قيل في الارهابيين فإن الآثار الدموية تقود إلى إدارة المخابرات المركزية وشركاتها الذين ينسقون نشاطهم في إطار الناتو وغيره من التحالفات العدوانية. بعد عدة أشهر من قدوم كيسي إلى لينغلي كتب ج. أندرسون: "تستعد إدارة المخابرات المركزية للتحالف مع الأنظمة الفاشية والمجموعات المعادية للشيوعية لتنفيذ العمليات السرية التخريبية في العالم أجمع... ان هذا يقودنا إلى التآخي المقيت مع المتطرفين الشاذين وسع الديكتاتوريات....، حتى مع الإرهابيين الذين نشعر بالتقزز تجاههم(23).

وقد أحس الصحافيون الأمريكيون بخطة إدارة المخابرات المركزية لإغتيال قائد الثورة الليبية معمر القذافي. وبغية التعتيم على هذه العملية القذرة سربت إدارة المخابرات

---

[19] للتفصيل أكثر انظر: الإرهاب الدولي وادارة المخابرات المركزية: وثائق شواهد،وقائع موسكو 1982. (المؤلف).

المركزية إلى الصحافة خبراً مفاده ان مجموعة من الإرهابيين الليبيين دخلت الولايات المتحدة الأمريكية بهدف اغتيال الرئيس ريغان. هذا الافتراء كان بمثابة حجة للانتقام من ليبيا اعتماداً فقط على واقعة واحدة وهي دخول مجموعة من الإرهابيين الليبيين إلى الولايات المتحدة.

في الثمانينات أصبح بديهياً أنه في أي مكان يظهر ستار من سحب الارهاب الدولي يجب توقع الارهاب الحقيقي الذي تقف خلفه استراتيجية العمليات التخريبية السرية لإدارة المخابرات المركزية. يتجلى ذلك بوضوح في أمريكا الوسطى. في معرض وصفه لمناورات إدارة ريغان كتب الصحفي ن. شولتس في المجلة الفصلية "فورينبوليسي": "تبدو المغالاة في الارهاب شيئاً فشيئاً سحابة فارغة".

قرار الإدارة باستخدام كافة الوسائل لمساعدة أنظمة أمريكا الوسطى لتحطيم القوى اليسارية... تبدو سياسة الولايات المتحدة الجديدة علامة تأييد للقوى اليمينية المتطرفة في كافة انحاء أمريكا اللاتينية(24).

لنأخذ غواتيمالا، حيث نظمت إدارة المخابرات المركزية فيها عام 1954 انقلاباً عسكرياً وفي الثمانينات هبت الحرب الفدائية ضد الطغمة العسكرية الارهابية التي أبادت في السنوات الأخيرة أكثر من ثمانين ألف مواطن بريء. جاء في وثيقة مجلس الأمن القومي المسماة "السياسية الأمريكية، في أمريكا الوسطى وكوبا حتى العام الحالي 1984، الوثيقة الاجمالية" "زيادة نفقات احتياطات إدارة المخابرات المركزية السافر في شؤون السلفادور، تشهد رسالة كيسي المنشورة في نيويورك تايمز والتي جاء فيها: "أرادت إدارة المخابرات المركزية دفع عملية الانتخابات في السلفادور(26). كان الحديث يتعلق بانتخابات 28 آذار 1982 لما سمي بالجمعية الدستورية والتي جرت في جو من الارهاب الجماعي وتخويف الناخبين وانتهت بانتصار ممثلي أكثر السياسيين رجعية والمرتبطين بالطغمة العسكرية. من المعلوم ان الأحزاب السياسية لحكام السلفادور تقوم على أموال إدارة المخابرات المركزية. في عام 1984 انفقت إدارة المخابرات المركزية 2 مليون دولار لضمان فوز خوسيه نابليون دوارتي في انتخابات الرئاسة في السلفادور.

تقوم طائرات التجسس التابعة لإدارة المخابرات المركزية بالتحليق فوق المقاطعات والمناطق التي يشرف عليها ثوار جبهة التحرير الوطنية،التي تحمل اسم فارابوندوماري والجبهة الثورية الديموقراطية. كما ان إدارة المخابرات المركزية تدير وسائل الإعلام في

السلفادور وتقوم بحملات تضليل للسكان الذين لا يتجاوزون الخمسة ملايين نسمة وقد أعدت إدارة المخابرات المركزية طائرات من نوع آرز 130 سبيكر، مزودة بمدافع سريعة الإطلاق مع طواقمها للهجوم على تشكيلات الفدائيين(27).

تشير الصحافة الأمريكية ان طائرات "آر. 130" التي يقودها طيارون سلفاداريون حسب اتفاقيات مع إدارة المخابرات كانت تطير من مطارات السلفادور التابعة لإدارة المخابرات المركزية وتنقل الذخائر والقنابل لأعداء الثورة في نيكاراغوا. وبغض النظر عن تدخل الطغمة الموالية لأمريكا في الصراع ضد نيكاراغوا، فإن قضايا سلفادور بالذات وضعت في مركز الاكاذيب التي بدأت إدارة المخابرات المركزية الحرب غير المعلنة ضد شعب نيكاراغوا من أجل تغطيتها.

تحت ستار "ايقاف تدفق الأسلحة" القادمة من نيكاراغوا إلى ثوار السلفادور عن طريق هندوراس، وسعت إدارة المخابرات المركزية نشاطها في هندوراس. وتشير الصحافة الأمريكية انها توجه إلى هندوراس (200) عميل لإدارة المخابرات المركزية و(40) من أعضاء إدارة المخابرات المركزية (الاستخبارات العسكرية السابقين) استؤجروا بعقود خاصة . واقيم على طول الحدود بينهن دوراس ونيكاراغو في أراضي هندوراس أكثر من عشر قواعد "كونتراس" ما يسمون في أمريكا الوسطى اعداء الثورة من جماعة الديكتاتور سوموزا.

في كانون الأول 1981، صدقت إدارة ريغان خطة سرية لإدارة المخابرات المركزية لصرف 20 مليون دولار لتسليح وتدريب "كونتراس" في هندوراس. كان الهدف غير الرسمي للخطة قلب أو ضرب الحكومة الساندينية في نيكاراغو(28). حتى منتصف عام 1982 كان من نقل إلى هندوراس أكثر من 6000 "كونتراس" من الولايات المتحدة والدول الأخرى. وهذا يفوق بأربع مرات لواء مرتزقة إدارة المخابرات المركزية أثناء غزو كوبا عام 1961. ولم تنس إدارة المخابرات المركزية إنشاء واجهة سياسية "الكونتراس" فأسست على أراضي هدوراس منظمة القوى الديموقراطية النيكاراغوية. وهكذا ظهر تهديد جديد لنيكاراغوا من جهة الشمال.

كانت الخطوة التالية لإدارة المخابرات المركزية تنظيم رأس جسر ضد نيكاراغوا قرب حدودها الجنوبية. حتى ربيع عام 1983 اجتمع في أراضي كوستاريكا أكثر من 1000 من الجلادين، الذين كان من بين قادتهم خونة الثورة الساندينية الذين. أظهروا

أنفسهم كديموقراطيين حقيقيين "قام هؤلاء بتأسيس منظمة "الاتحاد الثوري الديموقراطي" وقد أقنعت الاستخبارات الأمريكية" القوى الديموقراطية النيكاراغوية" و" الاتحاد الديموقراطي" بتنسيق عملياتهما. عندما أصبحت نيكاراغوا عام 1983 هدفاً لغزوات أعداء الثورة من الشمال ومن الجنوب كتبت مجلة تايم "ان القيادة الرئيسية للعمليات كانت عملياً في أيد أمريكية مؤلفة من خبراء إدارة المخابرات المركزية وممثلي قيادة الدائرة العسكرية الجنوبية الأمريكية الموجودة في بناما(29).

وكان يتبع لها مقر عمليات يرأسه ممثل إدارة المخابرات المركزية في هندوراس الملقب كارلوس. أما سفير الولايات المتحدة في هندوراس، فتذكر المجلة أنه عمل على جر الهندوراسيين للمشاركة في هذه اللعبة.

تحولت استراتيجية العمليات السرية التخريبية في أمريكا الوسطى شيئاً فشيئاً إلى مادة للخلاف السياسي المكشوف في الولايات المتحدة الامريكية. فتزعم كيسي في الإدارة مجموعة مؤيدي سلوك العنف. أما معارضو العمليات ضد نيكاراغوا في الكونغرس الامريكي فأكدوا حسب ما ذكرته نيويورك تايمز ان حكومة ريغان تقوم بالحرب السرية ضد نيكاراغوا مخالفة القانون الدولي(30). وأكثر ما كان يقلق المشرعين ان الوضع المتوتر الذي خلقته إدارة المخابرات المركزية في نكياراغوا يمكن ان يكون صاعقاً يفجر الوضع في كافة أمريكا اللاتينية ويؤدي إلى نتائج لا يمكن التكهن بخطورتها على الأنظمة المالية لأمريكا في المنطقة. من هذه الاعتبارات بالذات يجب البحث عن سبب القرار غير العادي الذي اتخذه الكونغرس في نهاية عام 1982 بناء على اقتراح لجان الاستخبارات في المجلسين يقضي هذا القرار (الذي صوت عندئذ بالموافقة عليه في مجلس النواب 114 عضواً ولم يعترض عليه أحد). بمنع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم السلاح والدعم للعمليات العسكرية الهادفة لقلب حكومة نيكاراغوا أو لاشعال الخلافات المسلحة بين نيكاراغوا أو هندوراس(31) إلا ان موقف المشعين كان مزدوجاً، فهم يغمضون الأعين عن ان البيت الأبيض سمى عمليات مرتزقة إدارة المخابرات المركزية ضد تدفق السلاح المزعوم من نيكاراغوا إلى سلفادور بالعمليات المزعجة. كما يعترف نائب رئيس لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات د. ب. موينهين:"من الصعب التفريق بين العمليات المزعجة والسياسة الهادفة لإثارة القلق والإطاحة بالحكومة (32)".

كانت نتيجة مراءاة المشرعين الذين لم يخفوا الكراهية تجاه الثورة النيكاراغوية مجموعة من الهجمات الكبيرة "للكونتراس" في ربيع وصيف عام 1983. نفذت إحداها بثلاثة طوابير مؤلفة من ألفي جندي توغلوا إلى عمق نيكاراغو[20]. لقد أرغم رئيس لجنة مجلس النواب لشؤون الاستخبارات كولنبو على القول: "يبدو ان إدارة ريغان تخالف القانون الذي يمنع العمليات السرية بهدف الاطاحة بحكومة نيكاراغوا(33).

في صيف وخريف عام 1983 قررت لجان الاستخبارات والشؤون الخارجية في مجلس النواب، وفيما بعد كافة المجلس وإيقاف تحويل العمليات السرية التخريبية لإدارة المخابرات المركزية ضد نيكارغوا. ولكن في نهاية خريف عام 1983. وقف مجلس الشيوخ ضد هذا القرار، وبالنتيجة حصلت إدارة المخابرات المركزية على الاعتمادات اللازمة لنشاطها ضد شعب نيكارغوا. كان هذا الخلاف، تذكر نيويورك تايمز، دافعاً لأولى تحليل عميق في واشنطن لسلبيات وإيجابيات العمليات التخريبية منذ عهد لجان تشورتش وابيك(34)".

عرضت إدارة المخابرات المركزية على أعضاء لجان الاستخبارات خدماتها في تنظيم رحلات اطلاعية إلى دول امريكا الوسطى، وقد تمسك أصدقاء لينغلي بالفكرة بينما رفض بعض المشرعين هذه الدعوة. في ربيع عام 1983 القى الرئيس ريغان خطاباً في الاجتماع المشترك لمجلس الشيوخ ومجلس النواب، دعا فيه بشكل خاص إلى رفع كافة العقبات امام نشاط الاستخبارات في هذه المنطقة.

في تشرين الأول عام 1983، برر الرئيس ريغان في مؤتمر صحفي عمليات إدارة المخابرات المركزية بأن "مطالب الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن في أحسن صورة عن طريق تنفيذ العمليات السرية". وأن الولايات المتحدة "تملك الحق للممارسة مثل هذه العمليات" وبهذا فإن الرئيس الأمريكي لأول مرة أقر قانون عام 1947 علناً وفتح بذلك الباب لاستهتارات ومغامرات جديدة للاستخبارات الامبريالية.

---

[20] صرح عضو الكونغرس ب. بيديل مديناً استراتيجية إدارة المخابرات المركزية: "لو أمكن للشعب الأمريكي التكلم مع شعب نيكاراغوا ذلك البلد الذي يقوم فيه الارهابيون المحليون بأموال دافعي الضرائب الأمريكية يقومون بالسرقة والقتل والتنكيل بالنساء والأطفال. لو أمكن ذلك لطلب ممثلاً بشعور الذنب العظيم ايقاف هذه العمليات "الاجرامية" (المؤلف).

كانت الصحافة قد أبلغت في أيار 1983 بتصريحات كيسي أمام لجان الكونغرس لشؤون الاستخبارات والتي تنبأ فيها بانتصار اعداء الثورة في نيكاراغوا في نهاية ذلك العام الا ان العدوان الربيعي والصيفي للوصاة ارتد خائباً. عندها بدأت لينغلي، دون رفض اقتراح التدخل العسكري بتنظيم عمليات الشغب والحرب الاقتصادية بهدف اثارة الفوضى في الصناعة والتجارة والمواصلات والزراعة، كما تم الهجوم على المصانع والمعامل ومستودعات النفط والمحطات الكهربائية والجسور ومحاصيل البن والقطن من الجو والبر والبحر، مما أوقع العديد مجدداً من الضحايا البشرية والخسائر الاقتصادية. ولكن ذلك لم يفشل ما قرره الشعب فحسب بل زاد اصراره على حماية مكتسبات الثورة الساندينية، معتمدين على القوة الذاتية ومساندة كافة شعوب العالم، في هذه الظروف حملت عمليات"فرسان الدرع والخنجر" طابعاً أكثر خطورة في تشرين الثاني 1983 الرئيس ريغان بناء على اقتراح ماكفرلين وفي إطار خطة إدارة المخابرات المركزية الموجهة، وبنتيجة عمليات القلق سمح بتنظيم زرع الالغام عام 1984 باراضي اليابان والاتحاد السوفييتي وباناما وهولنده. وعلى هذا فقط أكدت مذكرة الحكومة السوفييتية إلى الحكومة الاميريكية ان "الولايات المتحدة تطبق عملياً سياسة الارهاب الدولي(35).

أثار الخرق الفاضح للقانون الدولي وحرية تنقل السفن السخط والغضب في دول اوربا الغربية والولايات المتحدة نفسها. واتخذ مجلس الشيوخ والنواب قراراً بمنع زرع الالغام. ومن جديد برز أمام المشرعين السؤال حول وقف تمويل الحرب غير المعلنة. في هذا الوضع أبدى المراقب الاميريكي ج. كرافت رايا من جديد، وكما في عام 1976.1975 بدأت هزات إدارة المخابرات المركزية.

كان موضوع التمويل مادة للعبة سياسية ماكرة. فكما ذكر آنفاً لم يكشف البيت الأبيض وادارة المخابرات المركزية، ومعهم الكونغرس نفقات العمليات السرية التخريبية وبدءاً من عام 1981 اذاعوا على المجتمع مؤكدين إدارة المخابرات المركزية تنفق ضد نيكاراغوا 229 مليون دولار في السنة ولا أكثر من ذلك. وفي عام 1984 فهموا في واشنطن ان هذا الرقم الصغير غير مقنع فأصبحوا يعلنون رقماً آخر 80 مليون دولار. يبدو ان باحثي الاستخبارات الأميريكية المطلعين كانوا محقين عندما كتبوا في مجلة "كوفيرت ايشين" ان الارقام السابقة والحالية ليست الا حداً يسير نحو الأعلى

من النفقات.ألم يتزايد عدد الكونتراس في هندوراس عام 1984 من 14. 16 ألف وفي كوستاريكا إلى 4 آلاف. من المعلوم تماماً ان الاوساط الحاكمة في إسرائيل تبدي اهتماماً خاصاً باميريكا الوسطى حيث تسوّق هناك كمية كبيرة من العتاد الحربي وتنقل للانظمة الرجعية الصراع ضد حركات التحرر الوطنية. في عام 1983 وقعت إدارة المخابرات المركزية اتفاقية هامة مع الاستخبارات الأسرائيلية. اكدت ذلك صحيفة "نيويورك بوست" التي وصفتها بأنها "الاتفاقية الأكثر شمولية التي تعقدها إدارة المخابرات المركزية مع دوائر الاستخبارات الأجنبية(36). نص أحد بنود الاتفاقية على التعاون في أمريكا اللاتينية ومساعدة المخابرات الأسرائيلية للانظمة الموالية لامريكا في اعداد الثورة في اميريكا الوسطى. على ما يبدو كان المقصود ضمان إدارة المخابرات المركزية في حال استخدام الفيتو في الكونغرس الاميركي ضد اعتمادات الحرب غير المعلنة. تشير الصحافة الاميريكية ان أفضل الوسائل لذلك تلك المليارات التي تهديها الولايات المتحدة لإسرائيل كمساعدات اقتصادية وعسكرية.

ويؤكد وحدة أطماع الحلفاء الامبرياليين في امريكا اللاتينية النزاع البريطاني الأرجنتيني عام 1982 حول جزر فوكلاند (مالفيناس). تأتي في طليعة المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة والتي كان لها الدور الحاسم في تفوق الإنكليز على الارجنتين تلك المعطيات الاستخبارية التي زودت واشنطن لندن. في تلك الفترة نقل الامريكان قمراً صناعياً من مداره في نصف الكرة الشمالي إلى مدار جديد لمراقبة جزر مالفيناس كما تلقت انكلترا معطيات الاستخبارات اللاسلكية التي جمعتها وكالات الأمن القومي في غربي الأطلسي أثناء التجسس على الأرجنتين(37).

على الطرف المقابل وجهت واشنطن ليلة 1 أيلول 1983 إلى المجال الجوي السوفييتي طائرة كورية من طراز "بيوينغ ـــ747" بأهداف تجسسية ترافقها طائرة التجسس الأميريكية "ر. سي. 135" وكما هو معلوم فإن هذه الرحلة انتهت بالنسبة للعملاء الكوريين الجنوبيين نهاية مأساوية. والمسؤولية في ذلك تقع كلياً على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه وحسب القناعة الأكيدة لقيادة قوى الدفاع الجوي في الاتحاد السوفييتيان هذه العملية كانت مدروسة ومخطط لها من قبل إدارة المخابرات المركزية منذ زمن بعيد(38).

ولم ينته فشل التجمع الاستخباري عن هذا الحد. فلم تكن السلطات في واشنطن راضية عن إدارة المخابرات المركزية ظلت عاجزة طويلاً عن ابادة القوى المضادة للامبريالية في غرينادا، وقبل غزو الجنود الأمريكيين لهذه الجزيرة من البحر الكاريبي، لم تتوقع البحرية الأمريكية في لبنان تلك المعطيات الاستخبارية الخائطة.
ومع ذلك فقد تحدث الرئيس ريغان في 6 نيسان 1984 في مركز الابحاث الدولية والاستراتيجية في جامعة جورج تاون وأكد أنه "استطاع تحسين عمل الهيئات الاستخبارية بشكل واضح وبعث الروح المعنوية في هذه الهيئات وعزز قدرتها على اكتشاف المطر وتحليله والتصدي له".
أما وزير الخارجية الاميريكي جورج شولز فقط تطرق قبل ذلك بيومين إلى هذا الموضوع ولكن بحذر أكثر فتحدث عن وجوب تقرير قدرتنا الاستخبارية وذلك للتصدي للأخطار بحزم أكثر. كانت دعوته هذه موجهة لأعضاء اللجنة الثلاثية (ضمت هذه اللجنة ممثلي الولايات المتحدة الأميريكية وأوربا الغربية واليابان) وذكر ان واشنطن تنتظر من حلفائها نشاطاً أوسع في مجال العدوان والتخريب. يذكر السياسي الدولي الإيراندي البارز ت. ماكبرايت الحائز على جائزتي لينين ونوبل للسلام ان إدارة المخابرات المركزية تسعى لاستدراج المخابرات الفرنسية والانكليزية والالمانية الغربية للمشاركة في عملياتها التخريبية. ونقل المسؤولية عن الأعمال القذرة إلى الأنظمة الفاشية والإرهابية والرجعية(39).
تذكر مجلة يونايتد ستاتش نيوز وورلد ريبورت أنه في مطلع الثمانينات، حاول البيت الأبيض ولينغلي رد اعتبار العمليات التخريبية كعنصر اساسي في الاستراتيجية الاميريكية خلف البحار(40). لقد ظهرت الاستخبارات الاميريكية في عهد ريغان وكيسي أكثر عدوانية منها في العهود السابقة وأصبحت بشكل أوضح أداة التخريب والتهديد والضغط السري والقلق وقمع القوى المناهضة للأمبريالية الاميريكية. ان مشاركة لينغلي في "الحملة الصليبية" يؤكد خطر الإدعاءات المزعومة للإدارة الاميريكية. أكد ا. غروميكو في لقائه مع المراقبين السياسيين السوفييت في كانون الثاني 1985: "آن الأوان لتوقف الولايات المتحدة الاميريكية تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعلى كافة المحاور. التدخل الاقتصادي والسياسي للاستخبارات ومختلف الهيئات الأخرى والتي على ما يبدو لن تتوقف يوماً واحداً عن تنفيذ الأعمال الاجرامية ضد

عدد من الدول. لم تكن إدارة المخابرات المركزية في تاريخها إدارة مطيعة في يد قوى الرجعية العسكريتارية وكما هي الان، وقد أخاف هذا إلى درجة ما قسماً من الكونغرس. غير انه ليس من السهل كبح جماح الاستخبارات الامبريالية بالطريقة القانونية. عما قريب ستوجه الحلول الوسط وسيوضع القناع الجديد على وجوه "فرسان الدرع والخنجر"، الذي سيسمح لهم بمتابعة تنفيذ سياستهم الإجرامية للدفاع عن مطالب الرأسمالية الاميركية. وكما كان منتظراً، فقد حقق ريغان فوزاً سهلاً في انتخابات الرئاسة في تشرين الثاني 1984. أثناء الحملة الانتخابية حدثت محاولة بين الجمهوريين والديمقراطيين حول وضع الهيئات الاستخبارية في عهد كارتر. وكما حدث قبل أربع سنوات، اتهم الجمهوريون والديمقراطيين في الاستخفاف بالنشاط الاستخباري.. بعد خطوات تيريز السياسية. أسقط الجمهوريون القضية من برنامج العمل، م. ما. كيسي اعترف ان "الزيادة الكبيرة في موازنة الهيئات الاستخبارية بدأت في عهد كارتر(41).

في المرحلة النهائية من الحملة الانتخابية أصبح مجالاً لإعلان نصائح إدارة المخابرات المركزية لأعداء الثورة في نيكاراغوا، ويعترف الرئيس أنه لم يعرف شيئاً عن ذلك. أثناء المناقشات التلفزيونية مع ريغان، صرح منافسه الديمقراطي و. مونديل: "هذه النصائح، التي طبعت في عدة آلاف من النسخات اقترحت القتل السياسي واستخدام المجرمين وأشكال الإرهاب الاخرى. بعض أقسام هذه الوثيقة كانت مختصرة (أثناء تحضيرها للطبع ــ المؤلف). أما القسم المتعلق بالإرهاب فقد ظل كاملاً. كيف حدث ذلك؟ كيف يمكن ان يحدث عمل خطير كهذا في اية إدارة وكيف يمكن لرئيس الولايات المتحدة أن يبدو في وضع كهذا ثم يقول أنه لا يعرف شيئاً عن ذلك؟ إن على الرئيس معرفة كل هذه الأمور". ومن جديد تعالت الأصوات مطالبة باستقالة كيسي، الذي صادق على إصدار هذه الوثيقة، ولكن كيسي استخدم كل امكانياته للحفاظ على مركزه كمدير لإدارة المخابرات المركزية.

في إطار الحملة الانتخابية قدم الرئيس العديد من مناشير السعير للسلام والرقابة على التسليح. وفي عدد كانون الأول 1984 من مجلة "أميريكان ليدجين ماغازين" تبادل ريغان مع الرؤساء الجمهوريين السابقين نيكسون وفرود الآراء حول "كيفية الوصول

إلى السلام" وكتب ريغان بشكل خاص ان "من المستحيل كسب الحرب النووية ولا يمكن البدء بها".

وقاد نيكسون وفورد البيت الأبيض في السبعينات في فترة انفراج التوتر الدولي. أما الآن فيطرح نيكسون هذه الأفكار "الاميريكان والروس يمكن ان يكونوا أصدقاء.. يتوجب علينا وضع أسس للعلاقات المتبادلة تسمح بتقريب وجهات النظر عندما يكون ذلك وعندما يكون ذلك محالاً فيتعين علينا تنسيق العملية التي تمكننا من العيش والقبول بتناقضاتنا وليس الموت بسببها. سموا ذلك انفراجاً، سباقاً سلمياً.. هذا أفضل من العداء المستمر وإمكانية التدمير النووي(42).

رداً على سؤال مراسل شركة التلفزيون الاميريكية ان .بي. بي. م، كليب حول إمكانية العودة ذات يوم إلى الانفراج في العلاقات السوفييتية الاميريكية وخاصة ان ذلك جرى في السبعينات أجاب ل. أو. تشير نيكو: "في السبعينات بالذات وبجهود مشتركة بين الطرفين أمكن إحراز تقدم كبير في اتجاه حل المسألة التي بدت حتى ذلك الحين مستعصية أي الحد من الأسلحة النووية.... ما الذي أدى إلى تحقيق مثل هذه الخطوات، التي جعلت انفراج التوتر الدولي في السبعينات ممكناً الى حد كبير؟ السبب الرئيسي هو الإدراك ان سباق التسلح لا يمكن ان يؤمن تعادل الأمن والجاهزية لإقامة علاقات على أساس المساواة في مراعاة مصالح الطرفين... نحن مقتنعون أنه لا يمكن أن يكون هناك قاعدة أخرى منطقية للعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي "إذا توجهنا لا إلى الصدام إلى التعايش السلمي(34).

في الفصول السابقة التي خصصت للبحث في العلاقات بين نيكسون وفورد التجمع الاستخباري بدأ واضحاً كيف كانت إدارة المخابرات المركزية دائماً في مقدمة معارضي انفراج التوتر الدولي. ويذكر ان هذا السلوك بدأ قبل ذلك في المرحلة الأخيرة من رئاسة ج. كينيدي.

هل يفهمون ذلك في الولايات المتحدة الاميركية وصف هـ كيسنجر في مقالة بعنوان "إمكانيات كبيرة تظهر لدى ريغان في السياسة الخارجية" نتائج انتخابات تشرين الثاني 1984 بجسر العبور إلى المباحثات البنيوية بين الشرق والغرب من موقع اعتدال واشنطن. الا ان وزير الخارجية الأسبق ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي حذر انه لن يكون ضد ذلك فقط المتطرفون "والمتعصبون" بل والهيئات البيروقراطية الذاتية

الإرادة منوهاً بـذلك بالدرجـة الأولى إلى إدارة المخـابرات المركزيـة، والـذين يسـتحيل ارغامهم على الاشتراك في تحقيق "الاستراتيجية القومية(44).

وهكذا واختفت في الستينات والسبعينات.. ويقف أمام أميريكا السؤال: هل ستجد في نفسها القوة لتضع استراتيجيتها القومية على الطريق الصحيح وحمايتها من مكائد :فرسان الدرع والخنجر"؟.

الخاتمة

يشغل النشاط الاستخباري في الثمانينات حيزاً خاصاً من اهتمام الرئيس في الولايات المتحدة الاميريكية فمنه ومن الأوساط السياسية القريبة.. تصدر القرارات العسكرية والسياسية والاقتصادية والفكرية التي تثبت الحاجة إلى التطور الكمي والكيفي في التجمع الاستخباري ـــ وتطوير بنيته التنظيمية واعداد مبدأ العمليات التخريبية السرية أكثر شمولية.

جرت بعد الحرب العالمية الثانية اعادة تنظيم واسعة في إدارة المخابرات المركزية وعدد من الهيئات الاستخبارية الأخرى. وتغيرت أنظمة الرقابة والتفتيش على الدوائر الخاصة وأدخلت وألغت الموافقة والحد من نشاطهم، تغير الرؤساء وقادة المخابرات المركزية ورؤساء وأعضاء المجلس الرئاسي الاستشاري لشؤون الاستخبارات الخارجية، وحدثت تنقلات لأقسام إدارة المخابرات المركزية من فرع لآخر وظهر العديد من الإدارات والاقسام الجديدة. ولكن ورغم كل هذه التغيرات فقد ظل نائباً للولب الرئيسي لتجمع الهيئات الاستخبارية في الولايات المتحدة للسلام.

حاولنا في هذا الكتاب إظهار أن جهاز التحكم المركزي بالتجمع الاستخباري يقع في البيت الأبيض وهو يتغير دورياً إلا أن الكلمة الفصل في النهاية دائماً للرئيس.

ويراعي الرئيس الاميريكي في قيادته للاستخبارات مصالح وأهداف ورغبات المراكز المالية والاحتكارية. وفي النتيجة تظهر إدارة المخابرات المركزية دائماً وخاصة في الثمانينات، في خدمة قوى الاستفزاز والعدوان، يحاول التجمع الاستخباري توجيه ضرباته الرئيسية ضد الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية. وضد الأحزاب الشيوعية والعمالية وقوى التحرر الوطني الاجتماعي. ولكن هذا لا يعني ان الاستخبارات الاميريكية تترك السياسة الكبرى داخل دول المعسكر الرأسمالي بما فيه الولايات المتحدة على طبيعتها. والآن نقف بشكل خاص ضد النزعات الواقعية محاولة الحد من تأثير الساسة البورجوازيين الذين يفهمون أنه ليس للتعايش السلمي بديل.

إن أول المتهمين بكبح إدارة المخابرات المركزية الشعب الاميريكي نفسه ـــ نوه لهذه الفكرة الباحث الايرلندي س. ماكرايد من موقع الصديق للشعب الاميركي، وصرح علناً

ان أعمال الدوائر الخاصة الامبريالية لا يمكن ان يقبلها إنسان شريف في العالم إلا كقرصنة مافيا.

أما شعوب الدول الأخرى فيمكن ان تدافع عن نفسها وتصد "فرسان الدرع والخنجر" إن هذا العمل ليس سهلاً. فهو يتطلب التضحية والاصرار ومعرفة جيدة بتكتيك واستراتيجية العدوان الغاشم وجوانب القوة والضعف فيه. ان ابرز المناضلين ضد المؤامرات والدسائس الامبريالية التي تنفذها إدارة المخابرات المركزية والدوائر الخاصة في الدول الرأسمالية الأخرى هم الأحزاب السياسية والعمالية. وهم يقومون بعمل بار في فضح استراتيجية وتكتيك وأساليب إدارة المخابرات المركزية. وتدل التجارب أن الخطط الدقيقة لدوائر الولايات المتحدة الخاصة وحلفائها تحطمت في معظم الأحيان على صخرة صمود ومقاومة الجماهير الواسعة التي يقودها الشيوعيون. إلا أنهم بعيدين عن فكرة الاستهتار بقوى وسرية وحذاقة استخبارات قوى دولة أمبريالية معتمدة على آخر منجزات العلم والتقنية والمحولة من قبل رأس المال الاحتكاري ان قوة الهيئات السوفييتية التي تحمي الأمن القومي والنظام القانوني تتجلى في القيادة المستمرة من قبل الحزب الشيوعي، وفي تسخير عملهم لخدمة مصالح الشعب والدولة السوفييتية وفي إنهم يقومون بهذا العمل معتمدين على العلاقة العضوية مع الشعب باكتساب ثقته وتأييد جماهير الكادحين الواسعة.

لا يضعف مؤيدو السلام والديمقراطية والاشتراكية دقيقة واحدة في الصمود ضد مكائد إدارة المخابرات المركزية. وهم مع ذلك بعيدين عن النظر إلى هذه الإدارة كعدو شرس لا يجدي النضال ضده. ان تضامن كافة القوى المحبة للسلام ووقوفها في وجه "الصليبيين" من لينغلي يمكن ان يشكل حواجز ثابتة أمامهم، كما أن النضال ضد مكائد الاستخبارات الامبريالية يتوافق مع النضال من أجل السلام والإنفراج والديموقراطية والتقدم الإجتماعي.